







4662

T.C.
Mevlânâ İsmâ
Genel Kütüphane
Mühürhane
SAYI

4662

10

مصطفی
عالمی
ایک افسانہ
ادبیات
ادبیات
ادبیات
ادبیات



سفرنامه واهی
از حسن مجتهد
چهارمین
در بیان فضایل
و مناقب ائمه
عجل الله تعالی فرجاتهم
و آجرتهم

۵۰۰
 ۱۱۱۱۱
 ۱۱۱۱۱
 ۱۱۱۱۱
 ۱۱۱۱۱

نام و نام خانوادگی
 به نام صاحب بنیادین افغانستان
 به نام صاحب بنیادین افغانستان
 به نام صاحب بنیادین افغانستان



باب العلم ١	فصل من يجزله ١	فصل ادب المفتي والمستفتي ١	كتاب الطهارة ١
باب المستحاضة ٤	فصل ما يوجب الوضوء ٤	فصل في النوم ونحوه ٤	فصل في الطهارة ٤
فصل في الغسل ٧	فصل في المياه واليمن ٧	فصل في التيمم ٧	فصل في المسح ٧
فصل في الاجناس والحكام ١٤	فصل في طهارة الاجناس ١٤	فصل في الحيض ١٤	فصل في الحيض ١٤
فصل في امرأة نفس عليها الولاية ١٤	فصل في طهارة النفس ١٤	فصل في طهارة النفس ١٤	فصل في طهارة النفس ١٤
فصل في ترك القولا ٢٤	فصل في ذكر كل ما في الحيض ٢٤	فصل في الحيض ٢٤	فصل في الحيض ٢٤
فصل في الوقوف والاجتماع ٢٧	فصل في ترك المد والتشديد ٢٧	فصل في التحن في الاعراب ٢٧	فصل في ادخال التائب ٢٧
فصل في التخي في القرآن والاجان ٣١	فصل في الاحكام المتعلقة ٣١	فصل في الركوع والتجويد ٣١	فصل في الركوع والتجويد ٣١
فصل في الخروج من الصلوة ٣٦	فصل في الاداب ٣٦	فصل في بيان ما يعلقه في صلاة ٣٦	فصل في بيان ما يعلقه في صلاة ٣٦
فصل في بيان ما يعلقه في الصلوة ٣٦	فصل في الامامة والقيادة ٣٥	فصل في بيان مقام الامام والمأموم ٣٥	فصل في بيان مقام الامام والمأموم ٣٥

فصل في ذكر كل ما في الحيض ٢٤

فصل في المأثورين ٣١	فصل في التطوع قبل الفرض ٣١	فصل في التطوع ٣١	فصل في التطوع ٣١
فصل في التراخي ٣٦	مسائل الورع ٤٠	فصل في الحديث في الصلوة ٤٠	فصل في الحديث في الصلوة ٤٠
فصل في سجود كذا وكذا ٤١	فصل في مسائل الشك ٤٢	فصل في قضاء الفائتة ٤٢	فصل في قضاء الفائتة ٤٢
فصل في سجن الولاية ٤٤	فصل في سجن الشك ٤٤	فصل في صلوة التضرع ٤٤	فصل في صلوة التضرع ٤٤
فصل في الجمعة ٤٥	فصل في صلوة العيدين ٤٥	فصل في تكبير التشريق ٤٥	فصل في صلوة الخوف ٤٥
فصل في صلوة الكسوف ٥٠	فصل في الجنائز ٥٠	فصل في المسبوق والاوتى ٥٠	فصل في الذي يكبر في التشريك وهو في الصلوة ٥٠
فصل في التفسيرات ٥٥	فصل في الجنائز ٥٥	فصل في الزكوة ٥٥	فصل في صدقة التطوع ٥٥
فصل في زكوة المال ٥٥	فصل في عروض التجارة ٥٥	فصل في التصدق في النصاب ٥٥	فصل في انقطاع الحكم المأثور ٥٥
فصل في التعمير ٥٥	فصل في اداء الزكوة والتصدق ٥٥	فصل في بيان ما يعلقه في الزكوة ٥٥	فصل في بيان ما يعلقه في الزكوة ٥٥
فصل في وجوب الزكوة ٥٥	فصل في مسائل المستطاع ٥٥	فصل في من يبيع على العاشر ٥٥	فصل في اجابة المسئلة وما يشاكلها ٥٥

باب العلم ١
فصل من يجزله ١
فصل ادب المفتي والمستفتي ١
كتاب الطهارة ١
باب المستحاضة ٤
فصل ما يوجب الوضوء ٤
فصل في النوم ونحوه ٤
فصل في الطهارة ٤
فصل في الغسل ٧
فصل في المياه واليمن ٧
فصل في التيمم ٧
فصل في المسح ٧
فصل في الاجناس والحكام ١٤
فصل في طهارة الاجناس ١٤
فصل في الحيض ١٤
فصل في الحيض ١٤
فصل في امرأة نفس عليها الولاية ١٤
فصل في طهارة النفس ١٤
فصل في طهارة النفس ١٤
فصل في طهارة النفس ١٤
فصل في ترك القولا ٢٤
فصل في ذكر كل ما في الحيض ٢٤
فصل في الحيض ٢٤
فصل في الحيض ٢٤
فصل في الوقوف والاجتماع ٢٧
فصل في ترك المد والتشديد ٢٧
فصل في التحن في الاعراب ٢٧
فصل في ادخال التائب ٢٧
فصل في التخي في القرآن والاجان ٣١
فصل في الاحكام المتعلقة ٣١
فصل في الركوع والتجويد ٣١
فصل في الركوع والتجويد ٣١
فصل في الخروج من الصلوة ٣٦
فصل في الاداب ٣٦
فصل في بيان ما يعلقه في صلاة ٣٦
فصل في بيان ما يعلقه في صلاة ٣٦
فصل في الامامة والقيادة ٣٥
فصل في بيان مقام الامام والمأموم ٣٥
فصل في بيان مقام الامام والمأموم ٣٥
فصل في بيان مقام الامام والمأموم ٣٥

فصل في المنقحات ٦٠	كتاب العشر والمنقحات ٦١	كتاب المعدن والركاز ٦٢	كتاب الصوم ٦٣
فصل في روبر الملال ٦٤	فصل في نيت ٦٥	فصل في نيت الصوم ٦٦	فصل في وجوب الكفارة ٦٧
فصل في ما يكره الصائم ٦٨	فصل في أسباب البهجة والفطر ٦٩	فصل في الأوقات التي يكره فيها الصوم ٧٠	فصل في سبب الكفارة ٧١
فصل في النذور والأعكات ٧٢	فصل في صدقة الفطر ٧٣	فصل في المنقحات ٧٤	كتاب النكاح ٧٥
فصل في الفاظ التي تنقذ بها ٧٦	فصل في كون اجابة ٧٧	فصل في الشروط ٧٨	فصل في تعريف المرأة وأثره ٧٩
فصل في الشهادة ٨٠	فصل في أسباب التحريم ٨١	فصل في بيان ما يجوز من الألفاظ وما لا ٨٢	فصل في الكفاح القاسد ٨٣
فصل في الإولي ٨٤	فصل في نكاح البكر ٨٥	فصل في الكفاءة ٨٦	فصل في الوكالة بالنكاح ٨٧
فصل في المهر ٨٨	فصل في نكاح العبد والإمامة ٨٩	فصل في الخصومات بين الزوجين ٩٠	فصل في المنقحات ٩١
باب القسم ٩٢	كتاب الزنا ٩٣	كتاب الطلاق ٩٤	فصل في أنواع الطلاق ٩٥
فصل في بيع طلوة ٩٦	فصل في الصريح ٩٧	فصل في التكرارات ٩٨	فصل في الطلاق الكتاب ٩٩

فصل في الطلاق من غير الزوج ١٠٠	فصل في الاستثناء ١٠١	فصل في إيقاع الطلاق على يمينه ١٠٢	فصل في الشك في إيقاع الطلاق ١٠٣
فصل في إيقاع الطلاق في المأوى ١٠٤	فصل في الخلع ١٠٥	فصل في الإيمان في الطلاق ١٠٦	فصل في الشهادة في الطلاق ١٠٧
فصل في طلاق الرزين ١٠٨	فصل في التعليقات ١٠٩	فصل في الرجعة ١١٠	فصل في ما يتعلق بنكاح وغيره ١١١
فصل في القاتل ١١٢	فصل في الغيبين ١١٣	فصل في العتق ١١٤	فصل في ثبوت النسب ١١٥
فصل في حكم الولد عند فراق الزوجين ١١٦	فصل في المنقحات ١١٧	كتاب النفقات ١١٨	فصل في النفقة الملتاة ١١٩
فصل في نفقة ذوي الأكرام ١٢٠	فصل في نفقة أهل الكفر ١٢١	فصل في نفقة المأوى ١٢٢	كتاب العتاق ١٢٣
فصل فيما لا يقع به العتق ١٢٤	فصل في تعليق العتق وإحقاقه ١٢٥	فصل في عتاق البعض ١٢٦	فصل في التدبير ١٢٧
فصل في الخصومات بين الزوجين ١٢٨	فصل في طلاق الأولاد ١٢٩	فصل في المنقحات ١٣٠	كتاب الإيمان والنذور ١٣١
فصل فيما يقع على البعض ١٣٢	فصل في الشرط على المانع دون الفطر ١٣٣	فصل في الخلف على الأولاد ١٣٤	فصل في الخلف على الأفعال والمقعود ١٣٥
فصل في حلف لا يثبت هذه اليمين ١٣٦	فصل في حلف على شيء من هذه الدار ١٣٧	فصل فيما يقع على اللان ١٣٨	فصل فيما يقع على الجوارح ١٣٩
فصل في حلف لا يثبت هذه اليمين ١٤٠	فصل في حلف على شيء من هذه الدار ١٤١	فصل في حلف لا يثبت هذه اليمين ١٤٢	فصل في حلف على شيء من هذه الدار ١٤٣

فصل في كفاية البين ١٠١	فصل في المنقبات ١٠٢	كتاب الوعد ١٠٣	فصل في امره في الدنيا او ما ١٠٤
فصل في معرفة الاحصاء ١٠٥	فصل في معرفة احواله ١٠٦	فصل في كفاية احواله ١٠٧	فصل في القاد ١٠٨
فصل في اولاد الزنا ١٠٩	فصل في الامام ان يقول لا تغفروا قبل ان يغفروا ١١٠	فصل في التمسك من الغف ١١١	فصل في الشرب ١١٢
فصل في المنقبات ١١٣	كتاب التوبة ١١٤	فصل في الشئ انط ١١٥	فصل في ظهور التوبة ١١٦
فصل في قطع الطريق ١١٧	فصل في سعة قطع الطريق ١١٨	فصل في سعة قطع الطريق ١١٩	فصل في المنقبات ١٢٠
كتاب السب ١٢١	فصل في سب الجاهل ١٢٢	فصل في بيان من يجب قتله ١٢٣	فصل في بيان ما ينبغي الاكراه ١٢٤
فصل في حال الغزاة ١٢٥	فصل في الفراء من الزحف ١٢٦	فصل في الجعل ١٢٧	فصل في الامانة ١٢٨
فصل في المارز وحق المشركين ١٢٩	فصل في الامان ١٣٠	فصل في الحق يدخل في الجاهل ١٣١	فصل في المسلم يدخل الاشياء ١٣٢
فصل في قسمة الغنائم ١٣٣	فصل في هدية الحرب ١٣٤	فصل في فضل الغنائم ١٣٥	فصل في السبا بالكلية ١٣٦
فصل في حجة العدة وحق واحد ١٣٧	فصل في بيع الغنائم ١٣٨	فصل في الشرة في الغنائم ١٣٩	فصل في المنقبات ١٤٠

فصل في اهل الحرب اذا اسروا اهل ابياد المسلمين ١٤١	كتاب الحجاج ١٤٢	كتاب المنقبات ١٤٣	فصل في امره في ذات الله ١٤٤
فصل في ذكر المكان الله في السماء ١٤٥	فصل في بياض الى الله تعالى ١٤٦	فصل في المنقبات ١٤٧	فصل في امره في ذات الله ١٤٨
فصل في الغيب ١٤٩	فصل في يهود الانبياء ١٥٠	فصل في رد امور الشريعة ١٥١	فصل في يهود الى الملكة ١٥٢
فصل في ما يتعلق بالقدان ١٥٣	فصل في ما يتعلق بالادكار ١٥٤	فصل في ما يتعلق بامر الله ١٥٥	فصل في الامر بالعرف والذم ١٥٦
فصل في ما يتعلق في الحلال والحرام ١٥٧	فصل في ما يقال عند التفرقة ١٥٨	فصل في الحاطية لفظ الكفر ١٥٩	فصل في ما يتعلق بالتلاطين ١٦٠
فصل في تعليم الكفر ١٦١	فصل في المنقبات ١٦٢	فصل في اصحاب الاوصى ١٦٣	كتاب التفسير ١٦٤
فصل في الولاية عليه في الامام ١٦٥	كتاب القسمة ١٦٦	فصل في التعريف ١٦٧	فصل في ما يضمن وفيما لا يضمن ١٦٨
فصل في الخصومة في القسط ١٦٩	فصل في مقدار الجعل ١٧٠	كتاب المفقود ١٧١	كتاب الشبهة ١٧٢
فصل في العنان ١٧٣	فصل في الشبهة في الامان ١٧٤	فصل في المنقبات ١٧٥	كتاب الوقف ١٧٦
فصل في ما يتعلق بحوز الوقف ١٧٧	فصل في بيان ما يجوز من الاوقاف ١٧٨	فصل في الاوقاف الوقف ١٧٩	فصل في الولاية ١٨٠

فصل في تعريف القيم ١٠٧	فصل في الوقف على نفسه ١٠٨	فصل في الوقف على ولاء ولد ١٠٩	فصل في الوقف على أهل البيت والاولاد ١١٠
فصل في الرجل يقف على الفقراء ثم يحتاج ١١٠	فصل في وجوب نماها ١١١	فصل في الرجل يقف على جماعة ثم يستغني بعضهم ١١١	فصل في المسائل التي ينبغي بالصلوات ١١١
فصل في الدعوى والشهادة ١١١	فصل في الجواز في السجدة على الناس ١١٢	فصل في الجواز في السجدة والحائض ١١٢	فصل في المسائل المتفرقة بالاشجار ١١٣
فصل في الاوقات التي ينبغي عليها ١١٣	فصل في المنفقات ١١٣	فصل في بيع ١١٣	فصل في حبس المبيع للمدين ١١٤
فصل فيما يتعلق بالثمن ١١٥	فصل فيما يدخل من فدية كسرى وما لا ١١٥	فصل في الشغل ١١٥	فصل في بيع بغير ايمان ١١٧
فصل في خيار الروية ١١٧	فصل في خيار العيب ١١٧	فصل في اشتري عيبا فاقصا حتى في بد الشتر ١١٨	فصل في التولية والراجعة ١١٩
فصل في الاستبراء ١٢٠	فصل في الفرض ١٢١	فصل في المنفقات ١٢٢	فصل في الكفالة ١٢٣
فصل في الفاطمية ١٢٣	فصل فيما يجب كفايته ١٢٣	فصل في الكفالة بالنفس ١٢٣	فصل في الكفالة بالمال ١٢٤
فصل في الكفالة بالمال على ان يعطيه من وجه ١٢٤	فصل في الامباء ١٢٤	فصل في الرجل وامرأة يبيع شئ على ان يخرجه ١٢٤	فصل في بطلان الكفالة بغير اجراء ١٢٤
فصل في رجوع الكفيل بعد لاد ١٢٥	فصل في الاستبراء ١٢٥	فصل في المنفقات ١٢٥	فصل في الكفالة ١٢٥

فصل في انواعها ١٢٥	فصل في المنفقات ١٢٥	فصل في الميراث ١٢٥	فصل في انواعها في التركة ١٢٥
فصل في الاميان ١٢٥	فصل في الميراث ١٢٥	فصل في الميراث ١٢٥	فصل في الميراث ١٢٥
فصل في المنفعة ١٢٥	فصل في اقرار الميراث ١٢٥	فصل في اقرار الميراث ١٢٥	فصل في اقرار الميراث ١٢٥
فصل في ترتيب الدلائل ١٢٥	فصل في التقليد والعقل ١٢٥	فصل في بعض مسائل التولية ١٢٥	فصل في الجحوس ١٢٥
فصل في رزق القاضي وهدية ١٢٥	فصل في بيان حكمه وما لا وما يملك ١٢٥	فصل في قول القاضي ما ينبغي له ١٢٥	فصل في القضاء في الجحوس ١٢٥
فصل فيما يجوز قضاء القاضي ١٢٥	فصل في البيعتين ١٢٥	فصل في الجحوس ١٢٥	فصل في القضاء على الغيب ١٢٥
فصل في المنفقات ١٢٥	فصل في الشهادة في كل ١٢٥	فصل في اقسام الشهادة ١٢٥	فصل في من يثبت الشهادة ومن لا ١٢٥
فصل في صحة الشهادة ١٢٥	فصل في الشهادة على كل نفسه ١٢٥	فصل في شهادة الرجل على ١٢٥	فصل في الشهادة بالمعاريض ١٢٥
فصل في الشهادة على الشهادة ١٢٥	فصل في شهادة الشهود بعضهم ١٢٥	فصل في شهادة الكفار ١٢٥	فصل في الشهادة ١٢٥
فصل في الشهادة بالوفاة ١٢٥	فصل في الشهادة بالوفاة ١٢٥	فصل في الشهادة بالوفاة ١٢٥	فصل في الشهادة بالوفاة ١٢٥

تصدق بدرهم قبل تمام النوى والبيعة

الوقت من الاختلاف والكدر

فصل في التزج احدى البنين ١٣٤	فصل في اختلاف الشهاد ١٣٤	فصل في المنقرات ١٣٤	كتاب العوكة في الفاظ ١٣٤
فصل في الغزل ١٣٥	فصل في التوكيل بغض الدين ١٣٦	فصل في التوكيل بالانفاق والتصدق ١٣٦	فصل في التوكيل بالبيع ١٣٦
فصل فيما يكون للوكيل ان يفعل ١٣٦	فصل في البهاعة ١٣٦	فصل في المنقرات ١٣٦	كتاب دعوى الادعوى ١٣٦
فصل في شئ يطعمه الدعوى ١٣٦	فصل في دعوى الحارج ١٣٦	فصل في الكفاة الادعوى ١٣٦	فصل في دعوى الطريق و مسائل المارة ١٣٦
فصل في التناقص ١٣٦	فصل فيما يدفع بالدعوى ١٣٦	فصل في مسائل الاكرام ١٣٦	فصل في ادعوى دينا في الدرهم فادعوى القضا عليه الاكراه ١٣٦
فصل في دعوى العتق ١٣٦	فصل في المنقرات ١٣٦	كتاب الزجر في مسائل ١٣٦	فصل في ادعوى اكرام على الفدرم قال اكرام او فادعوى العلم او ١٣٦
فصل فيما يصلح للاقرار ١٣٦	فصل فيمن يصح منه اقرار ١٣٦	فصل في الاستئذان ١٣٦	فصل في الرجل يقر بما دفع اليه رجل لآخر ١٣٦
فصل في اقرار الرضي ١٣٦	فصل فيما يكون اقرا بالاباء ١٣٦	فصل في الرجل يقر بيزله في القينة ١٣٦	كتاب الطلح ١٣٦
فصل فيما يجوز من الطلح ١٣٦	فصل في صلح الاب و بنه ١٣٦	فصل في الطلح على ان يملك الدعوى عليه ويملك ١٣٦	فصل في شرط الحمار في الطلح ١٣٦
فصل في بينة يقيمها المدعي عليه بعد صلح ١٣٦	فصل في صلح المدعي بالماله ١٣٦	فصل في مسائل متعلقة بالاكل والاباء ١٣٦	فصل في الصالح عن الحق والى لبيس مال ١٣٦

فصل في الصلح عن العيوب ١٣٦	فصل في دفع كل عيب اذا صالح من كل عيب على من يملكه ١٣٦	فصل في المنقرات ١٣٦	كتاب المنقرات ١٣٦
فصل فيما يكون مضاربة فغير نظما ١٣٦	فصل فيما يجوز دون التمسك بالرجل ١٣٦	فصل في دفع المال المضاربة وبغضه لا ١٣٦	فصل فيما يملك المضارب وليس المضارب ١٣٦
فصل فيما يشترط على المضارب ١٣٦	فصل في نفقة المضارب ١٣٦	فصل في المضارب يشترط ان ينفق في مال المضارب ١٣٦	فصل في هذا ان مال المضارب ١٣٦
فصل في الجهور ١٣٦	فصل في المنقرات ١٣٦	كتاب البيعة ١٣٦	فصل في خفتها ١٣٦
فصل فيما يجوز في الشروط ١٣٦	فصل فيما يكون تبليغا ١٣٦	فصل في الاختلاف ١٣٦	فصل في المنقرات ١٣٦
كتاب العارية ١٣٦	فصل في المنقرات التي يملكها المستعير ١٣٦	فصل في الخلاف ١٣٦	فصل في التبليغ ١٣٦
فصل في المنقرات ١٣٦	كتاب الجارية ١٣٦	فصل فيما يجوز لهبة ١٣٦	فصل في التحليل ١٣٦
فصل في الرجوع ١٣٦	كتاب الاجارة ١٣٦	فصل في بيان متى تبليغ الاجار ١٣٦	فصل في الدية التي يبيع عليه الاجارة ١٣٦
فصل في ضمان الاجار في الاجرة ١٣٦	فصل في الخلاف ١٣٦	فصل في اجارة المسافر ١٣٦	فصل في ضمان الاجارة فغير نظما ١٣٦
فصل في اجارة الطير ١٣٦	فصل فيما يجوز من الاجارة ١٣٦	فصل في ما على المسافر او الاجار علف الدابة ونفقة العبد ١٣٦	فصل في الرجل يسافر فها هو شريك في ١٣٦

فصل في منع ٤٤

فصل في ضحكها بالعدد ١٥٣	فصل في اجازة لا يوجد فيها شائهم المعقود عليه ١٥٤	فصل في الاختلاف في البيت ١٥٤	فصل في دفع الوجدان فاع ١٥٤
فصل في الاختلاف في الوقوف ما يكون في البيت والحازن ١٥٤	فصل في الزمان والحزن ١٥٥	فصل في الاجازة والحزن ١٥٥	فصل في الاجازة والحزن ١٥٥
فصل في المتفرقات ١٥٦	كتاب كات ١٥٧	فصل في الكوفة اذا لم يمتدح ١٥٧	فصل في التوسيع والبيان ١٥٧
فصل في بيلك المكاتب ١٥٧	فصل في الرجل كات شقص ١٥٧	كتاب القاء فاع ١٥٨	كتاب الامواه ١٥٨
فصل في الخبان في الامواه ١٥٨	كتاب امج ١٥٩	فصل في بيان من يجر ١٥٩	كتاب الماذون ١٥٩
فصل في ما يكون اذا في التجار ١٥٩	فصل في بيلك الماذون ١٥٩	فصل في الصبي المعقود في البيت ١٥٩	فصل في المتفرقات ١٥٩
كتاب الفص ١٦٠	فصل في حكم الفص ١٦٠	فصل في الاجازة الضمان ١٦٠	فصل في كسفة الضمان وما شاع ١٦٠
فصل في النسب ١٦١	فصل في ملك الفاص ١٦١	فصل في الاجازة بالافلا ١٦١	فصل في دفع امره رجل ١٦١
فصل في المتفرقات ١٦١	كتاب الشفاعة ١٦٢	فصل في اجازة في بلاد بني ١٦٢	فصل في مرثاة الشفاعة ١٦٢
فصل في طلب الشفاعة ١٦٣	فصل في تسليم الشفاعة ١٦٣	فصل في اجازة الشفاعة ١٦٣	فصل في الاختلاف ١٦٣

فصل في شفعة الصبي ١٦٤	فصل في الخيل ١٦٥	فصل في المتفرقات ١٦٥	كتاب المزاينة ١٦٥
فصل في المتفرقات ١٦٥	كتاب الزمان في سنة الكوفة ١٦٥	فصل في تعلق التسمية ١٦٥	كتاب الاجابة ١٦٦
فصل في وجوبها بالندار وما شاع ١٦٦	فصل في ما يجوز ١٦٦	فصل في الانتفاع بالاجابة ١٦٦	فصل في المتفرقات ١٦٦
كتاب الاستحسان والامانة ١٦٦	فصل في العلم بغير الواحد ١٦٦	فصل في الصلوة والتسبيح والقران ١٦٦	فصل في التسمية بكم المشايخ ١٦٦
فصل في المساقاة ١٦٦	فصل في السلام وتسمية العاطس ١٦٦	فصل في من ينظر ١٦٦	فصل في اللبس ١٦٦
فصل في استعمال الذهب والفضة ١٦٦	فصل في الاكل ١٦٦	فصل في التسمية والتسليم ١٦٦	فصل في كسب ١٦٦
فصل في اهل الذمة ١٦٦	فصل في الهدايا ١٦٦	فصل في الفتي والصبي ١٦٦	فصل في التداوي ١٦٦
فصل في المتان وقدرتها ولا خلاف ١٦٦	فصل في الذينة واتحاد المدام ١٦٦	فصل في ما يجر من جهات ١٦٦	فصل في تسمية الاولاد ١٦٦
فصل في دخول النساء المحارم ١٦٥	فصل في البيع ١٦٥	فصل في الخرج السفر ١٦٥	فصل في الفضة ١٦٥
فصل في التواضع للموت ١٦٦	فصل في المتفرقات ١٦٦	كتاب الشرب ١٦٦	فصل في الاموال ١٦٦



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على سيد رسله وخلفائه
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين **وقد** هذه في بيان
 من القضاوي النافذة في حياته مما هو غريب أو كثير الوقوع وليس في الكتب المتداولة
 من الهداية وكذا جمعها لغرض ولم يقصد الانشاع بها ولذا كتب التي جمعها
 مؤلفها وهو الامام العلامة عالم من العلماء الانصاري **قال** رحمه الله تعالى
 جمعت من كل صنم ولطيف من كل محيط والذخيرة والقضاوي النافذة و
 الطهيرة والمخالصة وجامع القضاوي والقضاوي الغريبة والغريبة
 والصغيرة والسرحة والنسفية والمجربة والتهذيب والتجريد والتفريد
 والنوازل والهداية وشرحها والوفاء والحاموي وجامع الجوامع وقدر
 الناطقي وحاشية الفقه والكبر والصغر والنبات والملتقط والمختار
 والمضمرات والعيون وسائر ما اخرج به في مبادئ الروايات انتهى
قال الفقير اليه عجمي عجلي وقد التفت ما التفت من التصريح باسم
 الكتب المنقول عنها والاشارة الى المحيط بحر العلم **قال** واكتفيت بذكر
 كتاب واحد في الاحكام التي وجدت في الكل **واعلم** انه متى اطلق المصنف
 فالمراد بها شرح واما خلاصة القضاوي فيقيد بالقضاوي فاعلم ذلك وبالله
من العلم في قضاوي اجمعه اعلم ان حفظ القرآن مقدار ما يجوز للصدوق
 فرض عين على المسلمين لان الله تعالى قال فاقرأوا ما تيسر من القرآن وحفظ جميع
 القرآن فرض على سبيل الكفاية حتى لو حفظ واحد من المسلمين من المشرق والمغرب
 خرج الكل عن العدة **ومن بعد** في بيان النقص والافضل **قال**

ضمير يورث

التمهيد

هذا هو الكتاب
الذي هو
مختار
من
الكتب
التي
هي
في
هذا
النوع

قال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يسع لاحد ان يفتي بالرأي الا من عرف احكام
 الكتاب والسنة والناصح والمنسوخ واما ويل للعامة رضي الله عنهم والمنشأ
 ووجود الكلام وروى عن **ابن** انه قال اذا كان صوابا لرجل اكثر خطايا
 جاز له ان يفتي **وقد** ابو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى عن عالم في بلدة اليمن
 اعلم منه بل يسعد ان لا يفتي **قال** ان كان من اهل الاجتهاد لا يسع
 ايضا عن رجل لفتية في الدين ثم اشتغل بالعبادة ولم يشغل بالتعليم **قال**
 ان كان الناس يتغنوا عنه بغيره اجزاء **روى** عن داود الطائي انه تعلم
 على في حقه رحمه الله ثم اشتغل بالعبادة وكان اقرب الى الناس ليعلمون **وقد**
 ايضا عن رجل يفتي وهو ما يشي ان كان بعضهم يفتي في حال المشي وبعضهم لا يفتي
 عنده ان النبي اذا كان طاهرا فلا بأس به وان كان يمشي فيه الى اجتهاد وقلا
 في حال المشي **وقد** ان رجلا جرحه لسانه لفظا اشكل عليه انه لم يقع الطلاق الا
 نجا الى نصيرين بحيث لا يقال اذهب الى محمد بن سلمه فذهب الى محمد بن سلمه
 فبالفعل اذهب الى نصيرين فجاوبه **قال** اذهب الى محمد بن سلمه فقل لرجل و
قال اذ في طالق ثلث لم يبق احد فبذلك **قال** الشيخ ابو بكر الاسكاف رحمه
 كان الشيخ ابو نصر سلامه اذا اذاع له الفتوى فيقول جئت من مكان بعيد
 يقول فما نحن ناويناك فزجت جنتنا ولا نحن عمنك المذاهب
قال الفقيه ابو الليث رحمه الله يفتي ان يرفق الحق اول الامر ويقول خذ
 ارفع هذا الامر فان لم يجد جاز له ان يجيب **فصل** في بيان هذا الكلام **من فصل**
ابو الفتي والمفتي في المضمرات اعلم ان اتفاق ائمة الهدى واخلق
 رحمته الله تعالى وتوسعه على الناس واذا كان ابو حنيفة رحمه الله تعالى في جانب
 والابان في جانب فالمفتي بالخيار ان شاء اخذ بقوله وان شاء اخذ بقوله
 وان كان احد بهما مع ابي حنيفة رحمه الله باخذ بقوله البتة الا اذا اصرح في
 رحمه الله بقوله لك الواحدين مع اصطلاحهم كما اخبر الفقيه ابو الليث رحمه
 قول زفره في قعود المرافض للصلاة انه يقع كما يقع للصلاة في التشديد لا في التيسير
 وان كان قول صاحبنا انه يقع في حال القيام متبعنا ومختبنا ليكون فرق بين
 القعود **وكذلك** اخبرنا بعض الثقات عن ابي اسحق السلمي عن ابي اسحق السلمي عن ابي اسحق السلمي
 قول زفره رحمه الله تعالى ان باب السجدة وان كان على قول صاحبنا لا يجب الضمان
 في قول صاحبنا لا يجب الضمان

هذا هو الكتاب
الذي هو
مختار
من
الكتب
التي
هي
في
هذا
النوع

هذا هو الكتاب
الذي هو
مختار
من
الكتب
التي
هي
في
هذا
النوع

هذا هو الكتاب
الذي هو
مختار
من
الكتب
التي
هي
في
هذا
النوع

هذا هو الكتاب
الذي هو
مختار
من
الكتب
التي
هي
في
هذا
النوع

هذا هو الكتاب
الذي هو
مختار
من
الكتب
التي
هي
في
هذا
النوع

هذا هو الكتاب
الذي هو
مختار
من
الكتب
التي
هي
في
هذا
النوع

هذا هو الكتاب
الذي هو
مختار
من
الكتب
التي
هي
في
هذا
النوع

هذا هو الكتاب
الذي هو
مختار
من
الكتب
التي
هي
في
هذا
النوع

هذا هو الكتاب
الذي هو
مختار
من
الكتب
التي
هي
في
هذا
النوع

هذا هو الكتاب
الذي هو
مختار
من
الكتب
التي
هي
في
هذا
النوع

هذا هو الكتاب
الذي هو
مختار
من
الكتب
التي
هي
في
هذا
النوع

بجوابه ان لا يجوز
بغير واحد من اجابته

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

لانه لم يتلف عليه الا يجوز لما لم يتلف عليه ان ياخذوا بقول واحد من اجابته
لمصالح بل الزمان **وفي التهذيب** لو اختلف المتأخرون بخلاف واحد من ذلك
فلم يلزم منه المتأخرون بخلافه ان كان يعرف وجوه الفقه والشيا والاهل
فنه **وفي المصنفات** ولا يجوز للمفتي ان يفتي ببعض الافا ويل المجوزة لغير منفعة
لان ضرر ذلك في الدنيا والاخرة اتم واعمل بخلافه اقل المبلغ واخيرا
ويقتضي لبيبة السلف ويكتفي باحراز الفضيلة والشرف ولا يجوز بالاول ولا يجوز
علمه في الدنيا من الافا فان ذلك يذهب للمهابة والوجاهة ويعقب الندامة و
الملائكة ويجل بالاعتماد على قوله واصح له ويرى للاعتقاد عن انارده واحواله
ويكون مؤاخذا به في العقبي **وهي** عن القاضي الامام الغيب اني بكر العقوي
ان كتب جواب مسئلة وكان المفتي خياطا فضع ثوبه زرا وعروة فلما اتم
ذلك احدثه ثوبا بفضها وابانها عن ثوبه فخر اثنى شبهة الرثوة والحرمة وكذا
كان المشايخ من اهل العلم والسنه وفيهم اسوة حسنة **ومن شرط المفتي** ان يكون
حافظا للترتب والعدل بين المستفتين لا يميل الى الغنياء واعوان السلطان
بل يكتب جوابه في يسير غيبا كان او فقيرا **ومن اواب** ان ياخذ الكتاب
بالحرمة ويقر المسئلة بالصيغة مرة بعد مرة حتى ينفع السؤال ثم يجيب
اذا لم ينفع يسأل لم يستفتي حتى يقف على كيفية السؤال ثم يجيب فيصيب فتد
الله تعالى **ومن شرط المفتي** ان لا يري بالكا عند كذا اعتاده بعض لان قد استسبه
وتعظيم اسمه كما واجب **قال** الفضا ابو جعفر محمد بن النقي جرحه بعض الفضلاء بالركب
الرازي رحمه الله يقول كنت اذا كتبت اجواب رمت برقة الفتوى فيبلغ ذلك
الفقيه بالاسد احمد بن ابراهيم الكلابي بخاري فعاب علي فقال لا يجوز
ذلك لان قد استسبه كما فاجرت بذلك فركت الرمي وحفظت حرمة ذلك
قال المصنف جرحه ادرك شيخ الاسلام عمدة الدين ابا بكر محمد الحاج الحلي لا ياخذ
رقة الفتوى عن ايدي الشيوخ والصبيا بل ولا يلمية ياخذ منهم ويجمع الفتا
ثم يرفعها فيكتبها لهذا لاجل التعظيم والتوقير وله اخذ المفتي من كل صنف وكثر
فهو احسن لاجل سنة التواضع والتبشير **وهي** عن ابراهيم النخعي جرحه ان كان
يفتي وهو ابن ست عشرة في عهد السبعين فهذا يدل على انه يجوز للشباب
ان يفتي اذا كان حافظا للروايات واقفا على الدرايات محافظا على

المصنف

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

الطاعات مجابا للشهوات والشبهات **وقيل** العالم كبير وان كان صغيرا والعا
صغيرا وان كان كبيرا **وفي الردية** عن ابي القاسم الصفار البجلي رحمه الله قال لو
سئل عالم هل يجوز هذا فخرت راسه ان يفتي بجوزان يستعمل الشارب ثم الفتوى
على الاطلاق على قول ابي حنيفة ثم يقول اني يوسف جرحه ثم يقول جرحه الحسن
رحمه ثم يقول زفر بن الهذيل والحسن بن زياد رحمه الله تعالى **وقيل** اذا كان
ابو حنيفة الله تعالى في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار والاول
اصح ان لم يكن المفتي مجتهدا لانه كان اعلم العلماء في زمانه حتى قال الشافعي رحمه
الناس كلهم عيال اني حنيفة في الفقه وحنيفة في العلم لا في حنيفة سبعة ثمان العلم
عن القاضي الامام على السعدي جرحه ان سئل عن ثعبين اثنى بجوابه في حنيفة
قال يفتي قول افعها بعد ان يكون اورعها **واذا اجاب** المفتي ينبغي ان يكتب
عقيب جوابه والله تعالى اعلم واتخذ ذلك **وقيل** في المسائل الدينية المجمع
اهل السنة والجماعة يكتب والله الموفق او بالله التوفيق او العصمة **وكره**
بعضهم الاما لقول على الصلوة والسلام اجروكم على النار ارجوكم على الفتوى
والصحة انه لا يكره لمكان هذا لقوله تعالى فاستلوا اهل الذكر فكان هذا امر
بالاجابة عن السؤال وانا بول المروي اذا لم يكن اهلا ولا ينبغي ان يفتي الا ان
يعرف فافا ويل العيا ويعلم من اين قالوا ويعرف معاينات الناس كان
عن سبعة عيان العلماء الذين نخل فيهم فدافقوا عليه فلا باس ان يقول
هذا جائز ولا يجوز فان كانوا قد اختلفوا فيها فلا باس ان يقول هذا جائز في قول
فلان وفي قول فلان لا يجوز وليس له ان يجازي فيجب بقول بعضهم بالغير
جمعة **ومن كتاب الطهارة** في اتخايد الوضوء انواع ثلثة فرض وهو
وضوء المحدث عند قيامه الى الصلوة **واجب** وهو الوضوء للطواف
وان طاف بدونه يكون تاركا للواجب **ومندوب** وذلك غير محدود
فهما الوضوء للنوم اذا اراد النوم بسجدة ان يوضا ومنها الحاقطة على
الوضوء وبصيرة ان يوضا كلما احدث ليكون على الوضوء في الاوقات
كلها ومنها الوضوء لعل الغيبة ولعدائنا والشعر ومنها الوضوء على الوضوء
ومنها الوضوء اذا ضحك فمقهة ومنها الوضوء لفضل الميت **في الطهارة**
قال بعضهم الشفرين للفرح فلا يجب ابصال الماء اليه وقال الفقيه ابو جعفر

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

في جوابه ان لا يجوز

فتوضأ **وفي الذخيرة** أو غسل م ولم يصل الماء إلى تحت جازلان الخزعذ غير
مكن ولو جلد نكسا وخبر مضبوط جف ولم يصل الماء تحت لم يجز وقد قلنا ذلك على
اعضاء وضوءها وشاخ لا يصل الماء إلى ما تحت فتوضأ كذلك يجوز لأنه يتولد منه
البدن م وفي محل التسمية خلاف قيل قبل الاستنجاء وقيل بعده **وفي الغائية**
قيل يسمي قبل قلبه وبعد بلسانه **وفي النجاسة** والاصح أنه يسمي مرتين مرة قبل
كشف العورة ومرة بعد الفراغ من الاستنجاء وسنة العورة ويكره الاستنجاء باليمين
وفي النجاسة إذا لم يكن له يسار والحق والآخر والفم م وينبغي أن يستنجي باليسار
الظاهر كالنجس والمذر والراد والذباب والخرقة وفي موضع النجس والمذر والراد
ما يقوم مقامهما كحشيش والتراب **وفي النجاسة** ويكره بالحنفية ولا يستنجي
بالقطن والخرقة لأنه يورث الفقر **وفي جامع البواع** ولا يستنجي بالقطن لأنه
يورث الباسور **وفي الطهارة** ولا يأتى الاستنجاء وفه الاستبراء واجب
يستقر قلبه على انقطاع العود وذلك بالمشي والتشريح والنوم على شقه لا يسر
في الغائية الاستنجاء بالاجزاء الثلاث سنون وكره المشي وقيل في زماننا
وفي النجاسة الأفضل في عدد الاجزاء ان يكون ثلثة فان احتاج إلى الزيادة بجعلها
وفي النوازل المرأة تجلس منفردة وتغسل بطنها ولا تدخل أصبعها إلى نكته
عذرهما ان كانت عذراء **وفي النجاسة** وكذا إذا لم يكن عذراء قال الفقهاء بواليت هم
وبه نأخذ **وفي العفصة** وعند محمد بن عثمان لم تدخل فليس تنظف والنجاسات
الأول م وبكفيها ان يغسل برجليها او معرضا صابعا وفي الرجل كذلك قال
الصدوق الشيباني هو النجاسة بالاصابع يورث الباسور **وفي النجاسة**
ثم عند أبي حنيفة رحمه يغسل بجزء أوله أو لم قبله وعندهما يغسل قبله ولا **في الطهارة**
لاباس بالبول فأما **وفي السحابة** يكره الأثر عذرم المفضل إذا لم يكن له امرأة و
لأنه ولابن واخ وهو لا يقدر على الوضوء بوضيائه واخوه غير الاستنجاء
فانه لا يمس فرجه وتسقط عنه الاستنجاء وكذا المرأة لمسها زوج وطأنت او
أخت م إذا كانت النجاسة على موضع الاستنجاء أكثر من قدر الدرهم فاستحجر
لم يغسلها ذكر في شرح الطحاوي ان فدا خلافا لبعضهم قالوا ان مسح ثلثه اجزاء
وانقاه جازت قال هو الاصح وبه قال الفقهاء بواليت هم وان خرج من
ذلك الموضع دم او فرج او اصابه نجاسة أخرى من خارج لا يجزى الا بالاجزاء

أو كان على بعض
الوضوء جلد أو غيره
مضمون

محل التسمية في الوضوء

الاستنجاء باليسار
الظاهر

سقط
ليقطة الكبرياء

في الاستنجاء
بشيء

تغسل بطنها
ولا تدخل أصبعها

بغسل يده أو
م ذراعه أو غيرها

البول
فأما

سقط
عند الضرورة

والأثر أكثر من قدر الدرهم
فاستحجر لم يغسلها

بالاجزاء **وفي النجاسة** إذا أوصات لوقت كل صلاة لا يجب عليها الاستنجاء
إذا لم يكن منها بول وغابط لأنه يسقط اعتبار النجاسة معها مكان العذرة **وفي**
السحابة ولا بأس باستنار القبلة إذا لم يرفع ذيله **وفي النجاسة** سألت أبا جابر
عنه في نكته دراهم مسدودة فيها شئ من القرآن هل يأن يدخل الخلاء قال لا
بعض الآية لا يكره وان كان آية يكره **وسئل** الجعدي عن رجل دخل الخلاء فغسل
اسم من اسماء الله تعالى بجزء من استنجي الماء وانما تم في يساره قال يشرع في
غسل النجاسة قبل أن كان ذلك محميا فصار بينهما بل يجوز له أن يستنجي به
في يساره قال نعم إذا لم يثبتين كحاشية **وسئل** موسى بن بكير عن يوسف بن جابر
عن أبيه يده نجاسة لا يمكن غسلها إلا بأطراف عورته قال يغسل مع النجاسة ولا يغسلها
لأن أطراف العورة مني عنه والغسل بالماء والاه والنهي إذا اجتمع كان النجاسة
أولى **وفي النجاسة** ويسحب اليواك عند نزع كل صلاة ووضوء وعند تعقبه
وعند البقعة من قضبان أشجارها راجحة طيبة فان لم يكن له خرقة ولا فاصيص
في النجاسة قال عبد الله بن المبارك رحمه لو أن أهل قرية اجتمعوا على ترك الاستنجاء
تفاتهم كان نقا لم يدين لأكمل بحري الناس على ترك أحكام الإسلام **في النجاسة**
قال أبو بكر هو إذا توضأ رجل ثلثا فكل ذلك فرفضه بغيره من أطال الركوع و
الجلود **وفي المصبرات** وينبغي أن يغسل الأعضاء كل مرة غسل بصل الماء إلى جميع
ما يجب غسله في الوضوء ولوغسل في المرة الثالثة بصيب الماء بعضه وفي الثالثة
بصيب بعضها فهذا لا يكون غسل الأعضاء ثلث مرات **وفي المبدأ** وتخليل
الليجة سنة **وفي المنافع** وكيفيته التخليل أن يدخل أصابعه فيها ويخلل من جأ
الاسفل إلى فوق وهو يقول عن غسل لائمة الكورى رحمه **وفي الطهارة**
والتخليل ما يكون بعد الثلث م وإذا غسل الرأس مع الوجه اجزاء من السجود
كن يكره لأنه خلاف ما أمر به **في السحابة** ولم يذكر محمد بن عثمان في كتابه السجدة
وكان الشيخ الفقيه أبو جعفر يقول أنه سنة وبها أخذ كثير العلماء وقال
أبو بكر بن سعيد رحمه أنه ليس سنة وبها أخذ بعض العلماء رحمه الله **في الطهارة**
قيل يسج الرقبة مسح ومسح الحلقوم بدعة ولا بأس للوضوء والغسل أن يسج
بالماء بل منهم من كره ذلك ومنهم من كره للوضوء والغسل والصحة
لا يكره الماء فيغني أن لا يبلغ ولا يابس قصي يبق في الوضوء على أعضاءه

الوجه على الوجه
بأن يستنجد

وإن كان على بعض
منه من القرآن

فإن كان على بعض
منه من القرآن

فإن كان على بعض
منه من القرآن

فإن كان على بعض
منه من القرآن

فإن كان على بعض
منه من القرآن

فإن كان على بعض
منه من القرآن

فإن كان على بعض
منه من القرآن

فإن كان على بعض
منه من القرآن

فإن كان على بعض
منه من القرآن

فإن كان على بعض
منه من القرآن

الدم المذخور
والاغتسال

فروج المذورة
من الاغتسال
والاغتسال

جرح سائر
عنه

غير زارة
في الدم

صالح في كل
احكام

انما الزايب
على الجرح

وفي الحج التيمم في حال التوضي كبره وعنه الاغتسال استكرهه قال المصنف
ينبغي للتوضي ان يحفظ عنيده ولسانه من الكذب والغيبة والنية والنظ الى
المحبات فقد جاء في الحديث انهن ينقضن الوضوء **فصل في وجوب الوضوء**
وفي الحج وان كان في طهارة جارية فخرج منها نجس لا ينقض كالجثا **الطهارة** و
ان كان الماء يسيل من العرق الذي ينقض **م** وان خرجت الدودة فلا حيل
عني على السخ ظهرا للدين اغتسل في حوائضه وان كان يجبل الى ثياوي خوارزم
ولو خرجت من الغم قبل ان ينقض وكذا الحار جنة من الاذن والناف لا ينقض
م وان اصاب من الدم السخاضة ونحوه فويده اكثر من قدر الدرهم لم يغسل ان لم
انه لغسل لا يصيب ثانيا وثالثا اما اذا علم ان يصبه ثانيا وثالثا فلا ينقض
غسله **وفي الكبرى** لو نجس ثانيا وثالثا قبل الفراغ من الصلوة جاز ان لا يغسل
والا فلا وهو المختار **وفي الغيبة** وعليه الفتوى **وفي ثياوي القنابة** وعن
ابي يوسف رحمه الله بخلافه لو نسي كل صلوة **وفي اخفاء الناطق** اذا كان
به جرح سائل قد شق عليه خوف فاصابها اكثر من قدر الدرهم وصاب ثوبه
اكثر من قدر الدرهم ان كان حاله يغسل نجس قبل الفراغ من الصلوة ثانيا جاز له
ان لا يغسل ويصلي قبل ان يغسل والا فلا قال الصد الشهد به هو المختار **م**
لو غزاة فخرج الدم وطهر اكثر من راس البقرة لم ينقض وضوءه قال الفقيه **م**
كان محمد بن عبد الله ميملي في هذا ان لا ينقض وضوءه وراه سائلا **وفي ثياوي**
خوارزم الدم اذا لم يقدح عن راس الحج ولكن عملا فصلا اكثر من راس الحج لا
وضوءه والفتوى على انه لا ينقض وضوءه في جنس هذه المسائل واذا عصرت
الفرجة فخرج منها شي كثير وكانت كمالا لم يبعث لا يخرج منها لا ينقض وضوءه
وفي مجموع النوازل حج ليس في ثياوي من الدم والقيح والصدية دخل صاحبه الحمام او
احوض فدخل الماء الحج فغسل منه الماء وسال لا ينقض الوضوء واذا سجد
عن راس الحج اخرجته فخرج ثياوي منظر ان كان مما خرج بجبال لوتره سال عازاكو
والا فلا **م** وكذا ان القي على التراب ثم ظهر ثياوي فترث ثانيا او القي عليه قيحا
او خالة فهو كدك جميع فالوا انما جميع اذا كان في مجلس واحد ينشف مرة اخرى
اما اذا كان في مجالس مختلفة لا جميع وكذا ان وضع عليه دواء حتى ينشف جميعا
فخرج فلم يسأل ان كان ما ينشف بحيث يسيل نشف يجعل جذا ولا فلا واذا

اذا خرج منه اذنه فخرج او صديده ينظر ان خرج بدون الوج لا ينقض وان خرج معه
ينقض **م** اذا خرج دبره وذكر غسل الاثمة كالحولان حوان يجوز خروجه ينقض طهارته
لخروج النجاسة من الباطن الى الظاهر واذا غرض شيافري على ان الدم من اصول
اسنانه لا وضوء عليه **الحج** يتوضا احتياطا ولا ياكل ذلك القدر وكذا الحلا
اذا راي على ان الدم لا ينقض وذكر الشيخ هذا الذي في كتابه لشرع ان من اكل
خبرة او شيئا من الفواكه وراى في ان الدم من اصول اسنانه ينبغي ان يضع اصبعه
او طرف كده على ذلك الموضع فان وجد ان الدم فيه ينقض والا فلا **وفي الطهارة**
وكذلك اذا استاك بسواك فوجد فيه نثر الدم **وفي الحج** غسل الزمبارك
عمن قطع يده بالسكين وهو على وضوء فابتنه رفسد عليها حتى منع الدم قال **م**
عليه **الحج** وسئل رحمه الله عن الدم اذا خرج من بين الاسنان فقال ان كان
موضعه معلوما وسال يغسل وهو نجس وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه ينظر الى
الغالب **وفي الكبرى** القمل اذا مض عضوا انسان فامتلأ ان كان صغيرا لا يقصر
وضوءه وان كان كبيرا انقض **م** ان كان الذي يراه سبيغسا الى اللحم وكان
البياض غالبا فلا وضوء عليه وذكره **م** عن ابي يوسف ع اذا اصابه البزاق
لم الدم فلا وضوء عليه وان اضر فعليه الوضوء وهذا رواه موافقه لفقهاء
ابن جعفر رحمه **نوع آخر** في الاجناس اذا اخضت به من ثم عار فعله الوضوء لانه
لا ينقض عن نجاسة وان اقطر في احليله دهنا ثم عار فلا وضوء عليه **م**
خضه فلا فالها واذا اصاب دهنا في اذنه وكنت في دماغه يوما ثم خرج
سال فلا وضوء عليه **وفي الطهارة** اذا لم تغفر وكنت اذا خرج حارا وان خرج
من الغم ينقض وذكر القدوري هذا عن ابي يوسف ع وأشار الى قول ابن حنبل
ومحمد ان خرج من الغم فلا وضوء عليه **م** وفي نوادره **م** لو دخل الماء اذنه
في الاغتسال وكنت ثم خرج من الغم فلا وضوء عليه **وفي النصاب** والاصح
اصلاحه ولو وصل السعوط الى الراس وعاد لا وضوء عليه وعن ابي يوسف
ع ان عاد من فم فعله الوضوء لانه وصل الى الجوف ولا ثم خرج والماء اذا
انتم خرج لا ينقض وان بلغ الراس الا اذا خرج وقد صار قويا ولا ينقض الثوب
اذا اصابه من ذلك وهو ماء الا اذا تغير وقبل ينقض ونجس قبل الصغير **وفي**
عنه **الحج** اذا خرج من السرة ما صاف واصفر فضله الوضوء **النصاب**

جرح في
غيره
انما الدم

سائر
الدم

على الجرح
الوضوء

في الماء
والاغتسال

اذا
من السرة

ان لم يسل لا ينقص وكذا اذا سبغ غيرة وهو الحمار ابراهيم عن محمد بن رجل
ادخل عودا في دبره او قطنه في جليله وغيبها كلها ثم اخرجها واخرج منها
فبعد للوضوء ولو كان طرف العود بيده ثم اخرجها لا يجب عليه شيء الا يرى
ان الرجل لو ادخل المحققة ثم اخرجها لم يكن عليه وضوء هكذا ذكره ولكن تأويله
اذا لم يكن على العود والمحققة بل لا يرى ان الرجل يتوضأ قبل ان يسل في الاستحاضة
لا ينقص فان لم يستنج ولم يدخل اصبعه فليس ينظف قال ابو العباس مراد في
الشرح الظاهر فانه متى جاؤا الشرح الظاهر كان ذلك نفيتا للنجاسة لا نظيرا
نوع في النوم ونحوه في الحج ولو غلب النوم في السجدة وطال ذلك وضوءه متعلق
الرجوع وغيره نقص وضوءه حقيقة وفي النوم مضطجعا حال الانكسار على غير
فنام ثم اضطجع في حال نومه فهو بمنزلة ما لو سجد حدث بتوضأ ونسي ولو لم يزل
في الصلوة مضطجعا فانه يتوضأ ويستقبل الصلوة بهذا الحكم عن مشايخنا وفي
الفأوى في الارض يصلي مضطجعا فنام في الصلوة انتقص وضوءه وفي الحج سوار
كان في النوم في حال فرأته او ركوعه او سجوده او قعوده **م** قال القصة بالليل
وقد قلنا لا ينقص الاول هو الصلوة وفي عدة الفتوى وفي تأخير **م** وفي نوادر
عن محمد بن اذاعت في الصلوة واحدة البنية على قدم فنام فلا وضوء عليه قال
الحاكم ابو الفضل هو هذا خلاف ما روي عن محمد بن في الاصل وان نام خارج الصلوة
فاما او على هيئة الركعة او الساجدة ذكر القدر في شرحه انه لا ينقص **وفي**
قال تيسر الامم اكلوا في رحا اذا نام خارج الصلوة على هيئة الركعة والسجدة
حدثنا في ظاهر الرواية **م** وذكر محمد بن في صلوة الارض نام فاعدا واضعا اليه
على عقبيه وصار شبه المنكب على وجهه واضعا بطنه على فخذه لا ينقص وضوءه
وعن علي الطبري قال سمعت محمد بن يقول من نام مضطجعا على وجهه لا ينقص وضوءه
قال تيسر الامم اكلوا في رحا الشطرنج عند محمد بن ان يضطجع على غير انا اضطجعا
لف فلا يعتبر وقال ابو يوسف هو اضطجعا على فخذه كاضطجعا على غيره في
روايل الاستسكان يكون حدثا ولم يذكر في قولنا في حنفية هو قال تيسر الامم اكلوا
وقد نقل عنه فصل يدل على ان كان لميل الى ما قال ابو يوسف بيان قال فيمكن
محمد بن في حنفية على فخذه او ركبته بان وضع الفخذ على طرف ركبته صح سجوده و
جعل بمنزلة السجود على سادة او ابنته فحصل سجوده على فخذه سجوده على غيره فجاز

اخرج عودا في دبره او قطنه في جليله وغيبها كلها ثم اخرجها واخرج منها فبعد للوضوء ولو كان طرف العود بيده ثم اخرجها لا يجب عليه شيء الا يرى ان الرجل لو ادخل المحققة ثم اخرجها لم يكن عليه وضوء هكذا ذكره ولكن تأويله اذا لم يكن على العود والمحققة بل لا يرى ان الرجل يتوضأ قبل ان يسل في الاستحاضة لا ينقص فان لم يستنج ولم يدخل اصبعه فليس ينظف قال ابو العباس مراد في الشرح الظاهر فانه متى جاؤا الشرح الظاهر كان ذلك نفيتا للنجاسة لا نظيرا

النوم مضطجعا

النوم قائما

النوم مضطجعا

النوم مضطجعا

النوم قاعدا

في زمان جعل اضطجعا على فخذه كاضطجعا على غيره فاما اذا نام فاعدا مستويا
التيه على الارض لا ينقص وضوءه وان كان مستندا الى جدار او اسطوانة
في الساجدة او كان مضطجعا مستويا **م** ذكر تيسر الامم اكلوا في رحا الظاهر
المذهب ان لا ينقص وضوءه وعن الطحاوي رحمه الله قال ان كان بحيث لو انزل
الاسنار سقط فهو كما مضطجعا وعلى هذا بعض مشايخنا وفي القدر روي روي
ابو يوسف عن ابن حنيفة انه لا ينقص وضوءه اذا كانت اليه مستوية
وفي الخلاصة وعلى الفتوى لعموم البلوى **م** ولو نام قاعدا مستويا لجلوس
فقط ذكر تيسر الامم اكلوا في رحا الظاهر اجواب عن ابن حنيفة ان البنية قبل
يزيل فبعد عن الارض حال سقوطه لم تنقص جهارته **وفي الفتوى** ان البنية بعد
ما زال فبعد عن الارض ينقص سقط او لم يسقط **م** روي الحسن بن علي حنفية
لو استيقظ حين يقع جنبه على الارض فلا وضوء عليه **وفي المضطجعات** عليه
الفتوى وان وقع جنبه على الارض وهو نام بطل وضوءه لانه وجد شيء من النوم مضطجعا
وفي الزاد وهو الصحيح **م** وعلى قولهما لا ينقص حتى يسقط على الارض قبل ان
وينتظرا لتفاض الظهارة عند ابن يوسف هو ان يكون الانبعا بعد استقر
ناما على الارض وهكذا روي ابن ستم عن محمد بن **في الظهارة** وان نام مضطجعا و
راسه على ركبته لا ينقص ولو كان مترجعا راسه على فخذه ينقص **وفي** قول
العام في الساجدة اسقط النائم وضرب يديه على الارض انتقص وضوءه
ليس بشيء وهو ضرب من قوله علم الانسان وكثرة كل الشيطان لبقوته ثواب
الجماعة **وفي الغاية** والنوم في سجدة التلاوة كان النوم في السجدة الصليبية
وكذا النوم في سجدة الشكر عند محمد بن وعن ابن حنيفة انما ليس بحدث **وفي**
الصفحة والفتوى على قولنا في حنفية **م** قال القاضي الامام سواء سجد على
وجهه السنة او لا والنوم في سجدة السهو ليس بحدث **وفي** الحج لو نام في سجدة
التلاوة انتقص وضوءه كما في قولنا في يوسف وابن المبارك رحمه الله
م ولو نسي كونه في الصلوة ثم فقه قال شاذ بن اوس قال ابو حنيفة هو نفسه
صلوته ولا يفسد وضوءه وقال الحاكم والفقهاء بعد الواحد قد اجمعوا **م** وفي
عاما او ناسبا ينقص ويطل التيمم بطل الوضوء ولا يطل طهارة الا
وقد قيل بطل طهارة الاعضاء الاربعة يريد بهذا ان الغسل اذا فقه في الصلوة

نام قاعدا مستويا

وقد حرم على الارض

فوق بل النوم

النوم مضطجعا

النوم مضطجعا

بطلت الصلوة وجاز ان يصلي بعده من غير وضوء جديد على القول الاول وعلى القول
 الاخر لا يجوز له ان يصلي بعده من غير وضوء جديد **وفي الخاتمة** وهو الاصح
 ولو صلى المكتوبة والنوع راكبا خارج المصرا والقرية وتحقق فيها انقضاء وضوءه
 وان كان في مصرا وقرية لا يتحقق عنده ان جنبه ومحمد ح لانه ليس في الصلوة
في الحج وعلى قول ابو يوسف ينقض **وفي نوادر من جماعة** ذكرنا كما حكم الله تعالى
 في امم تعد في خصلته قدر الشهد ولم يشهد القوم على حال انقضائها الامام
 ثم صلى خلفه قال اما في قولنا في حقه فعلى الامام الوضوء ولا وضوء على غيره
 من قبل ان الامام قد ضاع عليهم باق في صلوة وقال ابو يوسف عليه الوضوء قبل
 انهم لو لم يصحوا كان عليهم ان يشهدوا ويصلوا فكم ينقض الامام عليهم شيئا **في التيمم**
 ولو تحقق في الصلوة المضونة اخلف المشايخ فيه والاصح انه ينقض **م** اذا لم
 المقصد في صلوات الامام بعد اتمام التيمم ثم تحقق لا وضوء عليه **في الطهارة**
 وفي فساد صلوة الاخر رويان يعني بتحقيقه الامام بعد التيمم اذا ما شرب
 مياهة فاحسبه تجردا وانتار وملاقاة الفج بالفج فيه الوضوء اخشا
 في قولنا في جنبه والي يوسف **وفي نزع الخافض** وان لم يخرج المذي و
 قال محمد بن لا وضوء عليه وهو القياس وفي النصاب بالوضوء في النجاس
 وعليه الفتوى **نوع في الشك** قال محمد بن لا شك في الاصل ومن شك في بعض
 وضوءه وهو اول الشك غسل الموضع الذي شك فيه واما اذا كان يرى
 كثيرا لم يلتفت اليه ومضى لانه الوسوس السيل فيها تركت الالتفات اليها
 كيلا يقع في مثل ذلك ثانيا وثالثا فبقي في كثره عرو في ذلك قالوا وهذا اذا كان
 الشك في خلال الوضوء اما اذا كان بعد الفراغ منه لا يلتفت اليه **م** وهو نظيره
 اذا شك في صلوة انصلي ثلثا واربع **وفي الاملاء** عن محمد بن اذ وقع في
 قلب المتوضي انه احدث وكان على ذلك كبرياءه فالا فضل ان يعيد الوضوء
 ان صلى بوضوءه الاول كان في سعة من ذلك عندنا وان اخرج مسلم عدل
 رجل او اراه حرة او مملوكا انه احدث او عفا او نام مضطجعا لم يسع له ان يصلي
 حتى يتوضا ولو سبق في الحدث وشك في الوضوء فاجزى عدل ان توضا او
 لم يعرف المخبر كونه عدلا الا انه وقع في قلبه انه صادق وسعد ان يصلي **وفي الحج**
 قال ابو حفص البخاري من شك في اناء او ثوبه او بدنه اصابته نجاسة ام لا فهو

هذا الامم قد اختلف
 ثم حكى ما اختلف

سئل المقتضى
 سلام الامام
 ثم فقهه لا
 عليه

شك في بعض وضوءه
 وهو اول الشك

او اوجع في ذلك
 اجبه احدث بغير وضوء

يستبرأ بالعلم
 وشك في الوضوء

هذا الامم قد اختلف
 ثم حكى ما اختلف

فهو طاهر بالمستيقن وكذا الابار والحياض التي يستقي منها الصغار والكبار
 والمسلمون والكفار وكذلك السمن والخبز والاطعمة التي يتخذها اهل الشرك
 والبطالة وكذلك الثياب التي ينسجها اهل الشرك واجمل من اهل الاسلام
وحكم احكام المحدث م يكره له ان يدخل المسجد وان يطوف بالبيت **وقد**
الفصل الثالث في الفصل في جامع الجوامع عن ابى يوسف في الاما في يدك
 في اليوم الباروم وسئل نجم الدين الشافعي عن امرأة يغتسل من كعبه بكلف
 في اتصال الماء الى ثقب القوطا كان القوط فيه وتعلم انه لا يصل الماء اليه
 من غير تحريك فلا بد من التحريك كما في الخاتم وان لم يكن القوط قد كان لا يصل
 الماء اليه لا يتكلم وكذلك ان انقض بعد نزول القوط وصار بحيث لا يدخل القوط
 فيه الا يتكلم لا يتكلم ايضا وان كان بحيث لو امرت عليه الماء دخل وتكلم
 عنه لم يدخل امرت الماء عليه حتى يدخل ولا يتكلم داخل فيه سوى الماء حجب
 او نحوه لا يصل الماء **وفي الخلاصة** وجب على المرأة غسل الفج الخارج لانه غير
م الاغسل اذا اغسل من كعبته ولم يدخل الماء داخل الجلبة جاز وفي واثنا الناف
 هو الحجاب وفي السغنا في من العلماء من قال اذا اجنب الرجل وهو محدث يلزمه
 الوضوء لان الوضوء قد لا بد من كعبته فلا يسقط بها ومنهم من اوجب الوضوء
 بعد فاصلة الماء **جامع الجوامع** ومن وجب الوضوء مع الغسل غلط **م** اذا غسل
 من كعبته وبقي بين سنان طعام فلم يصل الماء تحتها جاز لان ما بين السنان طيب
 فلا يمنع وصول الماء الى تحتها **وفي المضطرب** وبديفتي **م** وذكر الناطق في حاشية
 في واثنا انه لا يجزيه ما لم يقع ذلك الطعام ويجري الماء عليه **وفي الطهارة**
 الصائم والصباغ ما في ظفرها يمنع تمام الغسل في كل ذلك كجسمه للرجوع من
م والابلاج في الصغرة التي لا يجمع منها لا بوجوب الغسل لم ينزل كذا في الاجابة
وفي نزع الخافض في كعب الحجة وعليه الغسل وان لم ينزل **م** قال محمد بن
 البكر اذا جوعت فمادون الفج فدخل من مائه فحشا فلا يغسل عليها لان الغسل
 اما يجب بالثياب الخافضين او ينزل الماء ولم يوجد واحدا منها حتى لو جليج
 الغسل عليها انزلها وكذا الحكم في الثوب **وفي الحج** عليها الغسل من وقت
 الجماعة **وفي النجاسة** وجب عليها إعادة الصلوة من ذلك الوقت **وفي التيمم**
 المجنون اذا اجنب ثم افاق لا غسل عليه **م** الثالث يعني في باب النظر

من شك في الماء او غيره
 او بدنه اصابته نجاسة
 فهو طاهر بالمستيقن

اتصال الماء الى ثقب
 القوطا كان لا يصل
 الماء اليه

من كعبه بكلف
 في اتصال الماء الى ثقب
 القوطا كان لا يصل
 الماء اليه

من كعبته وبقي بين سنان
 طعام فلم يصل الماء تحتها
 جاز لان ما بين السنان طيب

الصائم والصباغ ما في ظفرها
 يمنع تمام الغسل في كل ذلك
 كجسمه للرجوع من

الجماعة
 المجنون اذا اجنب ثم افاق
 لا غسل عليه

فيها ثمة اختلاف بين ابي يوسف وصاحبه في اشتراط الشهوة عند الاغتسال
او الخروج ازا جامع امراته وغسل قبل ان يبول ثم سأل منه بيقية المني وجب الغسل
عندهما وكذلك اذا خرج منه مذي **وفي حقه** قال الفقيه ابو الليث رحمه وبقول
ابي يوسف هو ناخذ لانه يستريح على المسلمين **م** واجمعوا لانه اذا بال ونام ثم غسل
ثم خرج المني والمذي لا يغسل **وفي الاجناس** لو جامع وغسل قبل ان يبول حصل
ثم سأل منه بيقية المني فانه يغسل الغسل ولا يعيد الصلوة بخلاف واذا بال وخرج
منه فان كان مكره منته افعلة الغسل والا فلا **وفي القباية** واذا نزل ماء بال على اليد
ولم يخرج فغسلها الغسل **وفي الصيرفة** وعن ابي حنيفة هو انه لا يجب بالم بطيئة
فخرجها الظاهر وفي الرجل لا يجب بالم بطيئة وان راي بلاء الا انه لم يذكر الاغتسال
فان يتقن انه ودي لا يجب الغسل ان يتقن انه مني يجب وان يتقن انه مذي
لا يجب لان سبب خروج المني بهنالم يوجد فلا يمكن ان يقال ان مني ثم روي
هو مذي حقيقه **وفي القباية** وان راي المذي يلزم الغسل عند ابي حنيفة وهو
تذكر الاغتسال ولم يذكر **م** وان شك ان مني او مذي قال ابو يوسف هو لا يجب
الغسل حتى يتقن بالاغتسال وقال لا يجب كذا ذكره شيخ الاسلام واذا جلى
الرجل والغسل المني عن مكانه الا انه لم يطر على ابرار لا حليل فلا يغسل على المرأة
اذا اخلت ولم تزل روي عن محمد بن عيسى في غير رواية الاصول انها اذا تذكرت
الاغتسال والانهزال والتلذذ فغسلها الغسل وان لم تزل روي به اخذ بعض
قال ناس الامم لم يوافقوا في لاناخذ بهذه الرواية وفي ظاهر الرواية يشترط الخروج
من الفرج الداخل الى الفرج الخارج لا يغسل عليها **وفي القباية** وهو الصحيح رجل وامرأة
تألفا استبقضا وجدا متبعا بينهما وكل منهما يكره الاغتسال ويكره ان المني من كان
الشخص ابو بكر محمد الغسل هو يقول يجب الغسل عليها وهو الاغتسال **وفي القباية**
وهو الصحيح **وفي القباية** والصحيح انه من الرجل لان ما لا يخرج الرجل اذا صار
مغشيا عليه ثم افانق ووجد مذيها **وفي القباية** او مذيها على ثوبه فلا يغسل عليه
وكذلك السران اذا افانق ووجد مذيها على ثوبه او ثوبه فلا يغسل عليه وليس هذا
كالنوم **وفي القباية** الصبي اذا بلغ بالاغتسال والمجنون اذا افانق والعبيدة
اذا بلغت بالحض فالحق وجوب الغسل على هؤلاء **وفي القباية** المرأة اذا ولدت
ولم تزل الدم الاصح يجب عليها الغسل ويكره تركه في الفجر ومركب الفقه وما هو

قوله ابو يوسف

او افانق امراته
او مذيها

نحو ما في المرأة
عند الملاعبة

راي الامم لم يوافقوا
الاغتسال

شك في انه مني
او مذي

احتملوا في ذلك

منه في القباية
وهو الصحيح

منه في القباية
وهو الصحيح

وما هو مركب الشريعة فالتاريخ المتفرون وسعوا في ترك الفقه **وفي حقه**
السجبان يكون متوضعا **وفي القباية** الكافر لا يغسل في المني كغيره عند ابي يوسف
وعند محمد بن حنبل فانه يغسل فلا باس ان يمس **وفي حقه** هو ابراهيم زاده
ولمحمد بن ابي نعيم الميت وكرد ابو يوسف هو ذلك للحايض **وفي القباية** ولو غاب
جنب اهلها او نام قبل ان يتوضا لم يكره **القباية** ولا بأس اذا جنب نهارا ان
يخرج من حوائجه غير ان يغسل ويتوضا **القباية** ويضرب الرجل المرأة في
تركها الاغتسال عن احبائه واما عن النظائرية به نظرا يعني للاجل الصلوة **م**
في الفصل الرابع في المياه **وفي حقه** واما قدر طول الماء اجار قال ابو سهل رحمه
خطا الى الحسين بن مطيع رحمه خطا قدر ذراع قال الفقيه ابو جعفر هو ان
قلت لا يكره الا سكاف هو اريت ناديا اصابته نجاسة فصب على الماء
من جانب الى جانب بل بطرفه قال ما قيس قول شاذان بن ابراهيم بطرفه قال في قوم
مسافرين ومعهم ماء في كوز فصب الماء على يدي رجل ثم سأل الى يدي غيره ثم الى يدي
آخر حتى توضعوا جميعا جاز وضوءهم كما عرف في الماء اجاري قال ابو جعفر
فهذا يدل على انه لم يفصل بين اجرة الغليظة والكثيرة قال الفقيه ابو جعفر رحمه
ما توك في النافذ قال اذا امتلأ النافذ من الماء الكوز الذي نصبت فيه حتى
يخرج منه فانه يطهر والا فلا ولا عية للعرض **م** واذا كانت اجيفة ترى تحت
الماء لقته لا الصفاة كان الذي يلاقيها اكثر ان كان سعة عرض اليفة و
ان كانت لا ترى او لم ناخذ الا اقل من النصف لم يكن الذي يلاقيها اكثر **وفي**
القباية سئل ابو نصر محمد بن علي اجاري بحرين في جوف اجيفة قال ان كان
داخله ومخارجها متعة حتى لا يكون اكثر الماء مما سأل بالحقيقة فالما طاهر **م** ولا
محمد بن ابي نعيم ان كانت النجاسة في جانب واحد من السطح فالما طاهر وكذلك ان كانت
في جانبين وان كانت في ثلثة جوانب فالما نجس ورايت مسند المطهر
في بعض الفوائد وكان المذكور ثم قال ما شايخنا رحمه الله المطهر دام بطرفه كما كان
حتى لو اصاب العذرات على السطح ثم اصاب ثوبا لا يتنجس الى ان تغير **القباية**
اذا اكل الماء بالعدرات واجتمع في موضع يكون طاهرا لم تفسد النجاسة
وفي القباية ان كان من الماء كله على العذرات او اكثر او نصف فهو نجس
وهو الصحيح **وفي حقه** ما المط الذي يجري في سكة وفي السكة نجاسات ثم يجري

المطهر
الكافر لا يغسل

عند حنبل
عند حنبل

قد طول الماء

النجاسة
الماء النجاسة

المطهر دام
فله حنبل

الماء في النهر وليس في النهر هذا قال لا بأس اذا لم يروا النجاسة وسئل ابو بصير
 عن النجس الذي يجري على الطريق وفي الطريق سرفين ونجاسات يتعين فيها
 به قال متى ذهب اثر النجاسة ولو نها جاز وفي النجس والمطر يجري في الطريق
 اذا كان بعيدا عن اللوات يجوز التوضي به بلا كراهة وان كان يجري في طريق
 مختلطة بالعدرات والغالب هو الماء ولا اثر يجوز ولا يجوز الكراهة لا اختلا
 اختلاط النجاسة بالماء الضعيف وقالوا فيهم يصب الماء على ان من العلو
 فاصاب الماء بول قبل نزوله على الانسان تحصل الطهارة ولا ينجل الماء لان
 الماء اصحابه حال جريان الماء في ما راجع م عن ابي بصير محمد بن سلام ان كان
 الماء بحال لو اغتسلت فيه يتكدر بجانب الذي اغتسل فيه وصلت الكدرة
 الى الجانب الاخر فهو مما يخلص بعضه الى بعض وابو جعفر الكبيري يذهب الى ان
 وهو الصبي فقال بقي الصبي في جانب فان اثر الصبي من الجانب الاخر فهو
 يخلص بعضه الى بعض وعامة المشايخ اخذوا بقول سليمان وقالوا اذا كان
 في عشرة يوكثره وفي شح الطحاوي وعليه الفتوى م ومنه يخرج تجاري ويخرج
 فرقوا بين المنة وغيرها لو اتي غير المنة يتوضأ من الجانب الذي وقع فيه
 النجاسة كما يتوضأ من الجانب الاخر بخلاف المنة وفي الزاد وهو الاصح **في**
 النجاسة عند مشايخنا انه يتوضأ من موضعها وضاعى موضع شام م ويبنى على
 هذا اذا غسل وجهه في حوض كيف سقطت غسلته في الماء فرفع الماء من موضع
 قبل التحدث قالوا على قولك يوسف حرم الاجور بالم تحرك الماء والى هذا
 ميل الامام ابو جعفر الاستي ونسي وغيره من مشايخ تجاري اجوز واذا كان
 كالما اجازي لكثرة الماء وتوسعوا في عموم البلوى وفي اجناس الناطق من
 اغتسل في حوض فلا حرج ان يتوضأ في ذلك المكان وفي الغرض ان كان على
 بدنه نجاسة عينية لا يجوز وبها م عن ابي يوسف ومحمد والفتوى على ما مضى
 فيه الضرورة وفي الصلابة سئل عن حوض عشرين في عشرة دخل فيه الناس من كل
 واغتسلوا من اجنابة هل يخرجون من اجنابة قال نعم وسالت الامام محمد بن
 عن هذا فقال اجاز عسلم وقاسه بمسئلة في ترح الكافي في حوض عشرين في عشرة
 فاستجني على شط احوض اناس كثيرة وكل واحد منهم يغرب الاخر فاختلج
 والصحيح اجواز لانه كالما اجازي م وليس لجل ان يغتسل في احوض الكبيري

ما لم يروا النجاسة
 على ما قاله

احضرت الكبيري
 في الصبي

حوض عشرين في عشرة
 دخل فيه الناس

يقول

بناحية احييه وفي تجنيس النجس وكذا في الحرم واذا كان الماء في قنطرة
 او خندق او بطول مثلاما ذراع وعرضه ذراع او ذراعان ففي جنس هذه
 المسئلة قول الشافعي على قول ابي سليمان يجوز جاني حوض التوضي منه غير
 تفصيل وفي النجس قال الفقه وبه نأخذ م ولو وقع فيه نجاسة يتنجس
 عشرة اذرع وقال محمد بن ابراهيم الكيراني كان مقدارا لو جعل في حوض عشرة
 عشرة اذرع في عشرة على احوض وصار عمقه قدر شبه حوض التوضي فده وما لا
 فلا وفي الاختصاص هو الصحيح يمسح على المسكين م وكان الشيخ الامام
 ابو بكر بن طاهر يقول لا يجوز ان كان من تجاري الى سبي فند وفي نظر الزيد
 احوض الكبيري قال اذا لم فيه صبي ونفوط ثم جاء الماء وملاء قال اكثر من بلخ
 وابو سهل الكبيري تجاري الماء نجس وقال الشيخ ابو جعفر والشيخ اسمعيل
 حسن الزاهد التجاري الماء طاهر ويجعل كانه بال نفوط بعد ما لم ي قال الزيد
 وبه اخذ فيها تجاري وهكذا في الشيخ عبد الواحد الف مرة وقعت
 واقعة من هذا الجنس تجاري وصورتهما المطر على النجاسة واجتمع بعد
 ذلك ودخل حوض جبان وهو حوض كبير وما المطر كان اكثر من ماء الحوض
 فانفتحت اجوبة المفتين ان ماء الحوض لا يتنجس لان جميع ما المطر لا ينقل
 بما الحوض دفعة واحدة وانما الفصل بدفعات مختلفة وكل دفعة ينقل
 بما الحوض فماء الحوض نجس قال عليه فلا نجس ماء الحوض بجماع حتى لو تصعد ان
 ينقل بما الحوض بدفعة واحدة اكثر من ماء الحوض نجس وان كان الحوض
 بضدان يكون حوله ثمانية واربعين ذراعا هذا اقضي قالوا فانه كان حوط
 وفي الظهيرة وقيل يعتبر سنة وثلثون ذراعا وهو الصحيح م المسافر اذا
 كان معه ميزاب واسع ومعداة ما يحتاج اليه ولا يتيقن وجود الماء
 قيل ينبغي ان يأخذ حذره فقال حتى يصب الماء في طرف من الميزاب وهو
 يتوضأ وعند الطرف الاخر انما يطهر بجمع فيه الماء فانه يكون الماء طاهرا
 وطورا هذا قول بعض المشايخ وبعض المشايخ لا يقولون ذلك وقالوا الماء
 انما يصب جارا اذا كان له مدد كالعين والنهر وما استبها اما اذا كان
 مدد فلا **في النجاسة** الصحيح القول الاول **في النجاسة** ولو وجد في الصحاح
 ماء فمسلا يجوز ان يتوضأ به فان كانت بدنه نجسة وليس معه ما يغتسل

خندق في حوض
 ذراع

الحوض الكبيري
 في جنس

مقدار حوض
 المدة

الماء يصب جارا
 اذا كان كمدد

ما يوقع منه لائم برقة فاذا سال الماء على يديه من المنديل طهرت وان وجد
 على شطه علالة دخول الكلب فان كان قريبا للماء بحيث يعلم انه يقدر على
 الشرب منه لا يتوضأ منه وان كان بعيدا عن ذلك يجوز **وفي النظر** ولو نجس
 الحوض ومصببته وجف طهر الحوض ثم اذا دخل الماء فيه لا يطهره لا يعود
نجسا وفي السباغ وهو الماصح **وفي الغتابة** اذا كان الماء اربعين في اربعين وحل
 الماء ولا يخرج منه لكن ان غتسل ويخرج الماء باغتسال من اجانب الاخر
 متداركا لا ينجس **وفي البتة** سئل ابو الفضل عن رجل اكل الحوض فاشتغل في
 هذمائه واعتمد الظاهر وهناك رجل يعرف ان هذا الماء نجس هل يغتسل عليه
 ان يخرج قال نعم وسئل عنها حمير لوري فاجاب كذلك وسئل ابو جاهد
 فقال لا يغتسل عليه **وفي النوار** سئل عن محمد قال اجتمعنا وابو يوسف
 عليا بن الحكم عليا البزاز لا ينجس لانه ما جازتم قلبا وما علينا ان نخرج لاه
 على ما جازت به الاخبار حتى تتبع السلف فتكون قد حكمت فيه باهر من ان
 قضية القياس ان الحكم نجاسة البئر الا اننا تركنا القياس لاننا راينا ما
 انه جاز لانه ينجس من جانب وبخروج من جانب وقيل عنه الخ الجاري حكما
 لاجل الضرورة لان التوزع وتوقع النجاسة في البئر غير ممكن الا في الظاهر
 اذا وقع في البئر لطلب الدلو او البئر وليس على اعضائه نجاسة وخرج جاز لا نجس
 نخرج من الماء لاجله وهذا جواب ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة
 انه ينجس عشرون دلو او يزيد به بطريق الاستحباب **وفي الحج** وان كان ينجس
 دلو **وفي الغتابة** وان كان محدثا ينجس جميع الماء وقال زفر يعون وهو
 رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان جنبا ينجس اربعون **وفي الحج**
 الظفر اذا وقع في الماء ان كان بابسا غير منسلخ بالثوب لا ينجس كمن يكره
 التوضي به **وفي الغتابة** الميت اذا وقع في الماء ان كان قبل الفصل افسده وبعده لا
 عن محمد وهو الخ لا ان يكون كافرا وكذلك اذا وقع الكافر في البئر فخرج
 نخرج ماء البئر كله وذكر علي بن سفيان في السقط كذلك وفيما استعمل قبل الفصل كرك
 وبعده لا يفسد قال ابو القاسم الصفار الميت لو وقع في البئر لا يفسد غسل او
 لم يغسل وعن ابي حنيفة في الكلب اذا وقع في الماء ثم خرج جبا انه لا بأس وهذا
 ان علي بن الجلب ليس نجس وقال ايضا في كلب وقع في ماء وخرج جبا فانتجس

في الحج
 في الغتابة

اجاب حمير لوري
 على ما ذكره في النوار

في الحج
 في الغتابة

وقع الظفر في الماء

وقع الميت في الماء

وقع الكلب في الماء

عين الكلب في الماء

منه فلا بأس بذلك **وفي الحمام الصغير** اذا وقع الكلب في البئر وخرج جبا قال
 ابو يوسف البوسعي ان لم يصل الماء الى فيه ولم يكن على دبره نجاسة لم ينجس الماء
 وقال غيره ينجس **وفي جامع اجماع** شعر الكلب مستوفى نجس الماء ومجذوبا
وفي النوار حشبة اصابتها نجاسة فاحرق فخرج رما في البئر فبقي
 الماء وكذا رما في العذرة وهذا كله قول ابي حنيفة خلافا لمحمد **وفي المنطوية**
 ذكر هذه المسئلة في اختلاف ابي يوسف ومحمد وبما اوافقنا من قول القدر
في الحج ولو وقع في البئر او تحت سورا وفارة ان اخرج جبين ينجس منها
 ولا احتياط وبارق مار الحيت وهو حيت الى وان توضأ به اجازهم وهو
 قول ابي حنيفة **وفي الغتابة** وكذا حكم البيوع يعني حكم سام ابرص ان
 وقع فيها حلة ومات فيها ينجس منها دلا وفي رواية ينجس عشرون او
 ثلثون وفي رواية اخرى ان يخرج اقل من عشرة جاز والبط والاوران
 صغيرة فهو كالجلج وان كان كبيرا فهو كالحمل العظيم ينجس منها جميع الماء
وفي النظر وعن ابي يوسف اذا وجب نزع الماء كله نجس من ذلك
 لا يطعم ذلك بئى دم ولا بأس باطعمه والقائه بين يدي الكلاب والاشنة
وفي جامع اجماع وقيل سباع خض النصارى وقيل هذا الشقوقى لانه لا يرى
 نجسه ولا بأس برش ذلك الماء في الطريق وروى عنه في غير هذا يطعم ذلك
 العجيين البهايم ولا يسقى ذلك الماء البهايم واذا نجس الماء القليل نفع النجاسة
 فدان غيرت او صاغة لا يقطع به عنه وجهه كالبول والازاز سقى الدواب
 وبيل الطين اما لا يطيب المسجد ولو ماتت الفارة في ما يوطئ ثم صب ذلك
 الماء في بئر ينجس عشرون دلو او هو قول ابي يوسف وذكر بعد هذا لو ماتت
 فارة في جب فاروق في البئر ما الحجب قال محمد ينجس خذ البئر اكثر من عشرين
 دلو او ما في الحجب حراما وعن ابي يوسف روايتان في رواية مثل ان
 وثلاثون دلو او في رواية مثل انه وعشرون دلو ثم في كل موضع وجب
 نزع جميع الماء ينجس حتى يغلب الماء **وفي السباغ** وهو الصبيح **وفي الغتابة** وعن
 ابي حنيفة اذا نزع ما سنان او ملهامة فقد غلب الماء وهو المحدث ومحمد
 في النوار روايتان في رواية ما سنا دلو او ملهامة وفي رواية ما سنان ومحمد
في الغتابة اذا غلب الماء ولم ينجس يعني بقول محمد ملهامة **وفي الغتابة**

شعر الكلب
 ينجس الماء كله

لا بأس
 بالقدح

وقع البط في الماء

حشبة
 لا يطعم ذلك

ماتت فارة
 في البئر

به نجس فغسل الماء ثم عاد بعد ذلك الصحيح ان طاهر ويكون ذلك بمنزلة النجس
الحار ولو غار قدر عشرين ذراعا او مئتين والواجب فيه تنجيس هذا القدر طهر
 الباقي من الماء **العابس** لا يطهر حتى ينزع مقدار الواجب وبه نأخذ **م**
 ما يعود الى البئر من القطرات غفيرا لا يجتمع فلا تنجسه الحكم **وفي العباسية** ولو وقع
 في البئر مخاط وزراق كره وينزع ولا ولو وقع ماء الورد وماء التمر لا ينزع شيء
م وفي القدر حتى اذا وقع عظم البئر في البئر فان كان عليه لحم او راس نجس **م**
 وان لم يكن عليه لحم لا نجس **وفي الاصل** اني ما يغني ان يكون بين البئر والماء والبئر
 خمسة اذرع في رواية ابى سليمان وفي رواية ابن حنبل خمسة اذرع في رواية
 شمس الامام الحلي في حديثه هذا بقدر لازم بل الشرط ان يكون بينهما برزخ
 يمنع خلوص انزالب الوعة او رجحها الى الماء البئر ولا بقدر هذا الذي كان حتى اذا
 بينهما عشرة اذرع وكان يوجد في البئر انزالب الوعة فما البئر نجس وان كان
 بينهما ذراع واحد وكان لا يوجد انزالب الوعة في البئر فما البئر طاهر الا ان تجزا
 بين هذا الجواب على علم حال راضيهما والجواب يختلف باختلاف صلواته
 الاراضي وراحتها **الطهارة** بئلا اذا كانت بقرب البئر النجاسة في طاهرها
 طهرا ولو نوره او رجحها روي عن النبي عن ابي يوسف عن ابي امامة انما الجار
 وان خفف المناء في مياهه من قال راد حاله مخصوصة وبه اذا كان الماء
 تجرى الى حوض الحمام والاعتراف منه متدارك فهو في هذه الحالة في حكم الجاري
 ومنهم من قال ان الحمام عنده بمنزلة الماء الجاري لاجل الضرورة وجوز التوضي
 بهما احكام وان كان الماء في كوض كسا لا يضره ان يصب فيه شيء لم يعلم نوع النجاسة
 فيه فان دخل رجل يده في هذه الحالة وفي يده قدر فعمل ما ذهب اليه بعض النجس
 لا نجس كوض وعامة المشايخ على نجس **وفي العباسية** وعلم الفتوى **م** وان كان
 يدخل الماء في كوض من الانبوب والاعتراف متدارك فعامة المشايخ على انه
 لا نجس عليه الفتوى **م** واذا فسد الماء كوض فخذ رجل من ذلك الكوض بالقصعة و
 امسك القصعة تحت الانبوب فدخل الماء في القصعة فلا ينبوب وسال **م**
 القصعة لا يجوز **العابسة** وقال بعض المتأخرين اذا خرج اكثر ما فيها يجوز **م** اذا
 خاض الرجل في الماء المصبوب على وجه الحمام بعد ما غسل قديمه وخرج فان لم يعلم
 ان في الحمام نجاسة اجزاء ان لا يغسل قديمه ولا يلبس غسلا اذا خرج **القعدة**

ما يعود الى البئر من القطرات غفيرا

ادنى ما يغني ان يكون بين البئر والماء

واختلاف الجواب باختلاف صلواته الاراضي وراحتها

دخل الماء في الكوض

خاض الرجل في الماء المصبوب على وجه الحمام

وبه نأخذ **وفي واقعات الناطق** اذا خرج من غير غسل لم يكن به بأس للضرورة و
 البلوى **وفي الولوالجة** والفتوى على انه يجوز وان لم يغسل قديمه **وفي النافع**
 قال القدر وروي كان شحا او عيبا منه الجرجاني يقول الصحيح عندي من عيب
 اصحابنا ان انزل الحديث نوجب استعمال الماء لان المقصود فصل ما كان
 لو قصد الحديث القبة **م** الحديث والنجس اذا دخل به الماء او الحب لاجل النجس
 لا يصير الماء مستعملا بخلاف **م** ولو دخل رجل في البئر ولم ينوبه الاستعمال ذكر
 الشيخ الامام انه يصير مستعملا عند ابي يوسف وذكر شمس الامام الحلي اني انما
 مستعملا عنده لان الرجل في البئر يجرى حجر اليد في الاناء فعلى هذا التعليل لو دخل
 الرجل في الاناء يصير مستعملا لعدم الضرورة **وفي الفتوى** ولو دخل في الاناء
 او اكثر دون الكف يد يغسل بماء **م** وان دخل الكف يد يغسل نجس قال
 الصدوق الشهيد هذا على قول من يجعل الماء مستعملا نجسا **وفي القعدة** هذا قول
 ابي يوسف وهو احد الروايات عن ابي حنيفة واما على قول محمد وهو قول
 ابي حنيفة في الصحيح ان طاهر وعلم الفتوى **م** وفي العيون عن محمد بن جعفر **الفتوى**
 او حايض او محدث **م** اصاب يده او ثوبه قد راخذ الماء بغيره ولم يبرئ المضمض
 وغسل اليد والثوب يجوز ولو راى بالمضمض لم يكره **المطهرات** وقال ابو يوسف
 لا سبق طهور وهو الصحيح **م** ذكر الطحاوي ان من تبرأ بالماء صار مستعملا **الطهارة**
 واخذوا عليه **م** قال القدر وروي وهو محمول على اذا كان محدثا من الرجل اذا
 غسل يده قبل الاكل او بعده صار الماء مستعملا لا قصد بقاءه السنة
 بخلاف ما لو غسل يده من الوسخ والعجين فانه لا يصير مستعملا لا فدية ثمه ولا
 اذا لم يحدث به واذا دخل الصبي يده في الاناء على قصد الغيرة فالا سببا لا يصير
 مستعملا اذا كان عاقلا لا من اجل القربة ولهذا يصح اسلامه ومحت عباده
م غسل الميت نجس اطلق محمد بن ابي الاصله الاصح انه اذا لم يكن على يده نجاسة
 يصير الماء مستعملا ولا يكون نجسا الا ان محمدا انما اطلق لان الميت لا يجلو
 النجاسة غالبا **وفي القباية** وما بقي على اعضا المتوضي اذا اخذها بالحق
 لا يكون مستعملا البتة لان قد ضرورة وهو المختار **وفي الطهارة** وهو عظيم **م**
 فانه مستعمل واذا غسل اليدين شعره وهو متوضي لا يصير الماء مستعملا
وفي القباية عن محمد بن عيسى لا يفسد الا العضو كرهه شربها وليس بحرام **الطهارة** سورا الباء

المختار والواجب عليه

ادنى ما يغني

من تبرأ بالماء

غسل يده

ادنى ما يغني

غسل الميت

من تبرأ بالماء

هذا المختار في الطب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

يجوز أخذ ما في فيه
لشرب الماء البارد
سئل عن شرب الماء البارد
فأجاب أن يشرب الماء البارد

صلى على

التي لم يجد القلاوة **وفي الخلاصة** اتفاقا لا نهائية مؤقتة فلا يخاف فوتها أو
عن الوقت **م** ومن جملة الشرايط طلب الماء في البراءات حتى لو تيمم في البراءات
قبل الطلب لا يجزئ وهذا بخلاف **م** وعن أبي يوسف أنه إذا لم يجد الماء في البراءات
يعني في الليل فقال إذا كان جبالا أو شغل تذهب القلاوة وتغيب عن بصير
يكون الماء بعيدا وأن كان على العكس فهو قريب **وفي النجفة** ومدين
جدا **وفي صاوي** سئل الوصف عن شرب الماء البارد في الليل فقال لا بأس به
ووصول الماء قال لا يتم لمن يتوضأ بطلوع الشمس وقال الحكم بن عتيبة ولا يعيد
وعن أبي بصير سئل عما لا يجزئ من الماء البارد في الليل فقال لا بأس به
لشرب الماء البارد **م** قال كان عرابنا لا يحب عليه السوال قال أعطاه صاحب
القبوب فلم يأخذه وصلى عرابنا جاز **وفي فتاوى أبي الليث** وإن كان
مع رقيقه ولو لا يجب عليه أن يسأل في الماء يجب إذا وضو بجعل الماء
بالدلو وربما يمكنه الاستيقا بالدلو وربما لا يمكنه وربما يعطيه وربما لا
فلا يجب عليه السوال فإن قال انظر حتى استقي ثم ادفع اليك فالمستحب
أن يحضه وان ينظر إلى خوا الوقت فإن خاف فوته ثم وصلى **م** وعندنا
ينظر وإن خاف فوته وعلى هذا الخلاف لو قال انظر في القلوب واجمعوا
في الماء ينظر وإن خرج الوقت وان حصل أن القدرة على سوى الماء لا تفت
بالأباحة عندنا في حقه وانما ثبت بالملك وعندنا ما ثبت **م** وإن فرغ
الماء فمسيح فمسيح عينا وهو جوب ولا يجد غيره فانه يتم لدخول المسح ثم
يدخل ويستقي وإن لم يكن معه ماء يستقي به ولا يستطيع أن يغترف لكنه
يستطيع أن يقع فيها فإن كان ماء جاريا أو حوضا كبيرا اغتسل فيه وإلا
صغير لا يغتسل فيه ولكن يتم للصلاة **م** وأما إذا صلى عرابنا وفي رجل يوت
وهو لا يعلم به قول المشايخ مختلف هو على الخلاف يعني من أبي يوسف و
صاحبه في إتيان الماء ومنهم من قال لا يجوز الصلاة ههنا بخلاف
وقال أكثرهم لم يزل هذه المسئلة مشككة على حتى وجدت الرواية صحيحة
أنه قال بخبر صلوة ولا تلزمه إلا عادة **وفي الخلاصة** ويجوز التيمم بالماء
المعدني دون المتخذ من شئ آخر والماء الطين المفسول والطين الأحمر والطين
والخايط الطين والمجصص **وفيها** لا يجوز التيمم بالبورق **وفي الظهيرة** والعنبر

والخاقور والمسك والخام **م** ويجوز التيمم بالاجرة فوق أو غير فوق في قول
أبي حنيفة وأحمد والرواية عن محمد **وفي النجفة** ويجوز بالعقيق والزهر
م وصورة التيمم الغبار أن يضرب بيده ثوبا أو لبا أو سادة أو نحوها
الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فإذا وقع الغبار على يديه يتم أو لفض ثوبه
حتى يرفع غباره فيرفع بيده في الغبار في الهواء فإذا وقع الغبار على يديه يتم
في الحج قال أبو يوسف ويجوز التيمم بالغبار الذي على ظهر الفرس وعلى ظهر كل دابة
بشكلها **م** ولو تم بالماء كان نائبا لا يجوز وإن كان جليبا جاز بعض مشايخنا
قالوا يجوز لأنه بمنزلة الحج قال الإمام الحنفى الصحيح عن أبيه أنه لا يجوز لانه يذو
النار فلا يكون من جنس الأرض **وفي النجفة** الصحيح يجوز **وفي الخلاصة**
الصحيح أنه لا يجوز **م** وقال محمد بن الأصيل الم إذا كان في طين وردها صا
مطر أو بشل برده وثابه ولم يجد ما يتوضأ به بالماء بطين ويجتهد ثم يكره
تيمم بهذا قول محمد وأما على قول أبي حنيفة وأحمد والرواية عن محمد ولا يعتبر
استعمال جزء من الصعيد وإنما يعتبر المس والطين فمن جنس الأرض فيضع يده
عليه وتيمم من المس ثم قال لا ذكر في الأصل قول الكل لا يجوز التيمم بالطين
لأن الراب لا يصحط ما لم يهر مغلوبا بالماء والعبارة للغالب وذكر في الأئمة
الحكوا أني سمعت للامان أن لا يتمم بالطين إذا كان يسلح به وجهه ولو فعل جاز
الاولو المجتهدين وإن ذهب الوقت قبل أن يحث لا يتم بالطين لم يحث كمن يحث
قالوا بهذا قول أبي يوسف فإن جثته لا يتمم إلا بالتراب والرمل والطين
أن حقه حذر خوف ذباب الوقت تيمم بالطين والأفلام وإذا احترق الخيل الذي
في الأرض احتطرا ما ذاب تراب الأرض يجوز التيمم إذا كانت الغلبة للتراب
وكذلك التراب إذا خالط غيره أو ما ليس من أجزاء الأرض تغلبه الغلبة **وفي**
الظهير الأرض إذا احترق تيمم بذلك التراب قبل كونه وهو الأصح **وفي**
والفتوى عليه **وفي الاولو المجتهدين** إذا تيمم من موضع واحد جاز لأن التراب لا يغير
استعماله إلى استعمال التفرق منه وهو كفضل الماء في الأمان **وفي الظهير**
وإذا لم يجد الأرض على الوضوء والتيمم وليس فيه موضع أو تيمم فانه لا يصح
عندها وإن لم يوضأ لا يبدل جاز لا التيمم عند أبي حنيفة قبل البدل وأكثره
قال لا يتمم إلا إذا كان الأجر ربع درهم وإن كان معه موضع جازنا لا يتم

والطراح على قول بعض المتأخرين يجوز اذا كان تحت لفاف ذات طاقين و
قد شتت ابريا طات عليها بحيث لا يدخل فيها ثلث اصابع القدم واما المسح
على الجوز فربما يخلو اما ان يكون الجوز رقيقا غير منقل في هذا الوجه
المسح بلا خلاف واما اذا كان ثخيناً منعلاً ففي هذا الوجه يجوز بلا خلاف
والثخين ان يستمسك على الساق في غير ريشة اما اذا كان لا يستمسك وتحت
فهذا ليس ثخيناً واما اذا كان ثخيناً غير منقل للجوز عند ان حشفه عملة
وعندهما يجوز وفي **النصاب** وعلة الفتوى ان **الرفع** المتجدد يكون في غسل
القدم واعلاها والغسل يكون في اسفله جلد كالغسل ثم يلبس بالرجل
اختلاف في مقدار الغسل الذي يكون لجوز المسح على الثخين عند ابي حنيفة
قال بعضهم اذا كان في باطن الكف اديم وهو يلبس باطن كفه القدم جاز
المسح وقال بعضهم لا يجوز المسح حتى يكون الادم الى الساق يكون نظام
قد ربي وكفاه مستورا بالادم فعلى قول هذا القائل لو كان المستور
بالادم ما دون الساق جاز لا يجوز المسح عند ابي حنيفة
قال الشيخ نعم الامم المحل في عم سالت الشيخ الامام الاستاذ عن نصيب
الجوز الغسل عند ابي حنيفة اراد به الجلد الرقيق الذي اعتاد الناس
حوزه على جواربهم واراد به الصدم الغليظ فظهر الصدم الذي يكون على جوارب
اهل حرو فقال ان كان هذا الجوز الغسل كجوارب الصبيان التي يكون
عليها في رداء الجوز وبغلف الغسل جاز المسح عند ابي حنيفة وقال
نعم الامم في شرح كتاب الصلوة بجوارب انواع منها ما يكون من غزل
وصوف ومنها ما يكون من غزل ومنها ما يكون من شعر ومنها ما يكون
من جلد رقيق ومنها ما يكون من الكراس قالوا لا يجوز المسح عليه عندهم
جميعاً واما الثاني فان كان رقيقاً لا يجوز المسح عليه بلا خلاف وان كان
ثخيناً متمسكاً اي يستمسك على الساق في غير ريشة وبشر الكعب ستر لا يد
لأن ظاهرهما هو جوارب اهل حرو فعلى قول ابي حنيفة لا يجوز المسح على الا اذا كان
مبطاً او منعلاً وعلى قولها يجوز واما الثالث ذكر في النوادر انه لا يجوز
المسح عليه قالوا اذا كان صلباً متمسكاً بشئ من ريشة او فمخاطباً يكون
على الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه واما الرابع فقد روي عن ابي حنيفة

توضيح الجوز الغسل
والجلد

الجوارب انواع

حشفه يجوز المسح عليه والمتأخرون قالوا الصحيح ان السلك على اختلاف
واما الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف كان م واذا كان الخف مشقوقاً على
ظاهر القدم وكان يبدو قدمه من ذلك وكان جوارباً ثخيناً منعلاً الا ان
ظاهر القدم مشقوق وقد حشفت ذلك الشق اذا كان يشد باو حشفاً
خبطاً او شداً وكان يشد ما شداً بستر قدمه فهو كغير المشقوق **الطحاوي**
فان حشفه بعد ما احدث واكتشف ما سفل الكعب قد ثلث اصابع لا يجوز
المسح عليه واما المسح على اجز مؤنث فان لبستها وحدها نظر فان كانا متمسكاً
او ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما وان لبسها فوق الخف فكذلك الا ان يكونا
رقيقين يصل البتل الى تحتها وان كانا متمسكاً او ما يشبهه جمعوا انه اذا
لبسها بعد ما احدث انه لا يجوز المسح عليهما وان لبسها قبل ان يحدث جاز
عندهما وفي **البيعة** سئل الحسن بن علي عن لبس الجرموني الواسع الذي
لناظ الكعب اذا انظره اعلاه هل يجوز المسح عليها قال نعم وان مسح على
جروقه ثم نزعها اعاد المسح على خفيه بخلاف الواسع على خفي وطبقا
ثم نزع احد طاقه لا يكره اعاد المسح على الطاق الاخر وكذا الواسع على
خفيه فحشفه طاهر وكذا اذا كان الخف مشقوقاً كخف البهائي ثم حلق الشعر
لا يكره اعاد المسح والتفوق ان الخف والطاقين كل طاق متصل بالآخر
فهما كشي واحد كالشعر مع بشرة الرأس فكان المسح على احد الطاقين كالسح على
الطاق الاخر والجروموني غير متصل الخف فلم يكن المسح على المسح على الخف
فالمسح زال حشفه وحكما وحل الحرت بما حشفت فلهذا اعاد المسح كما لو
احدث في هذه الحالة والخف فوق الخف كالجروموني فوق الخف **الدعوة**
واذا كان الرجل مقطوع اصابع الرجل في الخف فوق الخف اختلف المشقة
تسم من قال بقدر الجروموني باصابع غيره وتمسك من قال بقدر باصابعه لو كانت
قائمة وفي **جامع الجوامع** غسل جليبه وبشر الخف قبل الاستنجاء لا يجوز اي
المسح اذا احدث بعد تمام الوضوء وفي **البيان** اذا لبس الخف على حشفه
ثم خاضه ففضل في خفيه حتى غسل رجله ثم غسل بقية الاعضاء ثم احدث
كان لان مسح عليها وفي **الغاية** الجنب اذا وجد ما في السرة كشيء
لوضوءه ولم ينجس به ولم يمسح الخف ثم احدث ومعه ما يكفي لوضوءه على الخف

المسح على الجوز

المسح على الجوز

المسح على الجوز

المسح على الجوز

المسح على الجوز

المسح على الجوز

المسح على الجوز

المسح على الجوز

المسح على الجوز

يجوز له ان مسح لان اللبس حصل على طهارة كاملة ولو لم يمسح ثم احدث قبل
التيتم ثم نيم للنجاسة وتوضا ثم احدث ومعه ماء يكفي للوضوء وتوضا وغسل
رجليه ولا يمسح وتوتم للنجاسة وتوضا ولبس الخشن ثم قر على الماء ولم يمسح
فانه لعبد النبي للنجاسة فلو تم ثم احدث ومعه ماء يكفي للوضوء وتوضا وغسل
رجليه لان النجاسة حلت بالرجل حين قر على الماء **م** ذكرنا طهارة في مدينته
قال ابو يوسف ومحمد في الماء على طهارة منقضى بغير حدث فاذا اغتسل
بالحدث يمنع جواز المسح وكل طهارة لا منقضى الا بالحدث فاذا اغتسل
بالحدث الاصفى لا يمنع جواز المسح وآثار الى الفوق فقال لا يبطل بغير حدث
كان بالحدث موجودا عند ابتداء البس فلم يصادف الحدث الطهارة
ولا ذلك طهارة لا منقضى الا بالحدث لان ابتداء اللبس صارت طهارة
سماكة فكان الحدث طهارة على لبس وتفسيره المسألة اذا لم يجد الماء
ونيم وليس عليه ثم احدث ووجد الماء ما يكفي للوضوء فان علم ان وضوءه
وبطل فدينه لان النجاسة قد يبطل لوجود الماء وكان الحدث موجودا في
رجليه لان النبي لا يرفع الحدث **م** واذا انقضى مدة المسح وهو ساكن
ويجاف ذهاب رجلاه البرد لونه خفيف جاز له المسح لكان الضرورة
وفي الجمع كن على وجه المسح على الجبهة لا على وجه المسح على الخف **م** واذا
مسح على الخف ثم دخل الماء اخف وابتل من رجليه قدر ثلث اصابع الار
مسحه ولو ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل روى ذلك عن ابي حنيفة
ويجب غسل الرجل الاخرى ذكره في ذخيرة الفقهاء وعن الشيخ الامام
القصبي ان يجففه اذا اصاب الماء اكثر احدى رجليه منقضى مسحه ويكفي
بمنزلة الفصل **باب** قال بعض المشايخ **وفي الذخيرة** وهو الاصح **م** وبعض
مشايخنا قالوا لا تنقضى المسح على كل حال **وفي الذخيرة** واذا انقضى حتى
بلغ اصبعه موضع الكف انقضى مسحه عندنا **وفيها** واذا انقضى مدة
مسحه وهو في الصلوة ولم يجد ماء فانه يقضي على صلوته وقيل لا يمسح لحيته
منه قال **ابن** **م** نوع رجل كسرت يده وهو على وضوء ربط ارجلها على
وليس عليه ثم احدث وتوضا ومسح على الخف والي ثم برأت اليد
قال افضل موضع الجبا نروى بصلواتي ولو كان على غير وضوء جاز له كسرت

عليه نزع خفيه **وفي خبر القدوري** ان الصحيح من ذهب الى حنيفة رحمه الله
ان المسح على الجبهة ليس بغير وان كان لا يضره المسح **وفي جامع الترمذي** رجل
به رمد في عينه فداها واما وان كان لا يضره فبها كالجيرة **م** وهل يشترط تكرار
اختلفوا فيه قال بعضهم يشترط الى الثلث الا ان يكون اجزائة في الرأس و
منهم من قال لا يشترط ويكفي بالمسح مرة وهو الاصح **وفي الاصل** اذا انكسرت
وجعل عليه الدواء والعلك وتوضا وقدر ان لا يضره عنه بخره وان لم
يخلص له الماء ولم يشترط المسح ولا امرار الماء على الدواء والعلك من غير ذكر
خلاف وذكرتمسح الامة المحلواني وشرط امرار الماء على العلك ولا يكفي للمسح
وذكر ايضا اذا القي علفه على بعض اعضائه تسقط فجل النجاسة في موضعها و
لا يمكنه الغسل ولا امرار الماء بلز المسح فان عجزه انما سقط فرض الغسل
والمسح جميعا فيفضل احوال ذلك الموضع وبترك ذلك الموضع فان سقط
النجاسة فان كان عن بر لزيم غسل ذلك الموضع والا فلا وذكرنا ايضا اذا كان
في اعضائه شقاق وقد عجز عن غسله يسقط عنه فرض الغسل ولزيم امرار الماء
فان عجز عن امرار الماء يكفي المسح فان عجز عن المسح ايضا سقط الغسل للمسح
فيفضل احواله وان كان الشقاق في يده لا يمكنه استعمال الماء وقد عجز عن الضوء
يسكن بغيره فان لم يستعن بغيره وصلى جازت صلوته عند ابي حنيفة
خلافهما واذا توضا وادار الماء على الدواء ثم سقط الدواء ان عن ركب
غسل ذلك الموضع والا فلا **ومن الفصل السابع** في النجاسة والحكماء روى
المعلى عن محمد بن الرويت لا يمنع جواز الصلوة وان كان كثيرا فاحش قبل هذا
اخره اقول يرجع الى جرحنا مع الخلفه الى الروي وراي سواهم وحكمه مملوءة من
الاثرات فرجع الى هذا القول دفعا للبلوى قال شيخنا على قياس هذا الروي
طين نجار لا يمسح جواز الصلوة وان كان كثيرا فاحش مع ان التراب
محموط بالعد رأت دفعا للبلوى **وفي القاسم** ما لم تر عين النجاسة وكان
الامة المحلواني لا يعتمد على هذه الرواية ويقول البلوى انما يكون في الغال
والغال مما يمكن خلوعها وقد اعتمدنا في ذلك على الغال وليس فيه كثرة ضرورة و
الصلوة بغير الغال احمد فالكثيره الفاحش فيه يمنع جواز الصلوة **وفي النجاسة**
بول ابو بكر غلبه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خفيه عن ابي يوسف رحمه الله

في
الصلوة
كان

الصلوة
في
الصلوة

الصلوة
في
الصلوة

الصلوة
في
الصلوة

في الوقوع في الماء على قول الى حشفه وفي اصابته التوب على قول الى يوسف
 وفي الخطه والكذب على قول محمد **وفي الصلوة** بفتح الجيم اجماعا حتى لو اصاب
 التوب اكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلوة وهو الظاهر للذهب وكثير
 محمد بن سلام انه كان يقول لو ثبتت بلحلت ولكن لا افرغى باعاد الصلوة
وفي الفارة بول الفارة وخبرنا بحسن قبل وطها معفو وعلمه الفتوى **وفي**
 والصحيح انه يحسن قال الحسن بن زياد لو ان بعة من بعة الفارة وقعت في
 وفي خطه فطعت لم يحركها ولو وقعت في دين لم يفسد وقال محمد بن عمار
 ما لم يتغير طعم لا يفسد الخطه والذهب قال ابو الليث ع وبنناخذ **وفي**
 الى حشفه في بعة الفارة اذا وقع في الرب او الخيل لا يفسد وعن الشيخ الامام
 الى محمد بن ابي ابي قال وقعت لي هذه الواقعة في الرب او الخيل لا يفسد فقال
 لو كان في التوب والامام اشرب ولكن وقعت **وفي الخمر** اذا كان الماء
 او الزبيب نجسا فالطين منها يكون طاهرا كذا حكى عن الشيخ الامام الفقيه ابي
 محمد بن سلام وكان الشيخ ابو بكر الاسكاف يقول للغيرة للما ان كان طاهرا
 فالطين طاهرا وان كان نجسا فالطين نجس وقد قيل على العكس **وفي الخمر**
 الصالح منها نجس ان ترجعها لغيره **وفي الخمر** وبناخذ وبعضه فالربا
 قول محمد بن الطين طاهرا وعلى قول الى يوسف بن جحس وجعله زنا مستدعي
 ان السرقين والعذرة اذا احرقت وصارت رما فاما ذهب عند محمد بن
 ان النجس يطهر بالاسحاح خلا فلا الى يوسف **وفي الخمر** اخلاط الروث
 بالطين بغيره الغالب ليطيبين المسجد **وفي البسمة** وسئل حميد بن عمار عن
 في الثياب النجسة هل تنجس بدنه قال نعم **وفي الكبري** اصابه الطين او شئ من الطين
 وصلى ولم يغسل قدسه نجس ما لم يكن فيه الزنجاسة **وفي الخمر** ان اهل فارس
 يستعملون البول في الدجاج ويقولون انه يزيد برقه فان كان كذلك
 فلا شك ان دجاجهم يكون نجسا ولا يجوز الصلوة معه الا بعد الغسل من
 عنده الى يوسف **وفي البسمة** سئل عن احمد بن الغبار النجس في اطاره ووقع في
 الماء الغسل هل نجس فقال لا بغيره للغبار انها البعة للزراب **وفي المنقط**
 الكلب اذا اخذ عصفوان او توبه لا تنجس ما لم يربل بل سواه كان الكلب
 راضيا او غضبان **وفي الصلوة** وهو المختار **وفي الخمر** وسئل عن رجل

بول التوب

بول الفارة

او كان الماء
 نجسا فالتوب
 او كان الماء
 نجسا فالتوب

او كان الماء نجسا فالتوب

اليها ثم غلط في احدى الروايتين عن محمد بن وهب رواية اخرى عن ابي حشفه
 وهو قول الى يوسف **وفي الصلوة** خالفنا بحسن نجاسة غلطه **وفي**
التمه وسئل الرمقي عن خمر الطاوس والدراج فقال خمرها بمنزلة
 الحمام **وفي الصلوة** خمر دود القراطيد **وفي السراحة** ما ثم التام طاهر **وفي**
المنقط سواء كان من الخمر او منبعا من الجوف عند ابي حشفه ومحمد بن عمار
وفي العساة قال ابو يوسف ان كان فيه لون الدم فهو نجس وعندهما طاهر
وفي الظهيرة وما ثم الميت قيل انه نجس **وفي السراحة** والماء الذي في دود
 الفيلق طاهر **وفي الصلوة** فلو وطى دود القراف صاب توبه اكثر من قدر الدرهم
 قال القاضي يدعي الدين بجواز الصلوة معه **وفي الخمر** الرطوبة التي على الركبة
 الولادة طاهرا جلب اللبن فخرج مع قطرة او قطران من الدم ان لم ينس في
 الصبح عله فذلك احمر لا يضره **وفي المنقط** السخا اذا خرجت من امها
 فذلك الرطوبة طاهرة لا نجس بها التوب ولا الماء وكذلك البيضة
وفي الخمر وبكره التوضي الماء الذي وقع فيه الحان لا خلاف **وفي الخمر** وكذلك
 الاثخار اذا خرجت خالصة بعد موتها **وفي العساة** هو الحمار وعندهما
 نجس وهو الاحتياط **وفي الظهيرة** البيضا اذا صار مجامدا ومات فيها القود
 فهي طاهرة **وفي السراحة** اذا اندرت من غير ان يجفها الرجاء نجس **وفي**
في الصلابة اذا احرقت العذرة في بيت فعمل دخانه ونجسه الى الطاهر
 والغسل ثم زاب او لم يزل الطاهر فاصاب او توبه لا يفسد استحسانا ما لم
 الزنجاسة وبما في الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهو احتياط واستدنا الشيخ طاهر
 الدين الرغباني في سعد **وفي الخمر** وكذا الاصطبل ان كان حارا وعلى كونه
 نحره الطاهر ونها طهرته وكذا الحمام اذا برهن فيه النجاسات فعرف
 حيطانها وكونها وقا طهرته وكذا الحمام في الاصطبل كونه معلق فرج من اسفل
 الكوز في القياس يكون نجسا وفي الاستحسان لا تنجس **وفي السراحة** سئل ارجو
 عن المرقه اذا اقيمت هل تنجس خسته قال لا وذكر المرقه في صلوة الطاهر
 اذا اتمن واستند بغيره نجس وذكر الطاهر في شكل الانا ان العجم اذا
 يحرم اكله والسم من اللبن والزيت والرجل اذا اتمن لا يحرم وذكر في باب
 الاثمنة بالغير لا يحرم فعمل ما ذكرنا في على ما بلغ نهاية النجس واليه اشار

فقال استند تغيره وما ذكر في كتاب الاشارة على انه لم يبلغ النهاية وانما حث
هذا ليكون اتقانا لا اختلافا وروى في حقه لا يتجسس ولا يركل الدود و
لا المرقا فافضحت الدود فيها **وفي الخ** لا تجسس الميت عشرة اشياء
الشعر والصوف والوبر والرثس والمخاف والقرون والظفر والظلف والعظم
والعصب اذا لم يكن عليه رسومه والحلم ولاد وروكنا ستن الكلب والنعيب
وفي الخ في شعر الحشرة العصب انه لا يفل الماء ونسل له لان كثيرا يتجسس الناس
للخايرين لا انقلع به ضرورة **وفي تحصيل الناصري** وذكر اولي **وفي شرح الطحاوي**
والاجوز بيعة في الروايات كلها **وفي الطهيمية** وجلد الكلب نجس وشعره طاهر
وهو الحمار **وفي الملقط** شعر الانسان النقص والنقص طاهر لا نجس الماء **الحج**
سوا كان جيا او ميتا **وفي اخاوي** عن رستم عن محمد شعر الادمي لا يجوز الصلوة
معان كان اكثر من قدر الدرهم ان الوسط وبه قال ابو منصور لما تردى **و**
في الفن قال ابو جعفر الهندواني حازوبه ناخذ **وفي البيهقي** عن ابي يوسف
ترب صبيبه بول ولا يتبعن اثره لا باس مان ميعه ولا بين فان طلع الى المي
برسان يصلي فيه فاجبت ان سين وكذا الطيلس والقو والحشو **وهو** سهل
بهذا ذكر الحكم التمس في اشارة ان النجاسة اذا خرجت من البدن لم تخرج
شيء بعد نجاسته الماء علفظ ثم يقدر ما يخرج تحت النجاسة قال هذا كما قلنا
في الكلب اذا وقع في اناس فغسل احد بهامة والاخر من كل واحد منهما
بعد ولو تركها زمانا ثم غسل مرة فان الذي غسل مرتين ولا يطهر والاخر
ما لم يغسل مرة ماله قال ثمس الامم كماواني قال استنجنا نجاسة الثوب
ازا غسل مضعي ان يكون على هذا القياس فاذا غسل في ماء طاهر وعصر ثم غسل
في ماء آخر طاهر وعصر ثم غسل في ماء آخر طاهر وعصر ثم غسل في ماء ثالث طاهر
عصر فان الثوب يطهر الماء كلها نجسة ولو اصاب الماء انك لتوبيا
ان يطهر بالعصر وان لم يغسل لان ما دخل فيه من النجاسة لو كانت في الثوب
الاول طهر بالعصر فلا يحتاج فيه الى الغسل ولو اصاب الماء الثاني كان طاهرا
بالغسل والعصر ولو اصاب الماء الاول كان طاهرا بالغسل والعصر من و
وذكر في نسخة النجس في ثوبه ان الماء ان في والثالث مذهب النجس
النجس اذا اصاب الثوب لا يطهر الا بالغسل **وفي شرح الجامع** من تعليل

ان نجاسة المياه على نط واحد عن ابي يوسف وعند محمد بن سفيان مختلفه
فمن حكم الماء الاول انه اذا اصاب ثوبا لا يطهر الا بالغسل لما وضع حكم الثاني
انه لا يطهر الا بالغسل مرتين وحكم الثالث انه يطهر بالغسل مرة **والفصل الثاني**
في تطهير النجاسات وفي فتاوى ابي الليث اذا غس يد في مئ من نجس ثم غسلها بما
بغير عرض وانزل السمن ياق على يده طهرت لان نجاسة السمن باعتبار
المجاور وقد زال فبقى على يده سمن ظاهر وان زال العين والاشياء المارة الا
على حكم بطارية الثوب منهم من قال طهر وقال بعضهم وان زال العين بالمره
الاولي ما لم يغسل مرتين اخرين لا يحكم بطارته باعتبار النجاسة **وفي النوازل**
وهو الصحيح ثم يثبت طهره ثلث مرات في ظاهر رواية الاصل يعني في غير
المري وان احوط وفي غير رواية الاصول يثبت بالعصره وان اوسع وفي
بالتاس **النوازل** وعلم الفتوى **وفي المسقى** شرط العصر على قول ابي يوسف
فقد روي ابن سبيح عنه في الثوب تصببه نزل الدرهم من البول نصب
عليه الماء صببة واحدة وعصره طهره وكذا اذا غمس واحدة في انا او نهر
جار وعصره فان ذلك بطهره وان غمس سابع لم يطهره قال الحكم التمس
يريد به اذا لم بعصره **الغاية** وعن محمد اذا اصاب الماء عليه صببة واحدة
سابعه او غمس في النهر وعصره جاز **وفي تحف** خواهر زاده فان دخل يده
في الماء وادما على موضع النجاسة ومسح بخرقه حتى ذهب اثره لم يطهر **وفي**
الطحاوي في الثوب اذا غسل في اجانة ثم في اجانة الى العشرة او
اكثر فان ينظر ان لم يكن عليه من نجاسته قال طاهر لا يصير سعة معلولا وكذا
عليه نجاسته كان القياس ان نصير له نجسة ولا يطهر الثوب بالصب
عليه الماء ولا يغسل في جار وهو قول بشير وزفر وفي الاستحسان كجرح اليد
في الاجانة الثالثة طاهر او انا المياه الثلثة نجسة والباقي طاهر بالاجماع
وفي الخ اذا عصر في كل مرة ثم اذا طهر الثوب بالغسل في الاجانة على قول
به طهرت الاجانة بهذا اذا اصاب شيئا ياتي في العرق فاما اذا اصاب شيئا
لا ياتي في العرق فقام اجزاء الماء فيه مقام العصر حتى حكى على شيخ الامام
الفصل في سجن الحافظة انه اذا اصاب النجاسة البدن يطهر بالغسل ثلث
مرات متواليات **وفي فتاوى ابي الليث** تحف بطانة ساقه من الكراش

عصا
والمصا
فصل في
الحال
الاول
مسألة

ولم يأخذ شيئا منه وسحبها موضع الدم حتى ذهب أثره لم يجز يريده إذا
سحب موضع الدم بعد ما أخرجه الماء أو السحج بها في الماء حتى ذهب أثره
بجذبه وهذا ظاهر **وفي نوار** بشره عن أبي يوسف لو أصاب الثوب نجس
فغسله لم ينجس أو خلع فغسل موضع الدم حتى خرج من الثوب فقد طهر وروى
أحمد بن نزياد عن أبي يوسف إذا غسل الدم من الثوب بدهن أو بمن أو
زيت حتى ذهب أثره جاز ولو أصاب بدنه دم لم يجز إلا أن يغسل بالماء
وفي المسئ وقال أبو يوسف في النجس لا يجزئ أن يسح الدم عن موضع النجس
حتى يغسل قال أحكام الهند عن أبي حفص عن محمد إذا سحر ثوب خرب
رطبات نظاف اجراه **وفي الطهارة** الطين النجس إذا جعل منه الكور و
القدر وطلح يكون طاهرا العنب إذا نجس غسل ثوبا فوكل **وفي العت**
اللبن إذا لبس الماء النجس أو الثوب النجس أو خنق بالناظر طهر وعن أبي
أبي جعفر قبل إدخال الناظره وإذا أعاد الماء يعود نجسا **المغترات** المحلوج
إذا ندف أن كان الكل أو النصف نجسا لا يطهر وإن كان النجس شيا
يسير يحمل أن يذهب بهذا الفعل بحكم طهارته **وفي الطهارة** العذرات
إذا دفت في موضع حتى صارت زبالا لم يطهر الثوب إذا كانت عليه نجاسة
ولا يدرى مكانها يغسل كله ونقل عن الشيخ المعروف بجواهر زاده أن غسل
موضعا بلا تحطيطه في الخلصه والصباب هو التحار **وهو الفصل الثاني**
في الحيض **وفي الواحجة** وسحب المرأة الحائض إذا دخل عليها وقت الصلوة
أن تنوضا وتجلس عند بيتها **وفي الرحمة** مقدار ما يمكن إذا الصلوة كذا
طاهرة تسبح وتكمل كل صلاة عنها عادة العبادة **وفها** ولا بأس للنجس
والحائض بزيارة القبور والدخول في مصلى العبد ويجوز لهما الدعوات
وفي جامع الجوامع شرعت في صلوة التطوع أو الصوم فحاضت تقضي
في الفرض لا يفتي فرض الصلوة **م** وإن انقطع دمها فادون العدة التي
مبته ومضي عليها لثلاثة أيام فصا عدا أو معتادة وانقطع على عاداتها
أو فوق عاداتها أخرت الفصل إلى آخر الوقت فإذا خافت فوت الصلوة
وصلت ولكن إنما تؤخر إلى آخر الوقت المسح دون الوقت المكروه **و**
في الطهارة نص محمد في الأصل إذا انقطع عنها الدم في وقت الفرائض

تؤخر الصلوة إلى وقت يمكنها أن تغسل فيه وتغسل قبل انقضاء الليل
وفي الطهارة المأثرة إذا طهرت من الحيض فثبتت ثم وجدت الماء جاز للرجوع
أن يقر بها كمن لا يقر القرآن **وفي الطهارة** اغتسل إذا خرج منه المنى والدم في العدة
لمن يرون الدم **الحج** قبل النفاس سعة واحدة **أخرا** هذا مروى عن محمد
الرحمة وعلى الهوى **الحج** وقبل المرأة إذا انقضت عليها الولادة يمكن
على فوطاس سم الله الرحمن الرحيم والقت ما فيها ونخلت وأزنت لربها
وحقت أهيا شرها وتعلق في فخذها اليسرى لمقن الولد فمساءته إن شاء الله
عز وجل **كتاب الصلوة** ما لفصل الأول في الواجب **في الصلوة**
وإذا اجتمع صلوة المغرب وصلوة الجنازة تقدم صلوة المغرب وستنها
لأن ما خبرها مكره **م** ورد في وقت في زمن الصدر الكبير بيان الأئمة أن الأئمة
وقت العشاء في بلدنا فأن التمس كما تقرب بطول الفجر الجانب الآخر
علينا صلوة العشاء فكتب في الجواب أنه عليكم صلوة العشاء **وفي الطهارة**
الصحيح أنه ينو القضا الفقد وقت الأداة **م** وأما العدة فمأخوذة في الأداة
كلها فغسل المنيغرة التمس ثم على ذكر في الفصل بعينه في عين القرض
وبه كان يقول من يخرج يلج والسح محمد الفضل بخاري ثم تكلموا في معرفة
تغير القرض قال بعضهم إذا قامت التمس للغروب قدر رجوع أو رجعت
فإن صارت قبل من ذلك فقد تغيرت **البناءج** وقال بعضهم يوضع ط
فإن ارتفعت التمس عن جوانبه فهو وقت السجدة المكره وإن وقعت في حوض
فهو الوقت المباح **م** وقال بعضهم إن كان بجبال لا يمكنه إحاطة النظر إلى الأرض
ولا بجوارعيناه فقد تغيرت **البناءج** وهو الصحيح **القبانية** وهو الأصح **و**
ما خرم وقال بعض أصحابنا لا تجزئ في هذا الوقت مكره وأما الفعل فيكره
لأنه ما سحر بالفعل ولا يستقيم ثبات الكراهية للنجس مع المأثرة **الكتاب**
وتقبل الأداة مكره أيضا **جامع الجوامع** خاف دخول الوقت المكره وهو
لم يصل الطهارة صلى الطهارة العصر وقبل العصر **م** وأما المغرب فيكره ما خبرنا إذا
غيرت التمس **وفي الرحمة** الأبعد السفر أو كان على المأثرة **م** وذكر الكوفي
أن ما خبر العشاء إلى وقت الليل سحج **وفي القبانية** إذا كان فيه نفق الحجامة
وفي الخافنة ويجعل العشاء في الصيف ويؤخر في الشتاء إلى وقت الليل **م** وفي

إذا سحر على الأول
يكتب على أطراف
عقد صلوة
على المأثرة

المراة بالتجمل

في سنة الفجر

يوم الغيم يوم الفجر والظهر والمغرب ويجعل العصر والعشاء في الازمنة كلها واما بقوله
يوم المغرب الاخير فبما يستيقظ بغروب الشمس **وفي الغيبة** يوم الفجر والظهر
قدرا يستيقظ بزوالها **واما بقوله** يجعل العصر فجعل في وقت ما يقع عنده انه
لا يقع في الوقت المذكور **واما بقوله** يجعل العشاء فجعل قبله على الولاة
نوع في الاوقات التي يكره فيها الصلوة **السابع** ولو صلى التطوع في الاوقات
الثلاثة يجوز ويكره والاولى ان يقطعها ويقضها في وقت مباح **ومحرم**
الشيخ الامام محمد بن الفضل في رجل ادرك الامام في صلوة الفجر يشترع في السنة
ثم يقف ثم يشترع مع الامام ثم يقضي السنة قبل طلوع الشمس ولم يشترع
من قال في هذا نوع خطأ لان فيه اربا فساد العمل والله تعالى يقول ولا ينطقوا
اعمالكم والاحسن ان يقال يشترع في السنة ويكره ان يكره في السنة فيحرم
بهذه الكبيرة ثم السنة ويصير اربعا في الفريضة ولا يصير اربعا في التطوع
من عمل الى عمل **ذكر في المناقب** في باب ما جاز في وفات ابي حنيفة رحمه الله
ان ابا حنيفة كان يصلي ركعتين بحجة المجد بعد طلوع الفجر **الطهارة** ولو شرع في
التطوع قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعة قطع الفجر قبل قطعها والاصح ان يتعها و
الاصح ان لا تنوب عن سنة الفجر **وفي الغيبة** ولو صلى ركعتين من الليل
فلما سلم علم انه وقع بعد طلوع الفجر يقع عن السنة ويكره الكلام بعد انشقاق
الفجر الى ان يصلي الفجر الا بغيره واذا صلى الفجر فلا بأس بان يكلم في حاجته ويشتي
في حاجته لغائه ومعادرة والمراة الكلام المباح اما الفاحش فحرام في جميع
الاولى وقال بعض الناس يكره الكلام بعد صلوة الفجر ايضا الى طلوع الشمس
قال بعضهم الى ان ترتفع الشمس **وفي الفصل الثاني** في فرائض الصلوة ووجوبها
وسننها وادائها **ذكر ان** شجاع اذا كان محمولا لا زارا اذا انظر الى
عورة نفسه لم يجز صلاته **وفي نوادرهم** اذا صلى في قميص وهو محمولا
الحجب فانفق حجب حتى لو نظر الى عورة نفسه فصلوته فاسدة وزادها
وان لم ينظر وان كان قد لزم الثوب بعرضه فلم يعثره ولو نظر لائف
صلوته فعلى هذه الرواية جعلت العورة من نفسه شرط حتى فرق بعض اصحابنا
على هذه الرواية من ان يكون خفيف اللحية ومن ان يكون كنهان فان كان
كث اللحية يجوز صلاته لان لحيته تستر عورته وقال بعضهم لا يجوز ولا يفيد

ولا ينفذ لحيته وعانة اصحابنا جعلوا الشرط ستر العورة من غيره لانهم
الا يرى انه يجوز لصاحبها والنظر اليها **وفي الرحلة** اذا صلى في قميص
محمولا يجب بغير ازار جاز وهو المحذور وان لم يكن طول اللحية **وفي اللواتي**
وهو الاصح وعلة الفتوى وروى ابن شجاع عن ابي حنيفة والي يوسف بن عمار
نصا انه اذا كان محمولا يجب فنظر الى عورة نفسه لائف صلاته **وفي**
الصغرى وهو الصحيح **واما** اذا عقد ازاره اسفل السرة وهو لها مكف
فوق العانة لا يجوز ان ينظر الرجل اليه ولا يجوز له ان يصلي كذلك **الكبرى**
اذا المكف ما بين ستره وعانة ان المكف ربه قد استصلوته و
المراة من حول جميع البدن **وفي المناقب** والظهر بانفراد عورة يعنى
من المرأة وكذا البطن وكذا الصدر **وفي** اذا وجد العاري حصى او
بساطا صلى فيه ولا يصلي عريانا وكذا ان مكفه ان يستعذره بالحنث
واوراق القمح **وفي السفا** في كل عضو هو عورة اذا انفصل هل يجوز
النظر اليه وجهان اصحابنا لا يجوز وكذا شعر العانة اذا طوى **وفي**
المسقط قال ابو حنيفة ذراع الامة عورة كبطنها وقال ابو يوسف عه
ليس بعورة **وفي الرحلة** العاري اذا كان بحضرة من كسوة فاسد اليه
فان لم يعطه صلى عريانا **وفي السابغ** لو كان له ثوبان في احدهما نجاسة فوفى
الدرهم وفي الاخر قدر الدرهم صلى في الذي نجاسة قدر الدرهم ولو ان
احدهما قدر درهمين والاخر قدر مثله ودرهم جاز ان يصلي في ابهام
والافضل ان يصلي في الذراع سنة اقل وكذا اعتبار اخفيهم **ولو صلى**
في ثوب وعنده انه نجس فلما فرغ تبين انه طاهر يجوز صلاته بخلاف
الفصل **جامع** يخرج وصلى الطهارة ثوب والعصر في آخره ثم يخرج
صلى الا لا جاز وذا الثاني **وفي القيمة** سالت ابا الفضل الكرياني عن عريانا
لا يجد الا ثوب جوزه قال يصلي فيه وليس هذا كالثوب النجس قال الحسن بن علي
المغناني في عريانا لم يكن معه الا ثوب وساج وثوب كراس فيه نجاسة
اكثره قدر الدرهم يصلي في ثوب الدجاج **م** وان كان موضع قدس و
ركبته طاهرا وموضع الفرج نجسا قال ابو حنيفة عه سجدة على الفرج
جهته ويجوز صلاته **وفي المنقذ والمختص** وهو الصحيح **م** وعندها لا يجوز الا

لو صلى بيا فاعلم ان الله عز وجل لا يورثهم بغيره وقال بعضهم لا اجزله ولا يورث
 عليه وهو كانه لم يصل **الفقرة** والربا لو خلا عن الناس لا يصلي ولو كان
 مع الناس يصلي فاما لو صلى معهم بحسبها ولو صلى وحده لا يجزله فواصل
 الصلوة دون الاحسان ولا بدخل الربا في الصوم **ولو لم يدر** ولو اراد ان يصلي
 او يقرأ القرآن ويحذف ان يدخل على الرافعة فيغني ان يترك لانه امرهم
 م هل يستحب ان يكلم لسانه يعني في السنة بعض المشايخ قالوا لا وبعضهم قالوا
 يستحب وهو المختار **الفقرة** السنة التي في الصلوة اي في الفرائض القيام و
 القراءة والركوع والسجود والانتقال من ركن الى ركن والفقرة الاخيرة
فصل التيمم قال ابو جعفر رحمه الله تعالى يستقبل بطلون كفة القبلة **الحادي** و
 قال بعضهم يجعل يمين كل كف الى الكف الاخرى م وينشأ صابعا ووسطا
 فاذا استقر في موضع التيمم يعني في حاذية الابهامين تحسب الاذنين كبر قال
 حسن الائمة النخعي وعليه عادة مشايخنا **في التيمم** والامة كالرجل في ربيع
 وكالحرة في الركوع والسجود والصعود **في التيمم** سجود التيمم جميع الاسماء الحسنى
 والكبير والى م وعن مجاهد وعبد الرحمن ان الانبياء عليهم السلام كانوا
 يقتضون الصلوة بلا اله الا الله **في التيمم** وبيننا على الصلوة والسلام
 فيه جلتم م ولو قال الله البكار روى عن ابي يوسف انه يصير شارعا الى الكفا
 لغة في الكبر **في التيمم** سمعت ابا حنيفة ولو قال الله اكبر يصير شارعا
 بقوله الله وتقف بقوله اكبر م ثم ان محمدا ذكر انه اذا افتتح بالنهيل او
 التسبيح والتعجب انه يصير شارعا عندهما ولم يذكر انه هل يكره ذلك عندنا
 وقد اختلف المشايخ قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره والاول اصح م و
 اذا قال استغفر الله او اعوذ بالله او انا لله او لا حول ولا قوة الا بالله
 او ماشاء الله لا يصير شارعا ولو قال الله يصير شارعا عندنا في حقه
 في رواية الحسن وفي رواية الاصل لا يصير شارعا ولو قال الله يصير شارعا
 عندهما ولو قال الله اكبر الكاف يصير شارعا لان العرب تبدل الكاف بكاف
 ولو قال اللهم فاختلف اهل النخوفه قال البصريون يصير شارعا وقال
 الكوفيون لا والاول اصح **في نسخ الطحاوي** ولو كبر بالفارسية او سجد بها
 عند النسخ او لم يبعثها عند الاحرام او باي لسان سواء كان بحسب العربية او لا

ولو قال الله اكبر في غير
 اللسان العرب تبدل الكاف بكاف

جاز بالاتفاق **في التيمم** وكذا الايمان يجوز بالاتفاق م وعلى هذا
 الخلاف لو سجد بالفارسية في الصلوة او دعا واثنى او تعوذ او هلك
 او شهد او صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر الشيخ ابو الفتح
 عن سعد بن ابي بكر رحمه الله تعالى ان كان الرجل حائضا او اراد ان يدرك
 فضيلة كبيرة الا فسد غني عن ان يشيع في صلوة الامام قبل ان يقرأ
 ثلث ايات وان كان غائبا ان يشيع قبل قراءة سبع ايات او ركع و
 قال بعضهم اذا ذكر في الركعة الاولى بصير يدك فضيلة كبيرة الا فسد وهذا
 اوسع للناس **في التيمم** وهو الصحيح **في التيمم** قال القاضي ابو الليث رحمه الله
 المستحب ان يكون افضل المقدم موصول بفراغ الامام من قول الله اكبر
 تاخذ **فصل القراءة** م وان ترك القراءة والتسبيح في الاخرين لم يكن
 جرح ولم يكن عليه سجدة السهو ان كان ساهيا لكن القراءة افضل هذا هو
 من الروايات **في الكافي** عن ابي جعفر انه قرأ الفاتحة في الاخرين واجب
 رواه الحسن حتى لو تركها عاذا كان ساهيا وان كان ساهيا بسجدة السهو
في الصلوة ولو قرأ في صلوة لم يسم الله الرحمن الرحيم لا تجزئ صلوة يعني عند
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى **في التيمم** سئل ابو الفضل عمن يشيع في صلوة
 تجزئ فيها القراءة وليس احد يقدر على فاختار المختار وهو الفاتحة وحده
 في صلوة جماعة سجدة السهو ام تخافت قال ان قصد الامة سجدة السهو اذا
 كان منفردا ان كان صلوة يخافت فيها تخافت وان جهر يكون ساهيا
 م واما النوافل فلا يجزئ ان يكون نوافل النهار او نوافل الليل فان كان
 نوافل النهار يكره اجدها واما نوافل الليل فلا بأس الجهر فيها لكن الافضل
 ان يكون بين الجهر والاختفاء **في كفاية النخعي** واما في النطق في النهار فانه
 يلحظ بالقراءة الامن عذره وهو ان يكون هناك من يحدث او يغلبه النوم
 فيجزي ذلك لدفع النوم والغلبة الكلام ولا يجب سجدة السهو **فصل السنة**
 ان يقرأ بقية الكتاب ثم من يمشي الى سبيل في الركعة الاولى الى الفجر
 وفي الثانية من سبيل الى سبيل **في التيمم** اذا كان يودى العرق في
 مكره فالصواب ان يسوي في القراءة السنوية لانه نقص في الكتاب ان
 لا كراهية في نفسه الوقت انما الكراهية في فعل الشاخير **في التيمم** الافضل ان يقرأ

ولو قرأ بعض سورة
والبعض في ركعة

في كل ركعة بقا تحت الكتاب وسورة تامة وآخرة بعض السورة في ركعة و
البعض في ركعة بعض ما يخفى فالواكيد لانه خلاف ما جاء به الاثر وفي
الغاية وكانهم ارادوا بذلك سورة قصيرة وروى عن اصحابنا لا يكره
الطهارة هو الصحيح **المختصة** لا يكره ولكن ينبغي ان لا يفعل ولو فصل لا بأس
م ولو قرأ في الركعتين من وسط سورة او من آخر سورة او من غير سورة اخرى
فلا يفعل ذلك على ما هو ظاهر الرواية ولكن لو فعل لا بأس به وقال بعضهم يكره
وقال بعضهم لا يكره **الطهارة** قال تيسر الامة هو الاصح **وفي الحج** ولو قرأ في الركعة
الاولى من آخر سورة وفي الركعة الثانية من وسط سورة او سورة قصيرة كما
اذا قرأ من الرسول في ركعة وقيل هو انه احد في ركعة لا يكره **وفيهام** القراءة
على ملئه اوجه في القوافض على التردد والترسل والتدريج فاحرفا وفي
التراخي بقراءة الامة بين التردد والترسل وفي النوافل لليل والليل
بعد ان يقرأ كما نفهم ذلك مباح الا ترى انما يحسنه حمد الله تعالى
كان يختم القرآن في ليلة واحدة في ركعة واحدة وينبغي ان يفتح القراءة
في الصلوة بآية الرعدة والنعمة والمجته ويختم كذلك م واذا جمع بين السجدة
في ركعة رابت في موضع ان لا بأس وذكر شيخ الاسلام انه لا ينبغي له ان
يفعل هكذا على ما هو ظاهر الرواية واذا جمع بين السجدين بينهما سورة واحدة
في ركعة واحدة يكره **وفي المذخرة** بالاتفاق م وان كان في الركعتين فان كان
فيها سورة لا يكره وان كانت سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال
بعضهم ان كانت السورة طويلة لا يكره وقال بعضهم لا يكره **احل المذخرة**
سئل ابو الفضل عن قرأ في النفل في الركعة الاولى في بيت وفي الثانية
اذا جاء فصل الله قال ان يقرأ ذلك يكره وذكر القاضي الامام ابو بكر انه يكره
في الفرض ولا يكره في النفل **المسح** اذا قرأ في الاولين من الطلوعات
المعوزتين وفي الاخرين ثبت وسورة الاخلاص لا يكره **وفي التيمم** سئل
عني نوح عن رجل قرأ في الركعة الاولى من الطهارة سورة الفلق وفي الثانية
قل هو الله احد فلما بلغ الله الصلوة ذكر ان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الناس
قال تم سورة الاخلاص **وفي الواو** الحج من يختم القوافض في الصلوة اذا فرغ
من المعوزتين الركعة الاولى ركع ثم يقوم في الركعة الثانية بغير فاتحة الكتاب

الكتاب وسبب ما في سورة البقرة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في
الناس حال الرجل **وفي الحج** والصحيح ان رعايته ترتب المصاحف لارادة
عملا باجماع الصحابة لكن لا يجب السهو بترك هذا الترتيب م واذا كراهية
واحدة مرارا فان كان في التطوع الذي يهمل وحده فذلك غير مكره و
ان كان في الفرض فهو مكره وهذا حال الاختيار اما في حال العذر والنسيان
فلا بأس به **وفي الحج** وقراءة القرآن بالفراة السبعة والروايات كلها جازية
لكن اري الصواب ان لا يقرأ بالفراة العجينة بالامالات والروايات الفرسية
لان بعض الناس يحبون وبعضهم يكرهون وبعضهم يخطئون وبعضهم يسهلون
يفعلون ما لا يعلمون ولعلهم لا يرغبون في التأمم والشفاء ولا ينبغي
للائمة ان يحملوا العوام على انه نقصان دينهم ولا يقرأ على من العوام ولا يجلب
واهل القوي واجبال مثل قراءة ابي جعفر المديني وابن عامر وعلي بن حمزة
الحكائي صيانة له منهم فليعلم يستحقون او يستحقون وان كان كل القرآن
والروايات صحيحة فصيحة طيبة ومشايجها اختار وقراءة ابي عمر ورواية
خض عن عاصم م قال ابو حنيفة رحمه الله يطول الركعة الاولى من الفجر على السجدة
وركعت الظهر سواء وقال محمد بن عاصم ان يطول الركعة الاولى على السجدة
في الصلوات كلها **وفي الحج** وهو المأخوذ للفقهاء م ان كتب القرآن في
كل حرف ورجعته تحت وروى عن الشيخ الفقيه ابي جعفر انه لا بأس به
في ديارنا وانما يكره في ديارهم لان القرآن نزل لغتهم واذا قرأ في صلوة
سبب ما في التوراة والابجيل والزيور لم يجر صلوة سواء كان يحسن القرآن
اولا يحسن وقال تيسر الامة وجدت في بعض النسخ ان كان ما قرأه منها
مورد المعنى الذي في القرآن يجوز في قول الحنفية وكثير من اصحابنا اختار
هذا القول وان لم يكن مورد المعنى الذي في القرآن لانه لا يجوز صلوة
ولكن هل تفيد بغير ان علم انه هو التوراة الذي انزل على موسى عليه السلام
لا تفيد لانه من الله سبحانه لا ان يكون في ذكر قصة في نفسه لانه كلام
الناس وكثير من اصحابنا اختار روايا حكاه تيسر الامة انه ينظر ان كان
ما قرأ من التوراة موافقا لمعنى القرآن جازت صلوة في قول ابي حنيفة
رحمته الله لان العبرة عنده بالمعنى **وفي الطهارة** وان كان لا يدري معناه

صلوته لانه لا يؤمن عما حرفة اهل الكتاب ولوقرا ما حكى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربنا عز وجل نحو قوله الصوم لي واما اجري به لا يجوزم فان قرأ في الاولين
بفائحة الكتاب دون السورة قرأ في الاخرين الفائحة والسورة **وفي جامع الخليل**
الفائحة وجهر بها هو الصحيح وقيل جهر بالسورة وحدها **اختصاصه** وعن ابي يوسف
بجهر بالسورة دون الفائحة وعن محمد لا يجهر بها **الغاية** اسرها بتعالها
وهو المحذور **م** وعن ابي يوسف لا تغني السورة فان اراد ان يقرأ السورة
وحدها في الاخرين ويترك الفائحة ويقول كنت للخيار قبل هذا في قراءة الفائحة
فيهما فامضي على خيارى ولا افرا يا هل ذلك لم يذكر هذا في الكتاب مشائخنا
مختلفون منهم من قال لا يقرأ الفائحة لانها لم تكتب عليه في الاخرين **والاشبه**
بذهب اصحابنا ومنهم من قال ليس ان يترك الفائحة هنا لتقع السورة
بعد الفائحة كما هو سنة القراءة في الصلوة **وفي الجمع** ولو لم يقرأ الفائحة والركعة
في الاولين فضاها في الاخرين **م** وما ينصل بهذا اذا نسي فائحة الكتاب
في الركعة الاولى والثانية وقرا السورة ثم يذكر قرا الفائحة ثم السورة كذا ذكر
في الاصل وروى الحسن بن علي بن فضال عن ابي حنيفة انه يركع ولا يقرأ الفائحة **وفي الجمع**
ولو قرأ في الاولين من الاربع قبل الفائحة وسورة وفي الاخرين
الفائحة فقط وركع فذكر في الركوع رجع وقرا الفائحة والسورة وان في
رأسه الركوع فذكر لا يقرأ السورة **وفي السنة** سئل جابر البصري عن رجل
سهاه هل يقرأ الفائحة ام لا وهو قائم ويعرف انه لم يقرأ السورة بعد الاولى
في حقه ان يترك الفائحة ويقرأ السورة ام يقرأ الفائحة ثم السورة فقال غي
في ذلك ويبنى على يقع في رايه وان لم ثبت لراى يقرأ السورة لا غير وسئل
عنه ابي يوسف بن محمد فقال لا ولا يقرأ الفائحة ثم السورة اذا ثبت له
راى قال رضي الله تعالى عنه والاصواب ما ذكره يوسف بن محمد لا لا يخفى
ذكر في كتاب الجواز ما تردد من البدعة والواجب عليه ان ياتي بها
لانه لا وجه لترك الواجب وقراءة الفائحة واجب عندنا واقصى ما
نكره الفائحة ان يجعل بدعة **م** او تركه في الركعة في الركعة الثالثة
بالاجماع **نوع** في زلة الفاري **م** ذكر حرف كان حرف على وجهه الاول
ان لا يخرج الكلمة بحرف البديل من الفاظ القرآن ومعناه ان هذه الكلمة

الكلمة مع حرف البديل توجد في القرآن بخوان بقرا بالمون مكان يعلمون
او ما استنبه ذلك في هذا الوجه لانفس صلوته ويجعل كأنه ابتداء هذه
الكلمة والثاني ان لا توجد الكلمة مع حرف البديل في القرآن وانه على
الاول ان يكون مع موافقة في المعنى بخوان بقرا بيا مكان قوله ثوبا او
بقرا ان الله يحب النواصين او بقرا كونوا قبايين وفي هذا القسم لنفسه
صلوته عند ابي حنيفة ومحمد خلا لا في يوسف رحمه وعلى هذا القول اليا به
علم لانفس صلوته القسم الثاني ان يكون مع مخالفة المعنى كان ياتي
بالطام مكان الضاد وعلى العكس **المخالصة** نفس صلوته عند ابي حنيفة ومحمد
وعند عاتة المشايخ كان مطيع البلخي ومحمد بن مسلم لانفس صلوته **م**
والقياس ان نفس وهو قول عاتة المشايخ لا يستحب بخنا وقالوا بعدم
الضاد للضرورة في حق العاتة خصوصاً للجمع وهذا في الحروف المتماثلة
في المخرج اما المتباينة فقد تغير المعنى بخوان بقرا يشرك مكان ينسرك
نفس **وفي البيعة** كل صا بعده طاء كالصراط او عين كمنصنع او غين
نحو صاغرون وكل سين بعده قاف نحو سلقوم سفواخا نحو
يسخرون يجوز ان يبدل مكان الصاد سين وكان السين صاد واما
الصاد التي بعد الدال فان كان الصاد ساكنة نحو صدر يجوز ان يقرأ
بالسين او الزاي وكل صا متحرك نحو الصمد لا يجوز ان يقرأ بالسين
ولو قرأ نفس ولو قرأ أحد بالتاء نفس **وهما** ولو قرأ لم تلت نفس ولو
قرأ صد مكان سجدة فهي لغية على سبب يجعلون اجهم ياء وبقرا ون لا تقربا
هذه الشبهة **م** فالخلاص ان الكلمة مع حرف البديل اذا كانت لا توجد في القرآن
او خوان من محجج واحد وبها قسب المخرج ويجوز ابدال احد حرفين عن
الاخر لانفس عند بعض المشايخ وعلى الفتوى وكذلك اذا لم يكن كذلك
الا ان فيه بلوى عاتة كالدال مكان الضاد والزاي المحض مكان الدال
او الظاء مكان الضاد لانفس عند بعض المشايخ ولو قرأ الحمد لله الحاء
لانفس عند بعض المشايخ فان قرأ الحمد لله بالها نفس ان كان لا يجهد
لصحيحه ومعنى ان لا نفس لان الها تبدل ضالحا يقال مدحته وهديته
واقسام الناطق قرأ الرحمن الرحيم والنجاة بالها او سمع الله من محمد

بالجاء ان كان مجزئاً الى الليل والنهار في يصح ولا يقدر على فصوله جازية وان
الاجتهاد فصوله فاسدة وان ترك جهده في بعض عمره فلا يجوز ان يترك
في باقي عمره وان ترك فصوله فاسدة **م** واذا قرأ الصلوات على وجه
الشيخ الامام نجم الدين النسفي انه لا تقدر وهكذا يحكي عن الشيخ الامام ابي بكر
الزريجوري وكذا لو قرأ هذا الصلوة بالثاء الفوقانية او السقيمة بالطاء لم يجله
لا تقدر لان فيه لم يجر عانه **وفي القيمة** سئل عن رجل قرأ هذا الصلوة
قال تقدر فصوله **وفي المخرجة** ولو قرأ رجل الشاء واليسف واذا جاء
نفسه قال تقدر عند بعض المحققين من شايخنا لانه يصبر حتى آخره فيغير
بالمعنى وهذا هو الاصل **الطبيعية** ولو قرأ الصالحين السبعين قال بعضهم تقدر
القيمة سئل عن رجل قرأ الصلوة على وجهه بالسين قال تقدر فصوله
وفي المخرجة لا تقدر **القيمة** ولو قرأ استغفرك بالطاء تقدر ولو قرأ استغفر
بغيره او ثوبين بالياء او ثقي عليك لا تقدر ولو قرأ تنوكون عليك
بالنون تقدر ولو قرأ تنحج تقدر ولو قرأ تنجيب بالسين تقدر ولو قرأ تنخذ
يعني بالذال تقدر ولو قرأ بالكاء لم ينجح بتدبير الحيا لا تقدر والاعادة
احوط **وفي السجدة** ولو قرأ سبعين الشاء او السبعين ونحو ذلك تجوز
لا تقدر **س** **وفي الحج** ولو قرأ ما قرأت مكان فرغت قال صاحب الكتاب
لا تقدر ان شاء الله تعالى ولو قرأ لا تزل فلو لم يكن لا تزعج لا تقدر ولو
قرأ سبحان الله بالصا تقدر **وهي** اذا قال سبحان الصا طاء اخلف الشيخ
فيبقى في حق الفقهاء بالاعادة يقول في مطيع وفي حق العوام بالجواز يقول
محمد بن سلمة انجيزه بالاحتياط في موضعه والخصه في موضعها **وفي الملتقط**
لو قرأ قل عوذ بالذال لا تقدر **السؤال** ان كان نكر السانه جاز والافلا **البيعة**
سئل عن رجل قرأ الحمد والحمد عن قراياك لم ينجح بل تقدر قال نعم وسئل
عن قرايعة المخرجة وب فقال لا تقدر وسالت البقالي عن قرايعة الشاء ان مجزئاً
رسول الله مكان شهد قال هذا لغو من الكلام فان قرأ بعد اعادة التشهد
في القعدة الاخيرة لا تقدر ولو قرأ في القعدة الاولى لا تقدر **وهي** ولم يرفع
يقولون في سجدة العذاب سجدة العذاب ولقيس لغة يجعلون الفاء بالغة
اخرى مكان ولا مكان ان الله اصطفاك وطهرك اصطفاً وطهرتك

ولسعد بن تيم لغة يقولون وتلوهم وجرة مكان وجرة ويسمى بقرئ
مكان كشتت فشتت فعل هذا اذا قرأ في صلوة ذلك لا تقدر عندها و
عندنا في يوسف مجزئاً اذا كان اخيه وليس لقراءة واجمعوا انه اذا كان
قراءة لا تقدر **وهي** سئل عن رجل قرأ البقالي عن قال في ركوعه يحكي
ربني العظيم قال لا تقدر فقبل لو قال سبحان ربني العدم قال تقدر وذكر
محمد بن الفضل في قراءته ان الترك ليس في لغتهم جاء انما في لغتهم جاء فاذا قرأ
تركه مكان انما جاء لا تقدر فصوله لانه لا يمكن اعادة الحمد الا بتسعة فساد
هذه لغته وكذلك قال في كل اعجز الى مكة فانه حرف الهمزة وجهد و
سئل الوبري عن قرايعة صلوة ربنا كالت الحمد فقال لا تقدر لان الله
وسئل عن شخص لم يقرأ في قرايعة وفرضاق وقت صلوة ولا يقدر على الصلوة
لمحة ايها كذا ام يصلي ولا يقدر فقال لا بل يصلي لمحة ثم يبرع في الصلوة و
سئل مرة اخرى عن ذلك فقال يصلي ولا يقدر وسئل جازاته عن ايام
علمه في صلوة لبعض علمه فلم يبرعهم بالاعادة لاختلافهم فيه البيعة ذلك
فقال البيعة وبجواب العمل في ذلك بما يعينه **وفي الحج** قراياك بل تزي من
فتور فامرهم الشيخ ابو بكر محمد بن ابراهيم بالاعادة **م** ثم بعد الناس
قراياك والثناء بتهنئة ولو قرأ بالسين والطاء قال بعضهم لا تقدر
ومن يضل الله قراياك الطاء لا تقدر حتماً فواخصوا بالصا تقدر والسين
والزيون قراياك الطاء والطير تقدر على طلع فرائع التاء لا تقدر قول
عليك القرآن قراياك الطاء تقدر لينا خالصا قراياك بالسين لا تقدر وكذا لو
قراياك بالصا لا تقدر ان كان في حيا بها لا تقدر لا تدر وناسهم
اقرب قراياك تدر **م** واذا قرأ جازاً في العظم والحكم ولا يصح المخرج
كان يقرأ ما انت الا بتر فلو كان ما انت لا تقدر وقد كتبت في
مصنف عثمان رضي الله تعالى عنه في العنكبوت وخلق الله السموات بزيادة
واو وفي البقرة ان ربك واسع المغفرة وهو علمكم بزيادة واو وفي قرة
نعمه عندها وكذلك تجزي من شكر بزيادة واو وفي المنح وتروى فيهم
بالمودة بزيادة واو وان قرأ في النظم ونفج المنة كان قراياك الطاء
الحكيم وانك لم تر المسلمين بزيادة واو او قراياك وعك ربك بزيادة

واو

او قرأ ما وذكرك ربك بزيادة ولو او قرأ وان سبغك شئ بزيادة واو
 فقد قال بعض مشايخنا اخاف ان تعد **النوازل** اللاتع الذي يتخذ
 التاء على السين فمما سلم الله الرحمن الرحيم بالتاء ولا يبطا وعنه على ذلك
 هل يجوز صلوته فانه روى ابو القاسم انه قال الهندي الذي لا يفتح
 بالقرآن فسكونه اجت الى حم فرائه في الصلوة وقيل هذا القاري اجر
 لو قرأ في غير الصلوة ام لا قال ان كان غف تبدل بحرف يصير كلاما اخر
 كلام الناس لا ينبغي له ان يقرأ فان قرأ في الصلوة نفس صلوته وهو بقرأة
 ذلك غير باجور **ولو الحمد** اذا قرأ بسم الله بالسين والتاء وهو اللاتع و
 لا يبطا وعنه لسانه غير ذلك فان كان فيه تبدل الكلام تعد صلوته ولو قرأ
 خارج الصلوة لم يكن باجور **ام** وكذلك من يقف في غير موضع ولا يقف
 موضع لا ينبغي له ان يوم وكذلك اخبرني عن القراءة **في الحج** وما جرى
 على سنة النساء والارقاء من الخطاء البكره اول الصلوة الى اخرها كالسنة
 والاليس اياك نابدستين السر انما تفعلي جواب الفتاوى الحسية
 ما دما في التعلم والصحيح والاصلاح بالليل والنهار ولا يبطا وعنه لسانه
 صلوته كسائر الشروط اذا عجز عنها لم يوضو ونظير التوب والقيام و
 القراءة والركوع والجمود والقعود والتوجه الى القبلة اذا حصل العجز عنها
 جازت صلوته فكذلك هنا واما اذا ترك الصحيح والمجد فتد صلوته كما
 اذا ترك سائر الشروط في الصلوة وانما جاز صلوته لعجزهم عن اصلاح ذلك
 فصار ينكح الالفاظ لغيرهم ولسانهم كأنهم قرأوا القرآن بلغتهم **وهذا الفصل**
الثاني في ذكر كلمة مكان كلمة **في النوازل** مثل ابو بكر عمن قرأ في صلوته
 ذلك الدار الاخرة قال تعد صلوته لانه في ما ليس في القرآن قال القصد
 ولو قرأ ذلك الدار الاخرة ينبغي ان لا تعد لان ذلك في القرآن كثير
 وان كان اختلافا متباعدا نحو ان يجتمع اية الرحمة بآية العذاب والعكس
 او اراد ان يقرأ الرحمن علم القرآن فقرأ الشيطان او ان يقرأ الشيطان
 بعدكم الفقير الرحمن فعلى قول الى حنف ومحمد تعد وعلى قول الى شافعي
 لا تعد اذ لم يقصد ذلك ومع على انه غلط ويجعل كانه ابتداء بكلمة من
 كلام القرآن وبه كان يعني الشيخ ابو الحسن وهو اخيار محمد بن قاتل الرازي

الرازي وقيل في السند على قول الى يوسف روايتان **في الطهارة** قال
 رضي الله تعالى عنه والصحيح عندي انه اذا وقف ثم انقل لا تعد واجل
 تعد **وفي النجاسة** والصحيح هو الفاء **وفي النجاسة** وهو العلماء من يرون
 الفاء لا يفتح الفتح وخرجه من ان يكون قرأنا وعنه الفتوى **أما**
 ولو قرأوا فرائهم ما مخلقون مكان ما تمنونه تعد ولو قرأوا في ذلك انك انت
 العزيز الحكيم مكان الكريم لا تعد وقيل تعد وبالاول يفتح ولو قرأ
 غشا او حي مكان احيى لا تعد وهو المحار **وما** مثل ابو حفص
 عن قرأ افضل المجرى كالمسلمين قال لا يقطع **م** ولو ابدل بكلمة فقرأت
 المعنى وهي في القرآن بان قرأ ان الله لا يفران بكلمة مكان يشرك
 او فهاى الار ربكم بحمد ان مكان كذبان او لا شك فيه مكان لا يثبت
 لا تعد عند الى حنف ومحمد وعند الى يوسف تعد **في النصاب**
 لو قرأ او حي لها مكان او الهال لا تعد وهو الاصح لتقارب المعنى **وهذا**
الفصل الثالث ان قرأ ما في مصحف ابن مسعود والى روى نصيب بن
 عمن الى سليمان ابو جرجان عن محمد بن الحسن قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 اذا قرأ القاري في الصلوة بغير ما في مصحف العامة فصلوته فاسدة و
 هو قول الى يوسف عمو قولنا وروى ايضا نصيب بن محمد عن محمد بن حماد
 قال سمعت ابا يوسف يقول اذا قرأ القاري في الصلوة بحرف الى و
 ابن مسعود وليس ذلك في مصاحفنا فان الصلوة لا يجوز وروى
 عبد الصمد بن الفضل عن عاصم بن يوسف انه كان يقول من قرأ بقرأة
 في الصلوة فسدت صلوته والمأخرون ومنهنا بخنا فالوا هذا اذا لم
 يروا به صحيحه سنده اليهما او الى احدهما وانما وجد ذلك في المصحف
 لان مجر وجوده في المصحف لا يثبت قرائتها ولا يجوز العمل بما في المصحف
 اذ لم يوجد لهما رواية اما اذا ثبت برواية صحيحه سنده اليهما فلا حجة
 وذكر بعض المتأخرين انه اذا قرأ في المصحف المعروف بالابودي معني ما في
 المصحف تعد صلوته بالاتفاق اذ لم يكن دعاء او نداء وان ادعى
 معني ما في المصحف لا تعد على قولها وتعد على قول الى يوسف و
 الصحيح ما جواب انه اذا قرأ ما في مصحف ابن مسعود ونحوه لا تعد

ان قرأ ما في مصحف

من قراءة الصلوة اما لا تفد صلوة لانه اذا لم يثبت كونه قرا نابت
قراءة شاذة والمفروض في الصلوة ان كان قراءة لا توجب نساء الصلوة
ومار وبناعن لانه اول الفصل باو وبله او اقرا ولم يقرأ معها شيئا مما في
مصحف العامة لفد صلوة لترك قراءة ما في مصحف العامة لا لقرا من
مسعود حتى لو قرأ مع ذلك شيئا مما في مصحف العامة فدر ما يجوز الصلوة
جازت صلوة **وهذا الفصل الخامس** في حذف حرف **في الميم** مثل ابو
عمر قرا وتعالى جدك بغيراء قال لا تفد **م** وان غدا الغني تفد عند
عامة المشايخ بخوان بقرأ واذا قرأ في علم القرآن يسجد ومن ترك لا الا ترى
انه لو تفد ذلك مع علمه واعتقده كفر وان خطا لفد صلوة **وهذا الفصل السادس**
في الوقف والابتداء اذا وصل في كلمة بكلمة اخرى بان وصل كما في اياك
بنون تغدا وتسعين وكاف اعطيك بلام الكوثر او بار الفضل
بعض عليهم او ما شئت ذلك فعلى قول بعض العلماء تفد وعلى قول
العامة لا تفد **وهذا الفصل السابع** اذا قال سبح الله لمن حمد ووصل الجاء باللام
فما يصح ان لا تفد **م** وبعض المشايخ فصلوا قالوا اذا كان يعلم القرآن
كف هو الا انه جرح على لسانه هذا لا تفد وان كان في اعتقاده ان
القرآن كذلك لفد صلوة وعلى هذا اذا قرأ اذا جاء بقرآته بطريق
الاستفهام **وفي الجمع** المصطفى اذا بلغ في الفاتحة اياك اعبد واياك تسبح
لا ينبغي ان يفتد عند قوله اياك ثم يكت ثم يقول تفد ثم يقول
اياك ثم يكت ثم يقول تسعين وانما الاولى والاصح ان يصل اليك
بعبد واياك تسعين وفي اخر سورة الكوثر ان شئت هو الا بتر
عنى ان يقرأ همونا وموصولا ولا يرفع الراء في الاخرة ما هو الا بتر
الراء ونقص ثم يقول الله اكبر وكان الامام السعيد الخبث ابو بكر الثقفي
قال اذا قرئت هذه القراءة وتردد ان يكمل الركوع فان كان الختم بالناء
فالوصل بالله اكبر او في كقول تعالى وكبره كبره وان لم يكن الختم بالناء
فالفصل او في كقولك ان شئت هو الا بتر الاولى ان يفتد **وهذا الفصل الثامن**
ثم يقول الله اكبر وكقولك في جمل ما جعل من سجد يفتد ثم يقول الله اكبر
ومن الفصل التاسع في ترك المد والمد **م** قرا قل اعوذ برب الناس

في حذف حرف

في الوقف والابتداء

في ترك المد والمد

الناس يترك تشديدا بالباء وان النقص لامة بالسو تخفيف الميم او اياك بعد
بغير تشديد قال بعضهم تفد لان اياضو فكانه فاضوك **وهذا الفصل العاشر**
وهو المختار ولو قرأ من اعظم ممن كذب على الله تشديدا لزال اخلف المنيخ
فيه **وهذا الفصل الحادي عشر** قال بعضهم لا تفد وعلمه الفتوى **م** ولو قرأ اولك ثم قال
مشهد وادال تفد بلا خلاف **ومن الفصل الثاني عشر** في العرج في الاعراب
ان غير المغني ان قرأ قل هو الله الخ الخ الباري المصور بفتح الواو ورفع الراء
او قرأ وعسى آدم ربني بضم الميم ورفع الباء او قرأ واذا ابتلى ابراهيم ربهم برفع
ابراهيم ونصب ربه او قرأ من الجنة والناس بفتح الميم او قرأ عفا الله عنك لم
ازنت لهم بضم الكاف والناء قال بعض المشايخ لا تفد وبهذا رو عن
بعض اصحابنا وهو الاشبه **وهذا الفصل الثالث عشر** وبه يعني **وهذا الفصل الرابع عشر** والاعادة
احوط **الطبعة** في نوادر محمد بن مفضل هو لو قرأ المرسلين مكان المرسلين
والمنذر من مكان المنذر من او ختم بانه رحمة بانه عذاب او العكس واشبه
ذلك خطأ وخطا لا تفد صلوة فان ذكر في صلوة فليعد الى ذلك
الموضع **وبهذا** **وهذا الفصل الخامس عشر** ولو قرأ قتل داود جالوت بنصب داود ورفع
جالوت ينبغي ان يقطع صلوة **وهذا الفصل السادس عشر** ولو قرأ اياك فعبدك بالياء
لا تفد وبالفصح تفد **وهذا الفصل السابع عشر** ولو قرأ ان الله يرى من المشركين
ويؤوب بضم اللام العجج انه تفد صلوة **وهذا الفصل الثامن عشر** والمناخون من
اصحابنا يقولون الخطا في الاعراب لا تفد الصلوة وعلمه الفتوى **م** و
روى هشام عن ابي يوسف عموه اذا الخن القاري في الاعراب لم يضر
امام فصح عليه رجل ان صلوة جازرة وهذه السنة دليل على ان اياك
كان يقول تفد والصلوة بسبب العرج في الاعراب في الموضع كلها
وعن ابي حنيفة ايضا فمن قرأ واذا ابتلى ابراهيم ربهم برفع ابراهيم بنصب
ربه انه لا تفد وعنه ايضا ان من قرأ انما يخشى الله من عباده العلماء بنصب
العلماء لا تفد صلوة **ومن الفصل التاسع عشر** في ادخال التانيث في
اسماءه تعالى واذا قرأ في الصلوة هل يظنون الا ان تاتيهم الله قال
محمد بن علي بن محمد الاديب تفد لان التانيث لا يجوز ادخاله في اسما
الله تعالى كما لا يجوز في قول لم يلد ولم يولد وعلى عن شيخ الامام ابي بكر

في الميم في الاعراب

في ادخال التانيث

محمد الفضل رحمه الله انه لا نفد لان التانيان هنا فعل غائب كما ولا فرق
 في ذلك بين المذكور والناث وبعض ما يخفى صححوه اما ذكر الفضل فله
 فعلا لوانا لا نفد في هذه الصورة ايضا والكلمة وصار التقدير ان
 ياتيهم كلمة الله كما في جملة القراء بالياء ليس المراد ان ياتيهم بل ان ياتيهم
وعلى الفضل السادس عشر في المعنى في القرآن والالحان وهو على وجهين
 ان لم يغير الكلمة عن موضعها ولا يودي المعنى الى الطول والحروف حتى يصير
 الحرف حرفين بل يجب تحريك الصوت وتزويد القراءة لا يوجب لك
 فساد الصلوة وذلك مستحب عندنا في الصلوة وخارج الصلوة وان كان
 بغير الكلمة عن موضعها يوجب فساد الصلوة لان ذلك منهي **فصل**
اخر في الاحكام المتعلقة بالقرآن **في الاقط** لا يجوز للمرة ان يكلم القرآن
 منه الا بعمى **م** واذا قال ابراهيم بسم الله الرحمن الرحيم فان اراد قراءة القرآن
 يتعوذ قبله وان اراد افسح الكتاب كما يقرأ الكريم على الاستاذ ولا
 تجمل لانه لم يرد قراءة القرآن الا ترى انه لو اراد ان يشكر فقال الحمد
 رب العالمين لا يحتاج الى التعوذ قبله والاولى في التعوذ اعوز بالله
 على الشيطان الرجيم ولو قال اعوز بالله العظيم او قال اعوز بالله السميع
 العليم لانه يكون فاصلا بين التعوذ والقراءة فلا تحصل القراءة بحسب
 التعوذ **وفي الجمع** الاصح انه يجوز ولو تعوذ وقرأ ثم سلم عليه انسان فقرأ عليه
 او اجاب المودن او سجد او هلا ومجد لا يجب ان يعيد التعوذ ولو اكل او
 عمل عملا كثيرا عبيده وذكر السبيل فقام لم يفسد في انما تركت التسمية في
 سورة براءة اذا كتبها ووصلها بسورة الانفال اما اذا ابتدأ فليتعوذ
 وليأت بالتسمية وفيه دليل ان من ابتدأ بآية الكرسي او شهد الله او
 بوسط اي سورة ينبغي ان ياتي بالتسمية تبركا وتمنا بها كما فسح جميع
الامور وفي النوازل سئل حميد بن مقبل عن رجل ابتداء قراءة سورة
 براءة ولم يسلم قال اخطا قال ابو العباس الصحيح ما قال محمد بن مقبل عن
 ان الرجل اذا اراد ان يتيقن قراءة آية من سورة من سور كان مأمورا
 بان يستعذ ويهيئ كذلك سورة براءة **م** اذا اراد ان يقرأ القرآن
 يستحب ان يكون على حسن الظن ليس على ما يشاء ويستمع ويستقبل و

وكذا العلم يجب ان يعظم وينبغي لجام القرآن ان يحتم القرآن في كل اربعين
 يوما **وفي السابعة** ينبغي ان يكون في كل سنة خمسمائة **وفي التمهيد** حلف
 المتبحر في قارئ القرآن اذا اراد ان يقضي هذه الواجب بقراءته قال بعضهم
 بختم كل سبعين وقال الحسن بن ماذني كل سنة مائة والاحسن منه ان
 يقال في كل شهر مرة وبه افق ابو بصيرة **وفي فتاوى** سمعته ويكره الدعاء
 عند ختم القرآن في شهر رمضان بحجته لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه
 وسلم ولا عن الصحابة ولهذا قال ابو العباس الصغار لو ان يقول
 اهل حجة البصرة يمنعنا عن الدعاء لنعم ولكن هذا لا ينبغي به لانه لا ينبغي
 ان يقال للعامة ما لا يفهمون فراءة قل هو الله احد ثلث مرات عند
 ختم القرآن لم يستحبها بعض المشايخ وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
 هذا ينبغي استحسنة اهل القرآن وائمه الامصار فلاباس به **وفي النوازل**
 قال الفقيه وبها خذلان ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
 الا ان يكون الحنة في الصلوة **وفي التمهيد** سئل الوري عن سماع القرآن
 وهناك وعظا بهما استماعه اولى قال الفقيه وسئل الباقى فراءة
 القرآن افضل ام الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند طلوع الشمس
 وفي الاوقات المنهي عن الصلوة قال الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم والدعاء والتسبيح افضل من قراءة القرآن **وفي النوازل**
 فراءة القرآن في احكام على وجهين ان يرفع صوته يكره وان لم يرفع
 بل قرأ خفيا لا يكره **وفي الخصاب** وعلمه الفتوى **المسألة**
 وقال القاضي الامام يدع الدعاء لو كان في احكام وحده رفع صوته لا
 وفي التهليل والتسبيح لا بأس وان يرفع وقال فقيه الدين يكره التسبيح
وفي فتاوى قاضي بربان عن ان يرفع صوته يكره والا فلا **مسألة**
 في الركوع **م** ذكر المصنف في نواذره عن ابي يوسف سالت يا حنفية جارية
 عن لم يرفع صوته في الركوع والجود قال لا يجوز صلوته قال ابو يوسف
 رحمه الله وانما يقول لا يجوز صلوته وفي صلوته الاثر عن جارية عن
 مسئلة تدل على ان قول محمد بن قول الله في يوسف **مسألة** في الركوع
المسألة ولو سجد على كور عمامته قبل انما يجوز ان لا يكون خفيظا ثم ان

كان

[illegible]

روى عن ابي يوسف في غمرة رواية الاصول ومثل ان يقول الحسن عز زبادي ونحوه
الاذان بالنهليل الاله الا الله وعند مالك رحمه الله بالتيكبالاله الا الله
الكبر وهو قول اهل المدينة ومن الناس من يقول اذ قال الاله الا الله يقول
بعده محمد رسول الله في نفسه يسمع نفسه وفي روضة الفضا قال ابو بكر
الانباري عوام الناس يسمعون الرا من الله الكبر وكان ابو العباس المبرقذ
الاذان يسمع موقوفاً في قاطعة كقول حمي على الصلوة حتى على الصلح المبط
وبكره للموزن ان يقول الله الكبر ويطول ذلك وفي المسقط وبكره للمؤف
ان يرفع صوته فوق الطاقه م وعن ابي حنيفة رحمه ينفق للموزن ان يركت
بعد الاذان قدر ما يبق الاذان عشرة آت ثم يثوب ثم يصلي ركعتي الفجر
يملك قبل ان يقيم وفي خلاصة وفي الطه اربع ركعات يقرأ في كل ركعة عشر
آيات ثم يقيم وكذلك العشاء والعصر يصلي ركعتين يقرأ في كل ركعة عشر
آيات م وان اذن رجل واقام غيره ان غاب الاول جاز من غير ركعة وان
كان حاضراً ولم يخف الوحش باقاة من غير بكره وان رضى به لا بكره عندنا
وان اذن واقام ولم يصل فقد جمع على آخره فادغم بكروه م اذا غشي على
الموزن ساعته في الاذان او الالفاته قال محمد ارجى الى ان يبتدى بها مرة
اولها ولو اتعها جاز وكذا الورع واوحدت فيها وذهب قومنا من جاز
فاجب ان يبتدى منها اولها قال شيخنا الاول ان يتم الاذان ان احس
قده ويتم الالفاته ان احس فيها ثم يذهب ويتوضا ويصلي وكذا اذا
الموزن في الاذان او ارتد والعياذ بالله فالاولى ان يبتدى غير وان لم
يبتدى وان جاز وان اذن بتمامه ثم ارتد فان اعتد وبأذانه واحر واحدة يقيم
جاز وان استقبلوا الاذان كان اولى وفي الانفع انما يخفى في الباقي بقية
من القويات اذ انقضت في مجلس انا اذ انقضت في مجلس مثل شرط كلها وفي
اجماع البهار وفي قوم ذكروا فاضا صلوة صلوات في غرة وقت تلك الصلوة
فصلوات باذان واقامة في غير المسجد الذي يصلوا فيه تلك الصلوة مرة فان ذكرها
في وقتها صلوات في ذلك المسجد ولا يعيدون الاذان والالفاته فاضلوا فاقامة
في ذلك المسجد صلوات وحدها وفي المنافع معنى الله اكبر كبر كل استغفر
وقول الشهادتين لا اله الا الله اعلام من الله في غير محافل كالحامد وعونكم انتم لا

ثم لا تدار والاعلام بالايام امرهم بالصلوة ووعدهم بالفلاح لكيلا يتجاسروا
وفي مجموع النوازل قال الشيخ الامام ابو الحسن السعدي رايته امام الهدى با
منصور في المنام قال يا ابا الحسن الم تر ان الله عطف لامرأة لم تصل قط فأتى بها
زاقا قال يا شيخ الاذان واجابة الموزون **وفي المحرم** ويكره الكلام والذكر
عند الاذان **م** وان كان المسجد على فاعرف الطريق وليس فيه قوم يعينون
فلا بأس بذكر ارجاعه **وفي الملقط** ولو صلى بعض اهل المسجد باقائه وجماعته
ثم دخل الموزون والامام وبقيت الجماعة فاجماعه السجدة لهم والكل له لا ولي
م ولا بأس بالنظر في الاذان وهو تحسين الصوت من غير ان يتغير فأنشأ
بالحسن ومداوم السجدة ذلك كره قال نسأل الله لعلنا في انما يكره ذلك
فما كان من الاذكار اما قول حتى على الصلوة حتى على الفلاح فلا بأس بدخول المذبح
فمنه ولا ينبغي للموزون ان يحكم في الاذان والاقائه وان حكم بكلام ليس له لا يكره
الاستقبال **ومن فصل في الاداب** قال ابو حنيفة رحمه الله كبر قبل قراءة فات
الصلوة هكذا في النوازل وظهر ما ذكر في الكتاب بوجوب ان يجزعه فاعرف
مر قامت الصلوة قال الشيخ الامام نسأل الله لعلنا في انما يكره ذلك
في النوازل وقال ابو يوسف رحمه الله ينظر في الموزون الاقائه فاذا فرغ منها كبر
بها بيان الافضل ولو كبر بعد ما فرغ الموزون كما قال ابو يوسف جاز عندك
ولو كبر قبل فقامت الصلوة كما قال ابو حنيفة جاز عندك ابو يوسف رحمه الله
ومن الفصل الثالث في بيان ما يفعله في صلوة بعد الاقلاع **م** وذكر
الفقيه ابو جعفر عن ابي حنيفة رحمه الله ان اقرأ بآية البسملة مع كل سورة فمن
وروي عن رجل رجاء عن محمد بن ابي النعمان عن ابي حنيفة رحمه الله عن ابي حنيفة
السورة ايضا **وفي القابضة** وهو المختار **م** الا ان اذ كان صلوة يجزئها
بالقراءة لا بآية التسمية من الفاتحة والسورة **وفي التفرقة** ويفصل بين
وفي شرح الطحاوي وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لا يؤمن واذا لم يمسك
ثم الامام ولا الضابط في صلوة لا يجزئها بعض المشايخ قالوا لا يؤمن و
عن الفقيه ابو جعفر رحمه الله يؤمن **م** وهل يقول بعض الامام ربنا لك الحمد على قول
ابي حنيفة لا يقول على قولها يقول **وفي الكافي** **س** **م** وقال نسأل الله لعلنا في انما يكره ذلك
كان شيخنا القاضي الامام يحيى عن سنده انه كان يميل الى قولها وكان

يجمع بين التسمية والتحميد حين كان اماما والطحاوي كان يجاز قولها ايضا و
يكنه فعل عن جماعة من المتأخرين انه لم يخار واولها وهو قول اهل المدينة **وفي**
شرح الطحاوي وليس بين السجدة ذكر القابضة وعن الحسن بن زياد يقول
سبحان الله ويحمده واستغفر الله **المسألة** معنى ذكر الكبير عند الانتقال
انه سجدة كبرية ان يودي بغير هذا القيد بل حقه اعلى من هذا كما قالت المالكية
ما عبادناك حق عبادتك **وفي الخلاصة** واذا سجد ورفع اصابع يديه
عن الارض لا يجوز **وفي القابضة** هذا الم يصيب اصابعه الارض عند
وضع الراس اصلا **وفي المحرم** سئل عن صلي فوق ثياب كثيرة ان كان
موضع سجوده مستقرا جاز وان نهض مرة ويرفع اخرى لم تجز فان زاد
على السجدة في القعدة الاولى ان كان ساهيا عن ابي حنيفة لم يجز سجدة
السجدة **وفي المحرم** على قولها لم يبلغ الى قوله حميد مجيد لا يجزئ السجدة فان فرغ
من قراءة السجدة قام ولا بأس بان يعتد بديه على الارض **م** وعن الطحاوي ان يجزئ
الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما ذكر في **المصنف** اوسع و
هذا هو الاصح **م** قال نسأل الله لعلنا في انما يكره ذلك
العلماء على ان الصلوة عليه السلام كما ذكر سجدة ولبت بواجبة **وفي**
واقعات الناطق ويكره ان يصلي انسان على احد من الرسل على النوازل
ويقول اللهم صل على فلان **وفي التسمية** وابي يوسف رحمه الله تعالى لا يركع
به باسا **وفي التهذيب** ثم ينبغي ان يكون في الصلوة حاضر القلب متعبا
بنفسه وقليه **وفي التسمية** سئل عن النسي بغير قصد عن شرح في صلوة العز
وشغلها من التجارة بان كان تاجرا او شغله الفكر في مسك بان كان فيها
حتى اتم الصلوة الاولى في حقه ان يعتد بام الاول ان يتوب فقال لا بأس
بالاعادة وسئل عنها الحسن بن علي المغيرة في فقال لا يعتد بام ومن
الناس من يقول سلام عليكم ورحمة الله بخذ الف واللام وعندنا
يقول السلام السلام بالالف واللام **وفي الطريقة** وهو المختار **م** ولا يقول
في هذا السلام في اخوه وبركانه عندنا **وفي مختلف الفاضل** **م** ثم يسلم بحسن
ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن يارده كذلك **وفي جامع**
ابو جعفر لو سلم بلفظ وجهه ثم عن عده وشماله جاز رواه الحسن عن محمد بن عتبة

م والمنفرد لا ينوي الآ الحفظ عند بعض الشايع ومنهم من يقول بنوي جميع
 عن يمينه من الرجال النساء وجميع من سار به من الرجال والنساء **الحج**
 وان سلم المقدسي قبل الامام وذهب ان كان لغز بجوز وان لم يكون
 يكره لانه مخالفه الامام وجوز التحليل بكل شيء وبالنسب اولى ولو جلس طويلا
 ولم يخرج يصيبه خارجا فان كان عمدا كره وجازت صلوته وان كان سهوا
 وان سلم عن يمينه وقام فان لم ينكح ولم يخرج من المسجد بعد وبسبب **الحج**
 ولو نكح الامام قبل ان يفرغ المقدسي من التشهد فانه يتم التشهد والكلام في
 السلام وان احدث الامام متعمدا قبل ان يفرغ المقدسي من التشهد فانه لا يتم
 التشهد **احادي** سئل عما حدث متعمدا قبل الفرج من التشهد قال ارفعه
 مقداره جاز وان كان في فرائضه **الكبرى** ومن ادرك الامام في
 التشهد فقام الامام وسلم في آخر الصلوة قبل ان يتم المقدسي تشهده قال
 الفقيه ابو الحسن المحمدي ان يتم تشهده وان لم يفعل اجزاه **م** واذا
 فرغ الامام من الصلوة اجتمعوا على ان لا يملك في مكانه مستقبل القبلة في
 الصلوات كلها فبعد ذلك ينظر ان كان صلوة لا تنقطع بعد ثم يخرج
 اخبر عن يمينه وعن يساره ولزب وذهب في جوابه وانما استقبل
 الناس بوجهه اذ لم يكن محذاه رجل يصلي ولم يفصل بين اذانها المصلي
 في الصف الاول والاخر وهو جواب ظاهر المذهب **وفي الفرضة** وانما
 يحذاه رجل يصلي يكره ان يستقبل الناس وان كان بينهما صفوف **م**
 وان كان صلوة بعد ان ينقطع يقوم الى النطوع ويكره ان يضر النطوع عن حال
 اذ الفرضة ولا ينقطع في المكان الذي صلى المكتوبة فيه بل يخدم او يتأخر
 يمينا او شمالا او يذهب الى من ينقطع فيه ومنه المشايخ من قال ان كان
 اماما ومنه عادت ان ينقطع قبل المكتوبة عن يمين المحراب فبعد المكتوبة
 ينبغي ان ينقطع عن يسار المحراب **الحج** الامام اذا فرغ من الظهر والمغرب
 والعشاء يتبع في السنة ولا يترك في المدة طويلا **اخلاصة** ويكره ان يتطوع
 على مكان الفرضة **السنة** ذكره عن جماعة عن ابي حنيفة والشافعية
 مطلقا في السجود ان يتفقد ثم اذا قام الى العشاء فانه بعد الاستفتاح
 ايضا **الفرضة** وان ادركه وهو في الركوع فدخل في صلوته ولم يركع معه

معه وسجد سجدة لا يصير مدركا للركعة ولا تف صلوته وكذا لو ادركه في
 السجدة الاولى فركع وسجد معه سجدة لا يصير مدركا للركعة ولا تف صلوته
 وان ادركه بعد ما رفع راسه من السجدة الاولى فركع وسجد السجدة الاولى بنفسه
 والثانية مع الامام لنفس صلوته **م** فان ادركه بعد ما رفع راسه من الركعة
 بركعة الا فتاح قائما وباتى بالشاء ان كان اكبر رايه انه لو اتى به يدركه
 في هذه السجدة وكذا اذا ادركه في السجدة الاولى بركعة الا فتاح قائما او
 ينبغي ان كان اكبر رايه انه لو اتى به يدرك الامام في هذه السجدة وكذا ان ادركه
 بعد ما رفع راسه من السجدة الاولى بركعة الا فتاح قائما ونفي اني ظن
 انه لو اتى به يدركه في السجدة الثانية ولا ياتي بالركوع والسجدة ولو اتى بها
 تف صلوته واما اذا ادركه في الفقرة الاخيرة فانه بركعة الا فتاح
 قائما ثم تقعد ويتابع في التشهد ولا ياتي بالدعوات بعد التشهد عند البعض
 واليه مال شيخ الاسلام وبعضهم قالوا ياتي بها متابعة للامام كذا رواه
 الشيخ ابو عبد الله النخعي عن ابي حنيفة ومنه كان بعض عبد الله بن الفضل
وفي الطهارة وهو الاصح **م** ثم على قول من لا ياتي بالدعوات فاذا يصنع
 اخلفوا قال بعضهم بركعة التشهد من اوله وقال بعضهم يصلي على النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم **وفي الفرضة** وقال بعضهم بركعة الشهادة **م** وقال بعضهم
 ياتي بالدعوات التي في القرآن وقال بعضهم يكف وقال بعضهم هو بالخيار
 ان شاء اتى بالدعوات التي في القرآن ولزب وصلى على النبي صلى الله تعالى
 وسلم **وفي الحج** يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى قوله حميد مجيد
 سئل شيخ الاسلام محمد الطيبان عن هذا فقال لا يركع بركعة حتى اذا بلغ
 التشهد بلغ الامام السلام كيلا يكيد التشهد ولا يركع ولا يجاوز التشهد
 وهذا اولى الوجه **في التيمم** ذكره في الاصل واذا انتهى الرجل والامام قائما
 وقد سبقه بركعتين قال بركعة نفخ بها الصلوة ثم بركعة اخرى فيقعده
 بها وذكر الباقي في كتاب الصلوة واختلفوا في الاستفتاح في هذا الوجه
 منهم من قال يتفقد ثم يقعد ومنهم من قال لا يتفقد **الحج** فان قام لم يسبق
 قبل ان يقعد الامام قد التشهد فان بلغ السجود قد التشهد فقد فعله الامام
 ايضا **ومنه فصل** في بيان ما يكره وما لا يكره **وفي الحج** يكره ترك الاذان

السنوية يريد بها الاستفتاح وتكريرات الركوع والجمود وسجدة التمام وكثرة
 الصلوة حارة الرأس كاسلا وتهاونا ولا بأس اذا فعل ذلك لا ونحوه قال
 هو حسن **وفي الحج** ذكر السيد الامام في الملقط انه يكره على الاطلاق لان
 الخشوع خشوع القلب وفي ذلك ترك هيئة الصلوة وتغطيتها **اما**
 ان صلى كشوف الرأس لاجل الحرارة والضعف يكره **وفي الحج** سئل
 الكتاب عن من سقطت ملتونه او عمامته في الصلوة كيف يصنع قال رفع
 ملتونه بجل قليل بيد واحدة افضل من الصلوة مع كشف الرأس واما
 العمامة فان امكنه رفعها ووضعها على الرأس معقودة كما كانت فتدلى
 اولى بيد واحدة وان انحلت العمامة ويجتنب ان يكون بها فالصلوة مع
 كشف الرأس اولى من عقد العمامة وقطع الصلوة **وفي العتابة** يكره
 شد وسطه لانه صنع اهل الكتاب **م** ويكره تشبك اصابعه ولا بأس
 بان ينفذ ثوبه كيلا يلتصق بجسده في الركوع **م** ويكره ان ينظر الى السماء
وفي النضرة ومن صلى وقدمه بول او عذرة يكره **في الملقط** ولا يكره
 عن ياره او عن عنقه **سئل** عن من احمر عن الزاوية مسجحة
 الوجه والرجل هل يكره الصلوة عليه فقال غيره اولى بالصلوة عليه **م**
سئل لو حاد فقال لا بأس به **م** الرجل اذا كان خلف الامام ففرغ الا
 من السجدة لا يكره له ان يقول صدق الله وبلغت رسل ولكن لا افضل
 ان لا يقول ويكره ايجز التسمية وباليمين ويكره اسكس في قوله
 او درهم بيده فان كان لا يشغله فلا بأس به وكذا يكره حمل صبي فاكمل
 بقدر لا يكره **وفي الحادي** قال ان ذكره التطوع قبل العشاء مخافة النفوت
 وان لم تنف فلا كراهة **وفي الحج** وكره ان يذب بيده او كفه الذباب و
 البعوض لا عند الحاجة بجل قليل **وفي الفاس** ولو فرغ من الوتر وسجد
 سجودا طويلا لا يكره على قياس قول حم **ومها** ويكره الصلوة على البزير
 ولا يكره لبس في الحرب **م** ويكره ان يحرف اصابع يديه او رجليه
 عن القبلة في الجمود وغيره ويكره ان يمشطها او يحنانها **في التسمية** سئل
 الوري عن من صلى فرفع يديه للكبيرة خارج الكف اذا كان افضل لم رفعها
 في كنه فقال كلاهما سواء وخارج الكف اولى وذكر ابو يكره في باب الطواف

الطواف ثم كتاب الحج ان محاذاة المرأة للرجل في صلوة لا يشتركان فيها
 الكراهية **وفي الحج** اذا صلى وبين يديه سلاح ينبغي فلا بأس به والا ولى ان
 لا يواجهه **وفي السجدة** ويكره ان يقوم في عين المحراب لا بصورة **الحادي**
 وان كانت القبور وراء المصلي لا يكره وان كان بينه وبين القبور
 لو كان في الصلوة وبما انسان لا يكره فهما ايضا لا يكره **وفي التسمية** سئل
 الحكماني عن من صلى جماعة مع اهل بيته اجابنا بل بنال فضل الجماعة قال لا
 وسئل هل يكون بدعة ومكره قال نعم **وفي التفتق** وان نقت عن سجد
 المحذور في البيت يوم الهم **وفي الحج** الصلوة في الثقلين بفضل على صلوة
 اكلها في اضعا فافضل لليهود **وفي التسمية** سئل عبد العزيز بن احمد الحكماني
 عن المساءة والكرامة حكم ايها اعطاه فقال الكرامة الخش **في حذو الملقط**
 ومن المنهي الرفع قبل الامام والعدو والهول للصلوة ومن المكره محاذية
 اليدين عن الازمين ورفع اليدين تحت المنكبين وسجدة السهو قبل السلام
ومن الفصل الخامس في بيان ما يفد الصلوة **النوازل** لو جهل صلوة
 او هدى بعد غلبة النوم واذا تخم وهو في النوم تفد وهو الخمار **وفي**
فتاوى الفضلي عطس رجل فقال رجل في صلوة الحمد لله لا تفد وان
 اراد به اجواب لان جواب غير العاطس للعاطس ليس بالتعجب فممكن
 يجبا **وفي الحج** لو توجه الى العاطس فقال الحمد لله تقطع صلوة لانه اخرج
 كلامه مخج اجواب **م** وفي نوادر بشر عن ابي يوسف اذا عطس في الصلوة
 حمد لله تعالى فان كان وحده انشأ استر وحرك لسانه وان
 اعلن وان كان خلف امام استر وحرك لسانه وقال ابو يوسف حمد الله
 بعد ذلك ان كان يصلي وحده او خلف امام تعطس فليصليته تعالى
 في نفسه ولا سكره **وفي النوازل** قال الفقيه وبه نأخذ وقال
 ابو حنيفة يسكت **وفي الواو** الحمد الاحسن ان يسكت **م** وعن ابي حنيفة
 العاطس يحذر الله في نفسه ولا يحرك لسانه ولو حرك نفسه صلوة
وفي السجدة رجل يجتهد قراءة الامام فجعل سكر ويقول بلى او نعم او اري
 لا تفد صلوة **م** او انشد شعرا في الصلوة فذكر ان الله تعالى تحقوله
 تبارك زواله العلي والكبراء يجعل مسكنا حتى تفد صلوة **م** اذا عرض

المصلي شيء فذكر الله يريد به خطاب العرش وان يزججه عن فعله او يامر به
 صلواته في قول الى حنف ومحمد وقال ابو يوسف لا تفرد **وفي الجمع** المصلي
 اذا كبر نية ان يعلم غيره انه في الصلوة لا تفرد والا في الشيع لا يكبر
 والنصفين للنساء ولو صفق الرجل وسجد المارة لا تفرد صلواتهما
 وقد تركا السنة **جامع الجوامع** دعاء في الصلوة فسال الله الرزق العافية
 لا تفرد واعلم ان الدعاء في الصلوة مندوب **م** وكل ما يسال غيره فهو
 من جملة ما يشبه كلام الناس نحو قول اللهم زوجني فلانة اللهم كسني ثيابا
في جامع الجوامع اللهم ارزقني فلانة قال بعضهم لا تفرد والصحيح انه تفرد
م وقول محمد في الاصل زاد دعاء ما يشبه القرآن اريد ان اذا دعا بدعوات
 يكون معناها مع الدعوات المذكورة في القرآن ذكر ابو نصر الصفا رحمه
 انه اذا دعا بالدعوات التي ذكرها محمد في الكتاب نحو قوله اللهم اكشفني اللهم
 انعم علي اللهم عافني من النار اللهم صلح لي امری اللهم سدوني ووقني اللهم
 اصرف عني شر كل ذي شر اعوذ بالله من شره اجتن والانش اللهم ارزقني
 حج بيتك وجهادك في سبيلك اللهم سعلني بطاعتك وطاعة
 رسولك اللهم اجعلنا عابدين حادين صادقين شاكرين اللهم ارزقنا
 وانت خير الرازقين فهذا كله حسن ولا يقطع الصلوة **م** وبان ابو يوسف
 او لا يقول لا تفرد صلواته الا اذا اراد بالتأخير لغيره كذا في
 قوله ولا نقل له ما اف وقول القائل فاذا وقع الموزية فاما اذا اراد بغيره
 موضع سجوده من التراب لا تفرد ثم رجع وقال لا تفرد وان اراد بالتأخير
 لغيره **وفي الجمع** وعند ابى يوسف النسخ والتأخير لا يقطعان الصلوة
 ولا فرق بين جرد الزايد وغيره هو المعجم **وفي النصاب** اذا تخلف
 ليعلم القانع انه في الصلوة ان تعذر ومعت حروف فسد صلواته وركعت
 بعض جواب الفتوى عن محمد بن عبد العزيز انه لا تفرد صلواته وان تخلف
 لغير حاجته **في المنقط** ولو صلى الامام العصر فمات سجدوا قال بعضهم صلواتنا
 فصلوة القائلين فاسدة **وفي الغاشية** واما قوله بالشد يد القائلين
 المشايخ على فساد الصلوة على الله يعني قول ابى يوسف لو جرد اربعة
م وان جرى على سائر وف واحد لا تفرد صلواته عند الكل وذكر شيخ

شيخ الاسلام خواهر زاده ان على قول الى حنف ومحمد تفرد الصلوة
 بالصوت السميع فتخوف واحدا ولي ولو اطفا البليح فقال بغير تفرد
 ولو برد الطعام بالنسخ لا والله **م** واذا قال المصلي صلى الله على محمد
 ان لم يكن جوابا بالاحد لا تفرد صلواته **وفي الحاشية** قال في المجموع ان
 انه يقطع **م** وفي فتاوى اهل اليمن اذا سمع اسم صلى الله تعالى عليه لم يصلي
 عليه فسد ولو صلى عليه ولم يسمع اسمه فهذا ليس باجابه فلا تفرد صلواته
وفي المنقط وكذا الوسم اسم الله تعالى فقال جل جلاله **وفي الطهارة** وكذا الوسم
 اسم الشيطان فقال الغد الله **م** وذكر محمد في البكر روى عنه البصري عن
 الارزق من قيس انه رأى ابا برزة يصلي اخذ اقباء ورس حمى صلى ركعتين
 ثم انسل فادرس من يده ففعل الفرس الى القيد فبقعه ابو برزة حتى خدغها
 ثم رجع فاكها على عقبه حتى صلى ركعتين الباقيتين قال محمد بن الزبير
 وبهذا نأخذ بخبر الصلوة مع ما صنع لا يفد ما الذي صنع لانه رجع على نفسه
 ولم يستد بالقبلة ثم ليس في هذا الحديث فصل من المني القليل والكثير فهذا
 يبين ان المني في الصلوة مستقبل القبلة لا يوجب الفساد لان موضع
 سجوده في القضاء مصلاه وكذلك موضع الصفوف كالمسجد وخطاه
 في مصلاه عفو ومنهم من قال تأويل ان سجد لم يكن مثله صفا بل مني خطوة
 ثم سكت ثم مني خطوة وانه لا يوجب الفساد اما اذا كان المني مثله صفا
 تفرد وان لم يستد بالقبلة لانه كثر العمل **وفي التواضع** لو مني خطوة
 او خطوتين ثم مني حتى مضى شيئا كثيرا فان كان بين الاول والثاني فصل
 لا يفهم بذلك اتصال الاول والثاني فذلك غير مفيد **م** ومنهم من قال
 حديث ابى برزة محمول على انه مني مقدار ما يكون بل الصفيين ولم يستد
 القبلة فلا تفرد وهذا كما قالوا في رجل كان في الصف الثاني فراهى ربة
 في الصف الاول فشي البها فسد بالتمفرد ولو كان في الصف الثالث
 فشي الى ربة في الصف الاول فسد بالتمفرد صلواته وان لم يستد القبلة
 ومثل ما خرج من اخذ بطاير الحديث ولم يقل الف وقيل المني او كثر
 والقياس ان تفرد اذا كثر كما لو لم يسل قبادرس ثم شيئا كثيرا لاجت
 تفرد وان لم يستد بالقبلة الا ان اتركنا القياس بحديث ابى برزة وانه

بقية

خص حال العذر في غير حال العذر جعل بقضية القياس وكان الشيخ الامام
 علي السعدي رحمه الله عن سنده ان كان يقول بجواز الصلوة اذا شئ
 مستقبل القبلة بعد ان يكون محاذيا فال وكذا كجواب في كل حاج او
 مسافر كان سفره سفر العباد و هذا كله اذا لم يستدبر القبلة اما اذا استدبر
 فسدت صلوة **م** وانما يباح قبل الحجة والعقب في الصلوة اذا مر من
 يديه وخاف ان يوزبه فاما اذا كان لا يخاف الاذى فيكره **م** ذكر في
 الاصل اذا رمى طيارا بحجر وهو في الصلوة اكره له ذلك وصلوته تامة
 قبل هذا اذا كان يحجر في يده اما اذا اخذ الحجر من الارض ورمى به بطريق
 ولكن هذا خلاف رواية الاصل فان محمدا ذكر في الاصل وصلوته تامة
 ولم يفصل **وفي التلخيص** ولو رمى حجرا في حاجة ان رمى باصبعه لفسد
 لانه عمل قليل وان رمى بكفه فسد **وفي الولو الجمة** وان رمى واحدا او اثنين
 لا تفد وان رمى ثلثا فسد **م** وبعضهم قالوا العمل الكثير عمل يكون مقصودا
 للمقاتل ولا يجلس على حدة وهذا القائل يستدل بامارة صلت نفسها زوجها
 او قبلها بتهوة تفصلانها وكذا اذا مضى صبي ثديها وخرج اللبن
م واذا تروى بكفه لافسد **وفي الحج** اذا لم يكن كفا او اذا كان بقضوة
 يكره **وفي السجدة** ولو حرك جسده باصبع واحدة حارب منوال اليأس
وفي النوازل ولو روى شيا بخباييده ثم رماه لافسد صلوة **الحجة**
 وان حرك رجليه قليلا يضرب بهما جنب الدابة لافسد صلوة **و**
نها واذا كان بين سنانة شي فاشبعه لا يفسد هذا اذا كان دون الحصاة
 اما اذا كان اكثر فسد وسوى هذا القائل من الصلوة والصوم وقال
 بعض المشايخ لافسد ما روى على الفم وفي جناس الناطق اذا ابتلع المصلي
 ما بين سنانة فضل طعام اكله او شراب شربه قبل الصلوة فصلوته
 تامة **وفي النصاب** وعليه الفتوى **وفي الغاية** المصلي اذا تناول شيا
 او ناول فصلاته تامة ما لم يكن او يكون حلا تقبل بمكلف باعضائه **م**
وفي النكاح قال في الجامع الاصغر ان شتم سبنا ونظر في مكتوب ان
 ذلك فسدت صلوته وان قل **م** وفي الحج ويكره ان يدخل في الصلوة
 حافيا ولو دخل جازا ان يقطعها وكذا اذا احدث في الصلوة جازا لقطع

القطع **وفي القياس** اذا خاف فوت الوقت فاما ما اولى من تقويت
 الوقت **وفي الحج** ولو كان ممن لا يتوضا ويترك الصلوة لوامر قطع الصلوة
 فالصلوة مع هذا اولى من تركها **وفي جامع الجوامع** ستر رأسه او حجبته بالانج
 لافسد صلوته **م** سئل الفقيه ابو جعفر عن رجل فحله في صلوته قال لا
 قبل فان قتل اثنين او ثلثة قال ان كان بعز ذلك لافسد وان قتل
 مرة بعد مرة وان كان يقبل على طليق **وفي النكاح** قتل القمل في الصلوة
 في المسجد لا بأس به **وفي القياس** ولو كانت طلبة القمل في ثوبه باحس ون النظر
 فان كان معه النظر فسد ولو طلب القمل في ثوبه من يديه فسدت وكذا
 ان غسل بعض عضوه او ثوبه **وفي السجدة** اذا اراد المصلي على ثوبه
 شيا اكثر من قدر الدرهم وظل ان نجاسة ولم يكن يفسد صلوته **م** لافسد
 بالقي اذا كان اقل من ملي الفم فان عاد الى جوفه وهو لا يملك اسكرا لافسد
 صلوته وان ابتلع وهو قادر على ان يحجب ان يكون على قياس الصوم
 عنداني يوسف لافسد صلوته كما لافسد صومه وعند محمد السند على
 رواه ابن **وفي الكبري** الاظهار ان لا يفسد صومه فنهنا صلوته لافسد **و**
في النكاح وتفد في قول محمد والاحوط قوله **وفي الحج** ولو وقع بصر المصلي على
 عورة غيره لافسد صلوته وان تعد ذلك فهو مضي وقال ابراهيم بن
 اذا تعد النظر فسدت صلوته **وفي جامع الجوامع** نكاح اصلي رجا او ثلث
 فرفع رأسه ونظر الى القوم يقومون فسد وقيل لا وهو واضح **وفي النوازل**
 احمي اقمدي بقاري فصل ركعة ثم تعلم سورة فسدت صلوته وقال ابو عبيدة
 محمد بن حنيفة لافسد قال الفقيه محمد هذا القول ناخذ **وفي التلخيص** صلي
 الامام الاحمدي ركعتين من ذوات الاربع بفرواة ثم تعلم سورة فقوله في
 الاخر من جاز عنداني يوسف وقال لا يجوز **وفي اليمامة** سئل عن رجل
 عن رجل ترك القراءة في الركعة الاخرة من الحج فقال لقد قد التفتد نذكر
 ذلك فقام وصلي ركعة وقرا وشهد وسجد للسهو هل يجوز صلوته قال لا يجوز
م **وما يفصل** هذا اذا زاد في صلوته ركوعا وسجدا **الكبري** متروك **م** ذكر
 في ظاهر الرواية انه لافسد صلوته وهذا ظاهر فان من اقمدي بالامام والامام
 ساجد كان عليه ان يسجد مع ذلك السجدة وذلك السجدة له زائد وكذا لو طأ

ويكون افعاله على نيج الفاسق **م** وقد مر بعض المتقدمين الما بين الما
 الى الهزل واللعب **وفي النج** وذكر السيد الامام السرخسي رحمه الله
 في كتاب الملقط اذا وقعت صلوة الامام فاسدة ينبغي ان يجزئ
 الذين صلوا خلفه لبعيد واصلوهم فان غابوا يكتب اليهم ويرسل
 ليخرج هو و هم من العتبة الا اذا كان في فصل مجتهد فيه كما حكى ان ابا
 رحمة اشغل يوم الجمعة وصلى بعدها فوجدوا في تلك البئر فارة
 مبيتة فاجبر ذلك فقال ناخذ بقول اخواننا من اهل المدينة واذا بلغ الماء
 قلتين لا يحل خشا اما اذا كان الفاد بامر حرم يامر الناس بالعادة
 روى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اصابت جنابة فحضر ذلك
 حتى صلى ثم ذكر فامر مناديا نادى الا ان امير المؤمنين صلى وهو حجب
 فمن صلى خلفه فليعد الصلوة **وفيها** ولو اقدمي اتي بالفارسي ثم تقدم
 سورة في الصلوة لاتف صلوته لانه لا فزادة على المتقدم فلا يجب
 عليه ان يستقبل **الاستغفار** ذكر الامام الترمذي يجب ان لا يترك الا في
 اجتهاده انما وليده ونهاره على ان يعلم قدر ما يجوز في الصلوة فان صهر
 لم يغير عنه الله تعالى **م** الاخرى اذا اتم حركت فصلاة الكل جائزة و
 ان ام اميا ذكر في بعض المواضع لا يجوز عند علمائنا وذكر شيخ الاسلام
 في شرح كتاب الصلوة ان الاخرى مع الا في اذا اراد الصلوة كانت
 الا في اولي بالامانة فهذا دليل جواز اقتداء الا في بالآخر **الراحة**
 الاخرى اذا صلى منفردا جاز وان كان قادرا على الاقتداء بالفارسي **م** و
 في بعض النسخ ان الفارسي اذا كان على باب المسجد او جوار المسجد والا في
 في المسجد يصلي وحده ان صلوة الا في جائزة بلا خلاف وكذلك اذا كان
 الفارسي في صلوة غير صلوة الا في جاز للا في ان يصلي وحده ولا ينظر
 فراغ الفارسي من الصلوة بالاتفاق واما اذا كان الفارسي في ناحية المسجد
 والا في في ناحية اخرى وصلوتهما موافقة فقد ذكر القاضي الامام ابو حازم
 ان علي بن عباس قال في حقه لا يجوز وهو قول مالك وفي رواية اخرى
 وجهه بخبري انه لم يظهر الفارسي رغبة في اداء الصلوة بجماعة **النتيجة**
 ولو حضر اتي على فارسي فلم يقيد وصلى وحده اختلفوا فيه **الاصح**

والاصح ان صلوة فاسدة ولو اتم الفارسي ثم حضر الفارسي قبل ان
 وقال الكرشي هو لا يف **وفي الراحة** اماه اخفى المشكل لانه لا يجوز **الراحة**
 ولا تصح اماه الاحدب القايم وفيل يجوز والاول اصح **م** الفارسي اذا صلى
 بعض صلوته ثم نسي القراءة وصار ما يفسد صلوته عند ان يحسنه رحمه الله
 واستقبلها وعلى قولها لا تفقد ومعنى عليها استحسانا وهو قول زفر رحمه الله
م اذا كان بين الامام والمقدمي حائط اجزأت صلوته فالوا هذا اذا كان
 الحائط ذليلا قصدا اما اذا كان بخلافه فيمنع واختلف المشايخ في الفاصل بين
 القصد وغيره فمن الشيخ ابي طاهر الرياس ان الدليل الذي يصدق عليه من غير
 كلمة بخطوة ويضع قدمه عليه وعن محمد بن سلمة انه الذي لا يمنع **م**
 الى الامام لو قصد الوصول الى مثل حائط المقصورة وان كان يمنع عن
 الوصول ولكن لا يشبهه عليه حال الامام سماعا او روية فمن يشا فاجزه
 يمنع ومنهم من قال لا يمنع وهو الصحيح وان كان عريضا طويلا ذكر في بعض
 المواضع انه يمنع اشبه حال الامام اولا وان كان عليه ثقب ان كان
 لا يمنع الوصول الى الامام لا يمنع صحة الاقتداء وان كان صغيرا يمنع الوصول
 الى الامام لا يشبه حال الامام فمنهم من قال يمنع ومنهم من قال لا يمنع وهو
 الصحيح وان كان على هذا الحائط باب فان كان مفتوحا لا يعتبر حاله
 ان كان سدا وقال الشيخ ابو بكر الاسكاف يعتبر حاله وقال الشيخ
 ابو بكر اللامع لا يمنع وان كان الحائط طويلا الا انه مشبك فمن الوصول بحله
 سائلا ومن اعتبر عدم الاستتباب لا يجعله حائلا **وفي النوازل** سئل ابو نصر
 عن ابواب المسجد ان غلقت وانصرفت الصفوف بحيطان المسجد وراة
 قال ان كان باب من ابواب المسجد مفتوحا من اتي جانب كان جازت صلوته
 قيل رايت ان كان هذا الباب الذي يدخل منه الامير قال في الاستحسان
 جائز قال القصة هو وقد روي عن ابي يوسف عمن ان صلوته جائزة وان كانت
 الابواب كلها مغلقة اذا لم يخف عليهم احوال الامام وذكر شيخ الاسلام
 وشمس لامه الرشي عمن انه اذا لم يكن على الحائط العريض باب ولا ثقب ولا
 حوض فقه روايان في رويته منع جواز الاقتداء لانه يشبهه حال الامام
 وفي رواية لا يمنع وعليه عمل الناس بكمه فان الامام يقف في مقام ابراهيم و

وبعض الناس يفتنون وراة الكعبة من اجانب الاخر وبينهم وبين الامام الكعبة
ولم يمنع احد من ذلك **وفي الحج** والمطابق العامة تمنع اذا كان قد رصفين
م وهذا اذا لم تنقل الصفوف اما اذا انفصلت فلا يمنع واختلفوا في قدر
النهر الذي يمنع الاقتراف قال بعضهم الذي يخرج فيه السفن والزوارف كذا ذكر
الحاكم الشهيد **م** في المنع عن اني حصة وهو الصحيح ولكن انما يمنع الاقتراف
في هذه الحالة اذا كان الناس يمدون فيه وان كانوا لا يمدون لا يمنع ومن
ان يوسف **م** ان كان بحيث يمكن المشي في طينه فهو عظيم **وفي الحج** سواء كان
فيه ماء او لم يكن **م** ومنهم من قال اذا كان لا يمكن الرجل القوي ان يجتازه **م**
وفي الحج لا يكلف فهو عظيم مانع من صحه الاقتراف **وفي المنقطع** اذا كان النهر
كاضيق الطريق يمنع وان كان بحيث لا يكون طريقا مثله لا يمنع **م** وان كان
على النهر جسر وعلا صفوف متصل لا يمنع صحه الاقتراف بمن كان خلف النهر
الحج سابقه صفة مثل الذين الصيفة لا يمنع كان فيها ماء او لم يكن وقال
ابو يوسف **م** النهر الذي يشي في طينه جل فيه ما يمنع الاقتراف وان كان
يابسا وانفصلت الصفوف لا يمنع **م** والمانع في الصحراء حكى عن الشيخ الامام
ابن القاسم **م** قال مقدار ما يمكن ان يصف فيه القوم **الحج** مقدار ما يمكن في الجبل
م وغيره من المشايخ قال مقدار ما يسع فيه الصفان ومصلى العيد بمنزلة المسجد
في حق الصلوة بالاتفاق **الحج** واما مصلى العيد فالمقصورة كالمسجد لا ينافي
فاما المحوط الكبير فالشيخ في يوم العيد باخذ حكم المسجد وفي غيره لم يلام
له حكم المفازة **وهذا الفصل السابع** في بيان مقام الامام والمأموم وذا
كان مع الامام رجل وصي بعقل الصلوة قام عن يمينه وهو تحت **القائمة**
وبكره ان يقوم عن يمينه او خلفه **م** اذا كان مع الامام رجل واحد في ظل
الرواية لا ينافي عن الامام وعن محمد **م** ينبغي ان يكون اصابع المقتدى
عند كعب الامام ولو وقف خلف الامام لا يكره ولو صلى خلف الصف
فالمقول على الشيخ ابى بكره لا يكره وذكر محمد بن شعيب على قول ابي حنيفة
يكره **م** ولو كان معه رجلان وقام وسطهما فصلواتهم جائزة ولم يذكر الامام
اساة **القائمة** ولو قام الامام وسط القوم او قاموا في يمينه او يساره فقد
اساءوا **م** وينبغي ان يجي الى الصلوة بالسكينة والوقار **اقول** **الحج** واجتنب

وان خاف الفتنة وكذلك اذا ادرك الامام في الركوع **جامع الجوامع** و
ينبغي ان يجازي الامام افضلهم **م** وحكى عن شيخ العراق صورة في المجازاة
تفسد صلوة المارة ولا تفسد صلوة الرجل وهي اذا شربت المارة في الصلوة
بعد ما شرع الرجل او اياما النساء وقامت بخذانه وهذا لان فساد الصلوة
بالمجازاة لترك فرضه ففرض العام فانه ما موربنا خراجا اذا كانت حاضرة
حين شرع الرجل فقامت بخذانه امكنه ان يخرى بالقدم عليها خطوة او خطوتين
فاذا لم يقدم ولم يوجد منه الناحل لا يلزمها ان تخرى فلا تترك فرضه فرض
المقام فاما اذا اجابت بعد ما شرع الرجل لا يمكنه ان يخرى بالقدم عليها خطوة
او خطوتين لان ذلك مكروه في الصلوة وانما يخرى بالاشارة او باليد
او ما اشبه ذلك فاذا فعل ذلك فقد وجدنا خيرا في المنة فخره **م**
فرضه فرض المقام فتفسد صلواتها وهذه المسئلة عجيبة **جامع الجوامع** **الحج**
احتج المشرك لانف **م** ان محمد رآه وضع المسئلة يعني مسلة الرجل و
المارة اذا سبقها احدها اذا انحازا بعد العدة وورق بين المدرسين و
المسبوقين ولم يذكرها اذا انحازا في الطريق قال شيخنا ينبغي ان لا تفسد
صلوة الرجل استحسانا سواء كانا مدرسين او مسبوقين لانها غير مبرورة في الصلوة
والمجازاة انما اوجبت فساد الصلوة بترك فرضه فرض المقام وذلك
محقق بحال الاداء **ولو الحج** وقع في صف النساء للزحف فلم يرح حتى فرغ
الامام من صلوة فلما وجد مسلما سخرى عن النساء ثم صلى فصلوة تامة لانه لم
ركن مع النساء **م** وحكى عن الشيخ ابى الحسن على بن محمد البرزوي ان الفقهاء
في هذه الحالة لا يكون حذرا استحسانا ولكن يقطع الصلوة **وهذا الفصل الثامن**
في بحث على الجماعة **م** الجماعة سنة مؤكدة لا يجوز التحلف عنها الا بعد
جامع الجوامع لا يحب على المقعد والزمن ومقطع اليد والرجل من خلف
والمضروب والشيخ الثاني والاعلى وان وجد فاعدا عندا في حنيفة **م**
وقال **الحج** **م** واذا زاد على واحد منى جماعة في غير جمعة ولو كان معه صبي
يعقل الصلوة كان جماعة ولو كانت الجماعة جمع باهله **جامع الجوامع** **الحج**
واحد **القائمة** ينال ثواب الجماعة **م** وقال ابو يوسف **م** سالت ابا حنيفة
عن المطر والارياغ الباقى فيها المساجد او يصلى في المنازل قال احب

ان يتركوا حضور المسجد قال ابو يوسف رحمه الله تعالى هذا احسن ما سمعنا فيه
وهذا الفصل التاسع في المار من يد المصلي **م** وذكر في الاصل انما سيج واشيا
 باصبعه ليصره عن نفسه لم يقطع صلوته واجبا الى ان لا يفعل واختلف الشيخ
 في معناه قبل لا يجمع بين السج والاشارة وقبل معناه ان يترك الاشارة
 والسج **اولي المتفق** عن ابى يوسف يكره ان يصلي في صحن المسجد ولا يصر
 من السترة **م** ولو رجلان بن يد المصلي يتحاذيان فالذي يليه هو المار
 بين يدي المصلي خلف الدابة فليصلي بين يديه **الغاية** ولو كان المار
 يقوم احدهما امامه فيمرا الاخر ويفعل الاخر هكذا ينبغي ان يكون طول السج
 ذراعا في غلظ الاصبع وان كان طولها اقل من ذراع ففعله اخلاف الشيخ
 قال شيخ الاسلام خواهر زاده فعلى هذا اذا وضع قبا او جبة بين يديه
 ان كان ارتفاع قدر ذراع بصير ستره بلا خلاف وان كان دونه ففعله
م اذا لم يكن معه حشبة او شي يغز به لم يخط خطا بين يديه عابثا فيخرج على
 ان لا يخط وقال بعض الشيخ يخط وهو رواية عن محمد بن عيسى **وهو قول**
 ابى حنيفة في رواية الحسن وقول ابى يوسف وزفر **وهذا الفصل العاشر**
 في التطوع **العبود** روى ابن سماعة عن محمد قال رجل افتح الظهري ففعل
 لم يصليها فدخل معه رجل يريد التطوع ثم ذكر الامام انه ليس عليه الظهري ففرض
 عليه صلوته فلما شئ عليه ولا على من اقتدى **الغاية** ولو صلى ست ركعات
 او ثمان ركعات بقعدة واحدة اختلف الشيخ فيه والاصح انه تفد
 قياسا واستحسانا ولم يذكر الامام السرخسي هذا الموضع وقام الى الثالثة
 هل يعود ذكر الامام الصفا في نسخة من الاصل على قياس قول محمد يعود
 وعندهما لا يعود ويلزم سجود السهو والاربع قبل الظهر والوتر حكما حكم التطوع
 عند محمد واما عند ابى حنيفة ففيه قياس واستحسان لانف صلوته
 عنده هو الماخوذ ولم يذكر ان يصلي صلوة ولم يقل قائما او قاعدا قال
 الشيخ ابو جعفر لا رواية لهذه المسئلة واختلف الشيخ فيه قال
 بقضيه هو الجناح ان شاء صلى قائما او ساجدا قاعدا وقال بعضهم يلزمه
 وقال بعضهم هو على خلاف الذي في الشروع قائما ثم القعود **الغاية** وسئل
 عن دخل في صلوة التطوع متقدما بمن يصلي الظهر فسلم الامام على رأس

رأس الركعتين قال يجب على المأمور قضاء اربع ركعات **وهذا فتح الطوع**
 قائما ثم تقدم ثم افسد فقضايا عما جاز ولو افسد قبل القعود لم يجز القضاء الا
 قائما **الغاية** انتهى الى الامام ولم يصلي ركعتي الفجر شرع مع الامام في الفرض
 ثم يذكر انه لم يصلي ركعتي الفجر وطلب على طئه انه انما قد بعد ما شرع فيه
 صلى ركعتي الفجر يدرك مع الامام ركعة فالاول في حقه ان يمضي فما شرع
 سئل علي بن احمد وابو حامد عن الاربعة الماثورة عن النبي صلى الله تعالى
 وسلم تراوفاها الاشتغال بها افضل ام الاشتغال بها في الحجة فقال
 الاشتغال بها في الحجة **الكتاب الاول** ولا يصلي التطوع جماعة الا في شهر رمضان
 وعن شمس الائمة السرخسي ان التطوع بالحاجة انما يكره اذا كان على سبيل
 التداوي اما لو اقتدى واحد بواحد لا يكره واذا اقتدى ثلثة بواحد اختلف
 فيه وان اقتدى اربعة اختلفوا بواحد كرهه انما قام وطول القيام افضل في
 التطوع وروى عن ابى يوسف رحمه الله ان لو ردت الفرائض فالا فضل ان
 يكثر عدد الركعات لان القيام لا يخلت ويضم الى زيادة الركوع والجمود
 واذا لم يكمل ورد فطول القيام افضل **الحج** ولو صلى التطوع بالامام فمعه
 عند ركعته لعدم ارادته ان الصلوة **جامع** رجل صلى اربع ركعات
 او اكثر سجد فاقضى به رجل في الشدة الاخر وجب عليه قضاء الجميع
وهذا الفصل الحادي عشر في التطوع قبل الفرض وبعده **الغاية** السج اذا
 فانت مع الفريضة تفضي الجميع واذا اقيمت الجماعة لا يفتل السج
 سنة الفجر انما كذا **السجدة** المتجه بالليل ان شاء جهر فليل وهو افضل وان
 خافت **الغاية** اذا ترك السن ان بعد فهو معذور وان لم يعد لا يكون
 معذورا وبالله تعالى يوم القيمة عن تركها وسائر الغوافل اذا فاتت عن
 وقتها لا يقضي الا جماع سواء فاتت مع الفرض وبدون الفرض هذا الموضع
 في ظاهر الرواية **الشيخ** سئل الذي عن رجلين اذ احدهما في سنة الفجر
 والذاريات والطور ورا الاخر فيها المعوذتين او غيرهما قصارا الفصل
 ايها افضل قال الذي في القصار افضل لان هذا الوقت افرجه
 عن ان محلا للفعل وذكر الطحاوي في باب القراءة في ركعتي الفجر شرع
 الاثارتان افضل ان نطال القراءة فيها عندنا وعند مالك بقرا فيها

بفاتحة الكتاب خاصة **الكبرى** امام يصلي في الفجر في المسجد الداخل فجا رجل صلى
 ركعتي الفجر في المسجد الخارج اخلف الشيخ فنه قال بعضهم بكروه وقال بعضهم
 لا يكروه والاحتياط ان لا يفعل **التيمة** سئل عن رجل صلى ركعتي الفجر في المسجد
 قبل السنة هل تسقط تلك السنة قال لا ولكن ثوابه ونقصه كمثل ان
 ابن عمر عمل شغلته فهو عن فكرته فقال لم ينقص منه شيء ان لم يكن
وفيه الفصل الثاني عشر في شيع في صلوة ثم اقيمت **م** ان صلى في الظل
 وقام الى الله بالبحر قطع وان قيدا انما ان شاء شرع مع الامام
 منطوعا وان شاء لا يشع وان اراد ان يكون فرضه ما يصلي مع الامام
 فالجيلة ان لا يقع في الركعة بل يقوم ويصلي خامسة وسادسة **الفصل**
 اجملة ان يصلي الركعة فاعدا لتقلب صلاته فاعدا بها خلا فالجيلة الله
 وكذا الحكم في العشاء والعصر **وفيه الفصل الثالث عشر** في التراويح **الاربعة**
 اذا صلى التراويح مع الامام ولم يجد لكل شفيع فيه جاز **اخلاصة** والصحيح
 انه ينوي لكل شفيع لانه صلوة على حدة **جامع الجوامع** الا افضل ان يجتمع فيها
 القرآن ان لم تنقل على القوم **م** قال القاضي الامام ابو علي النقي رحمه الله
 اذا قرأ بعض القرآن في سائر الصلوة بان كان القوم يملكون يتختم في التراويح
 فلا بأس ويكون لهم ثواب الصلوة لا ثواب التخم وسئل ابو بكر الاسدي
 عن الامام في شهر رمضان الجود للقرآن قراءة على حدة او يخلط قراءة
 المفردة بقراءة التراويح قال يخل الى ما يوافق على القوم **الاربعة** وكبر
 الاسرع في القراءة وفي اداء الاركان **وفيه** ثم تلا امام اذا لم يكن حافظا
 ان يقرأ سورة الاخلاص اختيارا للبعض وقيل ان يقرأ في كل ركعة
 سورة **الفصل الرابع** السنة هو التخم عن الاكثر وهو المروي عن علي
 حنفية والمنقول في الآثار والناس في بعض البلاد تركوا التخم لتواضعهم في
 الامور الدينية ثم اعتادوا قراءة قل هو الله احد في كل ركعة وبعضهم
 قراءة سورة الفيل الآخر القرآن مزمز وهذا احسن لانه لا يشبهه الله
 اعدوا الركعات ولا يشغل قلبه بحفظها **م** قال القاضي الامام واذا كان
 الامام لمخانا لا بأس بان يترك سجدة ويطوف وكذلك اذا كان غيره
 اخف قراءة او احسن صوتا وبهذا بين انه اذا كان لا يتختم في سجدة

له ان يترك سجدة ويطلب وما ذكر الصدق الشهيد اذا كان يقرأ في سجدة غير
 السنون لا يترك سجدة لم ينفع معناه **التيمة** اذا كان الامام لا يتختم في
 سجدة في التراويح كمن يقرأ مقدار السنون وهو قد رما يقرأ في العشاء
 فلا يفضل ان يصلي في سجدة وحده او اذ كان يقرأ مقدار السنون وهو
 عشرة واية في الركعتين في كل ركعة عشرة آيات ولا يقرأ على السالف من
 اول القرآن الى آخره على وجه يقع به التخم بل يقرأ مقدار السنون من بعض
 السور وبعد تلك الآيات بعضها في السليمة الاخرى هكذا الى ان يتم
 الترويحات **نوع** امام شرع في الوتر على ظن انه انما التراويح فقام صلى ركعتين
 فذكر انه ترك السليمة فلم يعل على اس الركعتين لم يجد ذلك عن التراويح لانه ما
 صلى فيه التراويح **م** قال صاحب الكتاب لا ينقص تبجاء الركوع وسجود
 عن الثلث لان التراويح سنة وعدد الثلث في الركوع والجمود سنة
 فلا يترك في سنة **م** وبكرو للفقهاء ان يقرأ في التراويح فاذا ارادوا الامام
 ان يركع يقوم لان فيه ظاهرا والحاصل في الصلوة والتسليم المناقضين وكذا
 اذا غلب النوم يكره ان يصلي مع النوم بل يصرف حتى يستيقظ وكذا الوتر
 على السطح من شدة الحر وكذا يكره ان يضع يديه على الارض عند القيام
 بل يقوم بواحدة **م** **مسائل الوتر** في السابعة لوصلي الوتر مع الامام في غير
 لا يسنح ذلك **وفي الصغير** ذكر في محقق القدرى انه لا يجوز والملاذ
 بعدم اجواز كرامة **الظاهرة** ولور كع الامام في الوتر قيل ان يرفع اليك
 من القنوت فانه يتابع الامام ولا يقنت ولور كع الامام ولم يقرأ القنوت
 شيئا من القنوت ان خاف فوت الركوع فانه يركع وان لم يخف
م التاسع في الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القنوت
 الشك الواقع فيه قال بعضهم هذا ليس بموضع الصلوة على النبي صلى الله
 عليه وسلم يعني لا يصلي عليه وقال الشيخ الامام ابو الليث رحمه الله تعالى
 هذا دعاء والافضل في الدعاء ان يكون فيه الصلوة على النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم فان صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القنوت لم يصل في
 الاخرة عند بعضهم وكذلك الذي سها فضلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 في القعدة الاولى لا بعيد في القعدة الاخرة عند بعضهم وركعتين عن في

قال رحمه الله تعالى
 في الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم

ان عليه السهو وقال رحمه الله تعالى ان الزيادة لاجل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واذا قمت في الركعة الاولى والثانية ساهبا لم يقف في الثانية لانه لا يكره في الصلاة الواحدة وان شك انك اقمته ام لا يقف في الثانية وهو في القيام الثالث تحري فان لم يحضره راي قمت لانه لم يقف وفي الواقات رجل شك في الوزن وهو في حاله القيام انه في الاولى والثانية والثالثة فانه ياخذ الاقل احتياطا اذا لم يقع تحريه على يقين ويقتضي كل ركعة واما القنوت فقال رحمه الله تعالى انك لا تقف في الركعة الاولى لا غير وعن ابن حنبل في الركعة الثانية ايضا وبه اخذنا الامام ابو علي النسفي ولو شك في القيام انه في الثانية او ان الثانية في تلك الركعة ويقف لجواز انها الثالثة ثم يقعد ويقوم فبضيض اليها اخرى ويقف فيها على قول ابن حنبل في الركعة الاولى في الركعة الثانية فرق بين هذا وبين المسبوق بركعتين اذا قمت مع الامام حيث اقيمت في الركعة الاخيرة اذا قام الى القضا في قولهم جميعا وكذلك اذا ذكر في الركعة الثالثة في الركوع لا يقف فيما يقضي **خلاصة** والمسبوق في الوتر بالقنوت في آخر صلوة عند محمد بن عبد الله تعالى **الملفوظ** والاولى ان لا يخلع خلف من يقف في صلاة الفجر ولو صلى الوتر خلف من يقف بعد الركوع ما بعد في **البيان** سئل عن رجل صلى الفريضة والتراويح وحده ثم انتهى الى الامام وهو في الوتر هل يدخل في صلاة الامام او يوتر وحده قال لا يصلح الوتر مع الامام قيل له ولو كان صلى الفريضة مع الامام دون التراويح فقال ايضا صل له ولو كان صلى التراويح وحده ثم انتهى الى الامام في الوتر هل يصل معه الوتر قال لا **المفهوم** عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال القاطمة رضى الله تعالى عنها ما من يوم من الايام منتهى بحدس بن يقطين في سجود حرات سبوح قدوس رب الملكة والقرع والذي نفس محمد بيده انه لا يقوم من مقامه حتى يغفر الله له واعطاه الله ثواب ما ناله من غير واعطاه الله ثواب الشهادة وبغض الله اليه الف ملك يكتبون له الحسنات وكانما اعتق ما ناله رقية واستجاب الله تعالى دعاءه ويشفع يوم القيمة في ستين من اهل النار واذا مات مات شهيدا **والفصل الخامس عشر** في

قال رحمه الله تعالى
 في الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم

في الحديث في الصلاة **الحج** اذا قال الذي يريد ان يسم الله استقبال **الحج** اذا غسل اعضاءه ثلثا ثلثا قال بعض المتأخرين استقبال لان الفرض غسل الاعضاء مرة مرة فاذا زاد استقبال بعين الزيادة قال الصدر الشهيد الصوفي ان استقبال لانا الفصل المفروض في حق القوم يحصل الفصل ثلثا ثلثا اما لو غسل ارجل اربعة استقبال واذا فعل فعلا لا بد منه حكم ورامنه بدني بحمله حوان استبق لوضوئه من البر لا معنى لثلاث الاحوال لا تقبل لينا الاحكام الشرعية وانما يقف في الجهد وفي الجهد لا يحتاج الى الاستنفا من البر لان الحاجة تدفع بالاعتذار من الجهد لان يستغنى الماء من البر ويتوضا معنى اذا لم يكن عنده ماء آخر **النصاب** ولو كان عنده ماء في جبهه للشرب فلم يتوضا ومنه الى ما يراه لا يجوز البناء وعليه الفتوى **جامع الجوامع** لم يتوضا من جانب نهضه وذهب الى اخر فسدت ان مكنته والا فلا **وفي الفتوى** اذا سبق له حدث والماء بعيد ويقرب برئ من سبيل الماء لانه لو نزح الماء من البر استقبال الصلاة **الحج** اذا توضا ونسي سجدة لم يمسح ثم رجع فصح جازله البناء ولو نسي ثوبه فرفع رفعه استقبال لانه ليس من اعمال الصلاة **م** سبقه الحديث وفي المسج ما في انا فتوضا وحمل لانا الى موضع صلوة لانا ان حمل يده واحدة لا يدل بسبب **الفتاوى** وكذا لو دخل المشرفة ور الباب **جامع الجوامع** دخل منزله وبابه خلق فتوضا وتوضا فاذا خرج بقلعه ان خاف السارق والا فلا احوالا فصلا حنة مكنته فاصلا لا يضره **م** ان طلالا انا وحمل مع نفسه ليتوضا لاجبي **الطهارة** ولو دخل الشوك رجل المصلي وفي حنة فقال منه الدم من غير قصد لاجبي وكذا الوضوء يتوضا منه الدم **جامع الجوامع** وضع يده على فذ فلهزها اكثر من قدر الدرهم ان تعذب نفسك والغسل ومعنى **م** ولوطن الامام انه احدث ثم علم انه لم يحدث وهو في المسجد رجع ومعنى وان خرج من المسجد فسدت صلوة **جامع الجوامع** اخرج احدا رجليه فهو في المسجد وقبل ان كانت السجدة سقطت وان كانت مستوية نظر الى شخصه ان كان مع الرجل اخرجته فسدت وقبل ان كان الرجل طويلا والباب قصيرا فسدت وعن ابن يوسف صلواتي بيت فالخرج منه كالمسجد **الفتاوى** وعليه الفتوى **والفصل الرابع عشر** في الذي

جهنم

فصل في الصلاة

فلا **السياح** نسي بعض الفاتحة ثم قرأ السورة ثم الفاتحة فليس في ذلك زيادة
فلا يجب السهوم قرأ في الاولى سورة وفي الثانية سورة فيها فلا سهو عليه
الغياض وقد اورد في نوادر ابي الحسن علي بن يزيد الطبري وهو
من اصحاب محمد بن ابي عبد الله السهومي ان يوسف بن ابي نوح في صلاة الاثر
لو قرأ في الاولى فاتحة الكتاب والاخلاص وفي الثانية كذلك فعليه السهوم
في قول ابي يوسف قال ونبغي اذا قرأ في الاولى والاخلاص ان يقرأ في
الثانية احدى المعوذتين **السنة** سئل عبد الرحمن عن نسي السورة في
الاخرين من القطع هل يلزمه السهوم قال يلزمه قبل فلو تركها عاذاً قال يكره
عن الحسن بن علي بن حنفية عن ابي بصير في الاخرين من القطر والعصر والعشا
ولم يسجد فقد اساء ان كان عمداً وان كان سهواً فعليه سجود السهوم وروي
ابي يوسف عنه انه كان لا يرى في عمده وجاؤا في سهو سجود **العتا**
ولو قرأ في السجدة وسجد طمأنينة وقرأ الفاتحة ساجداً لوجب السهوم ولو
تذكر في آخر الصلوة سجدة السلاوة فسجد بواجب السهوم **الطه** سئل
سجوده انه سجدة او سجدة من وطأ بفكره ثم ذكر انه سجدة من السهوم
عليه **م** واما المنفرد فلا سهو عليه اذا خاف فيما يجهر لان الجهر غير واجب
وكذا اذا جهر فيما يخاف لانه لم يترك واجبا لان الخافه انما جرت
لنفي المبالغة وانما يحتاج الى هذا في صلوة تودي على سبيل الشبهة و
المنفرد يودي على سبيل الخفية وفي **الزخرفة** المنفرد اذا جهر فيما يجت
عليه السهوم وفي ظاهر الرواية لا سهو عليه وذكر نفس الائمة احولوا في
انه ان كان وحده ليس معه احد لا سهو عليه في ظاهر الرواية وان كان
هناك آخر وكل منهما يصلي منفردا كان عليه السهوم وذكر ابو سليمان في نوادر
انه ان نسي حاله فظن انه امام فذكر كبر الامام بسجدة السهوم **السنة** سئل جابر
عنهما انه هل قرأ الفاتحة ام لا وهو امام ويعرف انه لم يقرأ السورة بعد
الاولى ان يقرأ الفاتحة ثم السورة او يترك الفاتحة قال يخبره عن علي بن
ماقع ربه فان لم يثبت له رأي بغير السورة لا غير وسئل عنها يوسف بن
فعال الاول ان يقرأ الفاتحة ثم السورة او لم يثبت له رأي قال لا
عنه والصواب ما ذكره يوسف بن محمد لما ذكرنا في السهوم ان ما زود بين

ولا يمنع الخطيئة وفيها **روى اهل سني** صلى الامام يقوم واستيقظ واحد
منهم ان الامام صلى اربعاً واستيقظ واحد انه صلى ثلث والامام يقوم
في شك فليس على الامام والقوم شيء ولا يسجد للامام الاعادة وعلى الذي
استيقظ النقصان الاعادة لان يقف له لابل ثلث غمرة م رجل صلى
وحده او صلى يقوم فلما سلم اخبره عدل انك صليت الظهر ثلث ركعات قالوا
ان كان عند المصلي انه صلى اربع ركعات لا يلتفت الى قول المجرب وان شك انه
صادق او كاذب روى عن محمد انه بعد اجابتها وان شك في قول
عدلين اعادة صلواته وان لم يكن المجرب عدلاً لا تقبل قوله **الطهارة** قال محمد بن
انا انا فاعبء بقول واحد عدل بكل حال **وهو الفصل العشرين** في قضاء النكاح
السابع ولو ذكر بعد حرمه الشمس لم يصل الظهر فانه يصلي العصر ولا يصلي
الظهر ولو صلى الظهر لا يجوز ولو ذكر في صلاة الجمعة لم يصل الفجر فان كان
الواستغفار في الفجر بوقت الوقت والجمعة قضى على الجمعة وان لم تحف فوترها معاً
نقض الفجر ثم يدخل مع الامام وان كان يخاف فوت الجمعة لا الوقت فعند
يصلي الفجر ثم الظهر وقال محمد بن يعقوب يصلي الجمعة ثم يقضي الفجر فنهناجب النهي
العصر على قولها وعلامة ان يصلي الظهر في الوقت المذكور **م** وان افترق
في اول وقتها وهو ما في الظهر ثم احمرت الشمس ثم ذكر الظهر قضى في العصر وهذا
نقض على ان العبرة للوقت المستحب وان ترخ فيها في اول الوقت وهو اذا
ثم احمرت لقطع العصر ثم يسبقها **م** ومن ذكر صلوات عليه وهو في الصلوة
فقد حكم على الشيخ الفقيه في حقه ان يذهب علمنا ان يفسد صلواته قال
وكبر لا نفد حين ذكرها بل تمها ركعتين وبعدها بقطوعاً **التيمة** وسئل
القاضي عن امرأة فوت اربع ركعات فزادها وفضلت ركعتين
او ثلث ثم حاضت هل يجب عليها ان تقضي تلك الصلوة بعد طهرت فقال
قال رضي الله تعالى عنه جوابه في الفرض صواب اما النفل فقد ذكر الشيخ رحمه
انه يجب عليها ذلك وسئل عن رجل افترق الاربع قبل الظهر وصلى ركعتين
فما قام الموزن قسم في الشبهة الاول وشرع في الفريضة مخافة فوت البقرة الاولى
هل يقضي بعد الفريضة ركعتين او اربعاً فقال قالوا يقضي اربعاً قال رضي الله
تعالى عنه وذكر الامام الرضا رحمه الله لا يلزمه قضاء شيء عن ان يفسد وجهه

الله تعالى خلا فالان يهدف رحمه الله تعالى قال الشيخ رحمه الله وكان شيخنا الحكيم
رحمته تعالى يقول لا وجه ان يصلي ركعتين **م** ثلثة نفر صلوا جماعة على كل
واحد منهم ثم صاحبه في صلاة واحدة ثم في الظهر والاخر في العصر والاخر في المغرب
فقطرت قطرة دم من احداهم ولا يدري ممن فصوله الكل جاز في ظهر
ممن هي فان توضوا جميعاً ثم اقتدوا بعضهم بعضاً فما لم يفسد اكثر من يوم
لمن لم يفسد الا قد ابدى به وفي ربه ان امانه ترك صلاة
حيث صلا باغ الطهارة فاذا صلى بعد ذلك ست صلوات سقط
الترتيب فجاء اقتداء البعض البعض **م** رجل نسي صلوة ولا يدري ايها
صلوة هي ولم تقع تحريمه على شيء لعيد صلاة يوم وليلة عند ما يخرج مما
عليه سفين **الحاشية** وهو الاحوط **التيمة** قال الفقيه وبه نأخذ وقال
بعض مشايخنا رحمه الله يصلي الفجر ثم يجزئ ثم المغرب ثم يجزئ ثم اربع ركعات
وينوي ما عليه صلاة هذا اليوم وقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى
يصلي بنية قرب صلوة القضاء ويقعد على رأس الركعتين والاربع
وبقائه الاربع وينوي ما عليه من صلاة يوم وليلة فيجزيه عن اية صلاة كان
ولا يحتاج الى قضاء الخمس والثلث وفي **الحاشية** هذا ضعيف لان نية
الصلوة المعينة شرط **اختصاص** لو صلى صلاة واحدة من غير تحرر جاز في الحكم
وسقطت عند الترتيب **م** وان نسي صلوتين من يومين ولا يدري ايه صلوات
هما بعد صلاة يومين كذا رواه ابو سليمان عن محمد بن عمار رحمه الله وعلى هذا
اذا نسي ثلث صلوات من ثلثة ايام ولا يدريها بعد صلوات ثلثة ايام و
ليالها رواه ابراهيم عن محمد بن **الحاشية** ومن فاته صلوات كثيرة لا يعرف
الاولى ولا الوسطى ولا الاخرة فمن احبنا من قال هذا في قضاها من الفجر
وقبل من الظهر **الحاشية** الاستغفار قضاء الفوات اولى واهم من النوافل لا
المعروفة وصلوة الضحى وصلوة التسبيح والصلوات التي رويت في الاحاديث
فلكل فصل من النفل وغيره بنية القضاء رجلات وعلية قضاء صلوات
فادعى ان يطعموا عند اتفق المشايخ رحمهم الله انه يجب تصدقاً من الثلث و
اختلفوا هل يقوم الاطعام مقام الصلوة قال محمد بن سلمة ومحمد بن مغاضل
يقوم وقال الباقي لا ولو ترك ذلك والصحيح ان هذا قول ابي حنيفة في الوتر

كذلك والصحيح ان هذا قول ابن حنبل في الخبر ولا رواية في سجدة السلاوة
الفصل في الصحيح انه لا يجب الحج وان لم يوص وتبرع بعض الورثة بكونه وانما
الصلوات كثيرة واخطئ من لم يعلم ان الورثة عشرة امنا مسكنا واحدا
لصلوة يوم وليلة ثم يدفع الفضة كذا الفضة الى الوارث ثم يدفعها الوارث
لغيره يوم وليلة هكذا يفعل من اراد حتى يستوعب الصلوات فيخرج الميت عن العدة
الاولى **الحج** ثم كل يوم فتيمة خطبة كل فتيمة اثنا عشر مثاقيل عن كل صلوة مع
الوزر ويدفع عن كل صلوة نصف صاع خطبة ولو دفع الحجة الى فقير واحد جاز
الحج بخلاف كفارة اليمين والطهارة والافطار **التيمة** سئل الحسن بن علي
عن الفدية على الصلوة في مرض الموت بل كونه قال لا **والفصل في احاديث**
الغنى في سجدة السلاوة ذكر الشيخ الامام الصفار ان معها من ثياب قبل
حج والصحيح انه لا يجب **الفدية** هو الوجوب **الفدية** الا يكمل والام
اذا ارادى قوما بسجدة السلاوة لا يجب عليه ان يسجد **الطهارة** التام اذا اخبر انه
قربا حال النوم يجب عليه **الغائب** وهو الاخ **الفائدة** التام اذا هذى فحرق
على سائر السجدة فلا سجدة على السماع منه **المنذوب** لو قال قد علي سجدة
لا يلزمه شي الا ان يقول قد علي سجدة السلاوة لان السجدة المطلق لم يرد
بها الشئ ولهذا قال ابو حنيفة سجدة الشكر مكروهة **م** ويكفي عند الخطا
والرفع اعتبارا بالصلوة **الفدية** هو الحمار وقيل بكبر في البيت لا خلا
وفي الانتهاء خلاف على قول ابن يوسف لا يكبر وعلى قول محمد بن بكير **م**
روى الحسن بن علي حنيفة عنهما انه لا يكبر مع الخطا **الحج** وقال بعض
المشايع لو سجد ولم يكبر خرج عن العدة قال الحج وهذا يعلم ولا يعمل به لما
في مخالفة السلف **الطهارة** والسجدة اذا اراد ان يقوم ثم يسجد واذا
رفع راسه يقوم ثم يقعد **الملتقط** واما سجدة السلاوة يجوز وان طالت
المدة ولا انتم علمه ولو تلاها ركبا اجزا ان يوحى بها عندنا **شئ الطهارة**
وان كان تقدر على النزول **م** وكذلك اذا سمعها وهو راكب بحرية ان تو
بها ولو تلاها او سمعها وهو راكب بحرية ان يوحى بها وهو راكب وقال
محمد بن لو تلاها على الارض ثم اصابه خوف فركب وسجد بالاما يجوز ولو
تلاها على الدابة ثم نزل ثم ركب فاداء بالاما جاز الا على قول ابن حنيفة

حنيفة عن الله تعالى **جامع الجوامع** ورواية عن محمد بن احمد بن سنان عن
ابن السجدة بن قوم قال سجد العارضي والسايعون معه غير ان يصطفوا
وسجدون معه حيث كانوا وكيف كانوا **م** وفي نوازل الصلوة اجنحون اذا
تصرفوا كان يوما وليلة او اقل يلزمه السجدة بالسلاوة والسمع حال اجنحون
يؤوبها حال الاقامة الملاءة اذا قرأت السجدة في صلواتها ولم ينجس طاقه
حاضت سقطت عنها السجدة مصلى التطيع اذا قرأها وسجد لها ثم فدت
صلواته لا يلزمه اعادة السجدة اذا قضى صلواته **م** اذا تكلم فيها او فقهها او
احدث متعمدا او اخطأ فعليه قضاء لما قال شيخ الاسلام هذا الجواب
مستقيم على قول محمد بن علي بن قول ابن يوسف فاذا وضع الحجة فقد السجدة
وان قل كيف يتصور الحقيقة فيها واذا ضحك بعد ذلك فقد ضحك
بعد تمام السجدة فلا يلزمه الاعادة **الفدية** صلى وسلم ثم تذكر ان عليه سجدة
سلاوة فعليه ان يعود ويسجد **التقديري** كل سجدة وجبت عليه في الصلوة
بتلاوته ثم خرج قبل ان يسجد سقطت عنه **الحج** ولو قرأوا يفعلون ما يوردون
بجانب السجدة **م** قال الشيخ ابو جعفر اذا فرغ من السجدة ومعها غير ثيابها
او بعد ما قامه امر بالسجدة سجد وان كانت دون ذلك لا يسجد وفي رواية
الشيخ الامام السفكوري ان ثلثه اول السجدة اكثر من نصف الثانية **م**
ترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة ان
ما قبله او بعده اكثر من نصف الثانية يجب السجدة والا فلا وعن ابن علي بن ابي
فتمت سبع سجدة من قوم فراكل واحد قال لا يجوز عليه **الحج** فراكل واحد ذهب
وعاد وقرأ ما نسا فعليه سجدة اخرى هذا اذا ذهب بعيدا اما اذا ذهب قريبا
كفسيه سجدة واحدة قبل في احد الفاصل انما اذا نسي خطوتين او ثلثا فركب
وان اكثر فعيدهم وان نام فاعدا او اكل لقمة او شرب شربة او عمل عملا بسيما
فليس عليه اخرى **الغائب** وعن ابن يوسف ان النوم والاعمال في العرف
لا يبطل المجلس **جامع الجوامع** قيل في سنية الكرياس ان كان الكرياس
كثيرا تنوارى الركاب عن من كان في جانب اخر مكررا وان كان صغيرا
لا **والغائب** وكذا ركاب الارض **الحج** اذا قرأ في السجدة **جامع الجوامع** فقول عن
سكان كثير او اعادة ما سجد ثمانية **الاولى** ولو تلاها واطال القعود فاعادها

لم يحب عليه خرقا ولو تلا سورة طويلة بعد ما تم اعادة ما لم يحب عليه خرقا فيها
ثم دخل في الصلوة فقام ولم يسجد حتى رفع سقطت احداهما وبقيت التي
قال ابو اسحاق سقطتا **وقد** تلاها فارتد ثم اسلم لا يقضي وقبل سجدة **الطه**
سمعا من رجل ثم خفي ذلك المكان ثم قرأ ما هو في الصلوة اجزته واحدة
وهو **الاصح** **الكتاب** **سئل** ابو بكر عن قراءة القرآن كله وسجد لكل سجدة ثم قرأ
كله ثانيا في مجلسه قال **يجب** ثانيا **الحادي** لا يجب **م** ولو قرأ في الصلوة سجدة
ثم سلم وتكلم ثم قرأ ثانيا فعليه ان يسجد **الكتاب** **سئل** ابو بكر عن رجل سجد
م فان لم يسجد لم يكفه سجدة واحدة كذا ذكر في الاصل وذكر في لواور
ابن سنان اذا قرأ في الصلوة وسجد ثم سلم وقرأ في مقامه ذلك فله
عليه ومنه مشايخنا في المسئلة اختلاف الروايتين ومنه في
انما اختلف اجواب لاختلاف الموضوع اذكر في النوادر انه سلم لا تسجد
وما ذكر في الصلوة انه سلم وتكلم ومجد والاسلام لا يوجب تبديل المجلس لانه
كلام بغير والاسلام مع الكلام كلام كثر لانه تكلمت مرات بسلامين و
كلام آخر فوجب تبديل المجلس **م** ولو سجد للتلاوة وتلا في السجدة اية
اخرى لا تكرر سجدة التلاوة وكذا لو تلا في الركوع **الطه** وعندي
انها يجب لكن تنادي فيه **م** قال محمد بن ابي اسحاق الصفي اذا قرأ الامامة
السجدة فسمعها رجل لم يسمع ثم دخل مع الامام ان اقتدى في قبل ان يسجد
لها الامام يسجد معه وان اقتدى بهما يسجد فليس عليه ان يسجد في الصلوة
ولا بعد ما قالوا ما قبل المسئلة اذا درك الامام في اخر تلك الركعة لانه
منى دركه في اخر الركعة يصير مدركا للقراءة وما يتعلق بالقراءة من سجدة
اما اذا دركه في الركعة الاخرى كان عليه ان يسجد لما بعد الفراغ لانه اذا
ادركه في الركعة الاخرى يصير مدركا لتلك الركعة ولما يتعلق بها من
هذا ما لو ادرك الامام في الركوع الثالث في الوتر يصير مدركا للقراءة
حتى لا ياتي بالقنوت في الركعة الاخرة هكذا ذكر في النوازل **الحادي**
مع ما يقتدى ثم اقتدى سقطت ولا يجب وقيل **الطه** **سئل**
والذي عمن قرأ السجدة هل الاولى في حصه ان يركعها او يجزئها
فقال ان كان في صلوة يخاف فيها فالاولى ان يركعها كلها بليلتين

26
الام على القوم وان كان في صلوة سجدها فالسجود في وقتها **سئل** عمر
اذا حفظ عن عليه سجود التلاوة هل عليه نية التيسر كما في الصلوات
قال لا بل عليه حفظ العدد **الكتاب** ولو سلم وحول وجهه عن القبلة ثم
ذكر سجدة التلاوة يسجد بامام في السجدة وروي انه لا يسجد بغير السلام بها
الطه ذكر الباقى في فتاواه لو قرأ الامام سجدة فجدد لم يتم اقتدر به رجل
لم يسجد فما يقضي وعن ابى يوسف ع اذا سجد المسبوق معه ثم قرأ ما
فما يقضي لم يسجد ولو لم يسجد معه يسجد **م** واذا سجد السجدة عن وقت التلاوة
او السجدة ثم سجد لم يكون موديا لا فاضيا عندنا وهل يكره ما خبرنا ذكر
في بعض المواضع ان ما خبرنا خارج الصلوة لا يكره وذكر الطحاوي ع
مطلقا ان ما خبرنا يكره **الحادي** **وسئل** عن السامع اذا لم يحسب
السجود ان يقول سمعنا واطعنا غفر الله لنا ولك **وقد فصل** في
سجدة الشكر **م** في القدرى عن ابى حنيفة انه يكره سجدة الشكر
محمد بن يحيى لا يكرهها وعن محمد بن ابي حنيفة كان لا يراها شيئا قيل
اراد لا يراها مسنونة وقيل اراد نفي وجوبها **الحادي** قال ابو حنيفة
لا يجب سجدة الشكر لان النعم كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة فتدري الى
كليف ما لا يطاق ومحمد بن يعقوب سجدة الشكر جائزة قال صاحب **الحادي**
ذكره الله تعالى بالرحمة عندي ان قول ابى حنيفة محمول على الاحتياط
وقول محمد بن يعقوب محمول على اجواز والاحتياط فيعمل بها لا يجب بكل نعمة
سجدة كما قال ابو حنيفة **م** ولكن يجوز ان يسجد سجدة الشكر في وقت
بشر نعمة او ذكر نعمة فذكرها بالسجدة وانه غير خارج عن حد الاحتياط
وردت فيه روايات كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمنع
العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعبد وعلية الفتوى **م**
الفصل الثاني في صلاة السفر **قال** علمانا رحمهم الله تعالى
ادنى مدة السفر ليلة ايام وليا لها مع الاستراحات التي يكون في خلالها
ذلك وعن ابى حنيفة ع اعتبر ثلث مراحل **الحادي** كل مرحلة ثلاث فراسخ **م**
به اخذ بعض مشايخ بخارى ولم يعتبر بعض مشايخنا الفراسخ **الكتاب**
هو الصحيح **م** وعنه من يخاف قدروا بالفراسخ ايضا واختلفوا قال

ان يصح في السفر

ان كان في السفر

على الكفاية

فصارت دار

الفرق بين حاله

من حاله

الكفاية في السفر

اصح في السفر

في السفر

طريق

بعضهم احدى وعشرون فرسخاً وبعضهم ثمانية عشر وبعضهم خمسة عشر والفقهاء
 على ثمانية عشر لانها اوسط الاعداد **اليسابغ** وان اسرع في السير كان
 سافرة لثلاثة ايام في الليلتين او اقل قصر الصلوة **م** اذا بكر في اليوم
 الاول ونشئ الى وقت الزوال فبلغ المرحلات فبات فيها ثم بكر في اليوم
 الثاني كذلك ثم بكر في اليوم الثالث فبلغ المقصود وقت الزوال
 بل صباح له القصر وتصير مسافراً قال بعضهم لا وقال ثلث الامة الصحيح الصير
 مسافراً ويقصر **م** ان كانت المحلة متباعدة لم يصح وكان قبل تنصليها
 لا يقصر حتى يجاوزها بخلاف القرية يكون بغضائه فانه قصر وان لم يجاوزها
 قال ابو يوسف هو اذا كان العسكر استولوا على الكفار ونزلوا بابيتهم
 كروهم ولم يمسك منعة وشوكة فاجمعوا على الاقامة اكلوا الصلوة وان كان
 في الاجبية والفساطيط صلوا ركعتين **م** عكروا دخلوا دار الحرب فقبلوا
 على مدينة فان اتخذوها داراً سلام يمتون **م** وان لم تحذوها داراً وكلوا يادوا
 الاقامة شهراً واكثر يقصرون **م** ذكره شافعي في نوادره عن محمد بن جهم
 في الرجل يخرج مع قائه ونوى الرجل المقام ولم ينو قائه قال هذا المقام
الظلمة قالوا هذا اذا كان القاء اجماعاً اما اذا كان متبعاً فاعتبه بنيت
 نية الاعرج وذكر الحكم الشهد في المستقي رجل حمل رجلاً **وهذا ظلمة**
 به ولا يدري اين يذهب قال يتم الصلوة حتى يسير لثلاثه يقصر وان يتم
 ان الباقي بعد ما يشي يسير ولو كان صلى ركعتين من حين جملة اجزائه **وفي**
الكتاب وكل من صار مقماً بنيت غيره وهو يقصر ولا يعلم في المنفى بعد
 عند محمد بن عيسى وقال ابو الليث عن ابى يوسف لا يعيد هذا اذا اخرج من داره
 اذا نوى في نفسه ولم يخرج احداً قالوا لا يزيد الا عادة **م** الكفاية في السفر
 وبينه وبين مقصده اقل من ثلثة ايام كان حكمه حكم المقيم وكذلك الصبي اذا
 كان في السفر مع ابيه ثم بلغ وبينه وبين وطنه اقل من ثلثة ايام كان مقماً
 كذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل **م** وقال غيره طمس الحج البيت لك
 اما الكفاية في ركعتين وهو اختيار الصدوق الشهد لان نية الكفاية في ركعتين
 جائزة لانه من اهل البنية فصار مسافراً في ذلك الوقت ونية الصبي لم تقص
 لانه ليس من اهل البنية **الظلمة** وكما يضل اذا طهرت وبنها ومن المقصد

المقصد اقل من ثلثة ايام تصلي اربعاً هو الصحيح **م** ومن دخل دار الحرب باما
 فهو كانه في دار الاسلام ان نوى بموضع منها الاقامة **م** ومن اسلم في
 دار الحرب فلم يأسره ولم يتركه على حاله ولم يعلموا باسلامه فهو بمنزلة
 المسلم في دار الاسلام يتم صلاته ما دام في منزله فان خرج فاصداً متيقراً
 السفر قصر **شرح الطحاوي** لو ان المسافر سلم على راس الركعتين بعد ما
 اقتدى بالمقيم او افسد صلاته بكلام ونحوه لا يجب عليه قضاء الاربع و
 انما عليه قضاء ركعتين لان الاربع وجبت لحق المابعة وقد فاتت
 ولو اقرى بالمقيم في الوقت ثم خرج الوقت لا تقصر صلاته **م** وان افسد
 الامام على نفسه كان على كفاية ان يصلي الركعتين ولو اقتدى
 المسافر بالمسافر فحدث الامام فاستخلف مقيماً لم يلزم المسافر الا تمام
 ولو لم يحدث ولكن نوى الاقامة انما جميعاً **الصبي** مسافر دخل
 مصر ونزح فيه امرأة بنفسه فخرج لا يصير مقماً الا بالنية وقيل يصير
 مقماً **م** اختلفوا اذا سفر في صلاته المسافر من وقيل اذا طاف في
 ولايته لا يصير مسافراً ويجوز للمسافر ان يجمع بين الصلوتين بعد السفر
 بان يوافق الاولى ويجعل الثانية وتاخير المغرب مكروه الا بعد ركعتي السفر
الرحلة ام المسافر مسافراً ومقماً فحدث الامام واستخلف المقيم لم يلزم
 المسافر الا تمام **الظلمة** مسافر ام مسافر من ومقيمين فحدث واستخلف
 مسافراً فنوى الثاني الاقامة لا يتغير فرض من خلفه وان نوى الامام الاقامة
 بعد ما احدث قبل ان يخرج من المسجد يصير فرضه فرض القوم اربعاً **الفصل**
 المسافر اذا دخل مصر وهو على غرم ان من حصل غرضه فخرج لا يصير مقماً
 وان مكث سنة الا اذا كان مقصوداً يعلم انه لا يحصل في اقل من خمسة
 عشر يوماً فانه يصير مقماً وان لم ينو الاقامة **وهذا الفصل الثاني والعشرون**
 في الصلوة على الدابة **م** وعلى قياس ما ذكره في بيان الاقرار لوصلي المكتوبة
 في الدابة على الرحلة والقافلة تسير يجوز لانه يخاف على نفسه ونيابته
 لو نزل لان القافلة لا ينظر وانه **وهذا الفصل الثالث والعشرون** في الصلوة
 في السفينة **الاول** الجدة افتتح الصلوة في السفينة حال اقامته في طرف البحر
 فقلها الرج وهو فيها فنوى السفر ثم صلاوة المقيم عند ابى يوسف طمس

من دخل دار الحرب

سافر دار الحرب

المسافر في دار الحرب

من دخل دار الحرب

الحنيفة

يجوز للمسافر

ان يخرج من الدابة

نوال الامام الاقامة

صلى على الدابة

ففتح الصلوة في السفينة

خلافا لمحمد بن القنوي على قول ان يوسف مع احتياطه **قال محمد بن طه**
 واذا استطاع الرجل الخروج من السفينة للصلاة وجب ان يخرج لصلى
 على الارض وان صلى فيها جاز فان صلى فيها قاعا وهو قد عصى القيام
 واخرج اجراه عند ان حنفه مع احتياطه **قال محمد بن طه** وقد ساء
م واجمعوا ان السفينة اذا كانت مربوطه في الشط لا يجوز فيها الصلاة
 قاعا وهو الصحيح **م** اذا كانت السفينتان مقترنتين ببعض اقتداء من في
 احدهما بالامام في الاخرى **النوار** اذا كان جارا لقد ران يثب من احدهما
 الى الاخر من غير عتف **م** ومن خاف فوت ثبني من جاز له قطع الصلاة
 ولم يفصل في الكتاب بين القليل والكثير قال تميم لا يمتنع في اكثر من ثبنا
 رحمهم الله قدر ذلك بالدرهم فصاعدا وقالوا ما دون الدرهم صغير
 فلا تقطع الصلاة لاجله قال الحسن بن الحسن الدائقي ولان اسم المال
 لا يقع على الدائقي بدليل انه لو حلف مالي ما لي قال له دون الدرهم لا يثبت
 قال تميم لا يمتنع من حسن وذكره كذب كونه والكل قال ان
 للطالب ان يحبس غريمه بالدائقي فلما جاز حبس المسلم بذلك القدر فلان
 يجوز قطع صلاته على وجه مكنة قضاؤه اولى قال الشيخ الامام طه
 زاده مع هذا اذا كان المال مال غيره اما اذا كان مال نفسه لا يقطع و
 لا فضل في ظاهر الرواية وهو الصحيح **وهو الفصل الرابع والخمسين في**
الجمعة **م** قال بعض المشايخ وجوب الجمعة على ثلثة اقسام فرض على بعض
 وواجب على البعض وسنة على البعض اما الفرض فعلى اهل الامصار
 واما الواجب فعلى نواحيها واطرافها واما السنة فعلى اهل القرى الكسرى
 المستجعة للشرائط **م** اختلف المشايخ في بعضهم صل الفرض الظاهر الا انه
 اذا اذن الجمعة سقط وقال بعضهم صل الفرض الجمعة وقال بعضهم الفرض
 احدهما الا ان الجمعة فرضها وقال بعضهم على قول ان حنفه والى
 يوسف الفرض الظاهر وقد افاضنا باسقاط الجمعة **الظهير** وهو المشهور
الجمعة واختار المشايخ انه اذا وجدت شرائط الجمعة فالفرض هو الجمعة
 ان ادركه وصلى وان لم يدركه ففرضه الظاهر الا يرى انه اذا ادركها ينوي
 فرض الجمعة وان فاتته ينوي قضاها الظاهر وقال محمد بن محمد بن يوسف

على الجمعة

في
 بعض
 النسخ

هو الجمعة وله ان يسقطه باراء الظاهر ولمحمد بن محمد بن القنوي قول اخر
 ان الفرض احدهما ويتعين بفعل العبد **السادس** والاول منه قوله اصح
الغاية لو صلى الجمعة في قرية بعمر مسجد جامع والقرية كبيرة لها قري وفيها
 والى وحاكم جازت الجمعة بنوا المسجد ولم يبنوا وكان بخلاف ذلك لا يجوز
 وهو قول في العالم الصغار وهذا القرب الا ان اوله الى الصواب **م** ومن
 العلماء من قال كل موضع كان لاهله من القوة والشوك اذا توجه اليهم عدد
 ونفوه على انفسهم فهو مسجد جامع **م** وقال بعضهم ان تولد فيه كل يوم ولد و
 يموت فيه انسان وقال بعضهم ان لا يعرف عدد اهله لا يكلفه ومشقة
 قال سفيان الثوري المصالح ما يعده الناس مصرا عند ذكر الامصار المطلقة
 كالحارثي ومرفق وقال تميم لا يمتنع في القرى من المذهب انه ما يكون فيه
 جماعات الناس واسواق التجارات وسلمان وفاضلهم محمد ودونهم لا
الغاية عن ان حنفه ببلدة كبيرة فيها سلك واسواق وطهارات وفيها
 والى بقدر على انصاف المعلوم من الظالم بجمعيته وعلمه وعلم غيره مرجح الناس
 الله فيما يقع لهم من الاحداث وهذا هو الاصح **م** في كل موضع وقع الشك
 في كونه مصرا وامام اهله الجمعة شرطا عليها ينبغي ان يصلوا بعد الجمعة ربيع ركعتي
 ينوون الظاهر احتياطا **فما في آية** ينبغي ان يقرأ الفاتحة والسورة في الاربعة
 التي يصلي بعد الجمعة بنه الظاهر في بارنا فلو وقع فضا فقرأه السورة الاية
 ولو وقع نقلا فقرأ السورة واجبة **الرواية** واما انه يجمع في موضعين
 مصر واحد فالصحيح ان عندنا حنفه ومحمد بن حنبل **الخامس** واجاز ابو
 في موضعين اذا كان مصرا جانبا عنهما من عظم **م** وان لم يكن المصرا من
 فالجمعة ليس سبق منهم بارانها فان صدقوا معا **جامع الفوائد** واسته
 قدمت صلواتهم جميعا **البدعة** واختلف المشايخ ان سبق ماذا يعتبر قال
 بعضهم بالافضل وقال بعضهم بالفرض والصحيح هو الاول **الفرد** والافضل
 هو اجماع الواحد ان لم يكن عذر وضرورة **السادس** واجمعوا على ان اية
 الجمعة مكنة ومدنية جازقة **الغاية** المتخفي في السلطان الظالم يباح له ان
 لا يخرج الى الجماعة والجمعة لانه عذر **الجمعة** قال السيد الامام ابو القاسم لوازن
 الاولى والقاضي ان يعقد الجمعة ويبنى اجماع في قرية كبيرة طاسوا

عند ان يخرجوا الى فيها
اربعون رجلا اجازوا
بالفلس عشرين يصلي
فيها الجمعة

بالاتفاق لان محمد الثالث نهيهم القرية التي فيها اربعون رجلا اجازوا بالغين
مقيمين يصلي فيها الجمعة فكان هذا فضلا مجتهدا فانه اذا اتصل به الحكم صار
مجتمعا عليه واختلف المشايخ في القرية الكثرة اذ لم يعلم بالحكم والقضاء ما
بعضهم يصلي الغرض ويصلي الجمعة اجنبيا وقال بعضهم يصلي الجمعة ولا يك
وقال بعضهم يصلي الاربع بنيد النظر في بيته وفي المسجد ولا ثم يعي ويشيع
في الجمعة فان كانت الجمعة جازة صارت النظر تطوعا وقال بعضهم يصلي
الجمعة ولا ثم السنة ثم يصلي النظر فان كانت الجمعة جازة فهذا يكون نقلا
ولا فهذا يكون فرضا **الحج** هذا في القرية الكثرة واما في البلاد فلا شك في اجازة
ولا تعاد الفريضة والاحتياط في القرى ان يصلي السنة اربعاء ثم الجمعة ثم سوي
سنة الجمعة اربعاء ثم يصلي الظهر ثم ركعتي سنة الوقت هذا هو الصحيح كما
فان صحت الجمعة فقد ادى سنها على وجهها والا فقد صلى الظهر مع سنة
قال الفقهاء ابو جعفر النسفي راي الامام ابا جعفر الهندواني صلى الجمعة مزدرة
ثم صلى ركعتين ثم اربعاء فقلت ما بالان الركعتان والاربع اعدت لصلوة
الظهر ولم تزل الجمعة مزدرة قالوا كنتي صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم اربعاء
على مذبح علي وقول الناس يصلي الظهر فنية الظهر او بنية اقرب صلوة على
ليس له اصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقضايا
التنبيه ولولم يخف الخطيب وضاق الوقت يقدم القاضي رجلا يصلي ثم
الجمعة **جامع الامام** عن محمد لومات عامل بعبد الله خلفه واجتمع الناس على
رجل يصلي بهم حتى يجيئهم عامل اخر جاز ان يصلي بهم وعليه الفتوى **وفيه** عرض
الامير فصي الكشي لم يجز الا باذنه **م** والى المصريات فلم يبلغ الخليفة حتى
جمع فان صلى بهم خليفة لميت او صاحب الشرطة والقاضي جاز لانه فوض اليهم
ولو اجتمعت العامة على ان يقدموا رجلا مع قيام واحد من هؤلاء امر غير عار
الاعتناء وعن محمد بن اذ ان غدا اذن الامام جاز اجتماعهم وعنها انه
يجوز بعد موت الخليفة ولا ينعزل عن الموت من خلفه الا ان يعزل
السلطان **وفي روضة العلماء** سمعت ابا الحسن الرستغني يقول كل ليلة تفتح
بالسيف فخطب على منبره بالسيف يريهم بها انما تفتح بالسيف فاذا رجعت
على الاسلام فالسيف باق وكل ليلة اسلم بها طوعا بخطيب بلا سيف فانه

كل ليلة تفتح بالسيف

وعلى منبره يريهم بها
انما تفتح بالسيف

وكل ليلة تفتح بالسيف

ومدته الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ففتح بالقول فخطب بلا سيف
وكلمة بالسيف فخطب مع السيف **البيان** وبجر خطبة الاولى وفي الثانية
دونه في البحر **الاول** **الحج** اذا خطب مضطجعا اجزاء **م** واذا خطب متكئا على
قوس او عصا جاز الا انه يكبر لانه خلاف السنة وان خطب مولى ظهره
الى الناس جاز ويكره **الحج** ويكره تطويل خطبة ايام الشان لان الايام
قصيرة **م** ويستقبل القوم بوجوههم لانه يعظم ويحاط بهم فالاغراض عنه
ككون تهاونا وجفاء قال شمس الامنة من كان امام الامام استقبله ومن
كان عن يمينه وبسارده انخرط اليه قال والرسم في زماننا استقبال
القوم القبلة وترك استقبالهم الخطيب لما يحقهم من الحج تسوية الصفوف
بعدا فرغ من الخطبة كثره الزحام قال وهذا احسن **وفيه** خطب الامام ثم قدم
امير آخر ان صلى القادم خطبه الاول لم يجز الا ان يخطب خطبة جديدة
وان صلى الاول فان لم يعلم بقدم الثاني اجازهم وان علم الا ان يكون
القادم احده باقيا منها في يجوز قال شمس الامنة وقد قيل لا يجزئهم **م** وكان
الطحاوي يقول صلى القوم ان يستمعوا الى ان يبلغ الى الله يا ايها الذين
امنوا صلوا عليه لانه في حجب عليهم ان يصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم
ويصلوا **جامع الاحكام** ويصلي السليم في نفسه ويحجني وفي الاوزجدي
الاصح السكوت **الحج** ولو سكوت فهو افضل تحقيقا للنصات **م** وكلم
محمد بن الله في الاصل ان العاطس هل يحرامه نقلا عن الحسن بن زياد عن
ابي حنيفة عن ابن جهم في نفسه ولا يجزئ وهذا صحيح وعن محمد بن قيس لا يحرك
شفقة **النصاب** واذا شئت ورد السلام في نفسه جاز وعليه الفتوى
الكبرى والاصوب انه لا يجب وبه يفتي **م** ويكره الكلام عند ان يجنسه
رحمته حين يخرج الامام للخطبة **البيان** يرسله اذا صعد على المنبر **م**
وعلى المكاتب الجمعة وكذا على عتق البعض اذا كان يسقى ولا جمعة على
المازون ولا الذي يودي الفريضة **الضرر** واذا اصاب الناس مطر
عظيم يوم الجمعة فم في سعة الخلف ولا بأس بالركوب في الجمعة والعبد
والمتي افضل في حق من يقدر عليه **وفي التنبيه** وفي الرجوع اختلاف المشايخ
منهم من قال انه كالذي تاب وقال بعضهم هو كالخروج الى سائر الاماكن وهو

م الامام اذا منع ان يجعوا على شيخ الامام الفقيه ان يحضر جماعته
 انه اذا منعهم يجتمع سبب م لا سبب او اراد ان يخرج ذلك
 الموضوع من ان يكون مصر المجمع فانها لم تستأ او اضار بهم فلم
 على رجل يصلي بمجمع ولوان اما مصر مصر ثم نفر الناس عنه خوف وكفه
 ثم عاد واليه فانهم لا يجعون الا باذن مستأنف القوي اذا دخل مصر
 يوم الجمعة ان نوى ان يكثر لمزج المجعة وان نوى ان يخرج منه في يومه ذلك
 قبل دخول وقت الصلوة او بعده فلا جمعة عليه لكن لو صلى مع الناس في
 ما جاور الموضع يستحب ان يوجه الظهر الى ان يفرغ الامام من المجعة ولو لم يفرغ
 لا يكره والصحيح القيم يوجه اذا اراد ان يصلي المجعة ولو لم يوجه يكره فان صلى
 الظهر ثم بداه ان يجتمع المجعة فان ادركها مع الامام انقضت ظهره عند علمائنا
 المعذور وغيره في ذلك سواء حتى لو بطلت المجعة وجب عادة الظهر
 وقال زفر في المعذور لا ينقض ظهره **القائمة** الامام القوي اذا لم يكن
 في القبة ثم سعى الى مصر المجعة فاجزى رجل في الطريق ان الامام فرغ من الصلوة
 فاقم في الظهر ثانيا يقوم اخرين ثم لما قدم مصر وجد الامام في المجعة فدخل
 معه فاحدث الامام وقدمه فصلى المجعة جازت صلوة الاقوام كلهم
 فهذا رجل ام الصلوة في وقت ثلث مرات وقد جاز الكل **م** مرد السفر
 ان يخرج قبل دخول وقت الجمعة جاز بلا خلاف وان دخل الوقت فافكا
 يمكنه ان يخرج من مصر قبل خروج وقت الظهر فلا بأس بالخروج والا فلا ينبغي
 ان لا يخرج بل يستحب للمجمع **النصاب** ان سبق واحد بالدخول في المسجد
 الى مكان في الصف الاول فدخل كبره سنا او اهل علم ينبغي ان يباخر
 ويقدمه تعظيما له **القائمة** ومن فاتته الجمعة صلى الظهر وان واقاته
 وكذا اهل السجن والمرضى والعبيد والمسافرون **القائمة** ولو صلوا باذان
 واقاته من غير جماعة كان احسن **الطحاوي** عن ابي يوسف في رواية
 ان غسل يوم الجمعة لليوم والصلوة جميعا **الظن** وعند محمد للجمعة
 للصلوة **وفي ثمانية** **الفصل في الميت** رجل جالس للغداء يوم الجمعة من الغدا
 ان خاف ان تقوته الجمعة فليجئ بالخلاف سائر الصلوات لان الجمعة
 وغيره لا يميزان مثلثاته سائر الصلوات اذا خاف في باب الوقت ترك

ترك الطعام كذا هنا **الحج** قال المقدسي رحمه الله رايت الحضر فمعه
 ثم قال بعد عصر الجمعة بارحم الله بالرحمن بالله الى ان تغرب الشمس
 ففعل الله تعالى حاجته وذكرني الهداية في الاخبار عن محمد بن المكي
 قال سمعت جابر بن عبد الله يقول عرض الدعاء على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال لو دعي به على كل من من المشرق والمغرب في ساعة من
 يوم الجمعة لا يجيب لصاحبه سبحانه الا الله الا انت يا اخا يا من
 يا بروج السموات والارض يا ذا الجلال والاكرام **السمعة** اختلفوا في ساعة
 هي بعضهم عن طلوع الشمس اذا حلت الصلوة وسئل عن الصلوة والسلام
 التي ساعة هي قال ما بين ان يجلس الى ان تقضى الصلوة وقال بعضهم
 وقت الغروب والى هذا ذهب الشيخ **وم الفصل في صلاة العبد**
 في صلاة العبد من **م** وروى ابن كاس عن ابي يوسف انه تقدم
 بكبريات العبد على الشاء **اخلاصة** **ثانية** وان صلى خلفا امام لا يرى
 رفع اليدين عند الزوايد فقد قبل يرفع هو **اخلاصة** اذا سبقه الامام
 بالكبريات يقضيه ثم ركع **المناف** وكذا لفظ الكثرة في الافتتاح يعني
 انه واجب حتى يجب سجود السهو اذا قال الله اجل واعظم في صلوة العبد
 دون غيره **الحج** قال ابو حنيفة اذا نسي الامام بكبريات العبد حتى قرأ فاتة
 يكبر بعد القراءة وفي الركوع لم يرفع راسه وسجد للسهو **وقد** واذا كبر
 الامام في الخطبة كبر القوم معه واذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
 الناس في الضم من ثلث الامام وسنة الانصات **جامع** **ابو اسحق** الحسن
 ابن مالك عن ابي حنيفة في صلاة العبد يجب على الناس ان يفتخروا به
 ويصلين وقال ابو يوسف فيمن في ناحية **الزاد** والصحيح قول ابي حنيفة
 نعم يعني في عدم الكثرة في الطريق في عهد الفطر **النصاب** قال اكثر
 المسلك رحمهم الله بكثرة الطريق في العبد من جميعا خفية ولا جهر وهو المحل
 وبه نأخذ **القائمة** اذا ذكر الامام في صلاة العبد في الشهادتين وسجود
 السهو فدخل معه يقوم بعد اسلم الامام ويتم صلاة العبد بالاجماع بخلاف
 الجمعة عند محمد **م** وكان محمد بن قيس الرازي يقول لا بأس بصلوة الضيف
 قبل الخروج الى اجابته وكان يقول لا بأس بالمرأة ان تصلي الضيف يوم العيد

ثم قال ابو حنيفة
 بالرحمن بالله الى ان
 تغرب الشمس

العبد
 الامام

اذا ذكر الامام
 في صلاة العبد

ان يصلي الامام وعامة المصلين رحمهم الله تعالى على اكرهية قبل الخروج الى الجبا
والملأه نصلي بعد يصلي الامام **الحج** اذ اذ نفضي صلوة الفجر قبل صلوة العبد
لا يمانع ولولم يصل الفجر لا يمنع جواز صلوة العبد ولو اراد ان يقضي الفجر
يجوز لكن القضاء بعد اجب واولي لما يتبعه غيره في النوافل **وقها**
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى بعد العبدكم شئت وان شئت فلا تصل وقال
ابو يوسف رحمه الله يصلي اربعا وهو اجب الى **الرابع** وان اجب ان يصلي فيه
بعد ما صلى اربعا هكذا قال صاحب الكتاب الا ان شاخا قالوا ان المجتهد
ان يصلي اربعا بعد الرجوع الى منزله كيلا يظن ظان انه هولسته المتواترة
الاول **الحج** اذا ركع الامام بعد القراءة قبل الكبر في الاولى يعود الى القيام
وكبر ويعيد الركوع ولو تذكر عقب الفاتحة وبعضها يكبر ويعيد القراءة
ولو ادركت الامام في الثانية يتابعه في الكبر ويقضي الركعة الاولى وكبر
كبيرة من مسعود رضي الله عنه في الثانية يقرأ ثم يكبر وذكر في النوادر انه
يبدأ بالكبر لانه اول صلواته حكى **الحج** امام صلى العبد لغير وضوء ثم علم ذلك
قبل ان يفرق الناس توضا ويعدون وان تفرق الناس ثم علم لم يعد
بهم وقد تم ذلك لهم وجازت اضا جهم صيانة للمسلمين واموالهم **المصنف**
عن ابن المبارك في تعليم الاطفال وخلق الراس في العترة قال لا تؤخر السنة
وقد ورد ذلك ولا يجب التأخر **والفصل السادس العشر** في تكبير
الشرق **اخلاصة** اذا احدث بعد سلام قبل التكبير الاصح انه يكبر ولا يخرج
للطهارة **الطهارة** ولا يكبر قبل الامام فلو كبر جاز لان الامام قد سجد
لا ختم كما في السماع والثاني في سجدة الملائكة **الذخيرة** المسبوق بل ياتي
بتكبير الشرع لانك انما على قولها ياتي به اما على قول ابو حنيفة رحمه الله تعالى
ان قبل ياتي به فله وجه لانه منفرد به وجه متابع به وجه في حيث هو منفرد
يسقط ومن حيث انه متابع لا والكبير وجب عليه بالشروع مع الامام **بطل**
بالشك وان قبل ياتي به فله وجه لان الجهر بالكبر بدعة في الاصل وانما عرف
جوازه بالشروع بشرط الاداء بالجماعة فاذا كان منفردا به وجه متابع
به وجه وقع الشك في شرعته اجبر في حقه فلا تثبت العجبة بالشك **الحج**
سئل الفقيه ابو الليث رحمه الله عن الجهر بالكبير بعد صلوة العبد يوم النحر قال على قول

امام صاحب
بعضه

قول اصحابنا غير سنون ولكن السالم عتادوا التكبير في طريق المصلي روى
المعنى عن ابى يوسف عن ابى حنيفة انه لا يجزى وروى الطحاوي عن اسناده
عن ابى عمران عن ابى حنيفة رحمه الله انه يجزى وهو قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله
والفصل السابع والعشرون في صلوة الخوف **الذخيرة** ولا يصليون
وهم يمضون وعن ابى يوسف رحمه الله يجوز صلواتهم وهذا على مذهبه يستقيم
لان مذهبه ان من يسجد في البحر ويجثي ثوب الوقت جاز ان يصلي ويؤتي
امامة **الحج** ولو حصل الامن في وسط الصلوة بان ذهب العدو ومضى
ان تموا صلوة الخوف ولكن يصليون صلوة الامن باق صلواتهم ومن
حول منهم وجهه عن القبلة بعد ما انصرف العدو فندت صلواته ومضى
وجهه قبل انصرف العدو ولا جل الصلوة ثم ذهب العدو وبني على صلواته و
سئل نداد بن كهم زالم بطلع القراءة والركوع والجود بالخوف قال يصلي
بالامام متوجها الى العدو **وقها** وان كان الخوف انه قد فاض الصلوة
يجوز دفعها للهلكة عن نفسه **الحج** وان كان ماشيا لم يابط العدو فحضر الصلوة
ولم يكنه الوقوف يصلي فانه لا يصلي ماشيا عند ما يل بوجوه عند الشافعي
يصلي في تلك الحالة بالامام ثم يعيد **والفصل الثامن والعشرون** في صلوة
الكسوف **الزاد** قال شافعي انها واجبة اخذ ابطاها في الحديث و
عن ابى حنيفة رحمه الله على انها سنة فانه خبره ان يصلي ركعتين ومن
ان يصلي اربعا ومن الاكثر والخير يكون في الطبع **المضمر** ويكره اداء
كل قوم جماعة في كل موضع **والفصل التاسع** في صلوة المرض **اليتمة**
سئل احماد بن عيسى عن رجل اخذته شقيقة لا يمكنه ان يسجد بل يات بيمينه فقال نعم
اذا كان يضرب بالجمود **وله** ان يجزى برده البحر اصل بل اذا عجز عن الصلاة
او قد علم انه لا يضعف ضعفا شديدا حتى يزيل علة او يجد وجبا بذلك او
يخاف ابطا بركه فمداوما اذا عجز اصل سوا **وله** اذا كان قادرا على القيام
يوم ان يقوم قدرا فمداوما اذا عجز حتى اذا قدر ان يكبر قائما او على القيام
لبعض القراءة يومئذ يكبر القدر وبه اخذ عمل الامة احماد بن عيسى **الحج**
الصحيح **السمعة** عن محمد بن قيس قال كان شيخا من المرضى ان قام لم يدر على
الحمد لله رب العالمين وان قد قور على قراءة الفاتحة والسورة ففيها قول

الى حينه لم يكن له الا القيام وقال محمد بن طرطرة لم يثبت نص
اوايه طول ولا يحزنه الا ان يصلي جالس بقرا هذا القدر وقال ابو جعفر
عندي ان في قياس قول ابى يوسف ومحمد ان قدر ان يقوم قدر لا يبلغ
ايات وانه طول فلا بد ان يقوم قوته بلا قراة فيؤدي فرض القيام
ثم يجلس فيؤدي فرض القراة جالساً وليس عليه ان يقرأ بعض القرآن قائماً
وبعضها جالساً لان القراة انما شرعت قائماً وانما قاعد فيأتي جميع
القراة قاعداً بعد قائم قوته بسيرة وهذا السبيل لا قول عندى **ولى**
الولو الجمة المرض اذا عجز عن الامام بالراس بوجي عينه **الف** به او بجانبه
م وسئل محمد عن ذلك فقال لا شك ان الامام بالراس يجوز ولا شك
ان الامام بالقلب لا يجوز واشك في الامام بالعين هل يجوز **شرح الطحاوي**
ولو عجز عن الامام وتحرك راسه سقطت عنده المرض اذا عجز عن الامام فترك
رأسه عن ان يحسنه يجوز وقال محمد بن الفضل لا يجوز **الف** به لو انفتح باب
قاعداً ثم قدر قبل ان يركع وسجد الامام جازان بينهما قائماً بخلاف ما بعد
الركوع والسجود **الحج** اذا نأجل الرجل يحد التوبة ويحلق الراس فيحجب
حلقه وقصاظفاره ولا يفعل هذه الاشياء بعد الموت **شرح المنقذ**
كان ابو حفص واحداً يلقن المرض بقوله استغفر الله الذي لا اله الا هو
الحق القيوم والتوب اليه فكان يقول فيه معان احد التوبة والثاني حبيب
والثالث ان المرض انما يفرغ تعلق الشهادة له ان الملقن ياتي فيه علامة
الموت وبعض اقراء المرض يتأذون به **م** قال القدوري في كتابه **الوضوء**
اذا فاتته صلوات ففضاها في حال الصلوة ففعل كما يفعله الاصحاب وافاتته
في الصلوة ففرض في المرض صلى بالامام **شرح الطحاوي** فافاته في حال الصلوة
في حال المرض التيمم سقطت عنه وان نزع الماء معينه وامر ان يتيمم على
خطئه ونهي عن القعود والسجود اجزاء ان يصلي مستلقياً مومياً وعلى قول
والشافعي لا يجوز ومن كان قاعداً يخاف الهلاك على نفسه بسبب السج
فصلى مستلقياً بالامام جاز والمومئى لسجد التيمم بالامام اذا اراد المرض ان
يجتمع من الصلواتين يصلي الظهر في اخر وقتها ولا يجتمع بين المومئى وقت واحد
ولا يترك الوتر ولا الغنوت فيه رجل عجز عن مرض لا يقدر على الوضوء

المولى ان يوضيه هكذا روى عن محمد بن **الولو الجمة** بخلاف المرأة حيث لا يجب
على الزوج ان يعاينها **م** ولو كانت المرأة مرضية ليس عليه ان يوضيها **الف**
ولو كان لراة واحدة يجب على الامة ان تعينه لا على المرأة **الولو الجمة** الا اذا
تبرعت بذلك لانها بمنزلة سائر المسلمين والاعانة على البرئيب المسلمون
قال الله تعالى ونعوا ونوا على البرء والقوى **م** المرض اذا كان تقدر على القيام
ان يصلي في بيته ولو خرج الى الجماعة يعجز عنه اختلاف المساجد فيه قال بعضهم
يصلي في بيته قائماً **اخلاصة** وهو المحارم وقال بعضهم يخرج الى الجماعة **الولو**
م وهو الاصح **م** وليس في هذا ترك الفرض لان القيام انما يفرض اذا كان قادراً
عليه وقت الاداء وهو عاجز عنه والمعقب حال الاداء في باب الصلوة لا
حاله الوجوب ولو اصابه فرج او خوف قصدي فاجاز ان خاف لو صلى
قائماً **النجدة** مرض يصلي ويقول عند القيام يارب لما يلحقه المصلحة
لا تفسد صلواته **م** الفصل **الحادي عشر** في الجنائز **م** ويوضع على
عورته خرقه في **الطهارة** قدر ذراع **م** قال في النوادر من السنة الى الركبة وهو
الصحيح **الحج** قال بعضهم ياخذ خرقين ينشف باحدهما فرجه ودبره و
بالاخرى اعضائه **بجئ** **الناس** **م** والغسل لا ينجس يده تحت الخرقه بل يغسل
فوقها **اخلاصة** اذا غس الميت في الماء الجاري جاز **شرح الطحاوي** وان لم
تأسد وكذا الوصب على الماء مرة **م** في كتاب الصلوة للحمد في اسألته
شي بعد الغسل قبل ان يكفن غسل اسأل ان بعد الكفن لا يغسل **الحج** وان غسل
بما ونجس بعد الغسل والصلوة لم يدفن **م** ولا يغسل الامة مولاها ولا رك
ام الولد وان كانت في عدة منه عند علمائها الثلاثة خلافاً لفرقة **الحج**
المتلف ولور مواليه اهل الحرب النار في سفينة المسلمين فاحترقت و
تعدى الحرق الى سفينة اخرى فاحترقوا جميعاً كلهم شهيد لا يغسلون **م**
ولو ان المشركين تحصنوا في مدينة فصعد المسلمون سورها قالت رجل
اشبان منهم فوقع ومات غيبيل عن ابى حنيفة ومحمد وعلي قول ابى يوسف
لا يغسل وكذلك لو ان المسلمين لقبوا بالحيطة فوقع عليهم ولو لقبه
المشركون فسقطوا على المسلمين لم يغسلوا والاصل ان من صار مقتولاً
معنى مضاف الى العدو بالمباشرة او التسبب كان شهيداً ومن صار مقتولاً

بمعنى غير مضاف الى العدو ولا يكون شهيدا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى
 اذا صار مقتولا في قتال العدو كان شهيدا وان لم يكن قتله مضافا الى
 العدو والملا بالعدو اهل الحرب وقطاع الطريق **م** ولم يذكر محرم طهرته
 بل ينزع السراويل يعني عن الشهيد وكان الشيخ ابو جعفر رحمه الله تعالى
 يقول الاستسجدان لا ينزع عند السراويل ووافقه في ذلك كثير من اصحابنا
البحر وكفن الستة في النساء خمسة لثافة وازار ودرع وخمار وحقنة
 تربط فوق الاكفان عند الصدور فوق الشدين والبطن كيلا ينتشر عنها
 الكفن اذا حملت والاولى ان يكون اخوة بحيث تصل الى الموضعين ليكون
 استرها **الحج** سنل محمد بن سليمان عن رجل مات وله ثلثة اناوب وعلمه
 ولما له قال كفن في ثلثها ولا يباع ثم خصا الديون كما لا يباع مال جوفته و
 سنل الشيخ ابو بكر بن سعيد عن وصي اسرف في الكفن قال ان اسرف العدو
 ضمن الزيادة وان اسرف في القيمة ضمن الكل **المنفعة** وفي كتاب الخنثى
 لعصام كفن الرجل زيادة على الثلثة الى خمسة ليس بكماله ولا باس به
الحج مسط الثوب الاول على بساط ثم يدر عليه الطيب ثم يسط عليه الثوب
 الثاني **م** ويجعل عليه الطيب ثم الثالث كذلك ويوضع المحنوط في راسه
 ولحمته وسائر جسده **المنفعة** لا بأس ان يجعل ثلثه من المسك في المحنوط **م**
 والعلام المراهق والحجارة المراهقة بمنزلة البالغ وان كان لم يراهق يكفون
 في خرقتين ازار ورداء وان كفن في ازار واحد اجزا **المنفعة** او في يكفون
 فله الصبي كصغير ثوب واحد والصغير ثوبان **التوارد** المعلى عن ابو يوسف
 احراة ماتت وتركته اباء وابنها ولما اطفا الكفن عليها على قدر مواريثها
 اسداسا وكذلك الابنة والابن فالحاصل ان الكفن يدور مع الميراث و
 لو كفن الميت غير الوارث من ماله لم ير في تركه الميت بغير الوارث فليس له
 الرجوع شهيد على الرجوع او لم يشهد **الهارون** قال ذلك كما علم مع وجود
 الاخ **التوارد** المعلى عن ابى يوسف قال ايت باحسب مع تقدم امام
 اجازة وهو رأت لم يقف حتى تاتي به فذلك دليل على انه لا بأس بالركوب
 قبل هذا اذا بعد عن اجازة اما اذا قرب منها بكمه **الحج** بكمه اتباع النساء
 اجنازة **الرحمة** لو صلى على ميت كان على الميت او على يدي الناس لا يجوز

لا يبيع من شهيد

وان كان لم يراهق
 في خرقتين
 او في ثوبين
 او في ثوب واحد

وكفن الميت
 في ثوبين

وركوب من اجازة

اتباع الن

لا يجوز وعليه الفتوى **م** ولا ينبغي ان يرجع من جثزة حتى يصل وبعد صلى
 لا يرجع الا باذن قبل الرمي بسبع الرجوع بغير اذنهم **م** ومن صلى على سبي
الولو **الحج** او مجنون لا يستغفر له ثم ظاهر المذهب ليس بعد البكرة الا لطلوع
 الاسلام وقد اختلفا بعض شيوخنا بختم به سائر الصلوات ربنا آتانا في الدنيا
 حسنة **م** وقال بعضهم ربنا لا نزع قلوبنا اه وقال بعضهم يقول سبحانه انك
 الخوة **م** وفي **الحج** **الحج** ان قاربنا حجة الكتاب بنية الدعاء لا بأس
 وان قاربنا بنية القارة لا يجوز ان يقرأ لان صلوة مجازة محل الدعاء
 لا محل القارة **الخلاصة** ان جاء وقبر الامام ارجا ولم يستلم لا يدخل معه في رتبة
 غير الى حنيفة والاصح انه يدخل وعليه الفتوى **الغاية** لو كبر ارجا لم يضر بل
 وكبر قبل ان يستلم الامام فذلكم يدرك صلوة مجازة في قول الى حنيفة ومحمد
 خلافا لابي يوسف ولو سلم الامام بعد ثلثة نيات كبر الاربعة وسلم وذكر الشيخ
 الاسلام قول محمد في هذه الصورة تظهر قول ابى يوسف وفي محمد بينهما اذ ادركه
 بعد الاربعة واما اذا ادركه بعد الثلثة لو انظر لا تنفذه الصلوة لانه بكمه
 الاربعة بخلاف ما بعد الاربعة قال في العدو دعى سائر الثوابات واولى من
 الزوج وكذا مولى العاتقة وابنة **الغاية** الزوج كالا جنبه وغيره من المحاي
 الزوج اولى من الاجنبه وكذا الجاهل ولا تقي النساء والصغار والمحايين
وفي جامع الصغير لا بأس بالجمع بينهما بين العقب واللين في الطرد وكل من
 الائمة محلل في هذا في قب لم يحن في العقب المولود وهو الغارسة بول
 فقد اختلف الشيخ قال بعضهم بكمه واما المحصر المتخذ من البردي فالقارة في القبر
 مكروه وكثير من الصحابة رضوا وهو ابان برسوا بالرابرسان غير ثوب ولا حذ
 وكانوا برسولان في الرابرسا وبال عليهم الراب الا ان الاربعة يوتي من
 الرابرلينتين او ثلث في **جامع الصغير** **الحج** وقد رخص اسمعيل الاربعة بالاجر
 خلف اللين على الطرد او صباه **الغاية** وكان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل
 يقول لا بأس باستعمال الجمر في ديارنا وكان يجوز استعمال ردفه **الحج**
 واتخاذ الت بوم **م** وفي كتاب الاما غر محمد لادرا ان يرا في راب القبر على
 خرم ولا ادرى ريش الماء عليه باس ولا يحصى ولا يلين روي ذلك غير الى
 حنيفة هكذا ذكر الكوفي في **حضر التوار** انه لا بأس به **الغاية** وعليه الفتوى **الطبر**

الرمي بسبع

لا يبيع من شهيد

لا يبيع من شهيد

الشياطين من كل جانب واذا انت القوم تلونها روح الميت واذا رجعت كانت
في لعنة الله **الحج** يحجب ان يقال لصاحب التوبة غفر الله لتيك في كل مرة وتوبة
برحمته وبركة لاجل شؤبه اليان ب ولا بأس ب تلك آ واما تسوية الجودودو
الابرة وشيخ الجوب ووضش الوجه ونشر الشعر ونشر الراب على الراس
والفرب على الفخ والصدرة فكلها رسم بجا بليته وردى الحسن غالى حشفة
قال اذا غوى اهل البيت مرة لا ينبغي للزعر غاة مرة ان يغز مرة اخرى **ومن**
الفصل الثاني والثلاثين في المسبوق والملاحق واذا طعن الامام ان
عليه سهوا فنهج السهو وما بعده المسبوق في ذلك ثم ظهرا لم يكن على الامام سهو
فيه روايتان في احدى الروايتين لا تشد وبهذه الرواية كان يغني الامام
ابو حفص الكبي فان لم يكن على الامام سهوا لم تشد صلوة المسبوق بل اطلعت
الحج ولو تشكر المسبوق لم ادرك ولم يبق ان كان قبل سلام الامام لا سهوا عليه
وان بعد سلامه فقله السهو **الحج** المسبوق اذا تشك في صلوة وكبر نوى
الاستقبال يخرج غر صلوة **الحج** سلم المسبوق مع الامام ساجدا ثم قام وكبر نوى
الاستقبال يكون بناء على الاول لان الحكم المقتضى في المفرد رجل يصلي يقوم **الحج**
سلم واهدى المقدم بعد الفراغ من التشهد واطال الامام واخر السلام فطلعت
النس من صلوة الامام ولم تشد صلوة من سبقه بالسلام وكذلك لو ذكر
الامام بحجة تلاوة فخرج بعد سلام هذا الرجل **م** اذا ذكر الامام فاشته بولس السلام
وخلفه مسبوق على غي الشيخ الامام الى بكر محمد بن الفضل ان قال الرواية في هذا
الزيف والصحيح عندنا ان صلوة المسبوق لا تشد كما لو اراد الامام بولس السلام
وخلفه مسبوق **م** وان ركع المسبوق والامام ركع فتوى بطله في الركوع
قبل رفع الامام صار مدركا للركعة فقدر على التسبيح او لم يقدر وان لم يقدر
على تسوية الظل في الركوع حتى رفع الامام راسه فاشته الركعة ولو كبر قبل ركوع
الامام ولم يركع حتى رفع الامام راسه ثم يركع هو صار مدركا للركعة واذا استقام
فالقوم يتأني ولا يجلي في القيام فاذا اتبعن فراغ الامام من صلوة يقوم ويكبر
ان ابا يوسف كان على ما ذكره الرشد في ان يقول يا ابا عبد الله
معي يقوم المسبوق الى قضاء ما سبق قال في غير سلام الامام فقال ابو يوسف
اخطأت قال في رواية سلم تسليمة واحدة قال ابو يوسف اخطأت فقال في رواية

زفرع بغير تسليتين قال ابو يوسف اخطأت ثم قال ابو يوسف انما يقوم بغير تسليمة
ان الامام قد فرغ من صلوة فقال في رواية اخرى انما يقول يا ابا عبد الله تسليمة
يكبر المسبوق حتى يقوم الامام الى تطوعه ان كانت صلاة بولس تطوع او يستند
الى الحجاب ان كانت صلاة لا تطوع بعد **البينة** يسئل بعض علماء الامم في صلوة
ومع مسبوق ولاحي فاعا الى صلوة ما سبق الامام فطلعت الشمس وخرج وقت
الحجة او معها تشد صلوة المسبوق بلا خلاف اما صلوة اللاتي فغيره روايتان
والاصح انه لا تشد **الطهارة** المسبوق بحالت اللاتي في ستة اشياء في حيا واة
الراة والنواة والسهو والغدة الاولى اذا تركها الامام وفحش الامام في موضع
السلام وفي بنية الامام القائمة او اقية الركعة بالسجدة والاصح اذا حدث وقطر
معه لتضا ولا يلزمه الرابع ولا يصير مقبلا **ومن الفصل الثالث والثلاثين**
في الذي يكبر نوى الشرع وهو في الصلوة **فادرك** الفصل المسبوق او تشك
في صلوة بعد ما قام الى قضاها ان سبق بركعة او ركعتين فليكر نوى الاستقبال
يخرج غر صلوة وكذلك اذا سمع الامام ناسيا فظن ان ذلك نفسه فليكر نوى
الاستقبال كان خارجا غر صلوة **وفي الرقيات** لبث بن سماعه الى محمد في رجل
خلف الامام ركعة ثم انه نوى ان يصلي بنية صلوة لنفسه ونوى ان يؤم امامه
فما بقي مضي على ذلك تجا ويركع ويسجد تلك البنية ولا يكر ناسيا الامام غير
ان ركوعه وسجوده كان بعد ركوع الامام وسجوده فصلاته بانه ولا يخرج منه
من ذلك غر صلوة الامام **ومن الفصل الرابع والثلاثين في المفوقات** **الحج**
الى مصليين خرج وقت الظهر فجازت صلوة الجمعة لاهما دون الاخر فان
مسبوق ولاحي خرج وقت الجمعة يصلي المسبوق ففصل صلوة الظهر لاني حكم
المفوق في حق بعض الاحكام وبما لللاتي اقام الجمعة لانه يصلي صلوة الامام وفيه
صلاب الامام في الوقت **فادرك** **الحج** انما يصليان الظهر لان الوقت **الحج**
في الجمعة ولم يبق ورايت في كتاب آخر ان يجوز للاحي ان تيمم الجمعة فبقولان **م**
الى سبق فقام وقتي فاسد في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف **وفي رواية**
سلمان غر محمد رجل استخ قاعا من غير عمد ثم قام يصلي بذلك الكبر لا يجوز صلوة
ولو افترق قايما ثم قدم من غير عمد وجعل ركع مع الامام وسجد قال لا تجزبه وان كان
لم يسجد بالارض كنه اولى ابا فانه يقوم ويسجد الامام في صلوة وهي بانه وقرا

فما فعل **ومن كتاب السجرات** م سألنا الباب مبني على اصول ومعرفة في
الصلوة اهدانا الترتيب في اركان الصلوة شرط الانفاشع مكررا للسجرات
فان الترتيب في اداء السجرات ليس بشرط حتى لو ادى السجدة الاولى في آخر الصلوة
يجزبه واصل اركان المزمكة اذا قبضت الخفت بجملها وصارت كالوادة في مجيها
واصل اركان تأخر الركن في محل يوجب سجدة السهو واصل اركان السجدة اذا أتى
بجملها لا يجوز الالباسه القضاء فان لم تنف تجزء برون في القضاء وانما
عن محلي تجل كنه كماله لان ما دونهما يحمل الركن واصل اركان زيادة ما دون
الركعة الكاملة لا توجب ثا الصلوة وزيادة الركعة توجبها اذا كانت قبل
الكل اركان الغرضه ومعنى زيادة ما دون الركعة زيادة ركوع او سجود ومعنى
زيادة الركعة الكاملة ركوع وسجود واصل اركان الصلوة متى جازت من وجه
وفدت م وجه يكمل بالمت واصحاب طامه العباد واصل اركان المائي بها
من السجرات اذا كان اقل من المزمكات فانه يخرج المسئلة على اعتبار المائي
دون المزمكات وان كانا على السواء فالمتلى بالمتلى ران ث رفع المسئلة
على اعتبار المائي بها وان شاع المزمكة واصل اركان اذا شك في ترك سجدة
او ركعة فاذ باية بها احتياط وبشي ان يقدم السجدة على الركعة ولو قدم الركعة
على السجدة فقد صلوة **الاولا السجدة** سألنا السجرات بنى على ثلثة اصول اهداها
ان الترتيب بين اركان شرط الانفاشع مكررا في ركعة واحدة كالسجدة
الثانية حتى لو اداها في آخر الصلوة افراده الى ان متى جازت من وجه
وفدت م وجه يحاط للف ودان ث اذا كانت السجدة اذا استغنت
عن الثانية وان كانت قضاء اقتصرت الى الثانية والفصل تحمل الركعة الرابع
اذا ترك بعض السجرات او الى ببعض يخرج المسئلة على اعتبار الامل **الطبعة**
بيان هذا الفصل انه المؤدى من السجرات متى كان اقل من المزمكة فالوجه
المؤدى ومن كان المزمكة اقل فالوجه للمزمكة واذا كانا على السواء
فجزا ان شئت اعتبرت المزمكة وان شئت اعتبرت المؤدى الى ان في
عليه سجدة في حال وركعة في حال مجمع بينهما احتياط وبعدهم السجدة على الركعة
ولو قدم الركعة وفدت صلوة السادس ان الفصل متى تزود بين ترك الركن
والاثنان بالبرعة كان الاثنان بالبرعة الاولى ومنهم من قال ركعته الاولى

ومن كتاب **الزكاة** **البقرة** سئل الحسن بن علي عن الخواص الزكاة اقرى اشبه
فقال قرى **م** وذكر الحكم الشبهة في الشيء وجوبها على الفرض عنه الى يوسف ومحمد
الطهارة اذا وقت عليه الامام عزه وجب وطالبه قال الفقهاء ايها الرازي
انما تجب على الرازي نهار روى ابن شجاع والبيهقي عن اصحابنا **والفصل الثاني**
في صدقة السوائم **م** وفي الشيء اذا كان للرجل غنم للبخارة فتوى ان يكون
للم وجعل من خرج كل يوم شاة او كانت عنده ابل سائمة فتوى ان يكون
للخولة في كفاها للم ولخولة وفيه ايضا وذكر ابراهيم بن محمد اذا كان للرجل ابل
عليها ودمي للعلن ان تركها ربع اكثر من ستة اشهر فهي سائمة وهو غنم فاذا
القدور ان كان كانت للبخارة ورعاها ستة اشهر او ستة من كل ابي الخواص
الا ان فتوى ان يجعلها سائمة وهذا بمنزلة عبد للبخارة اراد ان يخرجه
سنتين فاستخذه فهو للبخارة على حاله وفيه زكاة للبخارة الا ان فتوى
ان يخرجها من البخارة ويجعلها لخدمة **الفرد** قال الطحاوي ان اصحابنا
قالوا لا تجب الزكاة في بخل اقل من ثلثة والصحيح انه لا تجب فيه النصاب
لان الصلابة اوجبها فيها صحى ولم يعتبر والنصاب **البقرة** سئل عن
غرم رجل ابل على مؤمل بعل فيها في ستة اشهر اشترى وسبها في الباني في بطن
فيها الزكاة قال ينبغي ان لا تجب **ومن الفصل الثامن** في زكاة المال
واقعات **م** في وجبه دراهم كل بلد بوزنهم وان كان الزنزانة
والشهود ان الدراهم صارت مدورة على عهد عمره وقيل في كل مكان
اشبه النواة **البقرة** فان حكمت المائتان في العود ونقصت في النون
لا تجب الزكاة وان قل النصفان **الفائدة** عود في التجارة وان حكمت
اجناسها في بعضها الى البعض اما السوائم اذا اختلف اجناسها لا **البقرة**
لو فضل في النصابين اقل من اربعة مثاقيل واقل من اربعين درهما فيم
الزادتين الا في خمسة اربعين **ومن الفصل التاسع** في عود في التجارة
الاول **الحج** تعقد يوم حال عليها بحول البنية ما بلغت بعلان كان فيها واول
الحول فائتين **جامع** **بجوامع** محس في ابل للبخارة لاث ودرامتين لا تجب وكذا
البقرة والغنم واذا اشترى دراهم او دنانير **الفرد** عن ابي الزنادة او غيرها
بكيل او وزنه او عدد في الزكاة فاشترى لا يعتبر للبخارة الا اذا نزل التجارة **الكبرى**

رسمه يادار او عباد
للمسألة فاجوز
من ان يكون له الجارة

لا يجب فيه العتق

نحو البنية

ان يشترط ان لا يكون للجارة لانه لما اوجبه ففقد
العتق فخرج عن حكم الجارة **المفردات** ويشترط في عروض التجارة ان يكون فيها نصا
كما كان في ابتداء الحول وانما لا يشترط في عروض التجارة ان يكون فيها نصا
كانت جارة التجارة يخرج لاجلها وللجارة وكذا اذا سلم المهر فاعاد ولادة او وجب
ثم رجع **العتاق** رجل الف درهم وله وارثان فادى بغير التجارة بمئة عشرة الف
درهم لاركة عليه ولا يجوز له اخذ الصدقة واصلها ان ليس على النازك زكاة
مسكته وهذه وكية وكسوة اهله وطعامهم وان كان نجاشي بشرط ان لا يبيع
دبيحا واشترى رجلا له مائة ودرهم فباعه فان كان يبيع هذه الكتب يبيع
الرداب ففهم الزكاة وان كانت تحفظ الرداب ولا يرفع ذلك مع الرداب
لا يجب فيه الزكاة وكذلك اذا كان من نية ان يسلم هذه الكتب لم يشتر
لا على وجه البيع لاركة فيها وهي بمنزلة ثياب الخدم التي يسلم مع خدمه في البيع
العتاق وكسوة الرقيق في حق المفارب يكون للجارة بكل حال لانه لا يملك
للتجارة **م** قال شامسان جارة رجل اشترى جارية لخدمته وهو يدان اصل
ربها بما حال عليها الحول قال ليس فيها زكاة ولو اشترى من صفر مائة دينار
لا يجب فيها الزكاة كما لا يجب في بيت الغنم **العتاق** لاجل جارة التجارة فيها
بأشياء درهم فزادت قبل الحول بضع الزيادة الى الاصل ولو زادت بعد الحول
فصار اربعمائة فغدا في حيفته بغير قيمتها يوم تمام الحول حتى لا يجب فيه درهم
وعند ما يوم الاداء حتى يؤدي عشرة دراهم ولو نقصت بعد الحول فتمت
حتى صار مائة ان نقصت من حيث العين سقط نصف الزكاة بالايجاب
وان نقصت من حيث السعة الى حيفته يؤدي منه درهم وعند ما دراهم
ونقصا **من الفصل الرابع** في التعرف في النصاب بعد الحول وقبل
الاختلاف في ان تعرف الرجل في مال قبل الحول جازيها او غيره وانما الحكم
في الكراهة اجمعه على ان اذا باع بوسع النفقة على نفسه وعياله لا يكره
واما اذا قصد الفزاع وجوب الصدقة بكرة عند محمد ولا يكره عند ابى حنيفة
في رواية وكره في اخرى وانما تعرف بعد الحول جازيها **م** واذا زال المال بغير
ملكه بغير عوض كالبنت وشيها هما فموت ملك مال الزكاة من قدر الزكاة
وان زال بعوض كالباع فان زال العوض بعد له بوزنه لا يضمن بقى العوض في حق

في يده او ملك **العتاق** وان لم يملك كمن ابراه المشركي غلامين ليعتق
وكذا اذا اقرض النصاب ثم ابراه المستقرض الا ان يقبضه استقرا الزكاة
اما اذا حصل البيع بعوض لا بعد له فالعوض لا يعقد مقام جميع مال الزكاة بغير
بالبيع مستهلكا للزكاة لانه لا يملك سبب وجوب الضمان ثم اذا
وجب الضمان بالاستهلاك وزال الاستهلاك ان زال بنفس السبب
من الاصل بغير من الضمان وان زال بطريق الارتفاع لا بطريق النقص
من الاصل لا بغير من الضمان هذا عرفنا هذا الاصل حتى ان ابين السبيل
قال محمد في الاصل اذا باع المالك السبب بعد الحول ثم حضرا عرفان
قال له الباع اما دفع اليك قيمة الواجب او عين الواجب في المال الاخر
فلا يسبيل على المشتري وان قال ليس عند ما دفع اليك فان كان
الباع والمشتري في مجلس العقد بعد فاس على الجارية ان شاء رجع الباع
بعد الزكاة وان شاء رجع المشتري ونفس العقد في قدر الزكاة وافقه
ذلك من النصاب وان نوق الباع والمشتري في مجلس العقد فالتقيا
ان يكون للساعي الجارية وفي الاحتيا لئلا يسئل على المشتري ببيع
الباع بغير الزكاة **الاولو الجدة** اذا باع الجارية بطلول وهو سائر
ثم ثمانية لا يضمن زكاة المائتين جعل في القدر هنا غنا بغير **الجامع**
الكره جعل المشتري غنا فاحث وجعل زكاة المائتين مضمونة على الباع
العتاق ولو رد الباع بعيب بقضا او بغير قضا لا يرتفع الاستهلاك
الراجية ولو اشترى الف حال عليها الحول غنا سائمة صارت الزكاة
دينار في ذمته **الاولو الجدة** ولو كان له الف وحال عليها الحول فاشترى بها
مئة على الجارة ما تباع بين الناس فيه ثم ملك المتاع لا يضمن الزكاة **م** وان
حال عليها الحول ثم وهبها وسلمها صار ضامنا للزكاة ثم ان رجع في البنت
بقضا او بغير قضا ففقدتها فملك فلا زكاة عليه **العتاق** ولو حال عليها
الحول عنه الموهوب لم يرد رجع الواجب بقضا او بغيره سقط الزكاة عنه
الموهوب لانه لا يملك **م** ولم يذكر الكتاب اذا رجع في البنت ففقدتها
حتى يملك في يده الموهوب لم يضمن قدر الزكاة وقد اختلف المشايخ في بعضها
فالواضع وبعضهم قالوا لا يضمن ثم زوج احواله على الف ودفعها فحال عليها الحول

في يد ثم طلبها قبل الدخول واخذ منها نصف المهر لا يسقط عنها شيء من الزكاة
ومن الفصل الخامس في انقطاع حكم المملوك وعده اذا استقبل قبل الربا
او الذنابة بحبسها او بجلات جنبها لم ينقطع حكم المملوك حتى لو تم حوله لاسل
يجب الزكاة **ومن الفصل السادس** في التجبيل **شعب الطحاوي** انما تجبيل
بشرط ثلث احدها ان يكون المول منعدا وقت التجبيل والثاني ان يكون النصاب
كاملا في المجل او الحول الثالث ان لا يكون اصل قيمته بين ذلك وبين اذا كان
لا يقل ما في درهم فله مال لم ينقطع على المول بعد فاذا جازم كل النصاب فذلك
فاجل لا يكون زكاة ولو كان له ما يدرم فجل زكاته ثم انقص النصاب فحال
المول فهو ناقص يكون المجل مطوعا ولو كان النصاب كاملا وقت التجبيل
ثم هلك يكون مطوعا ايضا وان بني منها انقضى الحول ثم استغنى فتم حوله
والنصاب كامل صح التجبيل **ومن الفصل السابع** في اداء الزكاة والنية **الشافعي**
ولو دفع الزكاة الى مطلق لم ينعقد دفعه الى الطاب بياح لذلك ان كان غيره
شرط وان كان بشرط لا بياح **الشيعة** سئل الذي في رجل دفع الى آخره لا بنية
الزكاة وقال له دفعته فضا فقال يجوز دفع الزكاة وسئل عنها علي بن احمد فقال
لا يجوز وسئل يوسف بن محمد عنها فقال لا يجوز الا ان يكون الرجل متمسكا
ذلك **الروضة** اذا دفع الى الفقير لم ينوب شيئا من حصة النية ان كان لا اقلها
في يد الفقير صار دفع الزكاة وان تلف لا **وافر** **مستم** سئل محمد بن جعفر قال
ما تصرفت به الى آخر السنة نوبت اذ من الزكاة وفي وقت التقري ان حفره
النية قال رجوان يجزيه **الحجة** لا يجزيه كمن لو ادرك النية على الصلوات حسن
ولم يجزه النية عند الشروع **الشيعة** سئل عن دفع زكاة مال الى رجل لم يفهما الفقراء
هل نية الزكاة من الوكيل عنه الرفع قال نية الموكل كنية **ومن الفصل الثامن**
في نية موضع فيه الزكاة **الغاية** في كون موضع الزكاة وعمله او يدر على نية
على نفسه وعمله لا على الزكاة ولا على السائل والمكسب من شيء ولا يقدر
على الكسب كحل السائل مقدار القوت **الروضة** الفقير اذا اصابه ما لا يقدر
الزكاة من الطعام هل يحل ان قال بعض الشيخ بجله واليه مال شيخ الام
الشيعة فان عمل رجل زكاة مال نفسه الى الامام لا يجزى العامل من ذلك ما لا
لم يعمل منه **الغزالي** وكذا الامير والقاضي قال القدر في ذلك

العامل سقط حقه واجزت الزكاة **الشيعة** رجل من بني امية سئل عن الصدقة
لا ينبغي له ان يأخذ منها شيئا وان عمل فيها وزرق في غير اهلها باس **الشافعي**
واما الغارم فيجوز ان يراد به المديون وان يراد به رب الدين فانه يسقط
غارما فان اراد به المديون فنقول المديون النسيء الذي يحل له الصدقة ان
يكون له مال ينفصل عن الدين من الدين او العين ما في درهم فضا على ان
ماله القضا من العين غائب لا يعبر اليه على ما هو من الدين على النسيء
لا يمكن اخذه للحال وفيه كانت الحالة هذه على الصدقة لا في غير ذلك لا ينقطع
غيره ولا قدر الدين وان كان في يده فهو مشغول بالدين فيجب له ان يملكه وانما اذا
كان الغارم من مال الدين يملك اخذه للحال الناقض لا يحل له الصدقة وان
اراد الغارم صاحب الدين فالمراد ان يكون على الناس ويكون يملكه
الحال ولا اموال عن غائب لا تحصل اليه به الحال فني كانت الحالة هذه على
الصدقة لا في غير ذلك لا ينقطع غيره ولا ان كان المال العين حاضرا والى
التي على الناس يملك استحبابها للحال لا يحل الصدقة **الحجة** وفي سبيل الله مقطوع
فيعطون يستقروا به ويصلحوا امورهم فيحققوا السلام **الطهري** وفي سبيل
الدين طلب العلم ثم على قول فيقول المراد الغارم المراد الفقير رتبة
وبلا رتبة بان كان مقطوعا عنه ما لا يكون فقيرا رتبة فلا يحل له اخذه
الحجة ولا ينبغي للصحيح ان يملك الا ليعا **الطهري** ويبر في الصدقات لا يبار
ثم المولى ثم الجيران **المفترقات** افضل من الزكوةين يعني صدقة الفطر وزكاة
الاموال الى اهلها ولا السبعة الاول اخوة الفقراء او اخوانه ثم الى اولادهم ثم
الى عمه الفقراء ثم الى احواله وخالاته ثم الى دور الارحام ثم الى جيرانه ثم الى اهل
سكنه ثم الى اهل محله وقال ابو حفص الكبير انما لا تقبل صدقة الرجل وزكاته
مما يوجبه حتى يبارهم وفي **فناوي** **ابو** ادوية الفقراء بولدين الزكاة
نسبه من الزكاة لا من الزكاة في الصحيح فلو دفع صاحب الزكاة مال الى
هذا الولد الذي اضيفت له بانه ولد له اذا دفع بوجه **الغاية** ولو ولد
ام ولد له لا يجوز دفعه اليه **الحاوي** سئل الفقير عن دفع زكاة الى بنت رجل عنه
وهي فقيرة ولها زوج او ليس لها زوج قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز **الطهري**
والاول صح قال كذلك لاختلاف في امره رجل عنده فقير فبذل للفقير

وفيما في سنن
وفيما في سنن

وكيف نفق النقيبة فمن بين القولين قال لا افنى باهه ما وكفى اذكر الاضاحات
 على نفقة **البعول** اذا كان والنفق بالغا جاز الفسخ البه ذكرا كان او انثى صحيحا
 كان او ذكرا **الحج** وان كان الاب يحجر على نفقته قال القدر في كتابه
 وقال ابو حنيفة ومحمد يجوز الفسخ الى اعادة الفسخ اذا كانت نفقة **الطهرية**
 وهو الاصح وغريابي يوسف لا يعطى اعادة الفسخ اذا قضى لها النفقة **بخت**
فواهر زاده يجوز ان يعطى اعادة الفسخ وان كان المولى غنيا **المصنف** دفع
 على الفسخ من الصدقة والمولى غائب جاز وان كان المولى غنيا **المصنف** دفع
 زكوة ماله الى جبهه ان كان يعقل الاخذ بجوز والافلام **المصنف** على نفقته
 يسئل الشيخ ابو ابراهيم عن دفع الزكوة الى جبهه غافل ثم دفع الصبي الى وصيه
 او وليه لا يجوز قال وهو بمنزلة ما لو وضعا على الركان فافهم الفقير لا يجوز
 فكذلك ايضا **الغاية** وكذلك يجوز النفل للفقير الى كذا يجوز للماشي **وفيه** ذكره
 للماشي عند ابى يوسف خلافا لمحمد **البيضة** رجل وقف ارضا على اهل بيت النبي
 لا يجوز ولا يصبر وقال ان الصدقة لا تحل لبيته اثم النفقة والنطق في ذلك
 سواء **الحج** المصنف فاضل غير حاجته الاصلية سادس درهم الا انه ليس للفقير
 لا يحل اخذ الزكوة **المصنف** وان كان له المصنف والكتب لا يجازى به و
 تبلغ قيمته ما في درهم لا يحل اخذ الزكوة ثم ترضى طعاما لقوته سادس ما في
 درهم ان كان قوت شهره اقل جاز له اخذ الزكوة بلا خلاف بين الفقهاء
 وان كان اكثر من الشهر اختلفوا فيه وبعضهم قالوا يحل الى السنة **التمسك**
 والصحيح انه يحل **م** وان كان اكثر من سنة لا يحل بلا خلاف وقال غيره كان
 له كسوة الشتاء وهو لا يجازى بها في الصنف يحل له اخذ الزكوة بلا خلاف
 وان بلغ قيمتها ما في درهم وزايدة **الحج** ذكر خلافا بين ابى يوسف ومحمد
 يحل عنده لا يحل **واقعات** **الصدقة** **الشعب** رجل ما بنا درهم على ان ينفق **الحج**
 وليس مال غيره والمديون مغفرة هل يحل لصاحب الدين اخذ الزكوة قال ابو
 المديون مع اخذ نفقة اخذت الشئ من امواله من امواله **التمسك** قال
 هشام ما شئت محمد بن راية دسعة وتسعون درهما ففقد عليه درهمين فان
 باخذ واحدا وبر واحد **وفيه** قال ابو يوسف في رجل نوى ان يعطى رجلا درهم
 ثم زكوة ماله والرجل فقير وليس عليه دين فوزه ماله ما يشاء وكلما وزن ماله

ومنها البه قال بجوزية لا نفق غير الزكوة اذا ادمنها في مجلس واحد ويجعل كانه دفع
 الكل دفعة واحدة وفي رواية عنه لا تجزئ المائتان والباقي تطوع **فواهر زاده**
البيضة في لا يحل اخذ الصدقة قال الفضل ان لا يقبل جائزة السلطان في
 المال وان كانت في مال مؤثر لاجازة البعول وان كان فقيرا فان كان
 من بيت المال ولا باخذة غصبا يحل له الاخذ وان كان غصبا ولم يخلط
 بغيره اعم لا يحل وان اخلط فلا بأس **المصنف** جائزة السلطان
 كالصدقة لا تحل للمسلم كحل الصدقة **الكبر** اذا اخذ السلطان في امواله
 مصدرة ونوى بها اداء الزكوة اليه فالصحيح انه لا يجوز به نفق **المصنف**
 ما اخذ ظلمة زمانا من الصدقات والعشور والجزى والخراج ويجازى بالفساد
 فالصحيح انه لا يسقط جميع ذلك غرابا لا للمال اذا اوفوا عند دفع النقد
 عليهم **ومن الفصل التاسع** في السائل المتعلقة بمعطى الزكوة رجل دفع زكوة
 ماله الى رجل ادعى ان يتصدق بها فاعطى ولزمه الكبر والفساد او اذنته ومحتاج
 جاز ولا يملك نفقة **الطهرية** لوقال اصنع حيث ما شئت ان يملك لفقير
 واذا وجبت الزكوة على رجل هو لا يؤدها لا يحل للفقير الا باخذة لا يفرط
 اخذ فلصاحب المال ان يستره وان كان قايما ويعينه ان يملك لان محليها
 هذه الفقير بعينه **ومن الفصل العاشر** فيما يبيع وجوب الزكوة **الحج** من ملك
 غير طيبة او غصب اموالا وغلطها ملكها بالخط ويبيعها وان لم يكن اسوا
 نصاب فلا زكوة لانه مديون **السلبية** الدين الموطون ان يضمن يبيع وجوب الزكوة
 وذكر محمد الاثمة الحسنى غرضنا نحن انه لا يبيع **الغاية** واذا طار الرين في
 خلال تحول ثم زال استبانت التحول **ومن الفصل الحادي عشر** في السباب
 المسقط للزكوة ومن جملة السباب المسقط موت من عليه الزكوة حتى اذا مات
 غير زكوة سائمة قال في لا يجزئ الوارث على الاداء او غير زكوة التجارة لا يجزئ
 الاداء فيما بينه وبين الله تعالى **التفريق** ولو ادعى باو الجاه لا يسقط بالانفاق
التفريق ولو مات في خلال تحول انقطع التحول في جملة السباب المسقط الزكوة قال
 اصحابنا من وجب عليه الزكوة اذا اراد العياذ بالله تعالى بطلت الزكوة وكذلك
 ما مضى في الاول وهو مقرر لا زكوة فيها عتينا **ومن الفصل الثاني عشر** فيمن غير
 على العاشر **الحج** ويؤخذ العشر من صبيان اهل الحرب في الطريق كجاءهم **ومن الفصل**

ملك اموالا غير طيبة
 الزكوة الموطون
 وجوب الزكوة

الاصح عشر في الجباب الصدقة وان تصلي في **الجماع** نذر ان تصدق بشي
وسطين فصدق بشاة سنة بعد الاوسطين تجزي عنها ولو نذر ان تصدق
شاهدين وسطين فاهل سنة بعد ما لم تجز الا غشاة واحدة **في النكاح**
ولو ادعى نواحيه بعد ان يبين لم يجز ان يغرب وجوب في نذر الاعتاق كما لو
في نذر الاراقة لو نذر ان يعتق عبدين وسطين فاعتق واحد وسطين
لا تجزي الا واحد وان نذر ان يتصدق بعبدين وسطين فصدق بواحد
بقية قيمتهما **وبه** اوجب على نفسه صدقة ففطرة حنيفة فادى مكانها رتبة
بسقط عنه النذر في قولها وفي قول محمد وزفر فخله او الفضل **جامع مجمل** نذر
صدقة في الزود فصدقة في الحج او السكن لا تجزى **الاول الجنب** ان دخلت هذه الار
فقد على ان تصدق بهذه المائة فخلها وهو يورث من نذر ان يتصدق بثلثة
ماله ثم تصدق بها لا تجزي عن الزكاة **جامع الجوامع** اذا نذرت على فلان موتي
المسكين فميت من حيث تصدق بالجنس الباقية قال الله على ان اهشاة
فاهش عيال بمخرج المصلحة غايي يوسف قال ان اجبت مائة درهم فخلها على ان
تكونها حنة درهم فاصاب فلا شيء عليه لانه انما هو غير المخرج **جامع** قال
المسكين او اطعام المسكين قال ابو حنيفة على عشرة في الوجين جميعا وهذا
اصح النوازل في بده درهم فقال الله على ان تصدق بهذا الدرهم فلم تصدق
حتى يهلك فلا شيء عليه **فما دى** **ابو** قال الله على ان تصدق بعينه فصدق
بغيره فخل قيمتها **فما دى** **ابو** قال الله على ان تصدق بثلثة لا ياكل ان ذمها ولو اكل
فصلية قيمتها اكل او مثله سئل فامى بدين على نذر فقال ان شئ من فخله على ان
اضم الثمان لا يصح نذره ولو قال ان فقم غايي فخله على ان اضم ثمان القوم
المعلمين من نذر ان كانوا اغنيا لا يصح وان كانوا فقرا يصح قال مالك اكلت اللحم
فقله ان تصدق بدرهم فخله بكل ثمة درهم وكذا لو قال اكلت ثمة فخله بكل ثمة
درهم اذ جعل الرجل على نفسه حجة او عرة او ما اشبه ذلك مما هو طاعة لله تعالى
وكان النذر مسلا لانه الوفاء ولا ينفعه الكفاة بل اختلاف **ومن الفصل**
الاصح عشر في المنفقات **الاصح** قال محمد بن ابي حنيفة ان عتق دين عتق من زكوة فان
تعتق بامر المدين وكان المدين فقيرا لم يجز وان ادركه بغيره لا يجز **الوضعة**
قال رجل اوفع درهمي الى النيف فخرج ليس ان يرجع على الامر الا اذا وضعت في الامر

الامر ومن كان **العشر** من الفصل الرابع في معرفة وجوب الوضوء
الوضوء وقت وجوب الوضوء عند ظهور الحاجة **الاصح** وقت الحاجة وقتها
محمد بن ابي حنيفة وقتها وقتها وقتها في الخطاء ورتة الخلفات نظيرة **الاصح**
جامع الجوامع وما هلك بعد الوجوب بلا فعل سقط عنه وجوبه وجب
وما اكل او اطعم بالمعروف لا شيء منه وذكر الفقهاء بالليل في نوازل
نصير سالت الحسن بن علي بن فضال ما به صاع فخل بأكل قليل قبل ان ياكل
كله على المودود قال ليس عليه شيء وكذلك البز اذا اكل كله قال النضر بن
غزالي حنيفة مثل قول الحسن وبه تأخذ **ومن الفصل السابع** في المنفقات **في النكاح**
يجتمع العشر والحاج اذا اجتمع سبب وجوبهما بخلاف غيره الذي ارض عشر من سلم
بوفد منه العشر والحاج جميعا وكذلك اذا اشترى المسلم ارض فخرج فخله بغيره
م ولو اشترى ارض عشر او ارض فخرج للحاجة ففيها العشر ويخرج دون زكوة الحاجة
وروى عن محمد بن ابي حنيفة بين العشر والزكوة في الجباب **وكذا المعاون** **الاصح**
الاول الجنب ومن اصاب ركازا او معدنا فخرجت الى المساكين فخله وان علم
الامام بلم يتوضأ ولو كان صاحبه محبا جاد وسع ان يحبس كل واحد على الآخر
وكذا لو اعطى اياه دولره وهو محتاج جاز **الرابعة** لا يسقط محض وان كان
واحدة مبرورنا ولا محض في الذهب والفضة يستحقان غير المحرور **كتاب**
العقود من الفصل الثاني في ما يتعلق برؤية المصالح **م** وكان الشيخ الامام ابو محمد
ابن الفضل يقول اذا كانت السماء مستغنية تقبل شهادة الواحد او اقر وقال
رايت المصالح خارج البلدة في الهواء او يقول رايت في البلدة بين خلق السحاب
في وقت يبرق في السحاب ثم يخجل ابا برون هذا الخبر لا يقبل شهادة الواحد
في ظاهر الرواية خلافا لما روى الحسن بن علي حنيفة بل يحتاج الى زيادة العدد
واختصوا في هذا ذلك روى الحسن بن علي حنيفة تقبل شهادة رجلين
او رجل واحد **الحق** لو قبل الامام شهادة شاهدين عليه وقد سقطت
على قولها جاز وبث حكم رمضان وغيره قال يوضح مقدار القلة والكثرة
الى راي القاضي **الحق** وهو الاصح **الحاشية** ثم الواحد اذا راي اهل مضاف
هل يكره ان يشهد عنه كما لا ذكره **المسوط** قال خمس الائمة لكلها في اذا كان
علا بل يكره ان يشهدوا كان الواحدة امانة حتى يجازية الخيرة وهي في فرض العيش

كتاب الصدقات

يجب ان يشهد في ليلة كيدا يصح التكس فخرين والمجارية المخدرة ان يشهد بغير
وليتها وان كان فاسقا ان علم ان القاصي يحيل الا قول الطحاوي وتقبل شهادة
بشره ان يشهد وان كان مستورا ففيه شبهة الروايتين في صحابنا وهذا في المع
واما في السواد اذا رآي اهدم هلال رمضان يشهد في صحبة وعنه النسيان فيكون
بقوله بعد ان يكون عدلا اذ لم يكن هناك حكم يشهد عنه **الفصل الثاني** اذا شهد
على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين منه انهم رآوا هلال رمضان قبل صومهم
يوم ان كانوا في هذا الشهر ينبغي ان لا يقبل لانهم اعرضوا عما كان حقا عليهم ان
جاؤا من مكان بعد جازت لفقه التهمة المام اذا رآي هلال شوال في ليلة
يخرج وباتر النسيان في خروج **الحج** قال صاحب الكتاب لا اذا استيقن الهلال يخرج
ويصل صلاة العبد ويظنون لانه نائب الشرح وقد ثبت في م ذكر شريح الحكم شمس
الائمة كقولنا في شرح صومهم ان الواحد اذا رآي هلال شوال رد القاصي منه ما
ماذا يفعل قال قال محمد بن مسلم يمسك يومه ولا يروي صومه وبعض شيوخنا قالوا
سرا خلاصة الفتاوى في قولنا في ضبط جهلهم وروى في حيفه انه لا يقبل قال
الفقيه ابو جعفر قولنا في حيفه لا يقبل معناه لا ياكل ولا يشرب ولكن ينبغي ان
يقصد صومهم ذلك اليوم ولا يتقرب الى الاقوال في **التنبيه** يجب صوم رمضان
برؤية الهلال واستكمال ثلثين ولا يجوز تعليل المعجم وحسب الا بصوم
ولاني الا فطار ومن **الفصل الثالث** في النية **الحج** افضل الاوقات عنه
الا فطار يروي صوم الغد وان نوى في الليل ان يصوم غدا ثم بدله في الليل ان
لا يصوم وعزم ذلك ثم اصبح وامك ولم يزل الصوم لا يصير صايما **الحج** نوى
صوم القضاء بعد طلوع النجرا لا يصح عنه وهل يصح في القطوع قال الامام النسي
يصح فان فطر لزمه القضاء عند اذا علم ان صومه غير القضاء لم يصح اما اذا لم يعلم
لا يلزمه كما في الصوم المظنون واذا قال نويت ان يصوم غدا ان شاء الله تعالى
لا رواة في هذه المسئلة في صحابنا قال شمس الائمة الحلواني فيها قياس وسجحت
قال قياس لا يصير صايما وفي الاحتقان بعبارة **الفصلية** هو الصحيح لان قولنا
الله ههنا ليس بمعنى حقيقة الاستثناء بل على معنى الاستعانة وطلب التوضيح
من الله تعالى حتى لو اراد به حقيقة الاستثناء لقول لا يصير صايما **وهنا** ولو لم يظن
لم يكن مفطرا حتى ياكل وكذا لو نوى التكلم في الصلوة ولم يحكم **وهنا** اصبحت يوم

صوما ثم اكلن سبائهم من رمضان فنوى الصوم لا يجوز **الباب الثاني** في النية
كما يكون بعد **القائه** هو الصحيح **الفصلية** اذا دخل في النفل على طعن انه عليه ثم
يتبين ان ليس عليه فلم يفسد ولكن مضى عليه ثم افطر فله القضاء لانه لا يمتنع
فقد اخذ المعنى فيه فوجب عليه ان يهدا اذا يتبين ان ذلك قبل الزوال **الحج**
ولو افطر اول يوم من رمضان ثم نوى في شوال نوى اليوم الثاني في رمضان
ثم ظلمانه غلط لانه ان يقضي اليوم الاول **النوازل** تسلسل شواذ غير يصلح
في غير رمضان ثم يوزر الصوم ثم افطر قال القضاء عليه وهكذا روي عن
الثوري وقال الفقيه في شرح **الطحاوي** قول صحابنا عليه وبناخذ **القائه**
ولو نوى القضاء ولم اقل الشهادة واخره اول بعين رمضان اخره **وهي**
الفصل الرابع فيما بين الصوم اما اذا نكح طاعة فبفسد صومه بالانكاح
عاشي اول بعد وان كان اقل من طاعة النكاح فقولنا في يوسف لا يفسد
الي جوفه او اعاده وهكذا روي بحسن وعلى قول محمد بن عبد الله عاد اول بعد فالحل
ان محمد بن عبد الله الصنع في طرف الاخراج والادخال واليوسف بعينه طاعة
النكاح وذكر شمس الائمة الشرح فيما اذا نكح اقل من طاعة النكاح فاعاد شيئا
الي جوفه ان على قولنا في يوسف روايتان واذا نكح بلغا **الحال** لا يفسد
لا يتفق صومهم على قولنا في حيفه ومحمد وعلى قولنا في يوسف يتفق **القائه**
سئل ابو بصير عن اتبع بلغه قال ان كان طارعه وهو يقدر على ان يقصد
يقصد وان غلب عليه لا يفسد عنه بسبب حيفه خلافا لابي يوسف ثم على قولنا
بشره طاعة النكاح في النكاح اذا نكح اقل من طاعة النكاح فاعاد شيئا
ذلك باقيا ولا وان كان له عليه يجمع هكذا ذكر شمس الائمة الحلواني والكل
في شرح جامع البصير ان على قولنا في يوسف ان كان الغيبان واحد يجمع وان
سكن غيبانه ثم تقيا ولا يجمع **القائه** ولو نقص او استثنى ففضل المار به
من صومه وان لم يكن ذكرا لا يفسد **الحال** لا يفسد اذا اوجزنا
في قولنا يفسد واذا وصل المجهول فبفسد ثم لا يلزمه الكفارة في طاهر الرواية
من غير تفصيل بين حال الاحتقان والاضطرار وروى الحسن في حيفه ان في
بينهما وقال ارباب لا يستلحق على فحاه وقال حيفه في خلق ما كان لزمه الكفارة
وعامة الشيوخ على ان ان مقل ذلك باقيا ولا يلزمه روى انه عليه الكفارة

الحاشية في باب يوسف فقد الحقة لا بعد **الجامع الصغير** ان ابانته الربوبية في الكثرة
 بان لا يقدر على اتساعه في غير ربي وهذا اذا لم يوجب فان اخرجته من اتساعه منصوصه
 بالاتفاق **م** وان اتبع سببه في اتساعه لا بعد **الجامع الصغير** قبل عبده ولا كفارة
م وان اتبعها كذلك بعد وهل يلزم الكفارة قال بعضهم يلزم وكذا روي عن ابي
نصاف **و** **الحاشية** والمخارج لانه يجب **التبعية** ليس ابو القاسم في اكله
 سببه قال ان اكل الكرامه اكله فغلبه القضاء والكفارة **م** وفي النسخ الى ان
 اذا مضى السببه فغلبه القضاء ولم يشترط ان يجده في خلقه **واحق الصمد**
الشبه الراجح اذا دخل في الصيام ان كان قبله قطرة او قطرتين لان **الحاشية**
 وان وجد طلاء وان كان كثيرا حتى وجد ملوحته في جميعه في اتبعه **م**
 وكذا الجواب في حق الوجع واذا اكل شحما غير مطبوخ لم يتركه القضاء بلا خلاف
 وبطلان الكفارة قال الصمد **الشبه** في وقائه الحنجرة لانه وان كان
 غير مطبوخ الكفارة بلا خلاف واذا قل خطا قبله يراقه ثم ادخله في ثم
 اخرجته ونسل ذلك رارا لا يبعد صومه **البحر** في غير اذ اغتسل ودخل
 الماء في لا يبعد صومه الا ان يصب منه **الحاشية** اذا دخل في لا يبعد
 صومه وقال بعض النكس بعد **الحج** الكفارة الصوم حتى لو اصبغ صابونا به
 والعباد بالله ثم اسلم عليه ان يغتسل في ذلك اليوم **الحاشية** اذا اوى رجل طم
 فغلبها القضاء والغسل اتم لم يترك ولا كفارة فيه لانه بمنزلة الجماع فيها
 دون الغرض **ومن الفصل الخامس** في وجوب الكفارة **م** اذا وقع خطيئة
 واتبعها فغلبه الكفارة وان اكل الشعير فلا كفارة عليه الا اذا كان غلبه
الحج وفي الشعير لا يجب الكفارة الا ان يكون في السبيلة الرطبة في شجرها
 واكلها فغلبه الكفارة واكل الارز والجبادرس لا يجب الكفارة **الطهارة**
 ودينق الزرة اذا لم يسن والرئيس يجب الكفارة **بالكلية** في **الحاشية** في
 الخطيئة والشعر لا تكون الا عند محمد وفي دينق الارز والجبادرس قالوا لم يترك
البحر والطيب الزر ينسل الرئيس عبده وان كان بعد اكله فغلبه
 الكفارة **م** وان اتبع بلحيه فغيره روايتان **الحاشية** **الطهارة** في **الحاشية** لا يجب
 تركه لانه اوى **الحاشية** ليس الفصل لانه في غدا رات الدم في اليوم
 وظن انها حصى وافطرت ولم يكن حضا بل من الكفاة وهل ينفق حالها

بين اذا كان في ايام حضا وبين ما اذا لم يكن قال **الامام** **الفصل السادس** في
 كرهه للصائم وذكره الباقية في المنفعة والاشفاق قال شمس الدين في
 ذلك ان كرهه اسك الحاء في قوله لا ان يفرغ **التعاب** **بالكلية** للصائم
 ان يستق في الماء ويصبي على بطنه ووجهه ورأسه ويغسل فيه وهو صائم
 ولانه ليس فيه تعريض للصوم على العف **ومن الفصل السابع** في الاسباب
 المبيحة للقطر لمن بن زياد في كتاب الصوم اذا افطرت صوم النطق كان
 ابو حنيفة يقول لا بأس بان يقطر ويتقن يوما مكانه **الحاشية** لمن بن زياد
 هي اذا دعي الى وليمة وهو صائم تطوعا فليج ولا يقطر وان اتم عليه امر الولية
 ان يقطر فلا بأس قال الغيبة ابو البت ان كان يقطر لا يقال السور في
 طلب احده فلا بأس به ان كان بشهوة فنه كره وهذا كله في ترك الافطار
 عقوق بالوالدين او ما صدهما وهذا كله في النطق اما في النقص والواجب لكل
 الافطار لا بعد سبيل الشيخ ابو القاسم عن اربعة الحجة فاضطر الى تركه
 قال اذا قبل ان ذلك يقطع فلا بأس به وروى عن عاصم ومحمد بن سنان
 ان من اراد الا حيا طمعت فليصم وليطم عنه **ومن الفصل الثامن** في
 الاوقات التي كره فيها الصوم **الطهارة** **الزوايا** في الصيام انواع اولها
 صوم الحج والثاني صوم رجب والثالث صوم شعبان والرابع سنة ايام
 من اشوال متتابعة وتجب منفردة كل اسبوع يوما وصوم عشرة ذي الحجة **م** ولا بأس بصوم
 يوم الجمعة **الحاشية** عند ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف جازيت في كراهته
 الا ان يصوم قبل او بعده ويكره صوم البروز والمهجان اذا نوى ولم يوفى
 يوما كان يصوم وهكذا قبل في يوم السبت والاحد وذكر الصمد **الشبه** في دفع
 ان صوم يوم البروز جاز من غير كراهته هو المختار فان كان يصوم قبله تطوعا
 فلا فضل ان يصوم والا فلا فضل ان لا يصوم لانه شبه بغيره في اليوم
 وانه حرام **الشبه** صوم يوم الشك بينه النطق والواجب الطهارة
 لا يكره وفيه والمختار ان يغتسل بالنطق في حق الحوائص والانتظار والسلام في حق
 العوام **الشفقة** في والاصل بين الحوائص والعامة ان كل من يعلم حية في الصوم
 يوم الشك بمنزلة الحوائص والافاضة من العوام **ومن الفصل التاسع** فيما يسطر
 الكفارة **م** اذا اكلت او شربت ثم عافت او رقت في ذلك اليوم لا كفارة عليها

بخلاف ما اذا صارت مطوعاً لم حافت في ذلك اليوم فانه لا تسقط عنها القضا
 القضاء لا يسقط بالشبهة بخلاف الكفارة **ومن الفصل الحادي عشر في النذر الحرام**
 النذر بما لا اصل له كعبادة الرضخ وما اشبهه لا يصح في المشهور وورد في حقه ما
 يوسف اذ يصح **فنادى اهو يسئل** عن قال على ان صوم ثم سافر في الغد لم يرضه
 قال ثم كان في صوم رمضان **م** هشام بن عماري يوسف اذا قال في نذر في اللغو على من كان
 فلا شيء عليه حتى يتولى فعلى ان **الفصل العاشر** وهذا قياس وفي الاحتياط يحذر ان
 تعليقا لا يجب قياسا وحتما واما في يوسف اذا جعل على نذر في صوم اليوم
 النذر عاقبه الا تخالفه في يوم صام ذلك اليوم ابراهيم في سنة او شهر
 صام ذلك اليوم الى ان يقضي ذلك الوقت **الغاية** ولو وجد ذلك يوم
 ولو قال له على صوم فليصوم يوم واحد ولو قال صام فليصم ثلثة ايام **الحج** اذا
 نذر على ان يصوم ابراهيم فليصوم في الصوم لا يشفاه بالبعثه كان لان نذر
 في كل يوم نصف صاع من نخطة **ومن الفصل الثاني عشر في الاعكات** **م** والصوم
 لصحة الاعكات الواجب واختلف الروايات في الفعل في الحسن في حقه
 شرط الصحة وفي ظاهر الروايات ليس بشرط وهو قول ابي يوسف محمد **الفرق** ونذر
 وجود ذات بجهة الاعكات وهذا يشكك بما اذا صام تطوعاً قال في بعض النها
 على اعكات هذا اليوم **ذكر في الويلو الحجة** ان الاعكات عليه سواء قال ذلك قبل
 النهار او بعده لان الاعكات لا يصح الا بالصوم واذا وجب الاعكات وجب
 الصوم والصوم في اول النهار فمطوعاً فمصلحة واجبا **م** ولا يخرج ما كان في
 وعبادة الرضخ وصلوة الجنادة قبل شئ اذا لم يكن نذر احد يتوهم بموالميت
 عليه ان يخرج واذا ارض فليس ان يخرج **الحج** ولو شرط وقت النذر ان يخرج الى عبادة
 الرضخ وصلوة الجنادة وحضور مجلس العلم بخبره ذلك في نذر فخره زاده بان
 الرضخ ونسبه الجنادة **الفصل الحادي عشر** وقيل في الكتب يخرج لكل والنذر **وفي ان**
 ولو اغتفر في البحر في الماء جازم ولو اتفق من سجدة الى سجدة كفاية عن سجدة وسجدة
 لا ينقض **الحج** ويخرج الى اجابة السطان والى امر لا بد منه ثم يرجع بعد ما وقع رجعا ويخرج
 للوضوء والاغتسل اذا كان او فليصلي **جاء في الحج** **م** وفي كل من الاعكات الواجب
 فما الفعل فلا بأس ان يخرج بعد ما يغتفر في ظاهر الرواية اذا وجب عليه نذر
 شهرا لم يكتف حتى مات يعلم عنه كل يوم نصف صاع من نخطة اذا اوصى وان كان في

ومضا وقت الايجاب ولم يرد حتى مات فلا شيء عليه **ومن الفصل الثالث عشر**
 في صدقة الفطرم وقت وجوبها حين يطبخ الخبز يوم الفطر حتى ان مات قبله
جاء في الحج **م** واما في العبد وكان له عتقا وجوب ذلك ولو لم يرد او شتر
 وخلص ملكه **الفصل الحادي عشر** لا يكره التاخر في يوم الفطر **الغاية** ولو غفل ثلثة ايام قبل
 الفطر جاز والمخ اذا دخل رمضان يجوز وقبله لا يجوز **الفصل الحادي عشر** وعلى النكاح
ومنها والفصل في الزيادة على دار واحدة وعلى الرسوت الثلثة في اثبات لثبات
 والصفحة والبرج وفي الغار على زيبين وفي غرة على واحد من الروايات في زيب
 او حار وفي اثبات البيت على اثبات به عادة وفي كس الفقه بالزيادة على نذر
 واحدة من كل شئ وفي التغير والاعداث بالزيادة على الشئ وفي المصاحف على
 وقبل المراسع ما زاد على الثوبين والآات الخاصة والفقر على ما ذكرنا انه يغير الفصل
 على الكفاية ولما لا يبرهان بغير الفصل في وقت سنة **الغاية** وفي نذر
 من شتر في وقت شهرين ففوت الشهر الثاني في فضل **الغاية** وفي نذر الحج
 باعتبار القيمة **الحج** **م** وجميع ما يناس بمقتضى النحر وان فطر الرضخ ولو كان
 في رمضان لا يسقط صدقة الفطر زوج ابنة الصغرى في طهر وسلمها اليه لم يسقط
 صدقة الفطر **الملتقط** في سقط عنه الصوم كبر او من لا يسقط عنه صدقة الفطر
الغاية ولو دفعها الى الطبال المزق قطع وقت السجدة لان ذلك غير واجب
 عليه **ومن الفصل الرابع عشر في النفقات** اذا كان عليه قضاء يوم لم يسقط
 فطمن ان الجمعة فضاء يوم قضاء يوم الجمعة لم يجز ولو نوى قضاء اليوم الذي عليه
 غير ان طهر ان يوم الجمعة **ومن كذا** **الحج** **م** **الحج** **م** **الحج** **م**
 في الاقاط الى سبعة بها **البيت** يسئل عن قال لادارة بحجة الشهر وخمسين
 وادي ولم يسئل خمسين من بين زينة وادي فقلت وادم الى سبعة فقلت لان الزينة
 تعارفوا التزوج بهذه اللفظة وان لم يلفظوا بلفظ النكاح والتزوج لان لو اقر
 من وادو ولم يقل في طلب النكاح وان طلب الاعطاء والاعطاء والنية سواء
 النكاح ينعقد بلفظ الله بغيره **الفصل الحادي عشر** قال ابو الالبان لاب بنت زوج ابنتك
 من ابني فقال ابو البنت وهبتها لك صح النكاح للابن عنه اكره النكاح لان
 قوله ومتهما لك وهبتها لانيك بركم **م** **الحج** **م** **الحج** **م** **الحج** **م**
 على قول لا يكره الزاد لا ينعقد وهو الكفر ان ينعقد وهذا الاصل في اختلاف الروايات

عن اصحابنا روى الحسن بن علي حنفية كل لفظ بلك شئ نعتك النكاح وهذه الرواية تدل
 على جواز لفظ الاجارة في رواية ابن رستم عن علي حنفية كل لفظ بلك في الزنا
 بنعتك النكاح وما لا فلا وهذه الرواية تدل على عدم الجواز لفظ الاجارة **البشر**
 اذا تزوج نكحتا فنفقة ذكر بعض انه يجوز وانكره غيره **م** وفي كتاب النكاح المأدوم
 بشر من ينفق ان من طلق امرأته طلاقا ينافي في ذلك ردت نفسى على كمال
 الزوج قبلت كان كاحا **ومن الفصل الثاني** فيما يكون اجازة **م** قال لا حنفية
 ان الزوج في طلاق فعات بالفرسية توبة والى لا يكون اذا ولو قال ذلك
 اليك فهو كليل وكذا عند ابى يوسف البعد اذا طلب الاذن من المولى في النكاح
 فقال ذلك اليك فهو اذن فلو قال انت اعلم او بالفرسية توبة الى فليس فيه
 وبعض مشايخنا قالوا لا والى وتوبة والى في عرفنا نفقة من شئ النكاح المأدوم
 غواصة زوجها ولها قبلتها فرددته ثم عاد اليها ولها في مجلس اخر فقال انت فاعلم
 فعات انما راضية بانفسه فزوجها من الزور ردت فانت ايضا ان تجزئ النكاح
 قال لها ان ترد بمنزلة في قال ليصل اليك كرهت حجة او الى فطلقها وزوجها
 رضا الى في زوج المطلقة لم تجزئ كذا ههنا وفي هذا الجواب نوع نظر عند **ومن**
الفصل الرابع في الشروط **المصغر** قال الفقهاء بالثبت زوج من شرط
 على ان كل واحد منهما هو حر فالنكاح جائز والشرط كذلك وكل واحد منهما **ومن**
نكاح في تزويج المرأة والزواج **السرية** وان كانت المرأة معتقة بل يذكر
 اسمها واسم معتقها واسم الى المعتق **فناوي** ابو الليث رجل اراد ان يزوج
 ابنة الصغرة في ابن صغير فاعتق فقال اب الصغرة زوجت ابني الصغرة فلما
 من ابني الصغرة فلان فقال ابو الصغرة قبلت جاز النكاح للابن وفيه الزوج
 ايضا رجل خطب لابنة الصغرة امرأة فلما اجتمعا للعتق قال اب المرأة لاب
 الصغرة بالفرسية وادم تراهين وفتنة فنهزروهم فقال اب لابن بنزلة فجزئ
 بالنكاح للاب وان جرى بينهما مقدمات النكاح للابن هو المختار **ومن الفصل الخامس**
 في الشهادة **المقارن** شهد ما انه تزوجها والاخر انه نكحها قبل لا النكاح
 يستعمل الوطى وهذا الغالب يقولون شهدا انهما قبلوا على القول الاول لا يستعمل
 الصحيح **الظهير** طلق لا يزوج امرأة الا سرفه فزوج امرأة بشهادة رجلين
 ولو شهدا دة ثلثة او اكثر بحيث **الحج** نكاحا بغير شهود **م** قال ابو حنيفة اذا تزوج

ان قال على وجه لا يضر لا يصح النكاح وان قال على وجه لا يضر كذا
 كاحا **الخاصة والمجانبة** والاصح انها اذا اقر بالنكاح وسما المهر بنعتك النكاح
 مبتدأ والافلام واذا اختلفا ان النكاح وقع بغير شهود او بشهود كان القول
 لمن برئ الصحة **ومن الفصل السابع** في سبب النكاح **فناوي** ابو حنيفة قبل امة
 بشهوة ثبت حرمة المصاهرة **بجس النكاح** اللطوة لا توجب حرمة المصاهرة
 الى هذا الشرح في الزناوات والفنوكى على هذا **الحج** ولو لم يوطى في دبره لم يثبت
 حرمة المصاهرة **التيمة** ذكر في الاسرار الا ان كان في دبر المرأة يوجب الحرمة **الحج**
 واذا اخذت ذكراها في محضه بيدها وقالت بغير شهوة صدقت **الحج**
 من سبب المصاهرة تجب حرمة المصاهرة **م** وتقبل الشهادة على الاقران ليس
 القبلين شهوة وهل تنقل على نفس المهر والقبيل شهوة قبل تنقل اليه بل يحرم
الفصل الثامن اذا كانت قاعدة علماء فنظر الى وجهها في المأدوم **الحج**
النكاح لا يثبت في **نكاح النسي** ذبا بسل المهر قبل امة ابية شهوة وهي كرهة
 وانكر الزوج ان يكون بشهوة فالقول قوله لا يكره بطلان ملكه وان صدق ان كان
 بشهوة ونعت بمهر على الزوج ويرجع الزوج بذلك على الغال ان نكح النساء
 وان لم يوطى ليرجع وفي الوطى لا يرجع وان نكح بالوطى الف لا يوجب الحد الوطى
 والمال مع الحد لا يجتمعان قال ولو كان جاسما بشبهة وهي كرهة وتبين وجه
 الشبهة بان قال وجهه ابوا منه فغيره فاعاد عليه ورجع الاب عليه نصف المهر
 ولا يرجع به على الابن قال ابو يوسف ولا اخفطه غير اب حنفية وينبغي في قياس
 قوله ان لا يرجع الاب عليه بذلك فقبل المهر المهر وجب عليه بالوطى لا يوطى
 شبه النكاح فلا يجب مهر **م** قبل رجل فعات بام او امك قال طابعتا فثبت حرمة
 المصاهرة قبل ان كان المسائل السؤل بالزمن قال لا يتعاقبان ولا يصدقا كرهة
ومن الفصل التاسع في بيان ما يجوز من النكاح وما لا يجوز **السرية** قالوا في المأدوم
 الاول ان تزوج بكافة نفقة من لو كانت حرة كان الوطى حلالا لا يحكم **الحج**
 النكاح **البرقة** اذا تزوج حرة في عدة امته غطى حتى يرضى ثم رجع الا انه جاز **الحج**
الرجوع زنيته زوج بنته فبعده وهي كبرية برضاها جاز ولو صدقة لام اذا تزوج
 الحولى الكفاية في دار الاسلام جاز وان تزوجها في دار الحرب كرهه وفيها انكره
 اذا كان مقصود ان يتوطى فله كما غفرت اذا دخل بامته دار الحرب كرهه لا يوطى

في النكاح
 في المأدوم
 في السرية
 في الرجوع
 في البرقة
 في النسي

ان تزوج نفسها فغير كفو ينفى ان يكون ومنه من قال ان قول الكل **في حصة** في كتاب
الوكالة الصريح ان لا يجوز في قولهم رجل وكل جلا ان يكتب بنت فلان فجارا
الى المرأة وقال صاحبنا في معنى فقال رجعت ثم ادعى الوكيل ان اردت النكاح
لموكل ان كان القول في المحاط وهو الوكيل على وجه الخطبة ومن الباب علم
وجه الاجابة لا على وجه العقد لا يتحقق النكاح بينهما اصلا وان كان على وجه
العقد يتحقق النكاح للوكيل وكذا اذا قال الوكيل بعد ذلك قبلت فلان اما اذا
قال الوكيل لب انتك فم فلان فقال الباب رجعت لا يتحقق النكاح فاما
الوكيل قبلت واذا قال قبلت فهو على وجهين اما ان قال قبلت فلان
او قبلت مطلقا وفي الوجهين جميعا يتحقق للموكل **النفقة** وان قال اب البنت
بعد جدي بينه وبين الوكيل مقدمات النكاح للموكل رجعت بنتي على صلاتي
كذا ولم يقل من المحاط ومن موكله فقال المحاط قبلت بجمع النكاح المحاط
ومن الفصل السابع عشر في المهر والاولاد واذا صحت تسمية النكاح قال المهر
هو السدي ومنها في بلادهم لان الوسط مستخرج من الانواع الثلاثة وهي في
بلادهم الرومي والسند والحشيني والسندي بين الرومي والحشيني فيكون الوسط
في ذلك السدي اما في بلادنا الوسط هو النكاح لانه بين التري والهندى
جامع الجامع الجارية الوسط السندية والعقلانية والاعلى الرومية
التريكية والاولون الزنجية والهندية غوغا في حصة وعلى عرف زمانهم
اذا تزوج على العتق ان كانت في حصة وعلى العتق ان كانت جسيمة فان كان
جسيمة فلها العتق وان كانت في حصة فلها العتق وهذا بلا خلاف والنون
ان في مسألة الاخراج وصلت المحاطة في التسمية الثانية فانه لا بد ان تزوج
بجرتها او لا في مسألة البيع والجمال والمحاطة اهلا فان المرأة على صفة ومدة
تكون الزوج لا يعرف وجهه لانه لو كان المرأة على اى صفة لا يوجب الخطم ان
سامعة غير رجل تزوج امرأة على العتق لها والنفق لغيرها اذ قال المهر
زوجت نفسي منك على العتق الفلى والنفق لاني وذلك جائز والعاطفة
ايضا رجل تزوج ابنته فم رجل على النكاح درهم وانتهى على نفسه انه تزوج فلانة فم
فلانة اي درهم على ان على الف درهم مالى وعلى فلان الف درهم وقيل
فالمهر كله على الزوج والابن ضامن منهما الف درهم فان اخذت ذلك ابنتها

من ابنتها او من مكرهه كان للاب ولورثته ان يرجع ذلك على الزوج
الاولاد تزوج امرأة على العتق ثم جدد العقد بالعتق فقل قول الى حصة
والى يوسف لان ثبت الزيادة وعلى قول محمد ثبت ذلك خمس الا ان لم يثبت
في شرطه ان على قول الى حصة ثبت وعلى قولها لا شيء **حصة الطلاق** على قول
الى حصة ومحمد ثبت وعلى قول الى يوسف لا وفي اقرار المحقق لا ثبت
الزيادة في غير ذلك خلاص **العقود** تزوج امرأة على درهم الى سنة فادخلها
قبل السنة قبل ان يعطيهما فان كان شرط في العقد ان يدخلها قبل السنة
فله ذلك وليس لها ان تمنع نفسها منه بلا خلاف وان لم يشترط ذلك
في قول محمد وعلى قول الى يوسف ليس له ذلك استحسانا قال المهر شبهة وبهذا ينبغي
وانه احسن قال القدر في كتابه قال ابو يوسف لو كان المهر حالا فخرته
فادخلها فادخلها قبل سنة المدة فليس له ذلك ولها ان تمنع نفسها منه
وبهذا يستقيم في قول ابو يوسف واذا هو استحق **النفق** اذا كان له مهر حالا فان
عليه نفقها بالمره فلها ان تمنع نفسها عنه حتى ينفق عليها بمنزلة وكيله ولو لم يكن
الزوج احوالها بالمره لم على ان ابنته منه في القياس ان يدخلها قبل ذلك وفي
الاستحسان لا يدخل حتى ينفق المهر وغايب حصة روايان رجل تزوج امرأة
بانت على ان كل الباقى موطنه كان الاصل معلوما صح النكاح وان لم يكن
معلوما لا يصح يوم التزويج بحمل فانه ما يتعارف اهل البلدة ويؤخذ منه الباقي العطاء
او الموت **الحج** او في حال قيام النكاح بادر الفاضل بسليم ذلك لا يجزى في
لم يوجد منهما سبب السبب قد يكون حصوله في حصة الزوج وقد يكون في جانب المرأة
اما من جانب الزوج باظهار العناد والامار الى ذلك وذلك ان يكون بالنقض
الزوج في غير موجب عدوانا وظلما او بالتزويج عليها او الجأها الى الحصة اما والطا
بمهر او استيفار حقه حتى قال بعض الشيوخ ان ظلما في العتق في السنة او قسم
في النفقة فاحده يطلب كل المهر الموطر وان تزوج عليها ويترى في السنة والنفقة
تطالب بنصف المهر وقال بعض الشيوخ تطلبه بكل المهر وان اخذ جارية للزواج
فالواجب الطالبة بكل المهر علا لالحاق الغير والفرج بها وقال بعض مشايخنا
ان تزوج عليها تطلبه بنصف المهر وان تسهر عليها تطلبه بكل المهر وذكر بعض
الروايات في الشر تطلبه بالنفقة اما السبب في جانب المرأة نحو ما اذا كان عليها

من الروح القدس

خلف

قسم
الحق
والصدق
في القسم

وہی ہے جو ان کے لئے
موت ہے اور ان کے لئے

قسم
الحق
والصدق
في القسم

وفي الفتاوى انهم اذا طلقوا امرأة في الحائض لم يفسخوا النكاح ولا ينفقون عليها ولا يزوجونها
ولو طلقوا بعد ذلك ارجعت ذلك الطلاق لا يقع الطلاق ولو طلقوا في وقت ذلك الطلاق يقع الطلاق

هذا هو الحق في المذهب
غيره اوضح

طلاق البعثة غير واقع وكذا الخوف والمعتوه **منع الطحاوي** وكذا المني عليه لا يكون
الشفقة سبيل في نكاح امرأة من صغيرين وارادوا بالوان ان يفرق بينهما
عند الحاجة قال الطلاق فلا يمكن منه اذ الزوج والامانة في النكاح فلا يقع
الاسبب ولو وجد لا يثبت ان يترك لكل واحد منهما حرة الرضا
ان كانا صغيرين واحدهما قهره من هذا الرضا او الاخر ولو لم يكونا صغيرين
ولا احدهما فلو ثبت هي اذ هو مستها ابو الزوج بشهوة او سأم المرأة وقت
الفرقة بينهما لكان لا يثبت ان لا يؤمر به لانه ابرز كتاب النبي **م** وطلاق السكران
واقع اذا سكر من الخمر والبسطة وهو نهى صاحبنا وكان الشيخ الحسن الكوفي
يخاف ان لا يقع وهو قول الطحاوي ورواه قول الشافعي **وفي التفرقة** والنكاح عليه
الحج ولو وكل جلا يطلق او انه فربس كويس الخ فطلقها قال بعض الشيخ لا يقع ذلك
المشخخ على ما يقع **الحادي** نحن ان النكاح وقع فاسد فاعمال تركت هذا النكاح الذي
يبنى وبين اولى ثم طهرانه كان صحيحا لا يطلق **الحاج** الاصح غير قال سمعت محمدا
يقول في رجل قال لامرأة ومما عوبيا الله انت طالق مني فطلقها لطفه
فقال في ذلك لامرأة طلفت وعلى غير القاضي الامام محمود الا ورجعته ان سئل
ليقتنه امرأة طلقها وهو لا يعلم بذلك قال وقت هذه المسئلة رجعت
فت درست فواني وانفقت ارادنا ان لا يثبت بوقوع الطلاق صيانة لادوال
النس في الابطال بنوع تكس وكذا لو غشها ان تخلف في خلت اي لا تعلم
او لغشها ان تبرء والغفلة يعني لعدم الصحة وهذا يدل على ان الميرون اذا غش
رب الزوجين ان يبرئ من الزوجين فابرا وهو لا يعلم لا يقع **من الفصل الرابع** في
الصغير في المني الى يوسعت قال لها طلقك وقال انت طالق واراد الخمر عاصي
كذب وسعد فبين وبين ان يسكها وان لم يرد الخمر عن معنى واراد الكذب
ففي طالق في الغشاء وفيما بين وبين وكذا اذا اراد ان يطلق فغشاء
وديانته ولو قال انت طالق ثم قال لا يطلقة لا يقع اخرى **منع الجوامع** انت
طالق ثم وثاق لا يقع **وبه** طلقك له واعتقك له ولم يزل لا يقع **وفي** ان
طلقك فطلقة فبين اذ لم يطلقة فاني جعيتم طلقك انه يطلق وان لم يزل
الطهارة فليكن طالق لا رداية لانه في الكتاب **وبه** انت طالق عدواني هذه
الفتنة في الزمان كان قبل صلالة فثبت وان لم يصب فؤاده **في**

تلك الفتنة
في الزمان
كان قبل صلالة
فثبت وان لم يصب
فؤاده

من الفصل الخامس في النكاحات **الحج** ولو حلف بالجلد الحرة يعني قوله صلا الى
حرم ونحوه ولم يكن لادارة قال الفقيه ابو جعفر في تزوج مطلق قال ابو بكر بن
اليمين **الصغير** كان الشيخ ابو جعفر يقول لا يفسخ نكاحه كل امرأة تزوجها فلي طالق
وكان الشيخ الامام نجم الدين الشافعي يقول اذا لم يكن لادارة وقت بين بطل النكاح
الولو **الحج** قال لها بعد عنك ونوى الطلاق في بيع **منع الجوامع** لا حاجة في
نكاح وما اريدك ونوى لا يقع **وبه** عبد المني الى بيت امه ان كان لامرأة
ونوى الطلاق لا يقع خلافا لابي يوسف **الغاية** قال لها امك بركت يا
امري فذا على هذا النكاح وبطلانها بطلانها اذا طلقها جبا وبطلان
ما اذا جعل امك بركت مطلقا ولم يزل ما دمت اولى ثم ابانها حيث يكون الا رجلا
في اظهر الروايتين وعليه الفتوى رجل جعل امرأته بركت ما لم يعطها كذا
دقت كذا تطلق نفسها متى شئت ومعنى ذلك الوقت وطلقت نفسها ثم
اختلفوا فقال الزوج اعطيتها في ذلك الوقت وانكرت المرأة فالتول في الزوج
في حق الطلاق لانه منكر والتول قولها في حق عدم وصولك الىها **الحادي**
قال رجل امك بركت ورك الطلاق فطلقتها وقدم ولو قال امك بركت وركت
الحج لم يقع الا ان يجزئه الزوج **الحادي** ابن البارك عزالي حنيفة قال لا يملك
امك بركت بركت من رمضان لانه لم يبين الى يوم من رمضان **الساجد** وكله
ان يطلونها غدا وطلقتها بعد غدا **في** **وي** الفقيه ابو جعفر قال غيره وكلت في صحيح
امور واقتك مقام نفسي لم تنكر الوكالة عات فان كان ام الموكل مختلفا ليس
له حصة فالوكالة باطلة وان كان الموكل جارا ينفرد التوكيل لا التجارة
ولو قال وكلتك في جميع امور الذي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامية
في البيعات والبيات والاجارات وغيره الى حنيفة انه يكون وكل في المعاصي
ودون البيات والاعاق وكل شيء **الولو** **الحج** اذا علق بغيره في افعال التلب
تجربت او هويت او اردت او رعت فذا على المجلس لا يملك **من الفصل**
الساجد في الطلاق بالكتاب **الطهارة** اكره بالغرب والجس ان يكت طلاقا
فكفت فلانة بنت فلان امرأة طالق **الحادي** ولم يجز بطلان تطلق **الطهارة** اذا
كتب الطلاق واستثنى بطلان او بالكتاب بل يصح لارادة لانه السكوت وبني
ان نفي **من الفصل السابع** في الطلاق في غير الزوج ويجزؤه الزوج قالت المرأة

فقد قيل ان ليس برجعة م ويكره ان يراها بمجرد اذ لم يرد الرجعة وكذا في التخييل
والسبب في رجعة م فان قبلت المرأة او لمسة بشهوة او نظرت بشهوة الى
فرجها كان ذلك يملك من رجعة ومغنى المالكين بهذا ان علم بذلك فتركها
حيث لو فعلت ذلك فبطلت لانها لا يملك منه ذكر نفس الاية الشرعية وشيخ الاسلام
عليه قول في حنفية ومحمد بصير اجبا خلافا لابي يوسف وذكر نفس الاية المحل في علي
قول في حنفية بصير اجبا ومحمد واما ان والظاهر قول في يوسف ارفع
اي حنفية ثم انما بنيت الرجعة بفعلها اذا اقر الزوج انها فعلت ذلك بشهوة
اما اذا انكرت شهوتها وهي ادعت ذلك لانتيت وكذلك لو شهد الشهود انها فعلت
ذلك بشهوة لا بنيت **الرجعة** وذكر في صحيح المصنف ان الشهادة على السبب القليل
بشهوة جائزة **الفتنة** المحل في المطالبة الرجعية لا تكون رجعة لانها لا يباح في طاعة
فعلها بل في النظر اليها لان الشهوة في حرمة المصاهرة بالمحولة الصبيح وروايت
الطهارة طلق امراته حاله الاقامة ثم راجعها بعد ما جرت قبل ان راجعها بالقول
الاصح وان بالجامع صحيح **فيها** طلقها رجعتا حتى تغسل من المهر ما كان مؤجلا ثم راجعها
هل يعود الاجل الصحيح انه لا يعود **ومن الفصل الثاني والعشرين** فيما يتعلق بنكاح
المحل وغيره **الملك** اذا كانت النكاحية تحت طهارة طلقها ثلثا فترجعت بغير طهارة
ودخل بها حلت لئلا طلقها ثلثا فترجعت بزوج آخر وطلقها الثاني ثلثا قبل الدخول
ثم تزوجت بثلث ودخل بها حلت للزوجين الاولين فابتاعها بزوجها ثم وفي
ثبوت النكاح في سبيل الزوج المحلل اذا كان عند الصغير الكائن في ملكه يباح
فدخل بها فله مهر مولاها منها حتى فسد النكاح هل يملك الاول قال نعم والا لا
ان يكون في الباقى فان ما كان شرط الانزال والابا يوسف في رواية عنه
ان الحرة اذا زوجت نفسها بعد الجور لعدم الكفاية فيجب التحريم خلافا
الصعوى المطلقة ثلثا اذا خافت ان يظهر امرها في التحليل تبت لبعض من ينفق
من ملكه في شري بذلك ما يقع فيه رجعتا بدين قبل حل العداة بها ثم
يهدى لشري المالك منها فيبطل النكاح ثم يتبع المالك فلا يظهر امرها **الحائض**
شيخ الاسلام يوسف بن اسحق الاصبهاني في خطبته طلق امراته ثلثا وكتم
عنها طهارة ففصلت ثلث حبس اجزا هل يجوز لها ان تترجع بزوج آخر قال لا
لان الوطى يشبهه جري بينها ولو اخرجها بزوج آخر حرمة الغبطة ومن طهارة

يطهارة ففصلت ثلث حبس ثم ارادت ان تترجع آخر قال يجوز نكاحها لانها اذا
كانت من بكرة كان الوطى نكاحا والوطى لا يوجب العدة ولا تمنع ان تترجع وبه
ناخذوا وان كان الزوج بغير طهارة بغير طهارة ويكره عند القاضي ولا شهود لها فان طهر
القاضي بطهارة تكون معذورة والامر على الزوج **قال المحقق** ان جده النكاح عند
اصحاب القاضي كان اقرب الى النكاح من العدة **في فتاوى** الامام محمد بن الوليد
السمرقندي في من قال في حنفية بغير طهارة بعد النكاح المبرك عزم ابي حنيفة من طلق امراته
ثلاثا ثم قصد ما فيها تزوجت بنفسها ولها ان تقبل **الحكم** عن محمد اذا اراد ان يكره
امرأة او حبسها ففعلها فدهم **م** اذا شهد عند ما عدل ان زوجها طلقها ثلثا
ويجوز ثم ما اذا غاب قبل ان يشهد عند القاضي لم يسعها ان تقبل معه وان
تدعي بغيرها فان حلف فزوجها القاضي عليه لا يسعها المقام معه ويستثنى ان تقضي
بها او تزوج منه فان لم تقدر على ذلك فقتل متى علمت انه بغيرها لكن ينبغي
ان تقبل بالدية وليس لها ان تقبل نفسها واذا هربت منه لم يسعها ان تقبل
وتزوج بآخر قال شمس الاية المحل في اجابة فانها بينها وبين مقدمته
اذا هربت فلها ان تقبل وتزوج بآخر **ومن نكاح الفضولي** اذا حلف بطل امرأة
بينهما ان تزوجها فزوجها منه رجل بغير امره واجاز هو فولا قال بعض من يمتنا
يحدث وان بالفعل لا يثبت **السراية** قال شيخ الاسلام علي بن محمد البرزوي عليه
السلام **م** وقال بعض من يمتنا اجاز بالقول وبالفعل وقال بعض لا يثبت اجاز
بالقول وبالفعل وانما رايه في الزادات وهو انكسب **المنعك** وهو ان يمتنا
استغنى ان كان يمتني بالمال **الحكم** وحكي ان ابنة امير وشه كبتوا الى ابنة امير
منهم ابنة العباس والى ابنة بخاري منهم محمد بن ابراهيم المكي ان عليا بن عيسى بن جعفر
في مسئلة نكاح الفضولي منهم من يسوي بين الاجازة بالقول والفعل انه لا يثبت
فيها ومنهم من قال يثبت بالقول دون الفعل فانفقوا على شي بخاري عليه ولا يختلف
فذكر الامام ابو حنيفة في ذلك لانه عسر وايسر بخاري فاجتمعوا على كتمها
في هذا المسئلة وجري الحكم بينهم في مابين من اول النكاح الى آخره بالنظر في
الاتصاف وطلب الصواب موضع اتفاقهم على انه لا يثبت بالفعل ويثبت بالقول
وهو اوسط الا فاول **ومن الفصل السادس والعشرين** في الدعاء **شرح الطحاوي**
واذا انفصلت الى القاضي وانكر الزوج ففعلها ان يقيم بدين ولو اقامت رجلا

ل

شهادة ثلثة والزوج
رابعهم

لو كانت المرأة ربيعا
والزوج عشرين

ان کا زوج الامہ عیسیٰ
فالحیار الی الخوی

اخترت من روضها

لحمية خانج

تفسير الجرد

رجل تحية امرأة

10

ولو وطئها ابدا او ابود لم يثبت نسب الولد الذي جاء بعد تحريم وطئها الا
ان يدعيه وقال الكرخي في جارية افرانكو بولد منها صارت ام ولد سواء كان
الولد جانا او ميتا **التهذيب** وان حرمت بحض او نفاس ثبت بدون
الدعوة **المناقب** انما يقيد ذكر الجارية بين في قوله اذا وطئ الاب جارية ابنة لبن
انها محل التملك حتى لو كانت ام ولد او مدبرة بحيث لا تستقل الى الاب بالعتبة
فالدعوة باطلة ثم دعوة الاب انما تنفع بشرط ان يكون الجارية في ملك
الاب من حين العلوق الى وقت الدعوة وان يكون الاب صاحب لاية
من ذلك الوقت الى وقت الدعوة كوان لا يكون كافرا ثم اسلم او عبدا ثم عتق
ومن الفصل الثلثين في حكم الولد عند انقراض الزوجين **م** فان تركت الام
الولد على الاب هل يجر الام على حضانه لم يذكر محمد بن مسلم في الاسل في ذكره
الاسلام في غيره انها لا تجبر الا ان لا يكون للولد ذو رحم محرر سوى الاب في جرح
وذكر الباقي في فتاواه مطلقا انها لا تجبر قال وقد قيل خلا **السراجية** الام والجد
وكونها اذا ثبت لا تجبر على قبول هو الصحيح **الحكاية** الولد اذا كان عند احد الابوين
لا يمنع الاخر من النظر اليه وغير تعاهده **الظهير** ولو انما تزوج آخر وجازت بالولد
فقال لا حاجة لي فيه فجازت الجدة فقالت اما اخذه بدفع اليها او لغير الاب
بالنفقة عليه لكن انما كان لها ذلك وتجبر على الحضانه كيلا يضيع الولد كذا اختاره
ابو جعفر وابو الليث والشيخ فوافوا به **م** فان لم يكن للجارية من العصباء الا ابن
العم اختار لها القاضي الفصل الموطن **النفقة** ان راى ام ولد بغير اليد الا فيضع
عنده البنت **جامع الجوامع** للصبي اليهودي او النحوي او اليهودي فاليهودي او النحوي
الحجة وان كان الصبي سائما فاسم اولى **ومن الفصل الحاد والثلثين** في كفوف
النسبي قال لا امرأة بغيرك او ضلت عنك فقال ان كنت تبغضه وان
عليه فانت طالع نسكت المرأة ولم تهل شيئا لا تطلق **النسبي** سئل عن الخط
عنه قال لزوجه ان دفعت لابنتك شيئا او لا فذلك فانت طالع فانت امرأة
دفع اليها امرأه بان تدفع اليها فدفعت هل يقع الثلث ام لا فقال لا
الولو الجدية قال لا جديته ان طلقك فعدى فخرج وبصير كانه قال ان تزوجك
وطلقك لو قال ان طلقك فانت طالع فانت طالع لا يصح **النسبي** سئل عن طلاق
امرأة فسل عن ذلك المجلس كطلقها فقال واحدة وسنت امرأة كطلقك

طلقك فقال فنت ثم بعد انقضاء العدة اراد ان يتزوجها ورغبت المرأة في ذلك
واخبرت ان الطلاق كان واحدة وانها كذبت في اخفاء الطلاق هل
تصدق وهل يصح من سمع كلامها الا اول ان يحضر مجلس النكاح او يفتون في ذلك
قال لا **الندوة** قال طالع ان دخلت دار فلان فانت طالع فانت صاحب الدار
فدخلت **الحجة** لا يثبت وعليه الفتوى ان لم يكن عليه دين صدا ولم يكن مستغفرا
لذلك فان كان مستغفرا اخذت المهر فانت طالع فانت طالع فانت طالع
لا تطلق **م** انت طالع ان دخلت الدار فانت طالع فانت طالع فانت طالع
ان ينوي الدخول ولو قال انت طالع ان دخلت الدار فانت طالع فانت طالع
م قبل رجل ام ابك طالع فانت طالع فانت طالع فانت طالع فانت طالع
بالاستارة وان لم تكن طلقت رجل قال لا حرائر ان ناسي نسي كلمة اقد فانت
طالع فانت طالع فانت طالع فانت طالع فانت طالع فانت طالع فانت طالع
قالت لزوجه طلقه فنت فقال فانت طالع طلقت واحدة ان ينوي فنت ولو
قال طلقك وقال فنت طلقك فنت طلقك فنت طلقك فنت طلقك فنت طلقك
ولو قال طلقك فقال فنت طلقك فنت طلقك فنت طلقك فنت طلقك فنت طلقك
فرضيت جازو للمهر الذي تزوجه به فان دفعت اليها اخذ منها والا برى وجوب
عليها بمهره دخل بها او لم يدخل سئل الفقيه ابو جعفر عن ادعي دابة انها لم تحلف
بطلاق امرأته فنت انها لم يسمع امرأته ان تعيمه قال نعم والاحوط ان تحلف
اذا تمت معه وان يحلف فنت الى كماله فان الى ان يحلف فنت فنت فنت فنت فنت فنت
قال طالع ان دخل قريبك واري فانت طالع فنت طالع فنت طالع فنت طالع فنت طالع
يحدث لان القرب لا يتجوز فيكون قريبا لكن منها وقيل ينظر ان دخل فنت
به لا يثبت وان لم يفتش بها يثبت فانت تركت منه عي عليك على ان تجعل
احرى بيدي ففعل لم تطلق نفسها فانه قائم لم تطلق نفسها وسئل
ابو نصر عن ثبوت امرأته فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت
اخذت او سبها بين يدي فانت طالع فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت
اخذت او سبها وهو سبوع قال ان كانت سبها وهي تراه فقد سبها بين
يدي فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت
بطلاق امرأته فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت فنت

الالف قال علي قول ابي يوسف حينئذ وعلى قولهما لا **البيته** سالت ابي يوسف
عن رجل قال لا ارادة ان فشت سري فانت طالع ثلث فقبل لها ان
فعل كذا فعالت من قال تطلق ثلثي والواش رت بالاياد لا يقع ثلثي **م** وسئل
ابو القاسم عن انتم ثلثي فقال فلا تار طالع اكره ففقط الكلام قال لا يقع الطلاق
ويجب ان يكون على الخلاف **فناور** وسئل قاضي بديع الدين عن رجل قال اكره
در عالم باشم فقال اعد على حرام فالت بحسن حتى يفي اليوم وقال سواي
الغنى او الغنى او في بيت من بيت الناس لان الحبس سبي فبقا قال تعالى
او ينفقوا من الارض والمراد منه الحبس **م** قال طحا ان لم تقم في غدا فانت
طالع فاصبحت صابرة فاما معنى ساء فحاضت ففعل اليوم طلعت **البيته**
ان كان هذا الحمل انا فانت طالع واحده وان كان بنتا فطلقين فقلت
ابنا وبنتا في بطن على التعاقب لا يقع ثلثي لان الحمل ليس بخادم ولا جارية وذكر
الحصاف في الجبل اذا قال الرجل ان لم تزوج فإني اليوم لا اراة لها زوج حل
بها فاما طالع قال ان تزوجها في يومه فذلك بتر في بيته لانه لا يقدرا ان يجها
نكاحا صحيحا فعلم انه اراة النكاح الفاسد بخلاف ما اذا لم يدخل بها وزوجها
لا مكان النكاح الصحيح في ذلك اليوم حتى لو تزوجها نكاحا فاسدا بحيث **المنقح**
سئل عن رجل عا اراة الى الجماعة فابت قال لصاحبه يكون ذلك قالت
غدا فقال ان لم تفعل هذا اراة فانت طالع ثلثي ثم سالت ذلك حتى
العد هل يقع ان بنت ام بعل بطلب الرجل فقال نعم وسئل في الحسن بن
في فقال لا يقع **البيته** وسئل الحسن بن علي عن رجل لا ارادة ان لم يكو حسن
مر الشئ والفر فانت طالع ثلثي قال لا تطلق لان الله تعالى قال لا تطلقن
الانسان في حسن ثم فراسا وبرجوه الحسن وسئل الذي عا اراة
قالت لزوجهما بايوتي الوجه فقال ان كنت يهودي الوجه فانت طالع
ثلثي قال ينظر ان كان يهودي الوجه مقبوض الخلق ولم يكن مشابها كما هو
عادة السلف حيث والافلاخ **العد** قال لا ارادة ان تركت هذا الصبي
حتى يخرج من الدار فانت طالع ففعلت عند مخرج او قامت ففعل فخرج فانها
لم ترك فلا تطلق **الحكاية** طلعت اراة لا ياتي حراما قال ابو نصر لو اتي بهي
لا تطلق الا اذا كان الخالف من جيلة الرسة فحينئذ حلف الدار **البيته**

الكبري حلف خنته وقال ان عنت بعد هذا اراة انك لم ترجع اليها فانت
الانفسد فاما انك طالع فقال الحسن بن علي رسة همت ولم يزوجها فانت طالع
اكره من طلع **من كذا** **النفقة** في حبس فوايها اراة
لان نفقة لام الولد اذا اعتدت من المهر وفيها وهي المنقحة تزوجت باخر
ودخل بها ووزع بينهما في حال العدة لان نفقة لها على الاول ولا على الثاني **الاول**
رجل طلع اراة ثلثي فترجعت ساعته من رجل ودخل بها ووزع بينهما ففعلت
حبس والنفقة والسكنى على الاول **الصغرى** ان شتره اذا طلقت ثم عادت
الى بيت الزوج نحو والنفقة بالاجماع **البنات** ذكر محمد في الفصل للمرأة الدرع
والحصاف في كرا القيص وهما سواي خزان الدرع ثقب وهو ان يكون مجنبا من
قبل الصدر والقيص مجنبا من قبل الكتف وسع الحصاف واجاز ذلك للنساء **الطهيرة**
قال الحسن بن ابي الحكم قال ثلثي فانت طالع ان بنت المرأة على النكاح لا قبل عند
اصحابنا يعني اذا كان الزوج غائبا او المكن له مال حاضر وقبيل عنه زفرتم ففعل
ان قول ابي يوسف كما هو قول زفره قال يقبل بنت المرأة على قول ابي يوسف
في فرض النفقة على الغائب لا قبل على النكاح **من خضر الكافي** وكان ابي يوسف
او لا يقول يقض بالنفقة على الغائب هو قول ابراهيم ثم رجع الى قول من قال
لا يقض وعند محمد لا يقض تولا واحدا **الحكاية** اذا فرض العاض بالافل لرجل
الطعام فعلا او على العكس كان لها ان تطالب بالزيادة ولا ان تمنع عن
الزيادة **م** ثم اختلف المخرج في القادم الذي يحق النفقة على الزوج منهم من قال
المملوكة لها حتى لو كانت حرة ولم تكن مملوكة لها لا يحق ومنهم من قال كل من
يجد مهادنة كانت او مملوكة لها او غير ما يحق النفقة **الكبري** لو طلق اراة
ثم صاحبة فنفقة العدة ان كانت العدة بالشهور جاز الصلح وان كانت
بالحيض لم يجز **من فصل** نفقة المطلقات **النفقة** فرض العاض للطلقة بنفقة
العدة فلم تأخذ حتى تنقضي العدة هل تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط وذكر
المازني الحكم اذا فرض العاض نفقة العدة فلم يسوف حتى مات احد الزوجين تسقط
وكذا اذا انقضت عدا قبل القبض وان كان عابثا فاستدانت عليه ثم قدم
بعد انقضاء العدة ففعل عليه نفقة مملوكة هو قول ابي حنيفة الاول ثم رجع وقال
لا يقض كما في نفقة النكاح واما اذا فرض لها النفقة في حال العدة وقد سدت

بما وافق ضحي كان لهما ان ترجع وان استندت بغير امره اولم يستند
اصلا قال شمس الازنة الحكيم في شرح ادب القاضي فيه كلام قال الشيخ وعنده
انه لا يسقط وان شمس الازنة الحرة حتى الى ان تسقط وهو الصحيح **السر اجبة**
اعطى نفقة المطلقة مشيرة او اكثر ثم مات او ماتت تكون مكلما وبورث عنها
ومن فصل في نفقة ذوي الارحام في نفقات الخفاف الاخ الكبير مع الاخ
الصغير او اقرنا لا وفي البطل فاض اولم يكن فانفق الاخ الكبير من نصيب
الاخ الصغير عليه نفقة في الحكم لا في الواقع ولا في العلية وكتب في آخر كتابه الجاهل الصغير
ما يدل على انه يملك المانفاق فيجب ان لا يوازي ما ذكر في الجاهل الصغير ان المانفاق
من جنس النفقة من طعام او غيره وفي هذا الاحتجاج الى نصيب الاخ ويجوز ان الاخ
في حجره والمال وراهم يمتدح ان لا يوازي ما لا بد منه وهو النفقة والاخ الكبير يملك ذلك
اذا كان الصغير في حجره وان لم يكن في حجره لا يملك نصيبه حاصل الجواب انه ان كان
طاعا ينفق سواء كان في حجره او لم يكن وان كان وراهم ان كان في حجره يملك
شرا الطعام والنفقة وان كان مستنجا يحتاج الى بيعه لا يملك الا يجعل القاضي
اياه وصفا ونفقة المحارم انما لا نصيب فيها بغيره القاضي اذا طالت المدة انا اذا
فقدت نصيبه دينيا وكيف لا نصيب دينيا والقاضي باخر بالنفقة فلو لم تصدق دينيا لم يكن
للاح بالنفقة منقذ وفائدة لكن لا بد من حجة فاصل بين النصيب والنفقة والنفقة
بما دون الشهر **الكتاب** فان كان القاضي بعد فرض نفقة الاولاد او امر ما استدل به
حتى يثبت طحا في الرجوع على الاب فمات الاب قبل ان يودى اليها بالنفقة
هل لهما ان تأنق من مال ان ترك مالا قال الخفاف في نفقاته ليس لها ذلك وذكر
في الاصل ان لهما ذلك هو الصحيح هذا اذا استندت بما وافق القاضي وانما اذا فرض
القاضي نفقة الاولاد ولكن لم يفر بما استدل به فاستندت بمزومات الزوج
قبل ان يودى ذلك فليس لها ان تأنق من مال ان ترك مالا بالاتفاق **المحامي**
سئل ابو بكر بن صبيح بن ابوبن فرض القاضي النفقة على الاب فاجتمعت النفقة
وكانت الام تنفق من مالها قال لهما ان تطلب مقدار ما نفقة بعد فرض القاضي
م اذا اجازت الامة لم يشترط بولد فادعاه الولد ان نفقة الولد عليه وعلى الولد
او اكبر نفقة كل واحد منهما ثم ذكر في الكتاب ما اذا كان الابن ابنا حرا
على الكسب والاب محسره وام موصرة او جبن جبن النفقة على الاب على واية الميسر طوالم

ولم يذكر ما اذا كان الاب مفسرا لانه قادر على الكسب الابن الكبير جازلا ثم
موصرة هل يأنق بالاتفاق على انه يرجع على الاب قبل ان يرجع ووفق به
القائل من الصغير والكبير العاجز مكلما وروى عن ابني حنيفة ووجه الفرق
انه نفقة الصغير على الاب وان كان معه الا انه لا يمكن جازلا على
الكب فقوم الام بالتجمل عنده فكانت لام فاضة دينيا وجبا على الاب فخرج
برعاية نفقة الابن الكبير فليت على الاب اذا كان معه فلم تصدق الام موصرة
وجبا على الاب فلذلك فزوا وهكذا قالوا في طلب العلم اذا كان له لا يستدعي
اليه كسب لا يسقط النفقة عن الاب **فصل في النفقة** ولو خرج في طلب العلم
الى دار الغربة يجب على المسلمين كفاية ولو لم يرزق في بيت المال وان كان
الميت لم يوص لاراولا كبيرا وصفا نصيب القاتل وصفا فان لم يكن في الولد
قاض نفق الكبار على الصغار من الصغار الصغار كما نوا منطعون وهذا ما ذكر
في كتاب الولد ان الام المودع اذا باع الشئ في استطاع رائي القاضي وفي المص
قاضي ضمن **وكذا في النكاح** اذا لم يكن في موضع مكلما استطاع رائي القاضي
لا يضمن استحسانا وكذا قال مشيخي في جليل كانا في سفر فاعلى على احدنا نفقة
الآخر على المعنى عليه لم يضمن استحسانا وكذا اذا مات فخره صاحبته فماله لم يضمن
استحسانا وكذا روي مشيخي بلح اذا كان له مسجد او قاف لم يكن له استول فقيم
واحد من اهل المحلة في جميع الاوقاف وانفق في حاج الى المسجد لا يضمن
استحسانا فما كان على يده الاسل لا يضمن فاجبته وبين انه استحسانا اما في الحكم
يكون ضامنا قال فلو انفق الكبار على الصغار ولم يقر بذلك ما قرء بينه وبينهم
وسهم ذلك ولو حلفوا على ذلك قال في الكسب رجعت ان لا يكون عليهم شيئا
ونظير هذا اذا عرفت الوضع الدين على الميت فقتله ولم يقر بذلك ولم يورث
للقاضي ولا لورثته لا يأنق وكذلك لو كان لرجل ودية عند رجل وعلى المودع
وبن مثل تلك الودية والمودع يعلم ان مات ولم يقض بدينه بيع المودع انه
يقض ذلك الدين بماله ولا يورث وكذلك اذا كان له عمره على زيد دين وعلى عمرو
مثل ذلك الدين لرجل فمات عمرو وزيد يعرف عمره الم يقض بدينه بيع لزيد انه
يقض دينه سهر ولا يورثه بذلك وكذلك اذا مات رجل ولم يورث لاه
ولاراولا وصغار ولرامل ودية عند رجل المودع انه ينفق عليهم ويحب في كل

قال الميت فكل اذا غسل وطهارة ليس لهم من وجوب ان لا يكون عليهم شيء
في الابانة اعادة طهارة صفة لالام لا تنفذات وانفذت عليه باهر
 المعنى فليبلغ اليقين ترجيح عليه **ومما** اذا فرض على الابان نفقة الاب و
 كونه فاعطاه نفقة شهر وكونه سنة فقال الاب شاع ان علم انه صديق
 يكره ان ياتوا وكذا سائر المحارم بخلاف الزوجة **ومما** ان احدهما كره والاخر
 متوسط كانا لا نفقة عليهما يحصل من كونه اكثر من الاخر ذكره كحضات وذكره في
 المبوط بينهما على الزنا قال شيخنا انما يحرم على الزنا اذا تفاوتت ابوا اذا
 تناوتا فاشا بغيره يتفاوتان في قدر النفقة واذا قضى النفقة عليها فاني احدهما
 بغير الاخر ان يولي كل النفقة ثم يرجع على الاخ **ومما** نفقة اهل الكفر
 قال ولا يكبر المسلم والذي على نفقة والديه وولده ثم اهل الزوج وان كانوا
 مستامين في دار الاسلام وكذا الزوج اذا دخل دارا اما لا يخرج على نفقة
 الوالد ان اذا كان مسلمين او ذميين **ومما** نفقة المملوك **الولد**
المت لا ينفق عليه بل لا ينفق عليه الا على ماله مولا في غير رضا وان كان
 قادرا على كسب ليس له ان يكسب عاجزا لان يكل ان كان قادرا ولكن ينفق على كسبه
 بقوله انا ان تاذن لي في كسبي وانما ان تنفق علي فاذا لم ياذن فلا ينفق
 على نفسه في مال مولا ولا يجب نفقة المتفق على المتفق فان كان عاجزا عن كسبه
 لغيره او زنا او ما اسبه ولكن ينفق عليه في بيت المال **المفترقات** وعلى هذا
 النفقة للشيخ الكبير والزوجة والمرضى في بيت المال اذا لم يكن لهم مال لا فواته
ومما **كتاب كفوف** رجل مال لغيره اليسر فادوات رايه
 عبد لنفسه في القصار **في فوائده** **الدين** بعث غلام له عبدة وقال
 اذا استقبلك احد فقل اني قد هب الغلام واستقبل رجل فقال رافا قال
 المولى يعقوب **الذخيرة** ولا ينفق قبل كسبه **ومما** على هذا قال جماعة من اهل البيت
 مع غلام اذا استقبلكم احد فتقولوا ويا اباؤنا اذنت وان كان جعل اسمه
 انا وادشده على ذلك ثم قال فقلوا له لا ينفق **في جوامع** عبيد الروم اوار
 وعبيد الروم عتقهم كل عبد في الارض عتق عبده عند حقه ولم يرد عن
 ابي يوسف في كسبه **في كسبه** انت قد عمل كذا اوانت جاري اليوم في هذا
 العمل عتق في القصار ولا ينفق وجن انك اذا لم يرد بغير العتق **الغاية**

قال العتق بالدين هذا في عتقهم وفي عتق لا ينفق **العتق** لغيره قد
 من ماله العتق فقال عتقتك ثم قال عتقتك ثم قال عتقتك ثم قال عتقتك ثم قال عتقتك
 ويلزم العتق بقراره ولم ينفق عتق في العتق بل في العتق ولو عتق لوجه الله
 في العتق من الدم كان كافيا ولو كان له على رجل حصة من ماله لم ينفقك فيه
 عتق قبا او سحبا ولو قال انت عتقتك يعني في المثل عتق نصف
 ولو قال عتقتك في ماله كان كافيا لم ينفقك عتقك **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق**
 ينفق في العتق **في العتق** قال كل مال له حوله في حق لا ينفق واحد منهم **في العتق**
 انك حواء عتقتك **في العتق** او والدك حرة ان علم انه سبي لم ينفق
 والعتق ولو قال ابوك حرة لم ينفق على حلال **في العتق** **في العتق** **في العتق**
 يرد بغير العتق لا ينفق **في العتق** انت على من لم ينفق اذ لم ينفق
 ولو قال اذهب حيث توفيرا ما شئت في ماله الله لا ينفق وان نوى **في العتق**
في العتق قال لا ينفقك او جرتك في العتق او جعلت عتقتك في يدك
 او عتقتك في يدك فله ان ينفق في المجلس لا يحتاج اليه منه **في العتق**
 قال العتق انت ولدي الاكبر عتق في القصار ولم ينفق ديانة ان لم ينفق
في العتق **في العتق** قال لا ينفقك هذا على او لا ينفقك هذا على او لا ينفقك هذا على او لا ينفقك هذا على
في العتق **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق**
 رجل قبل لم ينفقك هذا فاش ربك ساء لي نعم بيتك الله اذا قال العتق انت
 في العتق في قول له حيفه وان نوى **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق**
 يعق ان نوى **في العتق** قال لا ينفقك حرة وقد خرج منها بعض الولد ان كان
 خارجا عن الولد عتق وان كان العتق ان في جانب الزكس اى مع الزكس
 عتق وان سري الزكس فلا **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق**
 سبع سنين ان ينفق او يبيع في غيره لغيره **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق**
 العتق واضافة **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق**
 فذهب الجار الى المار ولم يشرب عتق العتق **في العتق** **في العتق** **في العتق** **في العتق**
 فانت حرة لا ينفق قال العتق رجل ان وبك مولاك من فانت حرة فذهب منه فذا
 على جبين ان كان العتق في يد الوهاب لا ينفق قبل او لم ينفق سلم اليه ولا وان

اذا استخدم عبده
 سبى بغيره

كما العبد وديعه في الموهوب له وهو الخلف فتعمل وجبت ان يدرك
 الواجب فقال وهبته منك في لا يثبت قبل الموهوب له او لم يقبل ان يدرك
 الموهوب له وهو الخلف فقال هبته منك في لا يثبت قبل الموهوب له **فجمع الزوائد**
 ولو قال العبد انت فعل ان بشرب سكر فيقول هو شراب سكر او لم يشرب
المتفق انت جواخذ من سنة او انت جواخذ من سنة او انت جواخذ من سنة او انت جواخذ من سنة
 وعلم ان يجزئ سنة في الاكل ويعطى الالف في ان يشرب **فقال ابو اسود** سئل
 بشرب الالبنة كذا في علم قال ان خض من كبريت فانت قال اذا خض اكثر فم
 شرب يثبت والافلاقت وقال الذين يبيع الدين بغير ثمن في ثمن انهم
وهو الفصل الخامس في عتاق البعض **في الزاد** والبيع قول العبد جنيته
 بين في عتاق والعتاق ولنه المسئلة فروع في جملتها موقوف على اليدين
 ضامة العتاق فالمدعي في عتاق اذا كان مالكا مقداره فيعتق استات
 سوى يلبس وقت يورثه موهوبه عليه عتاق **فصل العتاق** وبغير يوم العتاق
 وفي المشايخ في عتاقه يسار محرم للعتاق فوه وروي عن ابي حنيفة فمد روي
 الحسن بن زباد قال لو ساءلني لعتق العتاق سوى المثل وتقدم
 وامتد البيت ونياب جسد الصحيح ما روي عن محمد بن حنبل في عتاق ان حال
 المعتق في اليسار واليسار بغير يوم العتاق فاذا كان معه وقت العتاق
 وجب العتاق لوجه السبب وهو انه موهوب ولا ينفذ بالعتاق وان كان
 معه وقت العتاق ثم ايسر فالاعتاق حال وجوده لم ينفذ وجب للعتاق
 فلا يجب العتاق بعد ذلك وفي حقه ذلك ان اذا خاض المالك فجملة المعتق موهوبه
 ثم اراد ان يرجع عن ذلك ويسبب لعتاقه ذلك لم يقبل المعتق العتاق او يحكم
 به الحكم وهذه رواية ابن ماعز عن محمد بن واك في الاصل ليس جنيته العتاق
 بعد ذلك في العبد بالعتاق او لم يرض بعتاق الزوايا وهذا المأني في
 على قول ابي حنيفة فمن شرب سكر في حلقه او في الاكل على فضل ابن سنان وفي قال
 في المسئلة رواية وفي حقه ذلك اذ ان العتاق قبل ان يجزئ المالك شيئا و
 المعتق موهوبه فالاختصاص المعتق في ذلك في المشهور عن ابي حنيفة **فصل العتاق** او
 قوله وروي عن ابن عمر رواية الاول انه ليس في ذلك وذكر شيخ الاسلام
 في سنة اذ ان العتاق في ذلك ككاتب العتاق تلك ككاتب العتاق

بالاختلاف وتختلف المشايخ في اخذ العتاق في كسبه منهم من قال له ذلك واليه
 قال الحكم ابو نصر وعادة المشايخ على ان ليس ذلك واليه اشار محمد في الاصل
 هذا اذا كان المعتق موهوبه لك ان اخذ العتاق في كسبه العبد كسبه
 اكسبه بعد العتاق بالاختلاف وفي حقه ذلك ان ان كان اذ انما لم يرضه ان
 يشرب رواقه في العتاق العتاق عند ابي حنيفة كما كان له وفي حقه ذلك اذا كان ان كان
 جماعة فحما بعضهم العتاق وبعضهم العتاق وبعضهم العتاق في محل واحد كما
 في حقه عند ابي حنيفة وفي حقه ذلك ان المعتق اذا كان موهوبه من الموت وهو
 موهوبه فليسقط ضامة العتاق ولا يستوفى ذلك في تركته وليس العبد عند ابي حنيفة
 وعند طائفة من تركته **المعتق** وان كان صحيحا ثم مات فوخذ الضامة في تركته
فصل العتاق المعتق اذ انما موهوبه الاستوفى ضامة العتاق في تركته عن ابي حنيفة
 بل يثبت العبد مطلقا بحجاب في المربعين والصحيح **فصل العتاق** اذا اراد ان كان
 ان يفتي شريكه لعتاقه ويسبب العتاق في العتاق الاخر ذلك قال النقيب ابو الليث
 لا رواية في هذه المسئلة فليان يقول له ذلك ولعل ان يقول ليس له
 وكل وجه **في العتاق** في العتاق في الرق والحرية وذكر شيخ الاسلام
 في شرح كتاب الصلح ادعى وقال هذه امته وقال ابن ابي خزيمة فضا لهما في ذلك
 على انه وفيها اليد فوجاهة فان اقامت بعد ذلك جنيته انها حرة الاكل وانها
 كانت له لند المدعي اعقب العتاق الاول تريد الرجوع بالمانه فليست بعتاق بل
 الصلح وان اقامت انها كانت له لعتاقه العتاق الاول فعتاقها في ذلك الوقت
 لا يقبل ولو كان مكانه الالة عبد واقام على حرة الاصل وعتاقه في الصلح العتاق
 الاول فانه كان الصلح مع انكاره الرق المدعي فثبت وان كان مع انكاره
 بالرق عن نفسه فكذا لهما بعتاقه عما واني لانه ليس على كل حال وان طلبت دعوا في نص
 الاثر كما لو كان العتاق الا ان دعوا لم يثبت بشرب ليعتق العتاق على عتاقه فمد روي
 الاسلام في هذه المسئلة بين حق الاصل والعاض عند ابي حنيفة ومنه في حقه
 المشايخ في عتاق قوله بغيره قالوا دعوى العبد ليست بشرط في حرة الاصل ليعتق الشهادة
 عند ابي حنيفة كما هو قولهم وانما اختلاف في الحق العاض وبعضهم قالوا في شرط في حرة
 الاصل ككاتب جميعا الا ان التمسك لا يمنع صحة دعوى الاصل وبعضهم قالوا الذي
 شرط فيها وان قضى مانع ضمتها فيها واليه ذهب شيخ الاسلام والافلاقت ان شرط

رواه الشيخ ابو اسود
 رحمه الله
 العتاق في العتاق

لا تخرجوا من قبل
او من خلفي
بغير

خلص لا كلمه فاني
اكالنا في ربه
محرم

قال شيخنا رحمه الله

خلف لا حمد
فكنت

و لوقیرہ اکہ ن و لوقیرہ
فاومی راس

دولت اسلامیہ
جنت لاسمعه

لا ريب
في
الكتاب

انہی کے لئے ہے

عبد القادر

و لوحه دارای
رقعت

وَمِنْ عَمَلِهِ كُتُبٌ

محمد
وہی مکرہ
لم نہب

فقد
خداں کے لئے
علاؤ مالہ

ولو مع ذلها

حاشیة
خارجة
من
هذا
الموضع

في الفرج حتى لو جامعها في يومه الفرج لا يثبت ولو لاطمخ **الموازل**
في موضع قال لا يثبت وفي موضع قال يثبت وان حلف لا يطأ او اذ حراما
موطئا حايضا لا يثبت لان جنس ذلك حلف لا يركب في ذلك حراما فاما
او قبلها بيمين او غير شوية بيمين وان لم يمسها ان شوية بيمين وان لم يمسها
لا **حاشية** بالاطمخ المستعرة العورة لا يثبت في النجاسة حلف لا يثبت في
قلت حراما او مطلقا لم يثبت اذا لم يبلغ مقدار الارض **النجاسة** وكذلك
العمامة **المسقط** حلف لا يثبت في النجاسة بيمين او بيمين او بيمين
منه بيمين او بيمين او بيمين او بيمين او بيمين او بيمين او بيمين
لا يثبت **م** بعض ما يثبت على فمكس قول باليمين لا يثبت في النجاسة
العمامة **المسقط** المسترى دار اليمين فدخلها حلف لا يثبت في
اذا حلف لا يدخل دار فلان **حاشية** لا يدخل حانوت فلان ان كان فلان سوفا
فهو على حانوت بيمين فانه لا يثبت في النجاسة **الطهارة** لا يدخل دارا بيمين
ما شترى بيمين او دارا بيمين او دارا بيمين او دارا بيمين او دارا بيمين
حلف لا يدخل سجدا او دخل سجدا او دخل سجدا او دخل سجدا او دخل سجدا
وكذا البني سجدا او دخل سجدا او دخل سجدا او دخل سجدا او دخل سجدا
ان يسي في دخلها بيمين او دارا بيمين او دارا بيمين او دارا بيمين
لا يثبت **المنسحق** لا يدخل دار فلان او حانوت فلان او حانوت فلان
اجتهد وذكر شيخ الاسلام في سنده لا يدخل عليه فلان حتى حلف بيمين
في الوقوف لا يدخل لاجل الزيادة والتعظيم من مكانه بيمين فانه لا يدخل الزيادة
ولو دخل ولم يقصد به لا يدخل او لم يعلم ان يمينه لم يثبت **الرفع** حلف لا
يبين بيمينه ما لا يثبت في سنده الدار وقد ثبت في النجاسة بيمين او بيمين
الطهارة لا يثبت في منزل فلان او حانوت فلان او حانوت فلان او حانوت فلان
في خروج م لا يخرج احدهما من هذه الدار فخرجت في موضع خرجت في باب
الدار او في موضع خارجها او في موضع خارجها اما ان حلف لا يخرج في باب
منه الدار فمن في موضع خرجت في سائر باب قد علم او احدى بعد ذلك
وان خرجت في موضع خارجها او في موضع خارجها او في موضع خارجها
في باب هذه الدار فخرجت في السطح او في بعض اجزاء او في موضع خارجها او في موضع خارجها

قال ابن عمر لا يثبت في النجاسة اما اذا حلف لا يخرج في هذه الدار في هذه
الباب فخرجت في باب فلان الذي عهده في باب فلان الاصل لا يثبت في ذلك
سنة الاسلام لا يثبت وهو حاشية العقيقة في النجاسة **النجاسة** قال
ابو جعفر كان يفرار من محبي ومحمد بن سنان في ذلك فخرجت في موضع خارجها او في موضع خارجها
اليمين في خروج في الدار قال محمد وهو الكسبة اذا كان سبب اليمين كراهية
فخرجت في الدار **جامع** لا يثبت في النجاسة بيمين او بيمين او بيمين او بيمين
في بيمين خمسة عشر يوما **حاشية** ان لم يثبت في موضع كذا فغدي حفر
فانه قد علم بيمينه قد علم بيمينه في بيمينه في بيمينه في بيمينه في بيمينه
وبين حنث واذا حلف لا يثبت في النجاسة بيمين او بيمين او بيمين او بيمين
في مال التزويج ان كان ثوبا لا يثبت في النجاسة بيمين او بيمين او بيمين او بيمين
اليمين ذكر المسئلة في النجاسة بيمين او بيمين او بيمين او بيمين او بيمين
ما لا يثبت في او اسسلك عليه عضا او ذنبا فخرجت في النجاسة **النجاسة** لا يثبت في فلان
وربما يعطاه فلان فلوسا في بيمين او بيمين او بيمين او بيمين او بيمين
ثوبا او بيمين او بيمين او بيمين او بيمين او بيمين او بيمين او بيمين
قصار ولو عطل في فضل الاول فخرجت في بيمين او بيمين او بيمين او بيمين
اعطاه فخرجت او وسادة فخرجت في بيمين او بيمين او بيمين او بيمين
اليمين بيمين حنث قصار في النجاسة لا يثبت في النجاسة **الفصل في حنث**
بيمين حلف على شئ فقال ان فعل فلان كذا **المسقط** قال رجل ادركت
حانوت ان لم تقص حتى تقابل رجل نعم ولم يرد جوابه فابمين لازمه لم يدخل
في كلامه لغو وطول الزمان **الفصل في حنث** فخرجت في النجاسة بيمين او بيمين
وكانت **شرح الهادي** لا يكلم عبد فلان فانه نوى بيمينه فخرجت في النجاسة بيمين او بيمين
بها او ان لم يكن بيمينه فانه نوى بيمينه فخرجت في النجاسة بيمين او بيمين
حنث حنث بالاجماع وان علم مع عبده فخرجت في النجاسة بيمين او بيمين
لا يثبت في قوله وان علم مع عبده فخرجت في النجاسة بيمين او بيمين
في حنثه ومحمد وعنه ابو يوسف لا يثبت في النجاسة **الفصل في حنث** في النجاسة
شرح الهادي لا يثبت في النجاسة بيمين او بيمين او بيمين او بيمين او بيمين
ان اذهب الى المسجد او نحو ذلك او الى مكان او نحو ذلك او الى مكان او نحو ذلك

او غير ذلك ان كان في الطاعة فالحال فيه ان كان له اصل في الفروض
 يلزم كالصلوة والصوم والحج والصدقة والاعتكاف والذي لا اصل له في الفروض
 عبادات الميراث وتبشيع الجنازة ودخول المسجد **الرجح** وبناء الرباط و
 السفرة والعتقة وكثرة **الرجح** تدعى ان الصوم سنة وكثرة لزم الوفاء
 ولا يجوز كفارة اليمين في هذا الرواية وفي رواية اخرى وقالوا ان ما حيفه
 جمع له هذا القول وبما اخذنا في **الملتقط** ان الصوم الذي في هذا الموضع
 الصوم عشت فمدا وعده وذكر في موضع آخر انه في **الملتقط** ايضا وقال
 منه في سنة اذ يحكم لا شيء عليه حتى يتناول ذبحها والتصدق بها الا في يوم آخر
النزول قال تدعى دخول هذه الدار وتولي الميراث **الرجح** عن
 ابي يوسف كل كلام كان بينا او من لوج عليه ويتقرب به اليه الله تعالى يكون
 بينا واياها عنه الى حيفه وعنده لا يكون مينا من ابي يوسف برواية
 اذ قال تدعى انه بعد فلان في حوضه قالنا ما يوجب عليه ويتقرب به فقولنا
 في قول ابي حنيفة وفولنا في حجب بالندرة كالبجادة ذكره في **الملتقط**
الرجح في كفارة اليمين **الحج** قبل يمكن للامم ان تكفارة
 اليمن وكانا واحد من اوجنت على عدة اليمن لا تكفونها اما هذه الالة
 خفت بالكفارة كما خفت بغيرها من الكرامات وهذا البشار في كفارة اليمن ان يكون
 له فضل عن حاجته مقدار ما يكون وهذا اذا لم يكن في ملكه عدة كحذرة او كوة عشرة
 ما يكون ليخبر الياسر والاسرار والابحار **شرح الطحاوي** سواء على رواية
 فانه لم يكن في ملكه عين مخصوص بحجيرة الياسر والاسرار وعن ابي يوسف اذا كان
 له رجل فضل سكتة في كفارة فله ان يطعم **جامع الجوامع** عن ابي قتادة ان قوله
 قوت يوم وليد لا يجوز الصوم ان كان الطعام الذي عنده طعم عشرة ما يكون
 وقيل ان كان عنده اقل من قوت شهر جاز له ان يصوم حتى يجد اذا وجب عليه
 كفارة اليمن وهو من اجل بده بحبس قوت شهر وقيل ابي يوسف اذا كان
 عليه ثياب لينة وليس له سكن وسكن الكس لا ياكل وكما له خادم لا يجوز له
 الصوم فله هذه الرواية لم يجز له ان يفتقر في كفارة في هذه الرواية في الحفة
 لا يباعه قبل ان قال ابو يوسف وكذا اذا لم يكن عنده الا قدر طعم يجوز به
 الكفارة او دراهم او دينار مقدار ما يشترى به ذلك لا يجوز له الصوم وهذه الرواية

تدعى قول ابن الملقط ولو كان عوض او اولى ما يبلغ فيه الطعام جاز له الصوم ما لم
 يكن فضل على الكفارة مقدار ما يبلغ فيه الطعام وان كان له مال عابيا له ان يصوم
 الكس لا يجوز له ان يصوم او يسو او يطعم لغيره الصوم هكذا ذكره في رواية اخرى
 البقية اذا لم يكن في المال الغائب مملوك يجوز عن الكفارة اما اذا كان مملوكا لم يصوم
 وما قبل في سنة الدين اذا كان الدين على معسر لا يقدر على الاداء وكذا قالوا المدة
 اذا رخصها ولا مال لها الا ما لها على الزوج من المهر وما ورثه من الاداء اذا اخذته
 في ملكه لا يجوز له الصوم ولو كان له مال عليه دين كمن شغل له او اكثر جاز الصوم بعد تهنئي
 دينه وكذا المال هكذا ذكره في رواية اخرى وهو ظاهرنا من فضل الدين هل يجوز الصوم خلف
 المبلغ **في سنة** رواية ابي حنيفة عن حماد بن عمار عن ابي حنيفة عن رجل عتقه وراهم
 دين وعنده عشرة دراهم عليه عليه كفارة اليمن قالوا لا يجوز له الصوم وروى
 ابن زياد عن ابي حنيفة انه اذا كان على الرجل دين كثره لا يقدر ان يطعم به لم يجوز
 الصوم **شرح الطحاوي** المدة اذا كانت معسرة فزوجها ان يبيعها في الصوم
 لان المال ان كل صوم وجب عليها ما يوجبها من زوجها ان يبيعها في ذلك في العبد
 الا في فضل واحد هو ان العبد اذا ظهر في اوانه فليس له ان يبيعه في الصوم
 ولو شتر في الصوم ثم البس فاقبل ان يبيعه في ذلك اليوم فانه لا يبيعه
 انفسه وعنده ما يخرجه كفارة اليمن لا يبيعه **الملتقط** وراوا في الكفارة فخرج كل
 في تلك الجناية **في الفصل السابع والعشرون** في متوفات **م** اخذم ثوب
 او انة ذهب به الى البائع ليصفه فماتت اما ذهبت ربيعه تعقب فقال ان
 صفتها فماتت طالع صفتها البائع ليصفه فماتت بعد ذلك لا يثبت **جامع**
الجوامع قال لا يسقط البائع حلفه حنث ولو مال يفتقر عليه لا
 يثبت ولو قال ان سني هذه البدة او هذه الراسل احلها في حنثه وجب اليه
 اخذها ولم تصف وفي المتن قال او انة طالع ان لم يكن طالع جازة فسلان
 والحق يزعم انه خبر عن حنث البيت ويشترى بغيره موقوف بذلك الا في
 في اهل الفضل الفصل في ما يظفر بالناس في كل من طالع في النفاة قالنا جارية وخبرته
 تا ينفذ **في كتاب** **الحودود** وان وطئ او انة دراهم او طلع علما فليس عليه
 حد الزنا عنه ابي حنيفة كمن ينفذ **حكاية** اشهد النورم وروى في السنين
 حتى يثبت توبته وعندهما يحد الزنا **البينة** سئل عن رجل يخطب اهل بيته

مكة المكرمة
في القصر
تبعاً للمغير

از

استقبله ولا يخرج من بيتك ولا يخرج من بيتك ولا يخرج من بيتك
 فلا بأس للمسلمين انهم يعينوا جميعهم ان قدروا على ذلك وانهم لا يهملون
 الا ان يمتنعوا عما او خلاصا لا يبرز ولا بأس للمسلمين ان يجل على المشركين
 وان كان غلب رايهم فيقتل ولا يجل في قتله لا يجل في قتله لا يجل في قتله
 ولو اصره المسلمون ان يجل على المشركين وان كان يطلع في السكينة
 او السكينة وان كان لا يطلع في احد يهاكم **الشيخ** ولو طعن في المسلم
 يرجع وتنفذ في جوفه قال ابو حنيفة لا بأس بالمشركين ان يقتلوا وان كان
 الزوج في جوفه ولا يكون هذا التناقض في التمسك لان الظاهر ان لا يجوز الطعن
شرح الطحاوي لو كان في سفينته فرما بالعدو بان يقتل فيمنه فانه
 كان لا يبرج في النجاة في المكث كذا وان كان لا يبرج في النجاة في الوقوع
 في الماء فقل وان كان يهلك بكل منهما فهو محرم في المكث والوقوع عند بله
 حنيفة وقال محمد ليس لان يلق نفسه في الماء بل يصير ليكون قتل بعد غيره وهذا
 اذا لم يقب لنا ربه فانه اصابته على نفسه في الماء وان قتله اذ راحه وقال
 ابو يوسف مضطرب قبل مع ابي حنيفة وقيل مع محمد وقال بعض من كان
 في ايام الستة ليس له ان يلق نفسه في الماء بالاتفاق لانه لا راحه فيه
 وانما خلاص فيما اذا كان له اذ راحه واعلم ان المذكوها علم خلاص
 وخبره طلع كلام حنيفة **وفى الفصل الثالث عشر** في الامام
العتابي واذا امنهم الامام ثم وجد في ايديهم مسلما او ذميا اسير
 فقل ان ياخذ **الطبري** واذا ارسل امير العسكر كروا اليه ابرصين في
 حاجة والرسول مسلم فبلغ الرسالة لانه ارسل اليك الامام
 على الشئ فخرج اليك والامام كتاب زوره فاحمله على لسانه لا يبر
 او قال ذلك وخلف المقاتلة بين المسلمين فخرج اليك الكتاب فقل
 المسلمون وجعلوا يسبون قتلا لا يبرصين انهم رزقكم اجرة ان ابرصكم
 امنوا وشهدوا بكم اسلموا فالقوم اسلموا يرو عليهم ما اخذ منهم وان
 كان الذي امنهم بهذه الرسالة ليس برسول بل فقل ان قتله فقل
 وقال الامام رسول وقال لهم فقلت فممن في كلامي ولا هم ان يسل معكم كذا
 ذكره اشرس في ما في الرسول وهو كونه من ان باب الامام يعجزون

الامام ان امير العسكر لو قال لهم لا امان لكم لو امنتم رجل مسلم حتى اوتىكم
 انما ثم انهم مسلمون قال اني رسول الامير اليكم وقد امنتم فقلوا على ذلك فممن
 امنتم وان كان الرجل كذب في ذلك **وفى الفصل الرابع عشر** في
 الرجل يدخل دارا بغض امان واخذ واحد من المسلمين لا يفتن ويكون فيما به
 بجاعة المسلمين **الشيخ** يسمع ويوضع منه في بيت المال **م** وقال ابو يوسف
 ومحمد هو لا يخذل ويؤخذ من كسر شيخ الاسلام على قول ابي حنيفة يفسد
 على قوله لا يخذل وان هذا الرجل اسلم قبل ان ياخذ واحد من المسلمين فقل ابي حنيفة
 هو في بجاعة المسلمين كما لو اسلم بعد الاخذ وعندهما هو خرا لا يسبيل عليه كما
 لو اسلم قبل خرو دار الاسلام ولو ادعى انه دخل باه لم يقبل قوله على قول
 ابي حنيفة ولو قال اخذته كنت امنته يقبل قوله في سقاط الفل لا يقبل في
 حق الاسترقاق عند ابي حنيفة لانه اقرار على غيره لانه لو لم يؤمنه كان له حجة
 المسلمين عنده **وفى الفصل الخامس عشر** في المسلم يجرى
 الاكسابة وان حارب قال محمد لا بأس بان يجل المسلم الى اهل حروبك
 الا انك لا تخرج السلاح والسبي وان لا يجل اليهم شيئا من الاكسابة لا بأس
 بذلك في الطعام والشراب ويخذه ذلك قال اشرس في شرح الشبهة
 اكسابة اذا وقع الكراع اجنح البغال والجمل والابل والاسنة ان يجل عليها المساع والملا
 في السلاح ما يكون معدا لقتال ويستعمل حاربوا يستعمل في غير حاربوا
 واجتلس السلاح ما يكونه وما صغر من لاجرة والمسد في كراية لاجل اليهم
 على السوا وكذا ذلك الحارب والبيع بكرة حمل اليهم والفوا الذي هو غير معمول
 كذلك **م** والمحمل ان لا بأس سلاح يعينان كما في الغلبة ان يرد السلاح
 وقد برأ وغيره لكل حمل اليهم ولا بأس بان يجل القطن والشراب ان كان
 الغالب عندهم انهم يقاتلون بالخصب المحشوة في القطن لم يجل ادخال شئ
 في ذلك واذا اراد المسلم ان يدخل دار حارب باه النجاة ومعه فرسه
 سلاحه وهو لا يبر ببيعهم لم يبيع ولكن اذا كان يعلم انهم لا يبرصون له
 في دار حارب ولكن ان ابرصين في ذلك يستخلف باه يبريهما ولا
 يبيعهما حتى يخرجا الا ان ضرورة اما الذي اذا اراد الدخول اليهم باه فانه يبيع
 ان يدخل ذلك الا ان يكون موافقا بعد اوتاهم ما هو على ذلك في حال

المسلم ح وحبب المسلم اذا اراد الرجوع اليه وارجح بين ما ذكرنا فانه
يمنع ولو استبدل سلاحة غير حربه لا يمكن الرجوع به وكنه خبر على سعيه
سواء في جزاء اخر عن ملكه في حق نفسه او غيره ولو كان في حق نفسه فان
كان سقلا او دونه لم يمنع فانه كان جزاء منع وحكم استبدال الكراع كذلك
ومن الفصل الثالث والعشرين في فتوى الغنائم **م** واذا هانت
الغنائم فبقيا وصاروا وغير ذلك فاعطى الامام بعض الغنائم راسا و
بعضهم دواب وبعضهم دراهم وبعضهم دنانير وبعضهم حنطلا او سحالا على سهام
حينئذ الرجال قد كف جابر فضل فكنتم كرضا الغنائم وبغير رضاهم فكنتم
في دار حجاب وفي دار الاسلام **م** قال محمد لو اصابوا شيئا من ثياب اليهود
او النصارى لا يدرك منه اهل مكة او غيره لا يبيعون الامام ان يدخل في القسمة
فانه ان يقع في سهم احد لا يباح بيعه في المشركين وبيع منهم مكروه اذا كان
لا يكره ان يكره او غيره ولا يبيع ان يكره بان يكره وان يكون فيه شئ من
اسما الله تعالى ولو افاق ما فيه شئ في اسما الله تعالى مكروه قالوا ولجبر
هذه المستند رواية غير صحيحة في المصنف اذا افاق وغدر القارة منه لا
يكره بان يكره ان لا يكره الدورق المكتسب فبقية الفصل كما اذا كان على جلد
يدوع يعزل ويحبل الدورق في الغنمة وان كان لا ينفع به بعد الفصل كما اذا
يعزل ويدفن على حاله في موضع لا يتوهم وصول به الكفرة اليه **ومن الفصل**
الرابع والعشرين في هبة حبيب قال محمد ما يهبة ملك العدو الى امير
جيش المسلمين او الى الامام الا بكرة وبيع جيش الى امير يهبة
ويبيع فيها للمسلمين بعضي بصيرة غنية بقسمها بين الغائبين وكذا ملك اعطى امير
الى قائدهم فوالامير لا يراه ومنه لا يختص به بل يكون له ومن تحت
راية ولو اهدى لواحد من الحكماء فانه لا يسلم له بل يوزع لرد الامير
وان عجز عنه ينعقد في بيت المال قال محمد في بيعه المشرك وبكره
لا يبيع جيش الا ليعزل به بالامير كمن وان قبلها بغيرها فبما لم يبع
المسلمين ولا يفرق بين هذا وقبلة انه لا يبيع بغيرها ان عصى
لا يبيع شئ على ان اذ قبلها بغيرها لنفسه خاصة بل يبيعها في الغنمة
في بيت المشرك محمول عليه ما اذا علم انه لو لم يقبلها ازدادوا خوفا

فمن

فمن هذه كمال لا يبيع ان يقبلها قال ابو جعفر والفضل ان يتطاول كان في
قبولها نظر للمسلمين قبلها وان اردوا وكل جواب ذكر في هبة ملك اهل
حرب وهو في هبة امير في حروبهم قال محمد وكذلك كل عامل بعينه فليخلفه
ان ياخذوه ويحسد في بيت المال انهم كان المدي قد اهدى بطيب نفسه وان
كانه كرم في الاهدى او فليخلفه بربها اليه ان قد رواه ايضا في بيت المال
الحكم حكم اللقط **م** ولو ان غنما دخلوا دار حجاب فهدى اميرهم اليه
ملك العدو هبة فلا يبيع به فانه اهدى اليه ملك العدو وبعد ذلك فان
كانت مثل غنمة هبة بزيادة المسلمين او ازيد ما يتعاقب فيها فزيادة على هبة
تكون غنمة وكانه حكم الامام الكوفي يقول ان كان ملك العدو معروف
فمعاذ الله ان يهدى اليه شيئا يباح به بصفاء ذلك سلم الزيادة للاب
مطلقا وكذلك الحكم في اموال النصارى وازيادة على غنمة هبة ملك العدو
اذا كانت مما لا يتعاقب فيها لبيت المال **والخبر** ولو اهدى رجل في حجة
ليس بامر ولا فائدة الى ملك حجاب واحد من قوادهم فوضعه بصفاء ذلك
سلم **م** ولو اصاب المسلمون حصنا او مدينة فباعهم ارجحش منها عا او غيره
فانه كان ما عطفه في الغنم مثل قية ما عا او مع زيادة يتعاقب فيها فهو لا يبيع
وان مع زيادة لا يتعاقب فانه يبيع على غنمة ما عطفه **والخبر** وان
كان الذي باعهم حطافا من غنم المسلمين سلم الكل **م** واهل مكة المباحة
معهم في ملك الحجاز ذكر محمد انه يكره جميع الاشياء في ذلك على السواء ولو ان
امر العكر ببيت العدو ورسولا فاجازه ملك العدو والرسول جازية كانت
له خاصة **والخبر** وكذلك الرسول لو كان اهدى اليه هبة فوضعه فيها
المتفق اذ اهدى ملك الحرب للرسول الذي بعث صاحب الحجة فان كان
الامام قد جعل الجواز له فهو له والا فهو في **م** ولو ان ملك العدو اهدى
الى جيش هبة فارد ان يوضعه في الغنمة مثلها او مع زيادة يبيع بن
فيها فلا يبيع به ولا يبيع ان يزداد لا يبيع فيه **ومن الفصل الرابع**
والعشرين في فصول الغنائم اذ قسم الغنائم وعطى كل ذي حق حقه
وبقي شئ من الغنم ان يسم الغنمة وكثرة جند تصدق به الامام على المسلمين
ولو ان قوما من جند اموالهم قالوا ان لنا نصيبا ولا نقدر على المقام

فان عظم عقاب الحرة واستغفر على عظامهم ومضوا على الباقين بعد ذلك
 فاذوا والقبض والباقي على العباد والكل لا يصدق به ولكن من مولا
 ولو تصدق به ثم جاء صحابه كانه لم يصدق الا ان يثبتوا الا ان كان المتصدق
 اذ لم يصدق ولو كان الا ان يثبتوا الا ان كان المتصدق
 يعظم مثله في مال الفقراء او في ماله على الامام ولو تفرق بعض قبل القسمة
 ملك الغنائم لهم ولا يصدق بها الا ان يثبتوا الا ان كان المتصدق
 تصدق به وشرط الغنائم كما ذكره **في الفصل الرابع والثلاثين**
 في دعوى الشبا بالانكاح والنسب يحتاج الى اعتباره في هذه المسئلة
 احدها ان تصدق المسئلة بالنسب على النكاح معتبرا او لا معتبرا فخر المسلم
 الملك عليهم اذ انهم فخر انما قال محمد اذا لم يكره السبي للدار حتى ار
 رجل منهم لاحد هذه اراي وصدقة ولم يعلم ذلك الا بقولها فانهم قد قال
 وكذلك الحكم بعد القسمة في دار الحرب وبعد البلوغ وبعد البيع في دار الحرب
 يعتبر فيها ولو لم يعلم الغنائم ولم يجرها حتى ادعى رجل في السبي في دار
 الحرب علما بالجر من نفسه انه تحت الدعوة سواء كان في الغنائم في يده او في
 يد اخوانه في يدهم ويكون الولد كافرا وان كانت الدعوة بعد الاحزاب
 بدار الاسلام فانه كانه في يده او في يد اخوانه فخره وكان كافرا وان
 كان في يدهم فاليقين انهم عتوه ويكون مسلما وفي الاستحسان
في نوادر ابن سنان عن محمد اذا فرج السبي في دار الاسلام ولم
 يعلموا حتى ادعى رجل منهم صبي ابيه وصدقا فلو انسابوا جميعا علمت انه ولم
 حبل على دابة قال ثم رجع محمد وقال حبل على دابة ايضا الا ان
 يكون النسبي في يدهم فحبل على دابة ولو ادعت امرأة في السبي صبي حبل
 وهو لا يعرف من نفسه او يعرف لانه صدق لانيته منها فانه مات في دار
 الحرب صبي على الا ان كان في يدهم بالبيع او القسمة فانه حكم الاسلام
 بانه في يده وان مات بعد الاحزاب دار الاسلام وهو في يده ولم يصف الكفر
 بعض عليه وان اراد الا ان يفرق بينهما وبين النسبي الذي ادعت به
 او بالبيع كره استخاره اذا كان في يده ولا يكرهه في خلافه اذا لم يكن في
 يده قال ولو مات احدهما بعد ما عتق لا يتوارثان بل يورثان كما كان في قارن

موزون ولو ماتت انة ابنته في هذا الرجل وهذا الرجل زوجها وصدقا
 الرجل في ذلك فاما مصداقها والرجل زوجها والفقار ابنتها على دينها
 اذا كانا في دار الحرب وكذلك اذا كانا في دار الاسلام ولو تصدقا
 على ذلك بعد القسمة وبعد البيع في دار الحرب لا تصدق على النكاح ولا على
 النسب الا بالتحديق ولو ان مسلما جنت في دار الحرب ادعى صبي له السبي
 انه ابنته في هذه المرأة وهي احره وصدقة في ذلك ولا يصح عن نفسه
 او بغيره وصدقا وكان ذلك في دار الحرب قبل القسمة وقبل البيع فانه يصح
 وبث النسب والنكاح والولد مسلم ثم ينظر فانه كان على الولد سبما
 المسلمين وعلمتهم فهو ولا فهو لغير المسلمين الا ان الابن لو كان كبيرا
 ادعى انه مسلم وانه كان ماسرا فيهم فان كان مسلما المسلم كان
 حرا لا سبي عليه والا كان في مال ولو كانت الدعوة بعد القسمة او البيع
 لم تصح الا بتصديق المشتري او في وضع في يده **العتبة** لو غلبت
 الروم ارض العرب في منق مائة الف فاسرها رجلان مسلم قوله لم يكن
 مسلما **في الفصل الخامس والثلاثين** فيما يجزه العدو وجاهته
 ولو استولوا على اموالنا وظهر المسلمون عليهم قبل الاحزاب بارهم فانها
 تكون للملاك **العتبة** ولو استولوا في دارنا لم يملكوا والموضع الذي
 هم فيه في دار الاسلام مستحقين بمنزلة دار الحرب في حق بعض الاحكام
 حتى لو اسلمت احواله فيهم وزوجها في دار الحرب لم يمتن وكذا المسلمون
 اذا غروا في موضع الذي هم فيه في دار الحرب في حكم دار الاسلام حتى يقيموا
 الحدود والذي في ايديهم لم يكن يجوز فيه كرم الله وليس الذريرة مسلمة
 الا ان يثبت لهم في دار الاسلام بانه فخر في رجل منهم شاة دخل
 دار الحرب فاشتره منه مسلم واوطل في دار الاسلام اخذه وطيبه بغير
 حتى دخل اليها بانه وهو عبد كانه اخذه في المسلمين واحوزه بدارهم فاشتره
 رجل منهم لا يكون للمالك الاول اخذه منه ابن سنان عن محمد رجل لراسته كون
 فخره المولى جلال بن شاة في العبد بلف درهم فاشتره الرجل لنفسه فمولا وكره
 لوارده ان يستولى له لغير مولا فاستولى لنفسه فمولا وكذا الوارث ان
 يستولى له مولا فاشتراه منهم وهو مسلم فمولا بانه جارية سبها

اهل الحرب فاستلوا رجل منهم واخرجوا الى دار الاسلام قال محمد هذا
 عندنا بمنزلة السفينة اذا علم بالشراف ان لم ياخذها مولاها عتقه العظم بطل
 حقه وان علم بها يشهد على المشتري انه ياخذها فاعلم ذلك وكذا كنت اذا
 استرانا في اهل الحرب يلف ورمم وبعنا فابن لا اجرة الا ان
 ورسم كان لان ياخذها باني الثمنين في قول محمد وان لم يكن له في قول
 ابن حنبله واليه يرضى ان ياخذها الا بالشر الا جرحه اسره اهل الحرب و
 العزوة فاشترى اسلم منهم ولقره الى دار الاسلام فمات مولا الاول
 قبل ان ياخذها فلا سبيل لوارثه عليه ولو باع رجل عبدا ثم اسره العبد يعني
 قبل التسليم ثم مات البائع ثم اشترى اسلم وجا به بطوارث البائع
 عليه سبيل **المستقط** عبد اسره اهل الحرب واحذروه ثم ابق منهم يروه
 الى سبيده وفي رواية يعق **ابن** ولوا بئس المكاتب والمدين
 او ام الولد اليهم ثم ظهروا عليهم او اشترى رجل منهم اخذه المالك القديم
 بغير شئ على حال وفي رواية اشترى رجل منهم باخرة رجعت المشتري
 عليه بالثمن بمنزلة ماله فداه **وفيها** لو ان جوي اسره عبد اسلم واجزه
 بها هم فاعتقه او دبره او كاتبه او كانت جارية فاستولده ثم ظهروا المسلمون
 عليه فقتلوا جميعا **وفي الفصل الثاني والثلاثين** في
 بيع الغنائم قال محمد في سبي الكعبة واذا ولي الامام مع الغنائم رحلوا من
 المسلمين فيبيع جارية فانه باع شيئا منها في دار الحرب او في دار الاسلام
 بشئ ما اقل من قيمته الذي باع منظر فان مقدار ما يتقرب اليه في مثل
 ما يبيع مردود **وفي الفصل الثالث والثلاثين** في الشركة في
 الغنيمة المدراة التي بينهم في الحرب فيسمل ان يسم الغنائم وقبل ان
 ساع ب يكون منهم فيها سوا لمحتوهم قبل احصائه الغنائم وبعدها وان
 لمحتوا والغنائم بطل في دار الحرب الا انها قسمت وبعثت فلكل من له
 فيها كما لو لمحتوا الجاهل دار الاسلام وتوسل القسم **باب** ثلثة
 لهم حظ في الغنيمة وان لم يقاتلوا احد منهم المدراة التي يجيش في احوار
 الغنيمة دار الاسلام التي الغاربي اذا مرض او صابح وجا قبل شهود
 الوقعة ثم ظفروا فانما في حكمهم في الغنيمة وانما ان اسره الرجل في الحرب

فوقع القتال ولم يكن معهم غنما ثم فوج الاسير قبل احوار الغنيمة كان
 كسهم فيها وكذا لو فوج بعد الاحراز دار الاسلام قبل الغنيمة فانما في حكمهم
 في الغنيمة ولا يقطع ذلك المدد ثلث احوار الغنائم دار الاسلام
 التي في غنيمة في دار الحرب وانما ان يبيع الامام الغنيمة في دار الحرب
 فانه المدد لاثرك تجيش في الثمن **م** دخل قوم في اهل الحرب فاصدق
 المسلمين فاستقبلهم اسير في احوار المسلمين مع جيشه وقائمه واهلهم
 واخذوا منهم فاعلموا انهم شهدوا الوقعة ولما كان قريبا من شدة الحرب
 يبيع ان يكون ردا علينا لا استعانة به ثم شددوا بشرط مع ذلك ان
 يكون حربا للقتال حتى ان الذي لم يشددوا لوقفه لو كان بعد الحرب لو
 استعانة به ثم شددوا به لا يمكنه اعانة او كان قريبا منه الا انه لا يرد القتال
 فلا يقطع له في الغنيمة الا يرى انه اسره التي بعثها الامام في العسكر في دار
 الحرب فيخط ان كان العسكر قريبا من الشدة تحت يكون معين السرية
 كان للعسكر في الشدة مع السرية وان كان بعيدا بحيث لا يكون
 معين السرية لا يكون للعسكر في الشدة مع السرية فلهذا انما يقطع
 مدد في هذه الصورة ان لم يقاتل في الوقعة في القتال في حكمهم والافضل
 ولو ان عسكرا دخلوا دار الحرب فقاتلوا اهل غنيمة فيها واستولوا عليها
 ومحتوها واطفوا فيها بحكام الاسلام حتى صارت دار الاسلام ولم يمشوا
 الغنائم حتى يقطع المدد لاثرك كونهم فيها ولو ان عسكرا في اهل الحرب
 دخلوا دار الاسلام وانتهوا الى مدينة فيها فخرج قوم من المدينة وقاتلوا اهل
 الحرب على بابها واهلها ثم واخذوا غنائمهم وقاتل اهل المدينة فيها لم
 يتباها والقتال ولم يجر حوالا الى باب المدينة فان الغنيمة لمن شهد الوقعة ولا شئ
 لمن بقى في المدينة ولو كانوا القريب الى المدينة فقتلوا في الشدة فخرج بعض
 من القريب وبعض البعض وانما الوقعة والوقعة فقتلوا في الشدة فخرج بعض
 في الغنيمة للكل وكذا لو كان بعض منهم على السور يرمون بالبنار او الحجارة او يصيحون
 بالمسلمين ويحذرونهم على القتال ولا يرمون بشئ في الغنيمة للكل وكذا لو كان
 على السور يرمون وكذا لو كان الامام ذلك حتى اذا قرب منه العدو فدخل
 وان كان المسلمون فخرجوا الى المدينة فقتلوا للقتال ولو كانوا في منازلهم

حتى لا تصدق الامة ومنها انه صوت بحرس يزيد في ثلث ط الامة وهو نطق
 الحجة **المنتقى** اعني الامام السلي لم يجر عتقه فبهم الا ان يفسد كل مصل
 غير اهل السواد ويركع في ارضهم ويعود منها ويؤدون الحجاج او يجر بهم فضعف في
 في ارض المسلمين ويعود منها ويؤدون الحجاج فانه عتقه على غير هذا الوجه
 لا يجوز وفيه ان رجلا من جملة طليقة او دبره لم يعطه الغنمة ولكن يكون عتقه
 بيت المال **وفي** كتاب الكوف في فقه ابي القاسم فروع غارة من
 الصلحى ويريدون خروج الى العدو ومعهم قوم من اهل الغنم يخرجون
 ومنهم امرؤا لكن لا يضمنون ان يخرجوا غير عتقهم لا يخرجون معهم وان كان
 يخرجون معهم وعلى المفسدين الاثم والصلح بين الاطراف **جامع الجوامع**
 او قوا حصنا فاحرق مسلم لم يقتل مسلم فخرج حية في بيت وعلى من
 فاولد في وان كان مسلما اراد الاكسار التزوج في دار الحرب ان كان هناك
 مسلمة او زينة اسيرة لا بأس بختها ولا وان لم يكن واراد ان
 يتزوج منهم وهم من اهل الكتاب ولم يثبت الحنة بكبره وان خشي لا يكبره
 وان اسره اراد المسلم لا يكبره لان يتزوجها **النتيجة** سئل عن ابن محمد
 عن رجل اخذه العدو وقال لا تشكك في خبرك فربما يسهل له او يخرج
 بموضع فلا يخلصه منهم الا ان يسلطه بل يقر بونه اهل الجوارن يخرج في فوف
 بين القربى المرح ومن ضرب كوطيخه **م** قال لا بأس بقتل اودى في قتلت
 ذلك الفارس فكما انه ذرهم فقتل لا شئ عليه وان قال لا بأس بقتل
 جارية واذا قتل الغنمة ووضع اربعة اظفارها الى الغنمين ثم يهلك من ستم
 لغنمين فاحذر ان يذبح من الغنم لافقار ثم يهلك اربعة اظفار **القول**
 الرباط الذي جاز الاثر في فضل ان لا يكون واره دار الاسلام لانه لو كان
 الرباط فانه دون كحل المسلمين يكونون في ارضهم **الغنيمة** هو
 الغنم او قال بعضهم اذا غار العدو على موضع فرة يكون الرباط الى اربعة سنه
 واما مرتين يكون الى مائة وعشرين سنة وان كان تحت حراة يكون
 رباطا الى يوم الغنمة **ف** **في** القفس اهل الجواب اذا اسروا
 اهل الاسلام المسلمين لا يملكهم وهم اهل جلاء يشترى اسير في دار الحرب
 فقال اشترى في ان قال يكره رجوع المالك على الامر وان لم يعط على ولا قال المالك

لا يرجع الا ان يكون خديما **الغنيمة** مسلم وضع في ايدى الكفرة ففر
 لمقتل فقتل لم يدر عتقه ان كان يخاف انه لو لم يدر عتقه قتل بائنا
 القتل الاول لا بأس به والا كره **وفي** كتاب **م**
في القفس **الغنيمة** في المنقولات **م** **في** كتاب القفس **الغنيمة**
 منه لا يخذ عتق خارج **السراج** لا شئ لاهل الذمة من بيت المال
 فان كان فقيرا وجبها المسلم اذا قتل عبده الذي توضع عليه الجزية **الخاتمة**
 المصلحة اهل تخذ منه الجزية او يقتلونه وان كانوا قد تخذ منه الجزية واما
 الزنادقة فخذ الجزية بناء على قبول الذمة منهم **م** ولو قال بعض محمد في كتاب
 العتق والخارج ينبغي ان لا يترك احد من اهل الذمة عند المسلمين في
 يلبس ولا يلبس ولا في زينة وابتدع ذكر صدر الاسلام منهم فيكون
 عن ركوب الا فراس الفخوة **الجزية** الا اذا وقف بحاجه لا ذلك
 بانه استغنى بهم الامام في الحاربة والذب عن المسلمين **المصنفات**
 اذا كبروا الضرورة فليقر لوان في جميع المسلمين فانه لم يمت الضرورة
 يتخذ من جالسه في السجدة **م** قال شيخ الاسلام لا يبعد عن ركوب
 البغى والحمار ولكن يبعد عن ان يضعوا سر جالس المسلمين وينبغي ان
 يكون على فرس يرسر جهم مثل الزمانه فيل اريد به ان يكون فرس
 سر جهم مثل مقدم الكاف فيل اريد بهم ان يكون سر جهم كسر المسلمين
 وعلى مقدمه كرامة والاول اجمع وينبغي ان ليس اوردوا والعاجم و
 الدارعة التي ليس بها علم الدين وينبغي ان يلبسوا ملابس **الجزية**
 وينبغي ان يكون لهم ثياب ضيقة حتى يمتازوا عن المسلمين وينبغي ان
 يكون شرار كغالبهم كمن وفي دياره لا يلبس الرجال الثياب وان
 يلبسوا كغالبهم ان يكون كغالبهم على خلاف كغالبهم وينبغي ان
 يكون حصة الجزية الدول ولا تكون خزانة تحصيلهم وينبغي ان تحته
 كل ان من منهم مثل الخط الغليظ يعقد على وسطه ويكون ذلك في الخط او
 الصوف ولا يكون في الاربع **الجزية** ولا يكون منقش وينبغي ان يكون
 غليظا لا يفسد بالبرق عليه لا يكون في النظم قال شيخ الاسلام وينبغي ان يحق
 على وسطه عقد او مجلس له طقة بشدة السم المظقة **صفت** وكما يجب الصفا

تلقته مرة وادخله للعبه وانا ليس العادة قد كنت جفا في حق اهل الاسلام
م ونبش ان يكون خفا فمخ شتة فاسدة التدون وكذا لا يكون ان ليس
اقبته فزته ولا يقضا فزته بل يكون اقبته شتة ثم كوايس وادامها طوط
وزوتها قصيرة وكذا الميوزة مقتصرة ثم كوايس جوبهم على حد وجهم
يكون للثوان وهذا كل اذا وقع معهم الصلح للمسلمين على انفسهم الا كسار
فانهم يتركون على ذلك خلف الشئ بعد هذا ان الخلفه شينا وبينهم شرط
بعلاء واحدة او بسلامتين او بالثالث قال بعضهم بعلاء واحدة اما
على ان اسكن العقيدة والطرقة والمطربة او على الوطاة ككتبة او على الرجل كل
والملك على خلاف بجاننا او كخا عن وقال بعضهم لانه بالثالث ومنهم من
قال في النظر في بعلاء واحدة وفي الجود على بعلاء اثنين وفي الجوسكن
الثالث ابدى ال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل **الذخيرة** وبه كان ينبغي **م**
وقال شيخ الاسلام الحسن ان يكون في الكل ثلث علامات او كان في كل
الامام ابو محمد يقول ان صاحبهم الامام واعطاهم الله بعلاء واحدة لا يزار
عليها وادخلت بعبدة عنوة وقلة الكال لان يترفعهم العساكة وهو الصحيح
ولا يكون حتى يكون بكتبه او بعبدة او ببيت ناس من اصحاب المسلمين
ونترك القديمة على رواية الاجارات وعادة الكتب **الدول الحجة** وهذا صحيح
م وعلى رواية كتاب العشرة لا تترك القديمة وبرواية كتاب العشرة اخذ
حسن وعلى ان اذا كان الحكم بكتبه في قرية وبني اهلها اجنبية كثره وصارت
جمل الامصار او او ابدى الكتب على رواية كتاب العشرة وعلى عايد الروايات
لا يورون وكذا اذا كانت كتب تقرب المصنفين او جملها اجنبية حتى تصل
ذلك المصنف بغير اجماع الامام بدم الكتب على رواية كتاب العشرة وعلى
عادة الروايات لا يورون والصحيح ذكر في عادة الروايات **الدول الحجة**
على رواية العادة ان القديمة لا تدمر ولحد شتة بل تنقسم لم يذكر في شئ
ثم الكتب وكل عن ابن الحسن ان يستغنى ان قال تدمر ولا تدمر **م** ثم حذره
الروايات فيما اظهره الامام عليهم اذا وقع الصلح بينهم وبين الامام
قبل ظهوره فان الكتب ليس تترك على اهلها في الروايات كلها المصروف والقرى
في ذلك **الذخيرة** لكن متبعون عن احداث الكتب ليس فيها **م** ثم اذا كانت

تدبر حتى لم يكن للامام مدحها على عايد الروايات ولو انهم كانت لهم
عمارتها **الحجة** ولو قال كتحققها في هذا الموضع الى موضع لغو لم يكن لهم
ذلك **الذخيرة** وان كان يعرض بحسنة للمسلمين بل يتبينها في ذلك
الموضع على قدر البناء الاول وينبع في الزيادة **م** قال في كتاب العشرة
والحجاج ولا تترك واحد منهم حتى يشترى دارا او منزلا في مصرفه المسلمين
الدول الحجة ولو كان لاهد دارا في مصرف المسلمين اجبر على بيعها ويخرجون من المصرف
م وبهذه الرواية اخذ الحسن بن زياد على رواية عايد الكتب كمنه من
المقام في دار الاسلام الا ان يكون مصرفه امصارا لرب كمنه في دار
فانهم لا يكتفون في المقام فيها **الذخيرة** اذا انما روي ابن المسلمين في
جاز لانهم يرون في دار الاسلام وحاسنة وكانها المسلمون عليه فربما قيل
فلو بهم في الاسلام وكان منس الا انه يحد في يقول هذا اذا قلنا ان
لا يعطى من قبل بعض جماعة المسلمين وانا اذا كنزوا الميوزة عن سكن
ويورون ان يكون اجنبية ليس فيها المسلمين جماعة وهو مخطوط عن
ابن يوسف في الامانة اشترى دارا في مصرفه هذه الامصار فارادوا ان يحدوا
دارا منها كنبته او بعبدة او ببيت ناس من اصحاب المسلمين فمقتضى ذلك ان
استأجره او يمسك دارا شئ في ذلك كره لان يواجمه وان اجلس
فاطمة واجبها ما ترون في مصنف صاحب الدار وغيره في ذلك على سبيل الاكل
المعروف وليس في المكر ولا في كسب عقد الاجارة بهذا الميوزة بل لو جاز من مسلم
وكا ان اسم كسب فيه انفس على الشرب او سب فيه كسب فانه لم يفر ذلك
على سبيل الاكل المعروف والنهي عن المشكره لا يباح الاجارة كما انها وان
اخذ في هذه الميوزة المصلي لنفسه فاحد لا يبيع وادان بجعل حصة تجلي فيها كما تخلف
اجاب الصوامع منس واذ في الامام بدم عنوة ثم صلحهم على ان يجعلهم قد وكان
حيثما ليس قديمة بغير فانه كذا في الميوزة بدم وبيع وبيعوت نارا وكنك قرية
ثم قراهم كذا كذا لم نصيب مصرفه المسلمين بجمع في جمع وبيع في جمع
فان الامام يبيعهم في القسوة في تلك الكتب ليس والبيع وبيعهم ان يجعله على
يسكنه فانها على المسلمة في الميوزة كذا انما تهمد وجمع والكل وفيه احد
ذلك لئلا لانه لا يجوز ان يمسك دارا في الميوزة وبيع في الميوزة

والله اعلم بالصواب قال الامام في بعض النسخ ان الله غفر لها لعبدنا من جرمها
بما ساءت فمضى شره ما من قبل ادى الى الطعن **ومنه** ان الله غفر له ما كان
لا ينجي نكته فذلك فان لم يكن عجب وهاك كل كبر العاقل بهذا
فقال يستغفر من فان فسر يا ليس بكفر لا بكفر وان لم يكن ذلك يكون محمدا
الصالح **البيان** ولما عاب النبي بنحو العبد بكفرهم اذا روى رجل
حدثا عن النبي عليه السلام ورده لقولنا في شيوخنا انه بكفر ومنه المثل في
نحو قال ان كان متواترا بكفر وكذا لو قال ليطعن الا تخاف عينا فبما الله
مخبر رجل قال لاخيه من ركب وقدم اظفارك فانها آتية رسول الله
صل الله عليه وسلم فقال ذلك الرجل لا طعن ان كان آتية فذلك وكذا
في سائر النسخ فمما في نسخة في عوف وبنوهم في النوازل كما لو كانت
وجزه ففقد قال محمد بن مقاتل ان اهل بلدة اجمعوا على ترك السواك فامتنع
سما فقال للكفار قال العبد صلوا الله في راسه شيخا ومحمد في العبد المرحوم
جال المولى والدن رجلا انه كرر دوز عاشر ايامي راكوبة في سمرقند كسر
موضع دين روز نشست او كويده كازر نام وخت توبه و كافر كود و **وفي**
جواب الف **وي** ان يجوز ان يقال لو لا بيان محمد عليه السلام لمكان الله
آدم عليه السلام قال انداش بن بكير الوعاظ على رؤس الناس بربر و
تقطعت صلبه الله عليه السلام والا وانه بكفر زعم مثل هذا فان النبي
عليه السلام وان كان عيلا لم يمتنع له علة الله فان لكل بني عمر الانبياء منزلة
ووجه خاص له بغيره فقله في كل بني صلبا بنسبه **وفيه فصل** في رذ
الاصوات الشريفة **التجربة** قال لواء من انتهى بالزكوة اكثر فمقتله وراهم او
العدم اكثر منه لا طعن في كبر **في الفصل** **الاضافة** في سائر الاماكن
ابن بوقص قال او قال في رتبة بوقص فمما كافر **التجربة** قال لا ادرى الا كافر
في نسخة او في النسخ كبره لا جاد حكاية جل جلاله جل زنى او عمل على قوم
لوط فقال له لوط من فقال كتم وبعدها وكم كتم في الصلح السعيد جمال الدين
عن رجل قيل له على اي مذهب انت انا حنيفة وان في فقال اني احن المذاهب
فقال ان آت بكونه والا فليس بدين عن علي اني بري من مذهب ابي حنيفة
او من مذهب ابن قتيب بل بكفر قال كبر لا ريب في الا ابن لفظت بدلت **الاستدلال**

سالت والدي عن رجل قيل له ان الله يعين المسكين فقال العز عليه فقال نعم
عليه انه وسئل ابو بصير عن بكره اسئل الوتر قال كيف وسئل انصاري عن بكره
جاءه النجدة قال كيف ايضا ولو قال ليس موضع في الجنة لا تستغله العز كيف
وفيه قيل ان الرجل اذا خرج بكفر اخرج قيل لا كيف ولا بل لا ينسب خصوصا
في هذا الزمان **وفيه فصل** في ما يورد الى الملائكة قال ابو بصير روي عن ابان
كرية عن بكات الموت فبدا يخاطبهم وهل يكفر قال بعضهم كيف واذا كرههم
لا يكفر **الحاشية** ان قالوا لكراهية الموت لا كيف دون قالوا كراهية الموت
الموت بكفر قال لا في فرقة نوام في موضع كذا اعنيك على امرك
فقد قيل انه لا كيف وكذا اذا قال مطلقا انك لا تجتلف قولنا من **ومن**
فصل فيما ينسب بالقرآن **الحاشية** غرضه ان كان في الحديث
الحسن يسلك في امارة قال لا لما اخرج من هذه السورة فانه شقوه هل
يرحل فيما ينسب قال لا لما انا ارادت التعليل **وفيه فصل** فيما يتعلق
بالاذا كاره **الحاشية** غضب طعنا فقال عنه لا كره يسلم الله لا يكفر ولو ذكر
عنه بغيره ان كان مثل وجهه لا كره في كره وكذا عند الزني في كره
ما ضرب به الدين اذا قال بسلم الله عند الزني لا يكفر لانه يحمل ان يترك
بسلم الله فيمنع واذا قال لا لا الله فقال لا اقول قال بعضهم هو
كفر وقال بعضهم ان عن لا اقول ان كره لا يكفر وقال بعضهم لا يكفر مطلقا
اذا لم يفرح كره كونه الاصل **وفيه الحاشية** اذا قال العز ان لا الا الله
فقال لا اقول كره وكفر ولو اراد ان يتكلم في كره كره **العبارة** لو منع
الاذا ان فقال صوت به كره وكذا لا الا اذا كان على وجه الاستعلاء
وفيه فصل فيما يتعلق بالافرة **الحاشية** ولو انكرت
جعل بعضه لا كيف كذا في الشيخ الامام انما هو ابو اسحق الكليني **الحاشية**
في كره شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل ان كانت امارة في جوارها
لا تعرف ان لهو ويخون فان لو افر منها جميعا مثل حلف والى طبع
فقالوا كرهت ان ابسبها في الجور خاني فقال نعم ولا تكفر **الحاشية**
غائب سلام فممن يقول لا علم ان لهو ووالنصارى اذا اعتوا اسئل
يعزونه بانها رافعي جميع شرايخ كج بانه بكفر عن ابسبها انه لا يكفر

واذ قال في المظاهرة مع مستخرج ان كان لا يحكمه من غير ان كان
 كما بينا فانما عليكم ان على وجه الزام **مختار** رجونا ان لا يكون من
 حسن كلام اهل الاهورا او قال المعنوي او كلام لمعني صحيح ان كان ذلك
 كثر انما العاقل كثر المحسن **فصل** في كتاب الاهورا وحكاية يحيى
 في صفة ابي عبد الرحمن بن مالك بن مولى عن ابيه قال قال
 السجاني يا ايها الضمير والاهل والمصدق وشرار الروافض فانه منهم يهودا لم
 يذهبوا في الاسلام لا غيرة منهم ولا ربه ولا دين ولا دين ولا دين
 منهم لاهل الاسلام قد قتلهم علي واخوتهم بايادهم في البلدان اوتوا
 ذلك ان الروافض محذروا ليهود وكونا ليهود وكونا لاهل الاوراد
 قال الروافض في الامم خلافة الال لاهل على وقالوا ليهود ولا جوارحهم
 حتى تزل السيف وينادي المناوي وقال الروافض لاجسادهم في السيف
 حتى يبيت الهوى وقالوا ليهود وفرش علي خنونه صلوة وقالوا ليهود
 كدك واليهود واليهود في المغرب حتى يشبك اليهود وكذلك الروافض
 واليهود ولا ياكلون الجوز والمار والماء وكذلك الروافض يقولون
 اخطا جبريل في الوحي على محمد عليه السلام واليهود والارون الطلاق
 الشيث وكذلك الروافض واما فقط النصارى في التعميم وكذلك ان
 النصارى ليس لهم صدق وانما يتبعونه بين قتيل وكذلك الروافض
 يرون المنة ويسجلونها في قلوبهم اليهود والنصارى عليهم بخصيت
 اليهود في جبريل ملكهم فقالوا احكام موسى وسئل النصارى في خير اهل
 ملكهم فقالوا احرار عيسى وسئل الروافض في شجرة الاله فقالوا
 احكام محمد في سيف مسلول عليهم في يوم القيمة لا يثبت لهم قوة ولا قوتي
 لهم في السما وقد اثار اطفالا الله **اللفظ** فانه
 ولو كان الملقط وقع اللبظ الى غيره جسيما فليس ان ياخذ منه
فصل ثالث في الولاية عليه السلام ولا يجوز للملقط عليه
 نجاح ولا بيع ولا شري **مختار** وانما ولاية الملقط لا يبرئ له
 ان يخته فانه نفس ملكه في ذلك فغيره والمملوك ان يتصل الملقط حيث
 س **وقد** لو ادعت وانه انما الملقط وكل واحد منهما يقيم البيعة

في الامم خلافة الال
 لاهل على وقالوا ليهود
 وفرش علي خنونه صلوة
 وقالوا ليهود كدك واليهود
 واليهود في المغرب حتى
 يشبك اليهود وكذلك
 الروافض واليهود ولا ياكلون
 الجوز والمار والماء
 وكذلك الروافض يقولون
 اخطا جبريل في الوحي
 على محمد عليه السلام
 واليهود والارون الطلاق
 الشيث وكذلك الروافض
 واما فقط النصارى في
 التعميم وكذلك ان
 النصارى ليس لهم صدق
 وانما يتبعونه بين قتيل
 وكذلك الروافض يرون
 المنة ويسجلونها في قلوبهم
 اليهود والنصارى عليهم
 بخصيت اليهود في جبريل
 ملكهم فقالوا احكام موسى
 وسئل النصارى في خير اهل
 ملكهم فقالوا احرار عيسى
 وسئل الروافض في شجرة
 الاله فقالوا احكام محمد
 في سيف مسلول عليهم في
 يوم القيمة لا يثبت لهم
 قوة ولا قوتي لهم في
 السما وقد اثار اطفالا
 الله

على جبريل حجة بعيدة عنها حنفية **مختار** **اللفظ** **م**
 ثم ما يجد الرجل لو كان نوع يعيهم ان صفة المصلحة كانه في مواضع متفرقة
 في هذه الوجوه ان ينتفع بها ان ان صفتها اذا وجد ما في يده بعد ما جمعها فانه
 اخذها ولا يصير كمالا خذوا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الزمان انه
 ليس لك ان ياخذ ما في يده بعد جمعها واخذها ولا يصير كمالا خذوا ذكر
 الجواب في التمسك السبل **م** وذكر في كتاب السبع ففنا في اليه
 رجل في شدة لا يجوز لاحد ان ياخذ الا اذا قال وقت ان يباخذ من
 اراد وما دلت لك فكوننا وهو اذا قال ذلك لا اقام معلومين بعض شيئا
 ليس للراي ان ياخذ بعد ذلك وان لم يزل الراي ذلك لا اقام معلومين
مختار ونظير هذا ما ذكر محمد في سبل رجل في الجاهلية هذه لمن
 اخذ ما سلكه من بيت وفيما خذ يكون في ذلك النكاح النكاح خذ ما **اللفظ**
 ولو ان جلا ترك وابته لا يمتد لها ولم يزل وقت الترك لباخذ ما نهى
 فاخذ ما جاز صحتها فليست ان يكون لمن خذ ما كثر الرمان وفي الاختار
 ان يكون لصاحبها مال محمول لا يجوز ان ذلك في الجوان جعلها بالاختار
 في الجارية والعبد ترك بعضا في الارض ملكه لا يمتد لها في خذه جل شوق
 عليه حتى يبرأ فليس ملكا لقطه وبجارية وبجوز ذلك في غير شدة ولا يمتد
 ولا ارث ولا صدقة وصحيح عتاق العبد في غير ملكه في ملك وهذا هو صحيح
 واذ ارسل على راد يمتد في خذ ان لا يملك لانه لما يمتد فقد نص
 انه لم يزل لا يملكه فان قال خذ الدابة لها صاحب حين تركها فخذها
 فمن له والمكرنا لعل قول صاحبها ان كانه لا خذ بيعة او استخلف صاحبها
 فكل سلب الدابة لا خذها قال ومن سمع منه المعاقرة صاحبها ومن لم يسمعها
 كمن بلغه خبر في هذا الحكم سوا ومن لم يسمع ولم يبلغه لا يملكها اذا خذها لانه
 ما خذ ما على وجه الملك انما خذ ما على وجه **اللفظ** **البيوع** ولو
 استمرى دارا فجد في بعض الجوار وراهم قال ابو بكر انها كاللفظ وان
 ادعاه البايع وقال العقيق ان ادعاه البايع ر عليه وان قال البايع
 ليس لي في كمال لفظ النوع الثاني يعلم ان صاحب المصلحة كانه في العتقة
 نزل ان ياخذ ما يوافق **اللفظ** اذا وجد جورة ثم اخرج حتى بلغت

عشر اوصار لها قيمة فان وجد في موضع متفرقة قد خلت من شئ فبقية
صدر السبيل والمخار انما في الثاني وتيسل ان وجد تحت الشجر نحو من
البحر بفت قد تركها صاحبها في ان تنفع به ان يوسع جمل النشابة
مينة في رلفه واخذ قرضها كان لان تنفع بها ولو جاء صاحب السادة
كان لان ياخذ القرض منه ولو سجدنا وبيع جلدنا ثم جاء صاحبها كان لان
ياخذ جلد ويرزما زاد الباع **الفقرة** وهذا جواب عن الفسلفة في
يخوض ان يقال ان السادة في السنة الاولى مستحقان جمل النشابة
فان قال في الطريق فسيان ان تلك السبل لصاحبها عدا اخذ جلد لانه هو
الذي اياه وهذه الالة منه بل على اية الانتفاع في الوجه الذي يجوز الانتفاع
به بطريق الدلالة لانه العادة بين الناس بانهم يملكون الجملات المستترة على الطريق
ولا يجوز له ان ياخذها ولو لم يمت في الطريق بل اخذها من منزل صاحبها وبيع
جلده فليس له ان يعطى ما زاد الباع وياخذ **واقفات النطق** اذا سقط
في الطريق باسم صنع القرا وراق الشجر الذي تنفع بورقه كالسنة فليس له
ان ياخذها وان اخذها منه **في الفصل** المزارع اذا سقط السبل
بعدها من زرع ومجربا كانت له خاصة **في الفقرة** اذا اجتمع في الطاعة من
وقا في الحقل وقال بعضهم بكونه لصاحب الطاعة وقال بعضهم ليس كذلك
ويكون لمن سبقت اليد به قوم اصحاب البعير ابو حنيفة في طريق البادية
ووقع في الغنم ان صاحبها اياه الاكيس لا اخذ والاكل **في الفقرة**
الفصل رجل طاع دارا سبيل معلومة وسكنها فجمع فيه
سربين بغيره جمع القاطع فهو لمن سبقت يد مكانه فان لم يهتد ذلك احد
فمن سبقت يد وكان القاض على السعدى يقول لمن سبقت يد
اي على كل حال بخلاف ما اذا بنا مكانا لا اخذ الفقيه **في الفقرة** سئل ابو
جعفر عن رجل رعى قوم جميع السربين والشوك قال هذا كشي قد
جوى فيه الاطسلاح والادنه فارجوان لا يكس به وكذا لو جسد و
القطر السبل ان تركها صاحبها صارت تركه اياه فليس ان كانت
الارض للبياتي قال ان كان كمال لو استوجرت على القطع بغير المصير شي
طاهر فلا يجوز تركه وان كان مخفرا او لا يكون شيئا لا يكس للغير لا يقطعا

رسول محمد بن سلمة عن شجرة ممتدة في ارض رجل انصابتها خارجة
في الطريق فقتل ثمرها على الارض قال قد وسع ذلك على السلف
في الفقرة لو روى حمام فخطب بها حمام اهل بيعة لا يتر
ان ياخذها بل يطلب صاحبها فان فرغ عنده ان كان الام غلبة لا يتوض
لغرضه وان كانت الام لصاحب البرج والغريب ذكرنا لغيره **في الفقرة**
وكذا البقيض م فان لم يعرف ان فرط غريب كاشي على صاحب
الفرط ان مات والسيد **في الفقرة** حمام يترى رجل فرط فاختاره لغير
انه كان صاحب الدار واللبب وشدا كوة فلو لصاحب الدار والالبب
لمن اخذها وبكبره امساك الحمام ان ضرب بالخنس جمل لمرح حمام في
قرية يتبين ان يحفظها ويمسكها ويعلقها ولا يتركها لغير علف كما يترسها
الناس **في شرح مختصر الامم** الحرسى فاختار حمام وكثرت
حمامات النخس فيها فاختارها فراحا لا يكل لانا اذا كان فقيرا فكل
ان يتنا ول حاجته وان كان غنيا يتبع ان يتصدق بهما فغيره ثم يشترها
منه جمل اخذ حمام في المصير يعلم ان يملكها لا يكون حصة فليد ان يعرف
ونم اخذها بزيادة وشبهه في مال او مصر وفي جلد سبيل هو يعرف
انه اهل فليد ان يعرف وكذا اذا اخذ قطيعا في غنم مائة **في الفصل**
الثاني في التعريف م والفقيه ابو جعفر كان يقول اذا بلغ ما خطبها
بان كان كس في الف درهم او مائة دينار يعرف فقه جوال وكان ابو علي
النخعي يقول في البيع الامام انه يروي عن محمد بن يوسف اللقطة ثلثين
قل او كثر ثم على قول في قدر مائة التعريف جوال واكثر فختلف الشئ قال
بعضهم يعرفه كل جمعة وبعضهم كل شهر وبعضهم كل سنة **في الفقرة**
قال ثعلب لانيه على ان بعض العلماء يبيع وجد لقطه واما في مالها وقال
في نفسه لانيه تعريفها ولو عرفنا في المصير بما يظن صاحبها فخرج من المصير
الاراس يترقى رأسه في البئر فيسبل يقول وجدت كذا فمن سمعوه
يشد ذلك فلو لم يوجب البئر بل يقع ثلثة وكان صاحب اللقطة
تعلق رضى اخذها منه ليعلم انه المقدر وكان ثلثي ان يترك ما يترد
في الفقرة وفي التبرك الكبر **في الفصل** ان وجد لقطه ان يرضها الى الام

التشكيك وان عرفت ان اللفظ لا يصدق بها وكان في بيت المال
 للمواهب **الخاصة** ولو كانت اللفظة مستعملة بطلبها صحتها فاراد
 الملتقط ان تصرفها في نفسه بعد ما عرفت ان التوليف فان كان غيبا
 لا يكتفي ذلك سواء حصل بامر الله او بغيره وان كان غير ان اذن لا يفتق
 ان يتفقا على شيء يحل لان معنى واكمل غير امر الله عند عاده العباد
 وقال بغيره يحل له وان كانت شيئا اذ هي طليها يوم او يوم ما فيه
 فانما هي بغيره بغيره العن بطلبها في سعة غيبا كان او بغيره وان كان
 كثر ما يبعثها بامر الله في حفظ نفسها **الغنية** من اجل عطا رجل بيت
 في المسجود واستيقظ وفي يومه مرة فيها ما يترى ان الذي صرنا في مروت
 لم يصر الا وهو يريد ان يجعلها كالتفسير **الغنية** في وجه لفظه عوضا او
 نحوه فوفا فلم يجد صحتها وهو محتج بها فبعثها والفقهاء على نفسه ثم انما
 لا يجب عليه ان يصدق على الفقهاء او يثبت ان التفتيح هو **الفصل**
الثاني فيما بين وجهي لا يثبت وان شهد ان اللفظ لفظه او صلا
 او قال عندي لفظ فمن سمعته بطلب لفظه قد لوه على انها جاز صحتها
 قال قد يملك فهو مصدق ولا يخاف عليه ولا يضر ان لا يثبت شيئا
 ولا صحتها في التوليف ولو وجد لفظين او ثلث وقال في سمعته
 ويشد لفظ قد لوه على فانما يولف للكل والافهام ان يملك الكل عنده
شرح الطحاوي وكذا كان اذا قال عندي لفظ برى ثم الضمير وان
 كانت عنده **واقعات** سكرانه زاهي العقل وقع ثوبه في الطريق
 وان كان يابح في الطريق فجار رجل واخذ ثوبا يحفظ لافهامه عليه وان
 اخذ الثوب ثم نكح راسه او خافا فيه او كساه في وسطه او دراهم في كفه
 يعني **جامع الجوامع** ولو انقط كافر لفظه فاقام كافر كافر من
 يثبت له استحلالا يثبت كماله لفظه سمع واذا كافر فاقام كافر من
في الفصل الرابع في الخصومة في اللفظ **المشني** ابن كساعة
 عن ابي يوسف رجل اللفظ لفظه وضعت منه ثم وجد في يد لفظه
 خصومة بينهما رجل اذعي ان اللفظ له سني زانها بعد دوا دعاه
 واصبها فلم يصدق الملتقط على دفعها اليه لم يجر عنه علمنا ولا يخبر

ان شئ وقع وان سار اليه البينة فان دفعها اليه اخدمته كغيره
الخاصة الملتقط اذا اقر باللفظ لرجل اقام اخو البينة انها له
 يقضي بها لصاحب البينة فانه اقر بها لرجل ودفعها اليه فاستملكها
 ثم اقام البينة انها له فان دفع اليه الاول بعضها او بدونه كله لصاحب
 البينة ان يعين الغيب ولا يرجع الغائب على الدافع وان احتج
 بتعيين الدافع ان كان موضع بغيره فانه لا ان يعينه وان كان بعضا
 لم يذكر في الكتاب كذا ينبغي ان يكون على اختلاف على قول ابي يوسف ليس له
 ذلك وعلى قول محمد له ذلك **المشني** اذا قال وجد لفظه
 صنعت في مري وقد كنت خذتها واشدت لاردها وكان الامر كما قال لا
 ان صحتها بتدلي كانت لفظه وانما وضعها بنفسه لارجع واخذها فانه كان
 في موضع ليس يقرب احد وكان في الطريق فالتحق بالملتقط اذ خلف
 انها صنعت عنده وان قال صحتها اخذتها من منزلي وقال الملتقط اخذتها
 في الطريق ضمن وان وجد في دار قوم او دهميرهم او في دار غارعة
 ضمن اذا قال صحتها وضعها لارجع واخذها واذ كانت اللفظة في يد
 مسلم فادعاهما رجل اقام البينة واقرا الملتقط بكت او لم يقر ولكن قال
 لا ارد ما عليك الا عند الله اني لم اذكت واذا كانت اللفظة في يد مسلم
 وادعى رجل وادعاه من يدين كافر من التمسك به في الشهادة وان كان كاشفا
 في يد كافر وباقي الملتقط كاشفا كذا في يد كافر وباقي الملتقط كاشفا
 على الكافر وقضى بما في يد الكافر **المشني** يشترى غلاما يورثه سارق
 ويقع اليه رجل متاعا بين يديه فوقع اليه ان يصدق به اذا لم يعرف صاحبها
 وان عثره عليه ولا يرد له اليه السارق ولا يثبت له ذلك **جامع الجوامع**
 ليس لمن يبيع شيئا او لفظه او جسي شيئا فانه اعطاه شيئا فحسن ولو
 قال له او لفظه فانه ان يبيعه بلسان يبيعه بلسان ولو لفظه بغيره
 ان يقر ببيع شيئا في **الفصل الثاني** في مقدار الجمل **المشني** وجب الدار في سيرة
 ثمة ايام او يومين درهما فيكون با وادكل يوم ثلث عشرة درهما وثلاث
 درهمين ثمة في ذلك ان روي سيرة يوم است رايه في الكتاب **الباب**
 في اخذ ما يضمنه قال ابو يوسف لاي الامام **الامانة** وهو يخرج الغائب

وعليه الفتوى في **المرد** غايه حنفية واذا وجهه في المصنف كاشي **البيان**
 الصحيح ان يجب الرجوع الى حال محمد في الأصل وحكم في رد الصيغة كالحكم في الكبير
 ان رده قدوة بسيرة السلف في الرجوع وفي الكبير كثر كما يرجع في الصغير ان كان
 اكبر منه مونة قالوا وما ذكره كجواب في الصيغة لمحل على صيغة فعل لا باق
 الا ان يعمل فهو ضال وراى الفصل في نسخ الجمل **في كتاب** **المفقود**
 وعن غير ابن يحيى انه قد رده بما تيسر سنة وهو المروي عن ابي يوسف **البيان**
 وبن اخذ **الحاوي** والفتوى في زمانا بما تيسر سنة **في كتاب** **الشركة**
 الفصل الاول في بيان انواع الشركات كالمفردة والانواع ثلثة شركة
 بالمال وشركة بالوجه وشركة بالمال وكل واحد على وجهين معاوضة
 وعانة **فصل** في العنان **الحاوي** ولوشرك احدسهما
 يعني حدسهما يعني شركته عنان هي الشركة الشريك الثالث
 كانه المصنف له والصف بين الشريكين الاولين ما استثنى الشريك
 الذي لم يشارك فيه بينه وبين شركته المصنفين ولا شريكه من الشركتين
 الثالث **الغنية** ولو لم ينفسه في عمل لم يكن في تجارتها كانه الاجر له
 خاصة **م** ولو اخذ احدهما بالامضاء رتبة ورجح فالرجح له خاصة وهذا جواب
 صحيح فيها اذا اخذ بالامضاء رتبة ليتصرف بما ليس في تجارتها او مطلقا
 حال خاصة صحبه انما اخذ ليتصرف بما هو في تجارتها او مطلقا حال غيبته
 فخصف الرجح يكون شركته وخصف من المضارب ورسل المال
م في الحاقية واذا باع احدهما شيئا في تجارتها فليس للآخر ان يطلب
 المشتري بغير **المنشئ** هشام عن محمد اذا دفع الشري الى الشركة
 الاخر برئ من غيبته ولا يبر عن تعقيب البائع اذا لم يكونا اشتردا حيث
 اشتركا ان ذلك جائز فيما بينهما **ومن الفصل الثاني**
 في الشركة بالمال **م** وفي المنقول عن ابي يوسف عن الصادق الشريكين
 طلب رجل ثوبان في ايديهما انه دفع ليعمل لباقر فاقر باحدهما وجه الآخر
 وقال بولي قال لم يصدق في ذلك فيه طع لثوب وبأخذ الآخر اجسنا
 واليها سلة لا يصدق على شركته وروي غير محمد انه اخذ بالثوب
 بنقد اقراره بالصف الذي في يده خاصة ولو ان المكثر اقر بالثوب

لاخره بعد انكاره لا يقره الاقرار الاول ولا يصدق الاخر على
 الثوب ويصدق في حق نفسه بالثوب ولا يرجع على المصنف شي في ذلك
 وانما اقر ثوب شركته بثلثه ولا يفسد ثوبه على المصنف خاصة وكذا
 ان اقر بين من هما بوزن او استأجر من ملكه ولو اقره اجرا او جرة بيت
 لمدة مصنف لم يصدق على صاحبه الا بينة وبغيره الموقوفة وان كانت
 الاجارة لم يضمن والمبيع لم يملك له منها ويصدق في الموقوفة شركة الا ان
 يدعي انه لها بغير شرا فيكون القول قوله وان قال احداهما اشتريت هذا
 بالصادق من هذا انا وشركتي ب درهم وقال الآخر مثل ذلك فليس كل واحد
 بينهما يثبت ورسم للذي اقره والتعاونه بينهما ولو قال اشتريت من هذا
 ب درهم وقال الآخر لا اقر له اشتهر انما هذا الاخر ب درهم فليس كل منهما ورسم للذي
 اقره **الفصل الثاني** اعطى بزر البنيق جارا يتقدم عليه بثلثه الاوراق وما
 حصل فهو بينهما فعمل في غيبته لصاحب البز لانه حدث في بزره ولا فائدة الاوراق
 ولو لم ينفه وكذا لو دفع بقرة الى لقا بالصف ليكون كادث بينهما فحدث
 فخصف البقرة ولا فائدة من حلقه ولو لم ينفه فقام عليها **في الفصل**
الثاني في المتوفقات احد شركتي الغنم اذا اقرانه استوفى
 من غنم الف درهم تجارتهما لزمه خاصة **العبد** الا ان يقيم بينه وان
 اقام بينه فانه متوفى من المتوفى لم يرجع المستوفى على شركته ولو
 اذن كل منهما صاحبه بالاستئذنه عليه لزمه خاصة ايضا حتى كان للمستوفى ان يذنه
 منه وليس له ان يرجع على شركته بوجه **العبد** وان لم ياذن
 بالاستئذنه لا يرجع ايضا على قبض رواته المبسوط **الحاوي** عبد
 بين عيين قال احدهما لثأته شركته في هذا العبد ولم يخرجه صاحبه
 نصف بينهما فنفين وكذا كان مكان الشريكة بوجه البع في جميع غيبته اشتهر
 شريكة عينا على ان يوجها بالنقد لئن شريكة عينا صاحبها عن البيع
 بالنقد قال بغيره لا يجوز بينه كما في العبد المأذون وقال ابن سبيك يجوز بينه
الحاوي قال الغنية وراى **البيان** طعنا في ادوارهم من بين ثوب
 احدهما طعنا في حاج احدهما فانه نصف مال محمد ارجو ان لا يفسد به **الذخيرة**
 قال غيره اقرضت النابج بها ويكون الرجح بينهما فاقرضه ما تجوز الرجح كلا المستوفى

دارموتوف
على قوم

ويأخذ ذلك في غلظته في السنة التي إذا احتج الفقهاء اليها فقال لا تسأل
أبو حنيفة فاجاب بشك **واقعات الدنيا طعن** وارادوا فقه على قوم لهم
القبض به بعد مدة ثم مات بعض الوقوف عليهم قبل تمام السنة
لأنهم لم يوجبوا في الغلة إلا ان ماتت في البيت لم يوفوا بالورثة
وما وجب بعد موتهم فلم يبق **القبض به** فان عجلت الاجرة وانتهت المدة
عليهم ثم مات احداهم القيس ان تقضى القسمة ويكون للذي مات في
الاجرة حصة قدر ما عاش كمن استحسن ولا تقضى القسمة كما في الشيخ
الامام ابو جعفر يجوز الاجارة في الصناعات ثلث سنين وكان الفقهاء يروا
البيت يجرى ذلك في الصناعات والدور وغيرهما قال محمد بن الحسين في وقعة
والحنيفة ان يقضى في الصناعات بجزء ثلث سنين الا اذا كانت المصلحة
في عدم يجوز وفي غير ما بعدهم يجوز فيها زاد على السنة الا اذا كانت المصلحة
في يجوز وهذا يختلف باختلاف الموضع والارضة وكان القاضي ابو علي
الشيخ في القول لا ينبغي للمولى ان يواجر اكثر من ثلث سنين ولو فضل جاز
القبض به وهذا قريب مما هو المختار وعلى هذا الاحتجاج الى تحريم الاجارة
الطويلة **فتوى** اهل باط او سبيل اراد ان يواجر مئتين عليه فاذا
صار مورا لا يواجر بعد ذلك متولى الوقف اذا سكن رجلا بغير اجرة ذكر
هلال لا شيء على سكن وعادة المتأخرين انه عليه لغير المثل سواء كانت
الاراضة لكما سئل او لم تكن وعليه الفتوى وكذا لو سكن في الوقف بغير
القيمة او بغير المثل والوقف وكذا لو سكن الوقف حتى لم يصب من ثمنه الا كثر
حب لغير المثل سواء بعد ذلك فلا ولا **القبض به** قال محمد بن الحسين
الدين هو المختار للفتوى **م** وكذا قالوا في متولي السجود ابايع من لا يوفوا
على السجدة المشترى ثم غل القضي في المتكسرة في غيره فادعى ان في
المسئل والمثل القضي بالبيع وتسلم المنزل الى المتولي ان في فعل المشترى
القول المنزل سواء كان معه الاستفصال او لم يكن اذا بلغ القيمة الارباب
في لغير المثل فمر لا يتحقق فيه حتى لم يجر الاجارة ولا حصة السجدة كما
عليه لغير المثل في الغالب على ما احتج به المتكسرة في المشترى وكذا لو لم
خامسة اذا بلغ القيمة دار الوقف في نفسه لا يجوز وكذا لو لم يجره غيره او

اجازة الوقف
منه او غيره

مكة وقيل ينبغي ان يكون هذا على قيس الوقف اذا بايع مال الصبي
ثم نفى ان كان فيه منفعة للوقف يجوز عند ابي حنيفة خلافا لهما ولو لم يجر
ثم ابيد او ابناءه فليس الاختلاف في الوكيل عند ابي حنيفة لا يجوز وعندهما يجوز
ومن مات بغير مال مال من اجازة وقام على المضارب او لغيره مولا فانه
يجوز له اخلاف وكذلك لو مضى ومن مات بغير مال لغيره فان ابي
المضارب والوصي وبين متولى الوقف لابي حنيفة جاز فان استولى
الوقف ليس بهام الولاية وان لم يجره في الوقف الا يرى انه لا يجوز
ام لا وقف منه طالمول ان لا يجر الوقف شيئا من العوض ويجوز ان يعينه
قبل ان يجره باخلاف وقيل يجوز عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز الا انما اجم
وانه لا يجره فيكون معنى محتمل في الاجارة واجاب لا يجوز في غير خلاف
والمتكسرة في ثلث بغير مال المالك لم يجره كالحديث لان لم يكن في الاجارة
تعارف في زمينهم قال الفقيه ابو جعفر وفي زماننا في الاجرة فاعلم كما في
المثل وبعض ما يجره ما لو انما يجوز في الوقف عند ابي حنيفة ما تارة كغير
لغيره وقتنا في الاجارة والبيضاء المثل مثل الخط والسفر فاما البعيد والبيت
فلا يجوز بالاجماع والاب والوصي والفقهاء اجمعوا في ان يجره بغير
بلا خلاف ثم اجازة الوقف بالعوض فيقيم مبيعه ويجعل عت
في سبيل الوقف واذا اجره الوقف على قوم بعين ثابرة القيمة الوقف
في الوقف عليهم جاز قال الفقيه ابو جعفر اذا اجره الاجرة لربان حجر الوقف
لا يجوز الى العادة كالبس موشة كبحر جازت الاجارة **م** استأجر
ارضا موقوف وبني فيها حائطا وسكنه فيظن ان حجره رفع البناء لا يجره الوقف
رفع ان شئ وان حجره يرفع ليس ان يرفع ثم ان اراد القيمة ان يملك
بناؤه للوقف بعينه مينا او منزها ايها كان اقل فملك القيمة ذلك **الذخيرة**
وهذا اذا اجره البناء بغير اذن المتولي اما اذا كان بغيره حجر البناء للوقف و
يرجع اليها على المتولي **م** ان كان البناء بالارض والى المتولي ان
يرفع القيمة ويملك البناء لا يجوز بل يربح صاحب البناء الى ان يخلص له
فيما عده **م** فيترى سكن وقف الفقهاء يجره في كسب الفقهاء كسب
في الاجارة مال وانما هو من ماله ان لم يجره في بيت المال وان ترك على فراج

ارضة لكاهن حقة في بيت المال جاز كذا هي **البيت** ذكرنا في الوقف
لا يستدين القيمة بل لا يابون النقص **البيت** تقية الاستانة
ان يشترى الوقف شيئا وينفق المثل في مال نفسه بين ان يرجع في ذلك
غلة المسجد وان لم يكن ذلك بغير النقص وما فضل بعد ما ذكره من خصات
في وقف رجل وقف وقفا وجعل ولاية الى رجل وجعل البقية لغيره بامر
في حيوانه وبعد ما وجعل له في وقف الوقف في كل سنة مالا معلوما
لغيره بامر الوقف فالذي يجب عليه في العمل على هذا القيمة بالبيت في كل
بشرى كحدود والمنا ذلك على ما يتعارف في الناس في القيمة بغير النقص
واستقلال ذلك وسع علة وتوزيع جمع في الوجه التي سبيلها فيه ولا
يختلف في هذا الا بجزء ان يفعل مثله ولا ينبغي ان يتصرف في ذلك الا ما
ينبغي له كماله والواجب ان يتصرف في كل علة فان حدث هذه القيمة غلة مثل
خرس او على ما يقع فان كان يكتنه مع ذلك الكلام والامر والكل في الوقف
والاعطاء فذلك الاجر ما يحكم له فان لم ينقل في الخط او التبرير قطع عنه
الاجر فان طعن عليه في الامانة فرائى احكام ان يرصد معه غيره او ان يخرج
الوقف في يده بغيره لا ينبغي ان يخرج الا بجملة طهرة فان خرج ذلك
واستحق الاخراج قطع عنه بالقرى او الواقف ولا يدخل معه غيره ويكون
له بعض المال ان كان المال الذي ستم له الواقف اكثر من لم يمتد منه
جائز ولا ينظر في هذا الى لغير المثل **في الفصل الثامن** في الوقف على
نفسه قال رضي الله عنه وقفه على نفسي قال لاجز الوقف وعلى قيس
قول في يوسف بجوز وليس عن محمد رواية طهرة وختلف المشايخ
بعضهم قالوا بجوز وقال بعضهم لا بجوز **الوقف** وقف على الفقراء
بعد موته فهو وقف على الفقراء بغير الرجوع عنه **في الفصل التاسع**
في الوقف على ولد وولد وولد **البيت** سبيل يوسف بن
محمد في الدار الموقوفة على رجل اولاده واولاد اولاده وما شاكله فان
انقطعوا صرفت الى الفقراء ثم ان واحدا من الاولاد يهدم بعضها وبناه وحصل
البعض وطن وسبيل فيها الاجر ثم ان الدار التي لا يلعب في حصة يسكن
فيها قال الذي على المكنة في السكنى حتى ترفع الجبة فانفتحت في عمارة اهل له

ذلك ام جدير وقفا على اليسر ذلك والطين ويحسن مهارتها للوقف
واما الملاح فان لم يجعله يتوقف على وقف صرحا فله ان يتوقف ان شاء **ومن**
النسب في الوقف على اهل البيت والاولاد **البيت** ذكر
تمس لانه السرخسي في شرح سيرة ابي بكر اذا ذكر اهل البيت في الوقف
والوصية يرجع اليه اذ اعلان اراديت السكنى فاهل بيته ثم يعودون وينتقلون
في بيته وان لم يكن بينهما قرابة وان اراديت النسب فاهل بيته جميع اولاده
المعروفين به وذكر القمى الامام على السفياني ان الواقف ان كان له بيت
نسب مثل بيت العوب فاهل بيته جميع اولاديه وان لم يكونوا في عياله
وان لم يكن بيت نسب فاهل بيته من بيت عياله ولا يدخل غيرهم فيه وان كان
بينهما قرابة فاهل بيته وان وقف على اهل بيته فليست له في كل قرابة
وهو قول في حنفية وذكر القمى في الزادات ولم يذكر قول في حنفية وذكر
المال في وقفه في حنفية ولم يذكر القمى في الاستحسان في كل
في عياله ونفقته وصحة بيته هذا هو المتعارف ولا يدخل ما يملكه واما العيال في كل
فمن نفقته سواء كان في منزله او انا حرمه وذكر المال انه ينزل العيال في كل
انهم يحال السلخ حرمه الا ان الكتاب وضع المستوفى واسطه الناس
ولا يجوز فيه جبره في حرمه الا ان الكتاب وضع المستوفى واسطه الناس
قول في حنفية كما في سبيل الشفعة ثم ظهر بعد ان الشرط السكنى في الحيا
كان ان كان او غير ما كلف في الشفعة وقال ابو يوسف ومحمد كل من يملك مسجد
المسجد **البيت** هو المختار **م** والصغير والكبير والمسلم والكافر في ذلك
سواء **البيت** وفضل فيه النوان **م** والعبد والامان لا يدخلون **البيت**
ولا اطفال الاولاد والمذنبون **م** بخلاف المكاتبين قال سبيلنا وما ذكر
في جواب في البيعة تحول على ما اذا كان نوع المولى اما اذا كان مستوفى من ان
كان ما ذكره من يملكه تحت الوقف وفيه انتقال في جوار الواقف بعد الوقف
او استثنى لم يكن له في الوقف شيئا وانما ينظر في هذا الى مكان جاز الوقف
يوم قدمه الغلة لا بد من ذلك الغلة قال لان مكاتب القواية لا يجوز ان يزوج
ويقطع مكاتب القواية ولو وقف على جبرانه ولد وارثه من قبله فانه ينقل
الى وارثه الذي وسكنه باجره ان مات فاحقه لجران الدار التي ينقل اليها

سبحان الله الذي خلقنا
من نوره وهدانا لهذا
الدين العظيم

الوقوف
لا يشرع على الارباب
انما يشرع على الفقير
المحتاج

وقد ضيعت في محبة
ومات فادى كل رجل
ان الصيغة له

وقف كراسته
على مسجد اهل
الدين

لأنه ليس البينة ولكن لا نأخذ به **الذخيرة** وفيها دوى النسخ وقد ذكر ان
الشهادة على الوقف صحيحة بدونه الدعوى وهذا جواب على الاطلاق
في صحيحه وانما الصحيح ان كل وقف هو حق لا يشترط فيه صحة بدونه
الدعوى وكل وقف هو حق العباد فاشهاد به الوقف بدونه الدعوى **في بنية**
وعلى قول الفقهاء ان جعفر الدعوى لا يشترط ليقول بنية على الوقف الا ان
هناك اذ اهلهم الموقوف عليه مخصوصا ولم يرفع لاجل لزم الغلة ويصرف
جميعها لا الفقير او قال وينبغي ان يكون جعفر على التفضل ان كان الوقف
على قوم باعيا منهم لآبائهم البينة عليه بدونه الدعوى عند الكل ان كان
الوقف على الفقير او على المسجد على قول ابي يوسف ومحمد بن بنية بدونه
الدعوى وعلى قول ابي حنيفة التفضل **العقاية** او على ان في الوقف لا
تصح الدعوى على ارباب الوقف الا تسمع على التميم او على الوقف او على الوقف
فادى النسخ ادعى شيئا بالارض على البايع منها وقف وقد بعثنا من غير
حق قال ليس له هذه الخاصية اما ذلك الموقوف ان لم يكن منه قول فالتعريض
ينبغي متوقفا بحكم وبيت الوقفة فاذا ثبت فله بعد البيع بقوله اشترى
الارض في البايع **في بنية** وقف صيغة في صحة ومات فادى كل رجل
له فاقرب بعض الورثة او كل من قال الوقفة او جعفر لا يصدق على اقرار ابطال الوقف
وبعض المدعي في حصة في الوقفة ثم ترك الميت في قول من يرى العطاء مضمونا
بالغيب **وقف** صيغة على الفقير او في صحة ثم مات فادى كل رجل منها
له واقر الورثة به نكث لم يبطل الوقف ويعينونه في الوقفة ثم ترك الميت
وهذا الجواب بحسب ان يكون قول الكل لا قول محله خاصة وان اكرهه او ارب
يختلفون ان ارا ذلك لينا في الوقفة ان يخلوا القائلين له عليهم وان لا يخذ
القيمة نكثوا نكث **وقف** كراسته على مسجد او على اهل مسجد او على غيره حتى
جاء الوقف فشهد اهل نكث المسجد على وقف كراسته فنهت فليست اسنله
شهادة اهل هرسة او اهل محله على وقف نكث المحلة والشيخ مفسدا
جواب فيها فلو اني شهدا اهل الهدسة ان كانوا يخذون في الوقفة
في ذلك لآبائهم شيئا منهم وان كانوا لا يخذون في الوقف فكل اهل المحلة شهدوا
من اخذ في ذلك لآبائهم شيئا فكل من شهد في بنية الشهاده على كل

الغيبية وهو الصحيح **العقاية** وعن ابي الليث تجزأ الشهادة بالوقف كالمسكن
في غير الدعوى فليس ان لم يبينه الجعته ويكون للفقير **وقف** **الغسل** **مهادي**
والغرض في المسجد ضاق المسجد على الناس ويحس ارض لرجل فخذ
ارضه بالوقف كراسته ووقفه على غيره الفقير انهم اخذوا الرضين بكبره ايجابها
وزادوا في المسجد لتمام حسن ضاق بهم **الغناوي** سئل ابو القاسم
عن اراوان يهدم المسجد ويبني احكم في بناءه الاول قال ليس له ذلك
النوازل الا ان يجاز ان يهدم وما قبل هذه المسئلة ان لم يكن الرجل
في اهل بنية **البنية** سئل ابي حنيفة عن المسجد اذا من بعض منه
فقال اهل البنية للقيم لم يهدم في هذه السنة وتبين حزره في العام الثاني
اكثر منه وبنائه في المسجد له ذلك قبل ان يخذوا المسجد فله يفتقر
ايضا العشرة مائة سنة عشر في السنة وعنده في الزيادة عقد اشترى وحرف
ذلك في بناءه ثم جازت السنة الثانية اهل يجوز للقيم ان يعرف في المسجد
الى الغرض والمال في الممنوع في مال نفسه قال بعض تلك الزيادة في مال نفسه
وسئل ايضا مسجد مال اهل المحلة يحتاج في العادة اهل للقيم ان يشتمل بعمارة
قال نعم وقول اهل البصرة نكث اول رجل له ولو احتاج الى العمارة الا ان كان
ان لم يجره بيتي الا انه يبطل القضا في العام القابل اكثر بغير القيم في اجرة مال
ان كان يملك في الحال لا يخذ **مهادي** سئل ابي بكر الاسكاف عن من نفسه
مسجد على باب داره ووقف ارضه بعمارة مات موهود المسجد يستفتى
الورثة في بيعها فافقوا بالبيع ثم ان قوما سوا ذلك المسجد وطلبوا نكث الارض
قال ليس لهم في المطالبة **في ارا** سئل ابي بكر عن الوقف
دار على اهل المسجد ثم ارا الوقف حبل نكثه المالك يخذ نكث لدار
قال لا **سئل** ابو القاسم عن ارضي الدعوى او يحميه المسجد بها افضل
قال صوابه ان كان ارا نكث ان كان المسجد تحت مال واحد فاشترى افضل
وان كان سوا في الحاجة كانا في ثواب ايضا سوا **في ارا**
لورثة طرقي الوقف تعرف الا اهل المسجد ومن قدره يعرف لرا ان كان
في دار وان كان لرا في داره فاشترى وقف على اهل المسجد يعرف لرا ان كان
وقف لرا ذلك فافقوا لاهام القرويه وبغ نكث القرويه في بنية ومنه بعض

ما أخذ بحسب ما بقي في السنة قالوا لا يستد ويؤخر موت القاني في خلاص
 السنة وقد أخذوا لنزق وهل لا هم أكل حصة باق في السنة ان كان
 فبقية اكل ذلك الحكم في الحجة في المذاكر **السنة** سئل عن ابن احمد
 عن سجيده ووجه الامارة واما في غنى فقال ان كان الموقوف عليه انا فبقية
 يجوز له الاخذ وان كان غنيا فغير معين وفتح من نفسه لانه فهو على كل ما يحتاج
 وسئل ابو جعفر عن رجل وقف داره على ايام هذا المسجد ولم يعين اياها دويم
 امام ولو كان الامام غنيا فبغيره لكان له ان يجوز ان يكون ملك
 فقال له ان يسكنه وسئل ان كان له الموقوف وهو معلوم هل لان
 ياخذ فقال ياخذ وكان ابو جعفر يقول في السبل لمصالح المسجد لا يسكنه
 يعين شيئا منها لانه وقال علي بن احمد وانا اقول لا يجوز وعن علي بن احمد
 اذا اجمع في مصالح المسجد شيئا فليس للفقير ان يشترى به واراؤنا سئل قال
 انها وقف يصير وقفه فجمع المال ولو كان استقر في المسجد يكون للكافر
 ويمنع المال وفيه محمد بن سفيان يجوز والباقون لا يجوزون ويشترى ان يبيع
 ويشترى ما هو محكم ولو اشترى بالثمن طائفة او دارا يستقل او بناء غدا فحصة
 فتدبر في الجواز **م** وقف عليه مشرف ليس للمشرف ان يتصرف في
 ارضه لوقف ذلك سئل لانه لانه ان كان في المسجد لانه
 ولم يكن له ما يتول نفاهم واحدة في اهل الحلة في جميع الاوقات واتفق على المسجد
 بجامع البعير مسجد وغيره لانه على استحيانا فبقية وبين ان لا يجوز ان اذا اجز
 احكام ذلك واقرب منه الفصل في وقف المسجد قبل ما يعرف الفقراء
 وهو صحيح ولكن يشترى به مستقلا المسجد **في الفصل الثاني والعشرين**
 في الرباطات والحنانات والمعاير وكذا **م** اذ جعل داره لسكنى فلو اذ
 او يجمع يجوز للفقير ان يسكنه وكذا انزل ان كان والدفن في القبرة
 واما جعل الثمن للقبرة فلا يجوز ان ياخذ منها الا ما جرت **م** **وي**
 سئل ابو جعفر عن رجل وقف دارا لرباط قال في عرف قال ان كان هناك
 دلاية اذا اراد المصنف به صرف لغيره والاحرف في المعارة **م** رجل اذ اراد ان
 يجعلها رباطا لسلين او يهبها او يصدق ثمنها او يشترى بها فقيل ان
 ذلك نفس كل من على غير المعارة جعلها رباطا فنزل في الفقهاء في الثالث

ان جعلها رباطا جعلت وقف المعارة جعلها رباطا **في الفصل الثالث**
 والحنان في الاصل ان يهبها ويصدق ثمنها ودون ذلك في الفصل
 ان يشترى بها بعد التوقف **م** رباط فقه ثمانية ان كان لا يقبلها كانت وكذا
 غدا بغير ثمن ان يسكنها ولو فيها وان كان لها قبضة فالأحوط الاحتياط
 عن ذلك لانه **القول الثاني** ان لم يكن الرجل قبل الرباط وهذا ان لم يعلم
 انه وقف الفقراء فان علم ذلك لكل بقية الفقراء **في الفصل الثالث**
والعشرين في المسائل المتعلقة بالاشجار في فوائدها في الاشجار
 فيها اشجار ان كانت ثابتة قبل التوقف او كانت الارض مواتا
 فاشجار على ما لها القديم يعني مباح وان بنت الاشجار بعد ان كانت ثابتة
 فان علم لها غارس فمنه لو ان لم يعلم فاعلم فيها القاني ان ربي يهبها
 وجرت ثمنها في عماره الموقوفة **م** **في** يهبها في المسجد وان
 عرس في ارض موقوفة على الرباط فان ولي العرس فانه ملك الارض
 ما شجرة للوقف وان لم يكن له الدلالة ما شجرة ولو يهبها وان عرس في
 طريق العامة ما شجرة لو ان عرس على خطه العامة او على عرض العامة
 ملكه **م** **في** يهبها في شجرة جوز في دار وقف حوت لاتباع
 اشجرة المعارة وموقوف الدار وبستانه يجوز والوجه على عمارتها **م**
 في وقف ولي عرس الفصل في اشجار موقوفه في الارض يجوز
 يهبها قال لا يجوز قبل التوقف كس الارض وبعد التوقف يجوز وقال ان كانت
 الاشجار غير مثمرة يجوز يهبها قبل التوقف لانها من الغلة يهبها والمثمرة
 لا يجوز يهبها الا بعد التوقف **م** **في** يهبها في وقف **م** **في** يهبها في وقف
 فلاح يباح للفقير ان يقطع وانه الفلاح قال الفقيه في هذا لا يباح
في شجرة على المعارة جعلت وقف على المارة يباح تناول ثمرها للمارة
 وليس في الغنم والفقير والاراء الموقوف في الغنم واما السابرة وسير
 الحلازة وبقاياها المعفف الوقف يستوي الفقير والغني في هذه الاشياء
في الفصل الحادي والعشرين في الاوقات التي يستعمل فيها **م**
 فانه في الوقف اذا عرس واستجار عرسه بشي لا يخرج عن الوقفية **م**
 وفيه يفسر قال الرباط اذا عرس قبل الوقف ويصير مواتا وفيه

القبيلة لو قال جعلتكم يا بني في البيع الذي نقده ثم اشتري مطلقا
لم يثبت الجارية عند أبي حنيفة **قائمة** في الجارية المطلقة إذا اشترى أحد صاحبي
في أيام حيا ثم غيبته الأخرى ولو كان جارية واحدة وان كان ذلك بتدليس أو بغيره
الاشترى **المتفق** عن محمد بن أبي بريح إذا عرض البيع كاطيل خياره **المخبر**
خلفا في مقدار الجارية فالقول قول من يرضى الاطلاع ان التقى على مقدارها وخلفا
في الممن فان لم يرضى في الممنه **والمقتضى** الرابع عشر في خيار الردية
قائمة ان كانت الجارية متقنة فوأي صدرها وظهورها وساقها في المختارة
او ذراعا وبطنها ولم يرد وجها بطل خياره وكذا لو كان عبدًا فمتقنة الجارية
م ولو رآى ظهرها ولم يرد وجها بطل خياره الردية **المتفق** مع اللاتية اذا
عقلها او ساقها او صدرها او صدرها بطل خياره وفي غيره لو نظر الى جميعه
غير وجهه بخياره باق على حاله ولو رآى وجهه لا يبرئ بطل خياره **النفاذ**
اشترى ثوبا على الكاشح فوأي في كل شجرة بعضها ثياب الجارية ولو غلبت
وان كان في البيع شيئا مستفادته كذا البيهقي **قائمة** والردية والنقل **م** وغير
ذلك فلا يرد ردية كل واحد اذا رآى البعض منها بخياره في الباقي وفي العدييات
المتقنة ردية كالجوز والبعض **قائمة** والنفاذ والاجل **م** ردية البعق في **قائمة**
وقال محمد بن الفضل ان كان البيهقي نزعها واحد فوأي البعض رضى بطل خياره
وان كان البيهقي في سبعة يجرى في اظهرها بطل خياره **المتفق** عن محمد
راي عن كرم فلو كان رضى في كل نزع منها شيئا وفي النخل ردية بعض نزع
انواع النخل جارية على كل **والمقتضى** من عشره في خيار العيب **المفترقات**
نفس الولادة عيب في بني آدم وفي البهايم لا الا ان توجب نقصا وبه
ينبغي ويجوز في جارية بزل بالولادة على رواية كتاب البوع لان على رواية كذا
البوع نفس الولادة ليست عيبا فاذ خضرها ووجدت خلا فلو لم تفلح
ولا جرح الا ان يتمكن بسبب الولادة نقصا فخر وفي البهايم يحمل بسبب
المتقنة مثل الكرم في جارية جارية فوجدت كحصى في كل سنة اشترى
منه الكرم عيبا قال **م** اشترى ثوبا ولم يعلم له ربح الرد على ما لو كان
للفقدي **قائمة** اشترى عبدًا على رضى فوجدته خلا لاربع ولو لم يرضى فوجدته
خلفا لان رده **الطهارة** الطهارة والادوية ان كان متقن الشئ والمطلوب كمال

اشترى ثوبا ولم يعلم
ردية

كذلك ان كان متقن الشئ **الكبرى** اشترى جارية فوجدتها وجع العنق فرده
لغيره ان كان حديثا لا يرد وان كان قديما يرد **قائمة** في **قائمة**
لو كان حديثا على عيب في البايح فزالت ثم عادت في يد المشتري عينا له الرد
وان كان في يد المشتري ربحا فليس له ان يرد **قائمة** في **قائمة**
عبدًا فاحصاه في يد المشتري وقد كان عيبا في يد البايح ان احصاه في يد المشتري
لو قد نزل الرد وان احصاه بغير وقت فلا يرد **المتفق** مع اللاتية
منه منها **قائمة** اشترى جارية على انها حبسك فوجدت بغيره يرد
عبدًا على رتبة ودم فقال البايح حدث احصاه ضرب فاورده وليس لعينه عيب
المشتري على ذلك ثم طهرته فليس له ان يرجع **البرائة** يرد
مسلم فوجدت عيبا على **م** قال البايح ان كان عيبا فإياه على ثم يدين انه قد
ينسب له الرد وكل عيب قد يرد في اوله وكذلك لو اشترى على انه
حديث فاذا هو قد لم يرد **م** اشترى جارية بها قرحة ولم يعلم انها
عيب ثم علم علمها الرد والصحيح رجوعه ان كان عيبا يدين على الناس
لا يكون له الرد والا فلا الرد **قائمة** في **قائمة** وجد في الكرم موت مثل
كثرة فوعيبه ثم اشترى مصفا فوجد في حذو وسطا فوعيب برونه **البرائة**
اذا كان بيع سلعة معينة وهو يعلم ان عيبا يجب عليه ان يبينها حتى لا يقع اشتري
في الغور حتى قال بعض من بخا لو لم يبين صارا فاسما مردودا **المتفق**
اشترى جارية ووجد بها عيبا فاداهما فوعيب قد كان يرضى البايح فعدا لا
يكون رضا بالعيبة الذي وجد **قائمة** في **قائمة** اشترى ثوبا فوجد فيه عيبا
ان يرضع جارية لا يكون رضا لو جلبت ثوبا ولم يبيع ولم ياكل فذلك الجواب **المتفق**
اشترى ثوبا فوجد فيه عيبا فاداهما فوعيب قد كان يرضى البايح فعدا لا
ان يرد وكذا اكل المبيع المتخذه وان اشترى ثوبا فوجد فيه عيبا لا يرد الا ان يكون
عيبا عند الناس **م** الله ورضي اشترى ثوبا فوجد فيه عيبا ثم اطلع على عيبه فلا
ينقص الاجارة ورجع بخلاف ما لو كان متقن ان الاجارة متقنة لا عذر
والرجع لا **البرائة** ان داد المرص في يد المشتري وقد كان اصل في يد
البايح ولم يعلم به فلا الرد وان صار عيبا فخر اشترى منه فعدا عيب
غيره على ما يرد ورجع المشتري بالاشترى كذا اذا كانت قرحة او جديرا

صلى
عليه
وسلم
شترى ج

اذا كان عيبا
وهو كان عيبا
البايح

45.

يبيع للقبيل فوجده فحاذيا قال بعضهم خرج لبيعة الله ببيع العقد في القسمة
 بجمعة ومنهم من قال رد القسمة ورجع جميع الثمن **م** وإذا اشترى عشرة غنم فوجده
 فوجده من غنائه خالف الشايع فيه بعضهم قالوا يجوز العقد في خمسة
 التي لحال بصف الثمن بالاجماع وبعضهم قالوا لا يفي العقد في كل الاجماع و
 بعضهم قالوا لا في كل عقد بل في جنفه وعند ما تصح في الثمن فيقال بصف الثمن **م**
 والبيع وكذا في كل من الطبع كالحكم في الجوز وكذا غيره في الفواكه والثمار **المتفق**
 اشترى النجاشي وكسرة واحدة فوجدها فاسدة لا يبيع بها رجح بجمعتها ولا يرد
 غيره **في البيعة** الا ان يبيعه بمئة على مائة **م** وليس الطبع في هذا
 كما يجوز لان الجوز شيء واحد والفوز والشتى والفندق نظير الجوز ولو اراد
 والشوفل نظير البطيخ وان تناول شيئا به ما ذاقه لا يرجع بشئ **نوادير**
ابن سنان عن محمد اشترى جارية وادعى ان بها جمل واراد رد ما بعد برمه
 او بوبين او ثنية فادعى بحلف البائع البتة ان له بعد باعها وما جعل
نوادير **شاه** عن محمد اشترى جارية وادعى انها جمل واخذ امرأة
 عدله شديت ذلك قال جمل شيئا منها على ان اسخلف ثنية البائع
 ثنية باعها وقبضها اشترى وما بها بعد حصل فاذا لم تستد امرأة قلت
 للبائع ابي حامل عندك ان غدا قال لم يولد لك احلف ما سعتك الساعة
 جمل **م** قالت امرأة واحدة ان جارية طالت فالت امرأة او ثنت
 ليس بها جمل فتوجه لخصمه على البائع بقول كتم المرأة ولا يبايعها
 قول المرأةين والثنت في البس بغير جمل لان قال البائع اني نقول
 انها حامل جمل بغير البس في اني كتمت لرد ذلك امرأة عاتلة **في ذي**
الاهل **محمد** اشترى منها بعينة في ثنية بعينها وادعى على ذلك اتمام
 خلافه رجس الانية وكان راسها شدة وادعى قبضا فوجدها فارة
 مبينة وانكر البائع ان يكون في يده فالت قول البائع مع مبينة رد اقول
 المستاذ لم يكلم اسمك الشاة والفتى حيا بعد ذلك اما علم اسمك
 الشاة وعدم الانفاج فالت قول المشتري ولا الرد **الفتى** **ابن** وجد
 بالدار في الفوجب وهو كفاف في الطين فاحس له لا يكون رضا الجيب
نوادير **ابن سنان** عن ابي يوسف اشترى عبدا ومن له رجل عبده

حسنی خاوند
عبدیم

وكذا لو اشترى رجل عبدا
والعاقبة فوجده

ولو اشترى
ابنه

فوجد عبدا فزده فلما علم عليه في قبضه في حنفية وقال ابو يوسف
هو صانع العيوب وهذا مثل هذا الذي ذكر في الاستحقاق وكذا لو اشترى رجل
الشيء فوجده فوجده حيا او مريضا وكذا لو اشترى رجل العبد فوجده
فوجده كوكبا رجح على الصانع باليمن وكذا لو اشترى رجل العبد فوجده
وقضى على البائع بقضائه العيب كان له ان يرجع به ذلك على الصانع ولو
اشترى رجل عبدا فوجده في العبد فوجده في قول ابو حنيفة واليه يذهب
قاله فزده المنة كما يرجع بجميع المنة على الصانع وان لم يزد فزده فزده
العيب على البائع يرجع الصانع بذلك كما يرجع على البائع وفي رواية لو قال فزده
كف عاهه وكان له ان يرجع عليه بشئ ولو قال ان كان له عاهه فزده المنة
فمعه فزده باليمن كان له ان يرجع عليه المنة التي لو اشترى فوجد عبدا فزده
رجل فزده المنة العيب لم يلزم شئ م ولو صانع في العيب على دين
فانه فزده فزده ان يتفرقا فوجده والابطال **الاول** اشترى رجل عبدا
في جارية واكثره البائع ثم صارت له ثم ظهر انه لم يكن به عيب او كان به
وكمن برئت عنه او حجت كان البائع ان يرجع على المشتري بما ادعى في قول
الصانع ولو صانع على ابراهه على عيب فوجده **وقد انفصل**
عشر في المراجعة والمزلة **الاول** اشترى رجل عبدا فوجده
البائع المنة فزده ان يبيعه مائة على الف ولو صانع على عشرة على عشرة
يبيعه مائة على عشرة ولو اشترى عبدا فزده فزده المنة فزده ان يبيعه
مائة على عشرة م ولو اشترى فزده فزده المنة ثم باعه مائة فزده
فانه لو اشترى منه فزده فزده المنة فزده المنة فزده المنة فزده المنة
فزده **العقوبة** ولو اشترى لدار والارض جاز ان يبيعه مائة
في غرضبان ولو اشترى لدار لم يبيعه مائة حتى يبين وهذا في الاصل
المشروط فانه لم يكن مشروطا الا انه مشروط في المنة فزده المنة فزده المنة
يبيعه المنة فزده ولا يلزم باليمن فزده فزده المنة فزده المنة فزده المنة
ايام ولا يلزم ان يبين اكثر المنة فزده فزده المنة فزده المنة فزده المنة
انه لا يبيعه مائة حتى يبين وبه اخذ بعض الشافعية ثم في الاصل المشروط اذا
باع في غرضبان اذا باعه في غرضبان وعلم به المشتري فزده المنة فزده المنة

رضي به وان اشترى فزده فزده المنة المستدرة رواية فمن اشترى شيئا
وصاحبه فوجده فزده المنة ان كان له بركة على البائع بحكم الجن واليه
اشترى فزده في كتاب الصحيح عن العيوب والعقوبات الا ان البائع على الشئ على
استاده انه كان له بركة في المستدرة رواية عن الحسن بن احمد بن حنبل
بانفسه وكان في صدر الاسلام ابو اليسر والشافعية ركن الاسلام
ابو بكر بن محمد بن يحيى فزده المنة ان البائع ان كان له بركة في المنة
منه في كذا او قال من اعطى بركة في المنة فزده المنة على ذلك ثم ظهر خلافه
ان لا يرد بالغير اما اذا لم يرد في المنة فليس له ان يرد ويقرهم في حنفية
فانه لا يفتنون بالرد على كل حال والصحيح ان يفتن بالرد اذا وجد التغير ووجد
م ولو اشترى فزده المنة فزده المنة فزده المنة فزده المنة فزده المنة
ولو صانع في الدين على ثوب لم يراجح حتى يبين وعن ابو يوسف في فصل
الصنع انه ان زاد في ثوبه اكثر مما يتعارف فيه انفسه لا يراجح حتى يبين و
اخذه بالثوب وكذا يراجح في غرضبان **العقوبة** في الثوب بحسب الغش
ولا يجوز الا بركته والمبيع اكثر من نصفه في خاتمة ولا يجوز الا بركته
ان يبيعه مائة على قدر ثوبه ولو كان له مائة مائة او نصفه ففقد
فقد ثم باعه مائة على ثوبه القليلة جاز يبيعه عن ابو يوسف في الاما
اشترى ثوبا وبيعه مائة وجملة مائة وجملة مائة وجملة مائة وجملة مائة
لا يراجح وجملة مائة وجملة مائة وجملة مائة وجملة مائة وجملة مائة
بما يرجح به فزده وجملة مائة وجملة مائة وجملة مائة وجملة مائة وجملة مائة
عظمت فزده على خمسة عشر وكذا في المنة فزده المنة فزده المنة فزده المنة
وان حدة المنة قبل راحة فزده نصفه او المبيع في قول ابو يوسف
والشافعية في قبض قول ابو حنيفة فزده المنة فزده المنة فزده المنة فزده المنة
شئت فاضح الصانع وان شئت فاضح جميع المنة فزده المنة فزده المنة فزده المنة
ان راى مائة او حدة او حدة فزده المنة فزده المنة فزده المنة فزده المنة
ونصفه ولا يرد في قول ابو حنيفة فزده المنة فزده المنة فزده المنة فزده المنة
المك المنة فزده المنة فزده المنة فزده المنة فزده المنة فزده المنة فزده المنة
في الزيادة والنقصان في قول ابو يوسف وكذا قال ابو حنيفة في النقصان وكذا في

دليل على انه فرض قول السلف قال شيخ الاسلام خاير زاده
 عن السلف محمول على اذا كانت المنفعة مشروطة فذلك مكره
 بالاثبات وما ذكره محمد بن محمد بن علي المكي المنفعة هي لحدثة مشروطة وذلك
 لا يكره بل طاف به اذا تقدم الاقراض على البيع اما اذا لم يكن طلب في رجل
 ان يملك بانه دينار فباع المطلوب منه الطاب فبما قيمة عشرة دنانير
 بالبيع دينار ثم اقرضه مائة دينار حتى صار للقرض مائة دينار وحصل
 القرض ثمانون دينار او كثر بخلاف ان هذا جائز وهذا مذنب محمد بن
 سنان امام الخ فانه روى انه كان له سلع كان اذا استوفى ان منه
 شيئا كان يبيعه بمن قال ثم يقرض بعض الدينار له تمام حجة وكثير من
 الناس كانوا يكرهون ذلك ويقولون انه اقراض من منفعة فانه لو الاقراض
 لما حمل الثوب فيك المش ومن المش في حال ان كان في مجلس احد يكره
 وان في مجلس فقلين لا بأس به وكان نفس الله يفتي بقول الخصاف
 وقول غيره من سلفه وقول هذه ليس اقراض من منفعة بل من ابيع من منفعة
 وهو القرض واما لحدته فان كانت مشروطة فهي حرام وان لم تكن وعلم انه
 اهدى باهل القرض فانه لا يبيع ان لم يعلم انه اهدى باهل القرض ولا لا يبيع
 ذكر شيخ الاسلام انه لا بأس بقبولها او التورع اولا فليس ان كانت لها
 تجوز بينها قبل القرض فلو ان اوصد او كان المستوفى موفيا بكونه فلهذا
 فانه مع عدم العلم ان اعطاه لاهل القرض فلا يورع عنه وان لم يكن شئ
 من ذلك فاما حال الانكار فيتورع عنه ومن قال لا يكرهه في سلفه ابيع اذا
 تقدم القرض قال لا يكرهه بنا ومحمد لم يربح به غير فضل وانا دعوة المستوفى
 فانه لا بأس باجابه قال شيخ الاسلام هذا جواب الحكم اما الفضل
 فان يورع اذا علم انه باهل الدين او اشكل عليه جاز **قال** استوفى منها
 في كسب او لا لا يبيع عن اليد ان ليس القرض على الباخر في ذلك الحديث
 عنه في حنفية **في نوادر** **قال** عن ابي يوسف فمن استوفى شيئا
 من القرض فلهذا لا بأس به فلهذا لا بأس به لان انه اما لا يوجد منه
 القرض بغير حجة على باخره الا ان يكره ان يرضى على قيمته وهذا
 كمن استوفى طعاما فبطل الطعام فيه جففت في ثوبا في بطل الطعام فيه فانه

استوفى من على او غيره
 في القرض من اليد
 في القرض من اليد

الطاب بحد ليس لان يجب ويوم المطلوب بان توقف حتى يعطيه
 في البلد الذي استوفى **في القصة** في استوفى وراهم فقلت او
 حفت فقلت مثل ما قبض لا يخط له العدا والرضى **في نوادر** **قال** عن محمد
 اذا اخذ المقرض المستوفى في بركة اخرى فان شاء باطل حتى يورده في الموضع الذي
 استوفى فيه والا شاء اخذ به بغير ذلك الموضع منها وان لم يستوفى به بطيخ
 القيمة ايجر عليه وروى ابراهيم بن محمد استوفى على ما بالوان فاقض المبرور
 بكمه قال ابو يوسف عليه قيمة يوم اقرضه وقال محمد عليه قيمة بالوان يوم ختمها
 وليس عليه ان يرجع معالي الوان وبما خذ طعامه **في نوادر** **قال** استوفى
 وراهم تجارة والتبنا في بلد لا يباع وعلى التجار ان كانت تنفق في ذلك البلد
 فان شاء صاحب الحق اجله فذلك قد اصابا وجابها ويستوفى منه بمكيل
 ولا يأخذه وان كانت في بلد لا تنفق فيه وجبت القيمة **في نوادر** **قال** استوفى
 بربط اقراض جلاطما او غصبا لعله من ثمنه والتبنا في بركة اخرى الطعام
 فيها عدا ورضى قال ابو حنيفة يستوفى لزم المطلوب حتى يوفيه حيث يرضى
 او يرضى وقال ابو يوسف ان ترضى عليه فحسن وانما طلب القيمة اجرت
 الاخر عليه واعبى القيمة عليه وقيمة القيمة في البلد الذي استوفى واعبى على
 حال يوم قبض والقول في ذلك قول المطلوب وان كان الغصب قايلا به
 بغيره اجرت على اخذه ولا اجرة على القيمة **في نوادر** **قال** ان كان الغصب قايلا
 بغيره بالبدن ان توفى القيمة في الموصفين او كانت في هذا الموضع
 اكثر وان كانت هناك فالتبنا في الموصفين مكان الغصب وان شاء
 ينظر حتى يستوفى في مكان الغصب وان لم يكن قايلا وقيمة في هذه اقل من
 بل الغصب فان شاء اخذ منها ان كان مثليا وان شاء قيمة يوم الغصب
 في مكان الغصب وان شاء ينظر لياخذه ببلد الغصب وان قيمته هناك اكثر
 فله الغصب جز الغصب ان شاء على مثله وان شاء قيمة في بلد الغصب
 وان كانت في الموصفين سواء فله الغصب منه ان يطالبه المثل **في نوادر**
 رجل اقرض جيبا او ثوبا من ثوبك البصر او المصنوع او البصر في قول ابو حنيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف نعمين وان اقرض عبد المحرم ثوبا من ثوبك لا يأخذه به
 قبل القرض عنه حواء وهذا الوجه سواء **في نوادر** **قال** في العشرة بين

في استوفى من اليد

صوره الغصب

او يجوز شيئا كقول رجل من اهل بيته او با عليه بغير اذنه ولبه تصح كان البقي
 عاقلا او لا فان اخذ الكيف با حصاره فاراد ان يحضره ان كانت الكفاية
 باذن وليه في غير اذن البقي لا يحرم البقي على المحذور وان كان البقي هو الذي
 امر به فيعمل عنه ان كان ما ذوقنا في التجارة بغيره ان يحضره ان كان البقي في
 هذه الصفة كان له ان يرجع على البقي وان كان المحذور لا يحضره وان اذن البقي عنه
 لا يرجع لان المحذور لا يملك العداوة **وقد انقضت** في الكف في الكف في
 بئس حال شئنا ان نكفل بنفس الرجل لم يات به فطرت ما طرد عنه انصر
 جبه حتى نجي به ثم قال ولا يجب في اول مرة وانما يجب بعد مرتين او ثلث
 نفس في دفع الامر الى البقي مرتين او ثلث واما في البقي بالابن ووثقه عدم
 بالكف فان لم يات به الابن يجب وباعيل المستاذ انما الكف مقترا
 بالكفاية انما اذا كان مستكرا فاقم عليه البينة او استخلف فكل فان لم ينجب في
 اول مرة **العقوبة** وان كان في الطريق عذرا لم يوجب حصاره **الحقانية**
 ولو لم يوجب الكفول به بدار يجب حرقه ان كان قادرا على رده بان كان بينه
 وبينهم مودة ان لم ينجب بهم فترد رده على نزلها بالاب والابن
 به والا فكل **الشفقة** فان خفف الطاب والكف فان كان له حجة مودعة
 خرج اليها فالتوا بالغباب وبغير الكفيل بالذات في ذلك الموضع وان لم يكن كذلك
 مع وثاقه الكفيل فكل مخرج لا يثبت ان الكفيل في مجلس ان يطهر
 غيره فان اقام الطاب بينه اذ لم يوضع كذا الكفيل بالذات له وحضاره
الكبرى ولو اخذ البقي كسب الكفيل على احوال محسوس لم يقدرا ان ياتي الكفيل
 والكفيل وان كفل بنات الكفول به غيب لا بد من ان هو قال لا يثبت
 او الطاب حتى يحضره واذن لا يلزمه ولو اراد ان يدفع عن بنت المطالبة فيكفله
 الا بدعي على الطاب الا فكل غيب غيب لا بد من ان هو مودعة فان اقام
 بينه على ذلك فرفع عنه الحقة واستحب با حاكمه عن كسب طاب وكان
 الكفول له بان مع قوم في خانة يعمل في الكفيل الكفول به فكل على حجة
 وقال هذا الكفول به ولم يكسب الكفول به بل هو خرج من باب لغيره يكون هذا
 الكفول به فكل الكفول به فكل الكفول به فكل الكفول به فكل الكفول به فكل
 غير ذلك **الحقانية** فان كان في زمانه اذ شرط عليه التسليم فكل الكفول به

فكل في غير مجلس البقي لا يراه **الكبرى** وورثتي **المحيط** واذا اوقع
 الكفيل الكفول به اذ الطاب البتول فحساه ان ينزل قال ما دفع للفقير
 عن الكفيل واذا اوقع الكفيل الكفول به اذ الطاب واستبد انما وقع ثقب اليد
 ثم ان لا طاب بغير الطاب على البتول وبغير الكفيل كذا او اسلم على الكفيل
 اذ اناب الكفيل بغيره فثقب في ثقب الكفول به وان لم يزل على الكفاية
 لا يراه ولو اسلم حتى الكفول به عن الكفيل ان قبل الطاب بغير الكفيل الا ان
وقد انقضت في الكفاية بالمال **م** ولا يوجب الكفاية بالمال عند خفيف
 خلاصها **الصحة** اذا ضمن بغير الكفاية لا يوجب ولو ادى ذلك الثمن يرجع بها
 ولو تبرع صح ولم يرجع **وقد انقضت** في الكفاية بالمال على ما يسطر
 ثم وجهه ان قال نعم واذا كان الرجل على رجل الكفيل بها رجل على ان يسطر
 اياه في ورثة المطلوب عنه فاحضه جاز في كسر الكفيل على ائنه والدين من
 الورثة وهذا استحقاق البقي ان يكون وبغيره فخر فان هككت الورثة
 فاحضه على الكفيل ولو ضمن على ان يسطر فثمن هذه الدار فكل بيع الدار كمن
 على الكفيل فاحضه على الكفيل على بيع هذه الدار **المتقن** ولو ان الضامن
 ردواهم الورثة على صاحبها واخذوا صاحبها منه فمال لازم للفقير ولو ضمن
 على ان يسطر فثمن عبده هو ورثة عبده المطلوب فزاد الضامن البعده على المطلوب
 فاحضه عليه عبده الضامن المطلوب وذكر شيخ الاسلام في شدة مشقة
 درايم الورثة وذكر انه ليس لصاحب الورثة او غيره ولا يستلزمها بغير
 الكفيل اذ في كل رواته المتقن قال ابو يوسف ولو ضمن على ان يسطر
 ثم قال الكفول او على ان يسطر فثمن هذا عبده وليس الجدل فاحضه على
وقد انقضت في الاراء **العقوبة** ولو اراد المريض وارثه عن
 الكفاية بنفسه جاز لا ليس بال **الحقانية** الطاب اذا علم براءة الكفيل
 بالنفس بغيره فكل على ثلث اوجه في وجه بغير البراءة وبطلان الشرط كمن ان
 براءه على ان يسطر الكفيل عشرة درايم جازت البراءة وبطلان الشرط ولو
 صدق الكفيل الكفول له على مال يبراه عن الكفاية لا يوجب الصحة ولا يبراه عن
 الكفاية في رواية جاز واحد روايتي كذا وكذا وفي رواية اخرى يبراه
 عن الكفاية ولا يجب المال وفي وجه بغير البراءة والشرط هو ان يكفل بنفسه

وشطر الطالب على الكفيل ان يرفع اليه المال ويبرهنه كقوله
 بالبيع جازت البراءة والشطر **العقاية** ولو شرط في البراءة
 شطر لا يجوز الا من شرطه زوج ابراهيم في المهر على ان لا
 تزوج على اولى ان يتفق عندك فقبلت البراءة وبطل الشطر
 بخلاف قوله جعلت المهر لك او عطلت على ان لا تزوج على لم يبرهنه
 لو قال بعد البينة ابراهيم ان تزوجني لم يزوج واذا مات ابراهيم
 في المهر فادانت فقصه في بكتا بن ولا يبرهنه فاما ابراهيم على ان لا يقصد
 اولى ان يقطع فلان كذا المخرج **فمن الفصل** عشرين في الرجل يبيع
 يبيع شي على ان يضاف ما لا يبرهنه بايع فلان فاقبضه فبطلت
 فان جحد الكفيل بيه وقال الطالب بغيره فابان وصدة المكفول على
 يبرهنه الكفيل ان كان المتاع الذي ادعى ان يباع فابان في المشتري فالبينة
 ان لا يبرهنه وهو رواية اسدين عمرو عن ابي حنيفة وفي الاستحسان يبرهنه
 وان كان المتاع بالكا لا يبرهنه بالم فم الطالب البينة على البيع في باب
 استحسان ولو قال الكفيل بغيره بكتا بن وقال الطالب بيه وصدة المكفول
 عنه بركة الكفيل بان يبرهنه اجاب الاستحسان واليدين ان اقراره ليس
 بان او اقرارهما ليس بخبر في حق الكفيل ويبرهنه الكفيل ما اقر به وهو بانه
التحليل ولو قال ان فقلت فلان او بكتا بن فاقبضه فبطلت لم يصح
 عنه ان يثبت بيه عند محمد ولو قال في فقلت في التمس او بكتا بن فالتمس
 او بكتا بن في التمس فانا لو بكتا بن فاقبضه فبطلت ان غيبك كذا الفصل
 عشرين في بطلان الكفيل ان كان بكتا بن فاقبضه فبطلت كذا الفصل
 الثاني عشرين في بطلان الكفيل ان كان بكتا بن فاقبضه فبطلت كذا الفصل
 او وجب بيقينه او دونه اليقين ورواه او شرطه ابراهيم الكفيل **العقاية**
 ولو كثر ما يبيع فمقره ابيع رجح الكفيل على البائع بما نقده او على المشتري ثم هو
 على البائع ولو كانت الكفيل بغيره المشتري رجح الكفيل على البائع **العقاية**
 ولو اقرض اخراي فخراني فخراني فاسلام الطالب قبل سلام
 المطلوب بطلها اسلامه وسلم الطالب قبل يجرى على البينة ولو كان
 القرض طباقا فحق على الاصل باليقين لا يعطى فم توفقه القينة حتى جاد او اذ بركة

الكفيل

الكفيل بالمثل والاهيل باليقين وكذا في كل من شئ ولو كان المثل ثمن
 فانقطع قبل القبض اخذ فم المبيع في المشتري ووجه الكفيل **فما هي آية**
 سنن ايضا عن عمن مال الاجارة ثم تشتت وتعاقدت اجديدا
 بكتا بن مال لا يبرهنه **فمن الفصل** عشرين في
 رجوع الكفيل بعد الاذ او لم يبرهنه المال منه **فمن الفصل** عشرين في رجل
 اخذ ما يبرهنه بغيره فقال المكفول عنه قد جئت بكتا بن كذا ان كان رضاه
 قبل قبول المكفول ان كان الكفيل ان يرجع بما ادى على المكفول عنه وان
 كان رضاه بغيره قبل الطالب لا يكون له الرجوع ولو ضمن الكفيل المهر
 عن ابنة الضيفه لا يرجع وانما يرجع الكفيل بالامر اذا كان الامر من بكونه
 اقراره على نفسه حتى لو كان صبا محجرا لا يرجع عليه وان كان عبدا
 محجرا لا يرجع عليه الا بغيره **العقاية** وبه الطالب الدين من
 الكفيل الكفيل بغيره رجح على الاصيل وان كان بغيره لا يرجع
فمن الفصل عشرين في الامر بيقين والدين اذا قال
 بغيره فحق على دينه فقصاه رجح عليه وان لم يلق على ان يضاف ولو قال
 استرجع رجح وان لم يبرهنه الرجوع والعقاية وكذا على اولادى وكذا الشيخ
 طه الدين المربع في ان الامر بالانفاق او اذ الرجوع والصدة فان الرجوع
 لا يرجع الرجوع الا بالشرط الا دونه على بغيره **العقاية** باب له
 على ولم يبرهنه على ان يضاف فاقبضه في الامر لا يرجع المأمور عليه بشئ بخلاف
 قوله اقرضه على او عطله على حيث يرجع وان لم يبرهنه على ان يضاف ولو عطل
 بغيره لم يرجع قال محمد في اجمع رجل له على لوفى فقال لوفى لم يرجع
 ارض صاحب المال باله ثم قال المأمور بقتل وصدة الرجوع وقال صاحب
 المال ما قتلت شيئا فاقول له مع يمينه ولا يرجع المأمور على الامر بشئ
 وان صدق الامر وكذا الكفيل على هذا بغيره بكونه عن رجل بال بغيره الكفيل بيه
 ذلك فبقينه وصدة المكفول عنه وكذا به صاحب المال خلف ما له من
 المكفول عنه لم يرجع الكفيل على المكفول عنه وتوان الامر جحد البقاء وبص
 فاما المأمور بقتل بغيره فاقبضه رجح على الامر وقبضه من البينة على الطالب
 انصا وانه كان غايبا ويرفض الامر جماع الطالب **الشعر** في دين غيره

يختلف والعبد له ما يستحق **فيما** وذكر الفقهاء ان القيد ان يخلف في قول
 علقنا ودرنا خذ **الكسرة** ويرفع في م اذ في الشئ بان له ان يجزئ له وان طلب الشقة
 واستند عليها حين اسبح خلف القاض بانه ما بلغ اليك فجزا في الوقت
 الذي تدعى وقد طلبت الشقة واشهدت على ذلك حين اصحت قال
 ابو يوسف في كتاب الاختلاف اربعة اشياء يستلزمها الذي لهم منها
 قبل ان يبال المدعي ذلك احدها الشقة اذا طلب في القاض ان يقض له
 بالشفقة فاقض خلف للشفقة حين علمت بالشفقة او ان لم يطلب
 المشقة ذلك قال ابو حنيفة ومحمد لا يكلف لم يطلب المشقة في الثاني
 اذ بلغت الكثرة في وقت الشقة فلو كانت الكثرة في وقت الشقة
 وان لم يدعى الزوج الثالث اذا اراد المدعي بالبيع خلفه ان لم يرض
 به العيب ولا عصى على البيع منذ رايته الرابع المرأة اذا اسالت ان
 يقر في القاض لها الشقة في مال الزوج والزوج عايب خلفها ما اعطاها
 نفقته حين خرج وبني ان كونه مسئلة الشقة على قولهم جميعا **فيما**
 منتهى فجاز القاض خلفهم في غير طلب المدعي الشقة اذا طلب الشقة
 بخلف سالت الشقة والمشي في مريد المبيع بالبيع وبطل ادعى
 وينا في الزكرك خلف ما قبضته والمرأة تطلب الشقة في وقتها وبطل
 اشترى جارية وبثها لها زوجها بخلف ما علمت ان لها زوجا ثم يقضى
فيما اذا اشترى اليهودي على رجل محض وقضى ليهما ونعم ادعى اليهودي
 عليه انهم قد جردوا في ميثاقهم ان ادعى بوجوبهم في غير مجلس القاض لا يسمع
 ولا يقض اليهودي ولو اقام البينة على ذلك لم يقبل بينة وان ادعى حرم علم
 عنه فاقض له ان لم يدع نقضا والقاض به لم يسمع وعواذ ايضا وان ادعى ان
 ذلك انما في قاض بوجوبهم يسمع وقبل بينة على ذلك وان لم يكن له
 بينة يستلزم اليهود **وفي الفصل السابع والعشرين في**
حجس القباية ثم مدد في حبس ثلثة اشهر وثلثة اشهر
 والاحد ان يمدد في راي القاض وانما في ثلثة اشهر وظهر في حرمه وعنده ان
 شدة ما خلفه خلا **فيما** وان وقع عنده قبل تمام ثلثة اشهر واحد ان عاقر
 اطلقه فوذا كان له امره مشكلا واما اذا كان في ماله راسا القاض عنه عاقر

مطلب
 حرمه
 من غير طلب القاض

ويقبل البينة على الافلاس من ينجي بحضرة حقه وانما يسل حرامه
 واهل سوء في الثقات وفي القاض فانما لا لا تعرف له ما لا تفي
 ذلك **الذخيرة** قال ابو يوسف ان يمدد وطلب من الطالب ان
 لا يعرف ان يمدد فاقض خلفه وانما يخل خلفه وان خلفه بوجوب
م وان اقامت البينة على حرة بعد عصى مدعي في حبس كان
 الطالب عاقر فاقض لا ينظر حضوره بل يخرج في السجح ولكن اخذ
 منه كسلا **الحوادث** قال لرجل انت وكس في ماله فهو وكس في
 اخذ خاض وفيه عقره ولو قال انت وكس في ماله صار وصيت بوجوبه
 فذلك امر القاض يقضى لوجوبه وكس في ماله فذلك امر القاض
 وصيتا **وفي الفصل الثامن والعشرين في القضا** وعلى الغائب
البيعة سأل ابو يوسف رجل غائب مئة سنين ولا يعرف فوذا
 الاثبات واولا ولا على الغائب ومن ولى عاقر رجل الحاكم ان يعرف
 من دوره واولا الى دونه فقال اذا قبل الحكم جاز الحكم بسل لانه كان
 به الغائب جبالا يرجع منه سنين فقال جواب كذا **وفي الفصل**
الثالث والعشرين في المتوفات الذخيرة فاجبت احداهما في
 البلدة والاخر قاضي العسكر وادعى رجل على رجل دعوى وخلف في حقه
 اذ كانا في ماله فمعهما في موضع واحد فمعهما في ماله في موضعها وانما كان
 منعهما خلفا مالا ابو يوسف ذلك الى المدعي يدعي حيث شاء وقال حجة
 ذلك الى المدعي عليه وكذا اذا كان احداهما عاقر فاقض له ان يقض
 العسكر والاخر بدينه فاقض له قاضي البلدة فهو على اختلاف **م**
 القاض هل يكلف على عتق الامه وطلاق المرأة حسبة بوجوب الدعوى
 حجة في القاض في السجح الى ان يكلف فاذ قال اذا طلق الرجل واحدة من
 بعينها ثلث وثلاثين اطلقن الا واحدة منهن فاقض في ثلثين منعهما
 حتى يخرج منها لبيت مطلقه واذا اخرجت لك فاقض خلفه بانه انها لم تطلق
 ولم يشط وعواذها وكذا في شرح القاض في ذلك كسلا **الذخيرة**
 ان كلف **الذخيرة** رجل تلى لآخر في عليك الف فقال لا وان خلفت
 انها كلف او غيرها اليك خلف فاذ بها اليه قال انما فيها على شرط الذي

اختفا
 او من ماله
 في موضعها

المرأة
 حرمه

شرط كان له ان يرجع رواه ابن رستم عن محمد بن **عقبة** وان اراد
 المدعي حليفه بالطلاق والعاقبة لا يجيبه القاضي الى ذلك في حق المرأة
 وبعضهم جوزه في زماننا بالصحيح طهارة الرواية **السابع** وكذا لو حسن
 الكفر عن ايمانها انه اليقين على نية كانت ان كان مظلوما وعلى نية التخلّف
 ان كان ظاهرا لما صحح فيها اذ حلف على امره من ما اذ حلف على مستقبل مقصد
 معنى دونه من قبل نية التخلّف لا على نية المستخلف **وتم كتاب**
الشهادة في الفصل الاول في مثل الشهادة **فت دى**
 اهل سنة فتنه خلف الميثاق في انه هل يصح تحمل الشهادة على المرأة
 اذا كانت متنفذة بعض من كتمانها وهو اذ لو اوجب عند التعقيب وقا لو اوجب
 الواحد كاف في كتمانها والاشارة في حوط على اختلاف الذي عرف
 هناك والاشارة في كتمانها الا في جندى واشتراطهم طهارة الدين
 والمغني **م** فانه عرفنا بما بها وكتبها على ما بيننا وبينها ان لا يشهدوا
 على شهداءتها حتى يشهدوا عند القاضي على شهداءتها باكسهم والنسب
 شهدوا به على طهارة الاصل فيجوز ذلك بلا خلاف **جميع الصيغة**
 قال ابو بكر الاسكاف اذ حضرت وجها وقات الملائكة في ثلاث
 لا يجزئ له شهادة عدلين انما في ثلاث من ثلاث ما اوتيت فيه فاما
 ح كمال الشهود في الشهادة شهادتين منها كانت ثلاثا في ثلاث
 تخم الدين عند القاضي ويصح تعقيب من لا يصح شهادته في السجادة
 لها وعليها **الغيب** وتيسر في توليها قول ايها وانتهى وزوجها
 ونه الميثاق في قول اذا كان في الاشهادها لا يصح تعقيب من لا يصح شهادته
 لها وفي كتمانها العبد اذا استخسث اذ ادين او الشهادة ان في الحكم
 غيره ممن يقبل شهادته بعد والافلا وفي شرح سر في شيخ الاسلام
 ان في حقوق العباد اذا طاب المدعي ان لا يشهد له في حق غيره عذر
 في امره ادى في ثبوت شهادته **السابع** فان خاف نفسه
 في سبيل جاره او غيره او لم تذكّر الشهادة على وجهها وسواها لا تمنع
 وكذلك لو اشهد على جاره عن محمد لودعي اليه او ادا الشهادة وان كان
 ينفق بملك الشادة ولكنه يخاف ان يفسد له ان لا يشهد ولو

شهادة

شهادة لاري ذلك ما كتب ملكك وجته وقال اشهدوا بما فيه ولم
 يقر عليهم قال القاضي ابو جعفر لا يجوز ان يشهدوا حتى يسمعوا ما فيه
 في قول الملائكة المتقين وفي قول ابو جعفر لا يشهدوا حتى يسمعوا ما فيه
 والصحيح ان لا يجوز **واقف الغيب** اشهدت على نفسها لا يجرها
 بال نية اقرار الزوج او اشهد الرجل على نفسه بال بعض لا ولا واضرار
 للمناقش والشاهد ليس له ان ينفذ ما لا يشهد الا في الشهادة ويشهدوا
 وفيه نظر فقد صحح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مثل هذا جوارحه لا
 اشهد على جوارحه والصحيح انه لا ينفذ ان يحمل هذه الشهادة **الكبرى** قال القاضي
 في الدين كرهه كماله **م** كمن اذا تحمل ما لا يوافق **م** رجل جامع اعوان
 السلطان واقرب من جليل ان السلطان على كذا او سلطان في الاعوان
 ثم طلب منها الشهادة والمقرير عزم اذا قرعها في المقر لثالث هذا تجاوزه
 فان وقع على امر فيه خوف كراهه استغنى عن الشهادة ولا يشهد على اقراره
 واقرار القاضي اذا قرع ودفع الاعوان في سبيل القاضي فيه واذا اقر بغير يدي
 قوم فقصت مدة ثم جاء عدلان واقراره لا يشهد به المقر في الدين
 كذا في الشهود باجبار ان ساء استغنى عن الشهادة وان ساء واشهدوا
 واقراره حكم القاضي ثم لا يقبل القاضي بالمال حتى يخفى **العبد** عن محمد اذا شهد
 عدلان عنه ساء يدي الدين ان صاحب قد استوفاه لا يجرها ان لا يشهد
 ولكن بخزان ما ذكر العدلان **الواقف** غير محمد يشهد ان كان عليه
 ولا يشهد ان عليه **الحق بينه** اقرار المظلوب عدلان ان الطالب
 ابراك لم يسمع به وكمن يدعي البراءة وينها عند القاضي **العبد** وبعض تجا
 اجاز ان لا يشهد عنه اذ ادين ذلك عدلان ووقع عليه صدقها ليس
 ان يشهد وان لم يقع في قلب صدقها او شهدوا احد ان يشهد **ومن**
الفصل الثاني في اقام الشهادة **الفرق** الرجل اذا اطلع
 على الولادة منها جازة يقبل شهادته ووجه ثم يكمل شهادة الرجل الواحد
 جازة في ذلك **السابع** فيختلف افعال بعضهم انما يتصل افعالها فاجابها وتكون
 نظرا لها انما اذا قال تحت النظر لا يتصل قال بعضهم وان تعد النظر
 يتصل **الثاني** ثم الصحيح ان لا يشترط **وتم الفصل الثالث**

الرجل اذا اطلع
 على الولادة

بينت على ذلك بكتاب ما اذا تركت الا انه لم يترككم كقبض بجملة الموضع في كل
موضع شهد اهل الذمة على الاسلام ميتا كان لم يترك الا انما البينة
في كل الاصل شهدا عنهم ولا يسمي بسلامه وروى الحسن بن علي بن يوسف قال
لا يشهد شهادة اهل الذمة على الاسلام الكافر في حال الجدة وبقبضها بغير
الموت وان لم يكن له يدان بحسب الاخذ بشما وروى عن عمر بن
ابى عمر وعن محمد بن كزيب ان ابا عبد الله في رجل من اهل الذمة مات فشهد مسلم
عدها مسلمة انه مسلم قبل موته وانما ولياؤه في اهل الذمة فيلزم لهم حال موته
فلم يزل يفتش المسلمين فيفسدوه ويكفونوه ويصلوا عليه وكذا الاكل
المجرب وداني قد فقه هو عدل وشهادة الناس في التمسك على
الاسلام ولا يسمي عليه بها قال وكذا شهد على اسلام نصراني رجل من اهل
الاسلام وهو يحد بغيره على الاسلام ولا يشهد عليه جلاء في اهل
دينه وهو يحد فشهدا وتما بكتبه ولو قال الاسلام المسلم لم يزل في كل مسلم
وما راى من نصراني لم يزل كان نصرانيا قالوا لمسلم وان اقاما البينة
في البينة بينت الابن المسلم ايضا ولو ان الابن المسلم اقام بينته على اسلام
الاب قبل موته **الفصل في شهادة المسلمين** لم يزل في كل مسلم يصدق الاسلام
وكذا شهد اذا شهد شاهدان على نصراني عن انه مسلم لا يشهد شهدا وتما حتى
يصدق الاسلام وذكر القائل كرم الاسلام على النفي انه انما شهدا
فهم يفتقها قبل شهادة غيره غير ان يصدق الاسلام وانما ظهر جازلا لا قبل
فصل في ما يشهد عشرة في المصاري انهم لا يسمي لاهل بشما وروى عنهم
وكذا لو شهد الف في غير المسلمين **وفى الفصل ثمان عشرة** في شهادة
الوارث بالوصية والرجوع عنها وشهادة الوصي للميت والوكيل للموكل
الفصل في شهادة وصية يدين على الميت وكان في الورثة صفا يحمل لهم فيها
وصية في هذه الدين وتقبل شهادة الوصي **الفصل في الزيادة**
انما لو ارشع لواقر ادين على الميت ثم شهدا بذلك الدين قبلت
شهادتهما عليها وعلى باقي الورثة فيستوفى جميع الدين من جميع الزكاة
وليس له لو قضى الدين عليها في حصة حصتها ثم شهدا بعد ذلك الرجل
لاقبل شهدا وتما على باقي الورثة هذه المسئلة على ان يحدوا واقر بعض

الورثة لا يثبت كل الدين في نصيبه ما لم يتصل به قضاء والقاضي **فصل في**
الفصل في ادعى بعض الورثة دينا على مودته وحده بعض الورثة وانما بعض
فانما يستوفى الدين في نصيبه حصة بعد ان يطرح نصيبه على **الفصل في**
ادعى على الميت دينا فشهد بعض الورثة في قول الحق بانما يودعه حصة المصدق
جميع الدين قال ابو اليثيم هو الدين كله الا نصيبا عنه في ان يودعه منه
ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي وماك وانما ليس يوقينا والشافعي
وغيرهم ممن تابعهم هذا القول بعد في الفرار **الفصل في** الوكيل بمحضته
لا يصير خصما ما لم يخاصم وعنده ان يوصف بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
بالحضرة في دارهم وله قبل ان يخاصم ثم يشهد في ملكه مما دونه لا يثبت عنده
وعنده لا يثبت فانه كانت الوكالة عامه بان يرضى ان وكله بمحضته على جميع
له في حصة المبلغ وابنت الوكالة عليه فهو خصم له وغيره في كل حق قائم او عاود
بعد الوكالة قبل القول الا اذا كان حقا عوف كدونه بعد القول قبلت شهداؤه
فيه **وفى الفصل الرابع عشر** في ملك في الشهادة والزيادة
والنقص في البرهان عن محمد بن ابي نعيم شهد الرجل انما على حصة درهما
او درهمين فاشهاده جازية على درهم **فصل في** نفي البينة في كل
في اربع درهما صغيرة وكبير فاقربها رجل ثم شهد عليه بذلك حصة
اجتاز الشهادة على الصغيرة استخانا وسوا اخر باجرها او بغير عينه او بغير
ثم فيها قبل وكذلك لكل والد والورثة اذا اختلفت وصفا واحدا قضى
بالاوكس وان اختلفت الوعاء فلا يثبت قال وكل شئ يمين فيه القصة
وقد صارت دينا جعلت عليه او كس القيمين يجوز ان يشهدا انه عصب
نما هو ويا او مودنا فاقربها فاقربها فاقربها فاقربها فاقربها فاقربها
ففيها قضت عليه او كس القيمين **وفى الفصل الخامس عشر**
في التنازع اقام بينته على غيره قبل اياه حيا بعد ذلك الوقت او
انه فليت واقضه الف درهم بعد ذلك الوقت او اقام على غيره بينته
انه اقرب من اياه اس الف درهم واهم الاخوان اياه مات قبل ذلك
او شهد جلاء ان مسلما طلق امراته يوم النحر بالبرقة واقام البينة انهم
في ذلك اليوم جاها في نال بينته في جميع ذلك بينته المدعى ولا يلتفت اليه

الوكيل وان كانت مطلوبة ان لقوا الطالب حتى يخرج الثاني المسج
 لا قبل هذا الوكيل بخبرضا وان لم يوجها قبل **ومن الفصل**
الثاني في القول في وقت الوكيل لا يخرج عن ان يكون في غير علم الموكل لا
 يخرج عن ان يكون عندنا وكذا الوكيل اذا غل نفسه لم يخرج عن ان يكون في غير
 علم الموكل ولا يخرج عن ان يكون له ان اذا جه الموكل ان كان لم يكن غلا وفي هذا
 قال المشهد وان لم اوكل فسلانا فكذا كذب وهو كسبل لا يقول و
 بعض المتأخرين انه جدد الوكالة غل وذكر شيخ الاسلام انه يجوز ما عدا ذلك
 من غير **الدفعة** بعض المتأخرين انه لا يجوز في الاجناس ليس جوده
 على الحقيقة ويجوز حقيقة فسخ الوكالة بل ذلك طلب ثبوت الزور
 اني قد وكلته اذ اني استسلم ان تشهدوا بزيوري ان سماعه انه لو قال
 تشهدوا اني لم اوكل لا يكون جرحا وغلا ولو قال تشهدوا اني لا اوكل
 لم يثبته غلا وجرحا **فصل** في ما يخرج من قول في المسئلة رواية ومجوزاته
 كقوله تشهدوا اني لم اوكل في غير مسئلة الوكيل على عينه فحضر ان كان
 الوكيل وكيل الطالب فالقول صحيح وان كان وكيل المطلب فانه كان
 الوكيل بغير التمسك احد مكره في قول وان كان بالتمسك الطالب
 او القاضي فانه كان الوكيل غايبا وقت التوكيل لم يصح بالوكيل بغير غل
 على كل حال ايضا وان كان حاضرا وقت التوكيل او غايبا كان علم بالوكالة
 لا يصح غل عنه عينة الطالب ان كان بالتمسك ونصح حال حضرته رضي او سخط
 وان كانت بالتمسك الثاني يصح مع عينة الطالب بخبرة الثاني واذا اراد
 سوا وجلب امره وكذا انه لم يرجع في مسئلة اربعة اشهر بظفر الكول فخرج
 ولم يرجع حتى مضى اربعة اشهر حمل خبر الامانة الوكيل على مسئلة فخرجت ان يخرج
 بعضهم قالوا انها ذكرت وقال بعضهم ليس لها ذلك وكذا الاراد الموكل غل
 هذا الوكيل بغير حضرته ورضاهما قال بعضهم ليس له ذلك وقال بعضهم له ذلك
 وهو **الشيخ الطبري** والصحيح وكل من خرج في اعانة باله غلا لا اذ لم يكن
 به حق الوكيل بانه امره ان يبيعه ويستوفى الدين فثبت **البيان**
 الوكالة على ضربين وكالاته كالاته بالبيع ومخرجه فيها ينزل الوكيل
 بالقول ووكالاته بغير جائزة الرجوع كقوله عن عبد بن وهب ان ابا ثعلبة

فهنا

فثبتا بالوكالات الرجوع ونصح العتق والطلاق في اى وقت بغير
 الوكيل **الفصل في بيعه** وكل ان يبيع الدين لا بخبرة المدين ثم
 غل في بيعه وان وكله بخبرة المدين لا يبيع القول لم يصح المدين حتى لو دفع
 المدين المال الى الوكيل قبل ان يصح براء **ومن الفصل**
 في التوكيل ببيع الدين وكله ببيع دينه فهو جائز رضي المطلب او لم يرض
 سواء كان الموكل حاضرا او غايبا حتى او مرضا ما لانه اذا كان المطلب
 مقرا بالدين انما اذا كان جادا فاصح التوكيل عنه ببيع حنيفه بغير رضه اذا
 كان الموكل حاضرا صحيح واليه مال شمس الالهة الرضخى وذكر شيخ الاسلام
 انه لو وكيل صحيح على كل حال **م** وكله ببيع دينه على رجل ثم انما المطلب
 فلو وكيل غل وكالاته ببيع دينه في ذلك حال الميت ولا ينزل بدت المطلب
 بل بدت الموكل وكله ببيع دينه بقبضه ووجهه زور فاما مسئلة او بغير حجة
 او درصا فزور فاما ليس باليمين والاشارة ان يمين وذكر النكاح والطلاق
 حلقه في مائة في الكل والصحيح انه عند القياس الاستحسان فما اذا وجد
 زورا او بغير حجة فادان بزره لا يمكن له الرد في غير استطلاع رأي الموكل
 واذا رد يمينه وفي الاستحسان له الرد واذا رد اليمين فاما في السقوف والكر
 فلو ان بزره في غير استطلاع الموكل اذا رد اليمين قياس الاستحسان
 واذا مال الوكيل بقبضه كلف الف درهم وقطع الكلام ثم قال وجدته
 بغيره فابعد عن عهدهم جميعا **ومن الفصل** في التوكيل بالانفاق
 والصدق **م** وفي نوازل بمرساة عن ابي يوسف دفع اليه عشرة دنانير
 فصدق بها عشرة مسكين فصدق بها كل مسكين واحد دفعة واحدة
 جائزه ولو لم يصدق بالكل عد المسكين ولو قال صدق بها على فقرا او مكة
 فصدق على فقرا او مكة فمن ولو قال صدق على الدين حلقه فصدق
 على السبا فمن ولو قال على السب فصدق على السبا لم يمين او لو قال
 على مسكين فوافق فصدق على البسط فمن ولا يشبهه الا دور واليمين ولو قال
 على مسكين او على الدين فصدق على غيرهم فمن ولو كان انما اراد الدور لم يمين
البيعة دفع اليه عشرة مائة في بها فافقها على نفسه وصدق بغيرها جاز
 استحقاقا **الفصل في بيعه** وكلمة العشرة بعشرة **الشيخ** دفع اليه عشرة مائة

عشرة مائة
 عشرة مائة
 عشرة مائة

له ثمانية عشر سنة ومنه فانفقها الوكيل واستمر في الثوب بعشرة عشر من
 جاز **الحاشية** وانما ضاع الثوب فيه بهت في مال الامر كذا ذكر في المتن
 وهو خلاف ظاهر الرواية **الحاشية** دفع له رجل ديناراً يشتري له ثوباً
 مائة يدينه عشرة جاز سنة واحدة لا يملكه الدينار له وكذا لو دفع
 اليه ديناراً يقضي غداً له ففقد ه في مال نفسه وملك الدينار لنفسه جاز
وقم الفصل الرابع عشر في التوكيل بالبيع **م** قال محمد الوكيل
 بالبيع اذ الف الممنوع عن المشرى او ابراهمه وجعل احواله واخذ الزيد
 وتكون له جاز ومن الممنوع للامر وهو قول في حقيقته وقال ابو يوسف لا يجوز
 هذه التصرفات واجمعوا ان الممنوع لو كان غيباً فوجه منه لا يخرج وكذا لو كان
 ديناً فقبضه ثم فقه منه لا يخرج بالاجماع **الحاشية** الموكل بالبيع او ابراهمه
 عن الممنوع صح وهذا ذهب اصحابنا ويؤيد ما لو اخرج واباع ابراهمه
 الموكل الممنوع صح ويجوز ان يهبه كالا ابراهمه من غير ان يملكه
 اصحابنا **وقم الفصل الرابع والعشرين** فيما يكونه للوكيل ان يبيع
 قال محمد في الكس اذا وكل جلا يتقاضى بين نفسه وبين المشتري من
 الدينين شيئا يملك الدين وان وجب الدين في الدينين او ابراهمه منه
 اوله عنه او حقه عنه لم يجر وكذا لو احال به على رجل لم يجر وان احدثه من
 ايضا لا يخرج ناهيك ان كان في الوكيل ان كان الوكيل قال امرني بالطلب
 بقبض الرهن فطلبه بانه يفتنه الاصل في قبضته وقم الدين ذكر الاستد
 في الاستد مطلقه وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان كونه المطلوب في
 ولو كان له او سكت ولم يحدد ولم يحدد او حقه قد دسره عليه الضمان له
 ان يفتنه وان صدق ولم يفتنه فيفسد له ان يفتنه وان كان الوكيل قال لم
 يامرني بالطلب بقبض الرهن ومع ذلك دفع المطلوب اليه وجاز وملك
 الاضمان على الوكيل ما اخذ بالدين كقبضه بقرعة رادة الا ان يبيع يجوز وان
 بقرعة رادة لا يجوز **وقم الفصل التاسع والعشرين** في البضاعة
الحاشية المستبضع بالملك لا يضاعف والارباع من ليس في عبال الا
 بادن حسب البضاعة نفسها او لانه وان لم يفسد البضاعة لا يملك الا بضاع
م قال محمد في الزيادة من مائة الف درهم بضاعته قال محمد في حجب

ثوباً او ادى شيئاً شئت ولم يفسد على ذلك يجوز وكذا لو قال اشتر
 لي ثوباً جاز **الحاشية** كل يجوز في البضاعة يجوز في المضاربة ملك
 المضارب يملك ما اشترى والمستبضع لا **الحاشية** ولو قال
 خذ هذه الالف او هذه الثوب بضاعته جاز ويجوز ان يبيع في الثوب
 يفتنه بغير ما غره وان غره له حقيقته وعنده حاشية الا بالدراهم والدينار
 بما يتغير الكس في سنة وفي الدرهم لا يفتنه سنة اوه البش القليلة او ما
 يتغير الكس فيه ولو قال خذ هذه الالف بضاعته وسنة له بها
 ويحق له ان يبيع في سنة جاز ولا يشتري ويبيع ولو قال اريد ان
 امض فاشترى في اليوم والياف فقال له رجل خذ هذه الالف بضاعته ب
 او جعل فيه فملك بضاعته الالف درهم جاز ويجوز ان يبيع في سنة والدين
 والياف ولا **وقم الفصل الثلاثين** في الموقوفات **م** الوكيل
 بالشيء اذا اذن له على يوم السنة او سني الممنوع فاما الموكل فلم يضره
 فملك عنه الوكيل ممن الموكل فمقتبض البضاعة ثم ان كان امره الموكل الاخذ
 على وجه اليوم رجع على الموكل والا فلا **الحاشية** وكله يبيع عيبه واجاز له ان
 يبيع كل من كل ثم ان الوكيل الاول اشترى له ثوباً في جاز لان
 الثاني صار وكيله الموكل هو الموكل **وقم** امره ان يشتري له ثوباً
 بالثمن استحق في السنة ان لا يفتنه اقل من سنة **الحاشية** الوكيل اذا
 دفع ثوباً له ان لا يملكها بامر الموكل ونسب في دفعها اليه لا يفتنه **الحاشية**
 وصار كالمدي ومنعه في موضع فواره ثم سنة ولا يفتنه عليه ذلك **الحاشية**
 الوكيل يشترى رعية مطلق لو اشترى اب الموكل عن الموكل **الحاشية**
 وكله بقبضه ووجه وجعل له على ذلك اجازة مستحبة يجوز وان وكله بالثمن
 او بقرعة وليس له له الاجرة الا ان يوفى **الحاشية** الوكيل يطلب
 الشفعة اذا ادعى المشتري انه اشترى سلم واراو يبيعه بقرعة المالك
 الوكيل ويقال له ان اشترى مطلقه والوكيل اخذ الشفعة بقبضه في حق
 انيات الشفعة **الحاشية** وكل الوهاب حله ببيع في الحقة فاقام الموهوب
 له ابيته ان الوهاب اخذ عوضه بقرعة فقبضه بنية **وقم** **الحاشية**
الحاشية في الفصل الاول في موقوف المدعي والمدعي عليه **الحاشية**

خاتمة زاح المدعى في مجلس اخذت شي في غيره وامانت جل حق زينة
 والمدعى عليه في نفس ذلك عن نفسه **وفى الفصل الثاني** في شتر بط
 صحة الدعوى **المقصود** حل ادعى اعياناً مختلفة بحسن النوع والصفة
 وذكر قيمة كل واحد ولم يذكر قيمة كل منها على حدة فختلف المشايخ
 بعضهم شطوطا التفصيل بعضهم كلفوا بالجمال وهو **الصحيح** **مخاينة**
 ذكر في الجامع ادعى انه عضبه منه جارية ولم يذكر قيمتها بسم دعواه وان
 ادعى انه في بر حذا الرجل كذا وكذا في الكلبان ولم يبين القيمة بسم دعواه في
 حكم الخصام وبعد ما خضر فالدعوى بالاثارة قال رضي الله عنه وانما
 يشترط ذكر القيمة اذا كانت دعوى لشيء قد يعلم منها نصاب او لا تأنيها
 سوى ذلك فلا حاجة الى بيان القيمة **البينة** ادعى غضب كوكب فخطه
 ولم يذكر في اي موضع في المصروف في القوت لا يسمع وان وقع الدعوى في
 عين غائب لا يعرف مكانها بان ادعى انه غضب ثوبا او جارية لا يدري
 انه قائم او مالك فانه بين الجس والصفة فدعواه مسموعة وبينة مقبولة
 وان لم يبين القيمة اشرف في عاتق الى انها مسموعة وبعض يستلحق
 قالوا انما يسمع اذا ذكر القيمة قال في الاسلام اذا كانت المسئلة مختلفة
 بين الطرفين ان يحلف المدعى بياينة القيمة فادالكفة ولم يبين بسم دعواه
 يرضى على انه فاش من عبده غائب لا يسمع قبل خصام الجب بخلاف الميت و
 الصغير والعمالة والاقارب حيث نفى فيها **وفى الفصل الثالث** في
 دعوى الخراج **أحمد** سئل عن غرق فادعى رجل انها امراته ولي الميراث
 وادعت امرأة انه زوجها ولي الميراث والميراث وانما ما البينة قال بعض
 لا يسمعها ما كان ان ارضا والا فلا لانها متمايزة الظهور كذا احد بها بينة
 ورافى بعضهم ولم يجز رواية فوجد القاضي مبيع الدين رواية في كتابه جرح
 بعض المشايخ انه البينة بينة المرأة لانها اكثر ثباتا **وفى الفصل الرابع**
 في تحاقق الدعوى **المستقط** ادعى انه كان خا طاعنة الاقرار فادام
 المدعى عليه بينة انه كان ذلك ان قرار بصفة التاريخ عن كونه فالبينة
 بينة المدعى عليه ولو لم يورضا او ارضا على التعاقب فالبينة للمدعى **ومن**
الفصل الخامس عشر في دعوى الظرب وسبل الماء قال محمد بن رجل

روي

لرباب فم دار لغو فاراد انه يتر منه فمعد حب الدار وادعى حب
 ارباب انه له حق المورث فاقول قول حب الدار وعلى خارج البينة
 فان انه يشهد وشهد وان طرعا في الباب لم يقبل من قول البينة
 ومحمد وان شئته وان له طرعا ثانيا فيها وشهد احد وده وطوله وعرضه
 فقلت وكذا الوهم بينوا احد وده وطوله وعرضه فقبل ونفى به بقدر
 باب الدار الاظم عرضا وقول المشايخ فقال انه اذا شهد وادعى امرار
 وادعى عليه ما له شئته وادعى اثبات لا يسمع الا ان يثبت على كل
 حال وان كان برجل ثلث في دار رجل فادعى ان الدار ان ينفذ في بيته
 الماء فله منفذ في بيته البينة وليس له حب الدار في دفع المزاب وفي كتابه
 وشهد البينة قول حب الماء قالوا انه اذا كان الماء جاريا وفيه بينة
 لا يشهد حب برح والبول الاول اذا لم يكن جاريا وقت الخصومة لا يخرج
 وذكر الفقهاء ابو الفتح عن المشايخ في اصحابنا انهم استحبوا اذا كان
 غضب سطح حب المزاب الى موضع المزاب وعلم ان الغضب لم يسم
 سواه المزاب حدهم فقبل له حق تسبيل الماء **وفى الفصل السادس**
عشر فيما يقع به الشقاق سئل عن رجل ادعى دينا من
 الدراهم او الدينار فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند فطلب منه
 البينة فلم يجبه البينة على ذلك ثم ادعى بعد ذلك الغضا في قرية كذا وادام
 على ذلك بينة من كان معه في قضاء وادعى بطل دعواه قال القائل ان وقت
 باني قضيتها في سوق سمرقند فمخرني ومخرت عن ابنته فمضت ثانيا في قرية
 كذا وقيل على الرواية التي يكتن فيها مكان التوفيق بيني ان لا يظن دعواه
القرار رجل ادعى على رجل غش الذي انه غضب غلاما فمكرها ومن صفاته
 فاحضر المدعى عليه حاضرا فبعض الصفات فادعى المدعى حدة العبد وادام
 البينة تسع دعواه وتقبل بينة ونه جواب يستقيم فيها اذا قال حدة
 كل ولم يرد عليه وكمل كانه انت وكذا فيما اذا قال حدة عبد لي وبني
 مدعي عبدك اما اذا قال حدة العبد هو العبد الذي ادعيت اولا لا يسمع دعواه لكان
 الشقاق **المحيط** ادعى انه اشترى حرد الدار فمخر الدار فمخر غلاما اقام البينة
 وادام ذو اليد البينة انه المدعى ردا الدار عليه فقبلت بينة ولا يكتفي من الغضا

حاله من انما اذا دخل بجزء **بما** وجب لرجل على رجل من الف درهم
 من صحتهما من رتب الدين اقر بالدين فبذره ايتها ودينه عن التورمات
 وعليه دينه وصحة وغناه ونحوه ما اقر به بصدق فيما اقره وكنته لا انك البود
فصل الدين في النصف الرابع والعشرين فيما يكونه اقرار بالدين
الاعتبارية ولو قال لا حق لي قبلك برئى في كل من ودين وعلى هذا لو قال
 فلان برئى ما لي قبلك دخل تحت البراءة المضمنة والامانة ولو قال هو براءة ما لي
 عليه دخل تحت البراءة المضمنة ودين الامانة ولو قال فلان عندي براءة عن
 الامانة ودين المضمنة ولو اقرانه ليس لي مع فلان شيء كما في ابراهيم
 الامانات لا عن الدين وانما قال لا حق لي على فلان فيما علم ثم اقره بنية ان
 له عليه حق مستحق قبل هذا الاقرار قبيل بنية وجع البراءة كانت البنية
 كذا وكذا في الكتاب وذهب بخلافه قال هذا قول في حقيقته وقته اما على قول
 ابراهيم فلا يصح دعواه ودينه في حال حذو عنه جميعا كذا لو قال في تسليمي
 اوني برئى اوني على اوني فيما حسب اوني على اوني كذا في **الحاوي** اقراره
 بالدين فقال لا اقر لا قبيل او ليس لي عليك شيء فقل ولو قال ابراهيم
 في الدينه فقل لا قبيل بل ايضا ولو كنت صحيح ولو قال رتب الدين الذي
 لي عليك فقال لا قبيل فالدين على كذا لو امكن سقط الدين **الاستيعاضة**
 ابو حنيفة عن امرأة كان لها على زوجها صدق فافترقت به فخذ الصدقات
 الذي له على زوجي فكنت فلان فلان لا حق لي في ذلك وصدقه المثل ثم بعد
 ذلك ابراهيم زوجها فخذ ذلك لصدقاته على براءة والابرا وسئل عنها ابراهيم
الفصل في اقرار ببراءة دين كتاب **الفصل الرابع والعشرين**
 في الصلح على البينة **الحاوي** وفي كل صلا يصلى عنه من الدين صح ولو لم يصل
 المكيل ولا يترجم اليكس وهذا اذا كان الصلح عن دين العهد او على بعض ما عليه
 فانه من اقرار بعض المكيل بل الصلح لا يترجم عنه حكمه بالصلح الا اذا
 وكله بالصلح على مال بلان فهو بمنزلة البيع فيكون المطالب للمال المكيل ودينه
 المكيل **الشافعي** فيه فقه وهو انه لو كان الصلح على ان يحضر بدين الصلح
 على المكيل **فصل الخامس** فيما يجوز من الصلح **الاعتبارية** يجوز الصلح عن
 الامانات قبل ان يدين الابن الملاك او الورث ولا يجوز بيع وقال محمد بن جعفر

اذا ادعى الطالب الاستحالة وهو قول في حقيقته ولو قال اخذته بعينه
 اذني وقال لغيره وقد حكمت في هذا ثم اقام المستقر بنية على العارية
 وانما اقره انما يملك قبل الصلح وكل البصر بطول الصلح واذا ادعى دار في رجل
 ما يملك على بيت معلوم في دار لغيره المدعى عليه فهو جاز وان دفع الصلح على بيت
 معلوم في دار لغيره المدعى عليه فهو المدعى عليه في بيته على ان الدار تكون المدعى
 حاليه في صلح وعوى المدعى بعد ذلك وحل قبل بنية على ان الدار تكون المدعى
 النفي في شريح الكافي انه يفتي وحكمه كان يفتي بغير الدين وذكر شيخ الاسلام
 في شرحه انه لا يصح دعواه وروى ابن سنان انه لم يسمع قال هذا في بعض ديات
 كتاب الصلح وانفتحت الروايات في المدعى عليه لو اقر الدار المدعى انه يومئذ يملك
 الدار **الب** **الشافعي** ولو ادعى حقا في دار في رجل لم يسمع فقله على
 بيت معلوم في هذه الدار او في دار لغيره المدعى عليه ذلك بنية ان يبيع الدار له لياخذ
 في الدار التي ادعى فيها حق ثم اقام المدعى بعد ذلك بنية ان يبيع الدار له لياخذ
 الباقي فظاهر الرواية لا قبيل بنية وروى ابن سنان عن محمد انها تقبل في بعض
 الجميع الدار ولو ان المدعى لم يبيع البينة ولكن المدعى عليه اقر الدار المدعى
 صح اقراره ويؤثر في تسليم الدار الى المدعى **في بنية** قال المدعى للمبكر
 اقر لي بالاعتق على ان اعطيك مائة فاقترع المائة ولو قال على ان اعطيك مائة
 مائة فاقترع جاز **جمع الفاء** وقت ابراهيم بن زوجها ما حقه
 فتوسط بينهما فالت الاصل حتى يعطين ثمنين ورجل له ذلك
فصل السادس في صلح الاب ونحوه **الشافعي** اذا كان
 بعضي دين على لغيره صلح الاب على ان يملك هو مشك ولا بنية لرجاء وان كان
 الدين ظاهر بنية او اقرار صلح على ثمنين في مثله جاز وانما حط
 بالابن في مثله فانه كانه الدين وجب لهما لو الاب جاز على نفسه
 ومن قدر الدين وان لم يكن وجوبه لهما فلهما بغيره لم يجر الصلح وصلى على الاب
 بمنزلة صلح الاب وصلى على الاب والعم والام لا يجوز الا مع العوض
 ونحوه **م** وفي كتاب الشروط ادعى في دار يملك بنية بنية ليس
 للمدعى ان يصلح وبعده ما جاء بالبينة العادلة وعرف المدعى عدله لم يملك
 قال الشيخ الاسلام من لا يترحمه حتى جاك عن اساده من الاست

صحت ان اذ علم الرضى ان المدعى متروك ولا فائدا لطلب الحق قبل اقامته
 البينة اذ علم ان رغب في الصلح بعد اقامته البينة فان علم انه لا يرغب
 في الصلح بعد اقامته البينة لا يجب عليه قبل اقامته البينة **الفصل**
الحاشية في الصلح على انه يحلف المدعى عليه وبشرائه المال ولو صلح
 على ان المدعى عليه يحلف وبشرائه المال وحلف بالحق فيكفيل ولا يثبت الصلح
 على ان المدعى عليه في المال والمدعى على المدعى عليه وعواه ان اقام البينة
 اخذ بها ونقض له وان لم يثبت البينة وادان يستحب المدعى عليه عند النفي
 فذلك **الحاشية** وان هبط على ان يحلف المدعى على دعواه ويكفي
 المدعى عليه ضمانا لمدعى فدية الصلح بطل ولو حلف المدعى لا يجب له المال على
 المدعى عليه وكذا لو قال المدعى عليه ان طفت فلا تغير المدعى على المال عليه
 كان حلفا وكذا لو قال ان شئ به فلا فهو على نفسه فلا ان لا يثبت
الفحرة وان كان النفي هو الذي استخذه لم يكن لان يستحلف فانيا
 وحصل ان المدعى عليه لا يبرهن على المال يحلف سواء حلف في مجلس القضاة او في غيره
 مجلس القضاة الا ان اذ حلف عند النفي برئ في الخلف فانيا **الفتن**
 ويرجع بمخبره في حلفه في حلف الف فقال ان هناك ان يثبتها اليك
 حلف وادان بالصلح له ان ياخذ ثمنه قال ان كان وضعا اليه على الشرط
 الذي اشترط فلا ان يثبت ثمنه **الطبعة** فهو على المدعى ان يثبت
الفصل الرابع عشر في شرط بخلاف في الصلح قال محمد اذا
 ادعى مائة فصالح منها على عبد وشرط بخلاف المدعى او لنفسه ثلثة
 اقيم فالصلح جائز وبخلاف جائز ولو شئ ان يكون المدعى عليه مترا او متكررا
الحاشية صالحة على شئ لم يبره فلا يخبر اذ اراد **م** واذ كان له على
 رجل عشرة دنانير فصالح على ثوب وشرط المطلب ثلثة بخلاف ثلثة
 اقام ودفع الثوب الى الطالب فملك عنده قبل الثلث فهو ضامن ثلثه
 واذ كان على صاحبها وان كان شرط بخلاف للطالب وهكذا في غير هذا
 فانه يملك مضمونا بثلثه ولو لم يملك الثوب ولكن حلف الذي له بخلاف ثم
 دفعه كما في البيع **الفصل الخامس عشر** في شئ بينهما المدعى عليه
 بعد الصلح برباطه **م** او **م** قال سمعت محمد بن ابي حنيفة يقول

انفر ما لا وجب المدعى عليه واعطاه اياه او صالحه عن دعواه ثم انهم المدعى
 عليه ببنية ان المدعى قال قبض القضاة وقبل الصلح ليس كل من
 مشى في القضاة والصلح ما بينه وان اقام ببنية ان اقر بكت بعد الصلح
 والقضاة بطل الصلح والقضاة ولو كان النفي قضى عليه بالمال البينة
 ثم انهم ببنية ان المدعى اقر بكت ان النفي ان لا يثبت له عليه شئ بطلت
 المال رجل ادعى دارا في رجل فصال المدعى عليه على الف ورحم على ان
 يستلمها ثم ان المدعى عليه اراد ان يقيم ببنية ان يبرج بالالف ليس له
 ذلك وكذا ان اقام ببنية ان كانت لفلان اشترى اياها وانها كانت
 لابي فلان فبات ابو له وكذا ما يراى ان يبرج عن ابي يوسف قال
 ولو اقام ببنية ان كان اشترى من المدعى قبل الصلح قبلت ببنية بطل
 الصلح ولو لم يقيم ببنية على الشرع وانما اقام ببنية على صلح صالح قبل حدة
 اميت **الاسئلة** في هذه الباب الصلح اذا وقع بعد صلح فاولا صحيح
 والثاني باطل كذا صلح وقع بعد اشرافه بطل وان كان شرعا بعد اشرافه
 فالثاني باطل وان كان صلح ثم شرعا بعد ذلك اشرافا بطل وكذا
 الصلح **الفحرة** ذكر في بعض الكتب اذ صالح على ان ثم اعاد الصلح على ان لو
 ان كان البطل الثاني في الاول الصلح هو الاول وان كان بدلا لثاني
 اكثر من الاول ودونه فاصلح هو الثاني وهو بطر الرابع ثم باع فانيا **ومن**
الفصل السادس عشر في الصلح على شئ يقع به الاقرار
م ادعى عليه الف ورحم فامكنه صلح فذلك على ان يبره بالالف التي
 ادعى عليه عدا فهو جائز ويجوز له ان يدين حتى لو استثنى العدا ووجه
 عيبا فانه يرجع عليه بالالف **الفصل السابع عشر**
 في المبالغة في الصلح بالمال والبراة قضى المدعى المبالغة في
 حلال الكل ثم استثنى المقتوض في برب الدين عادا قل كذا الوجه
 المقتوض بربوا او بغيره او استوفى وردا فاكل على حاله وكذا الوصال
 على عبد استثنى او رخصت بغيره فانه المال يكون على حاله الى اجل
الحاشية وكذا الوصل بعد حرا او ردة بيت بغيره فانه المال بطل
م وان قال المطلب بطلت ابل في هذه الدين فانه الاجل بطل

وصفتها قول المضارب **مختصا له راجع** والبيته بيته ربت
 المال الشطر الثالث ان يكون رأس المال عين لا يباحض الوكان
 عليه الفل من فاداه ان يعمل بها مضاربة لا يجوز وهذا بخلاف ما ذهب
 اليه رحمه وحقا به فقال لا المضارب منه عمل بها مضاربة بالنصف يجوز
 ويختلف اذا كان له دين على رجل فقال لا يجوز ان يبيع له في ضمان وعمله
 مضاربة بالنصف فهو جائز واذا المضاربة بالدين عندكم فاذا اشتري المدين
 بعد ذلك وبيع ورجع او حصره كان الربح له وخسره عليه والدين عليه على حاله
 عند ابي حنيفة وعندهما باع واشترى ان يكون جائزا على ربت الدين والربح
 له وخسره عليه وكان يوجب على الدين وله القبول عليه على ربت الدين **م**
 الشطر الرابع ان رأس المال للمضارب ولو شرط المال
 ان يعمل مع المضارب لا يجوز **الخامسة** الاب والجد اب الاب الوصي
 اذا وقع وشتر طائفة شيئا من الربح والعمل فعمل مع المضارب جائز
 المضاربة والشتر طائفا ولو وكل رجلا يبيع ما لا مضاربة فبيع الوكيل
 وشتر طائفة من المضارب وشتر طائفة من الربح كان ذلك
 ناسدا **م** واذا لم يكن العمل النكاح وشتر طائفة من المضارب فانه
 جائز العاقبة قبل يجوز ان ياجد المال مضاربة بنصف كالأب والوصي اذا
 وقع على الصغر مضاربة وشتر طائفة من المضارب مع المضارب بنحوه
 الربح جائز المضاربة وان كان لمن لا يجوز ان ياجد المال مضاربة
 فشرط عمل نفسه مع المضارب كما اذا وقع مالا مضاربة **السادسة**
 وقال على انه الربح والوصي بنصف لم يجز وكذا الوشرط الوصية ان يبيعها
 على المضارب قدمت وذكر الكفر في انه الشتر طائفة من المضارب
في الفصل الثاني في ما يكون مضاربة بغير لفظها دفع اليه الف ورجع
 معارضه بالنصف جائز وهو مضاربة لانه المعارضة والمضاربة لفظان
 يشان عن معنى واحد الا ان المضاربة لغة اهل الوفاق والمعارضة لفظ
 حجة وكذا لو تاجر خذضه المال معاينة بالنصف وكذا لو قال خذضه الف
 وعمل به على انه مازق انه هو متبنا صفته **السادس** او على انك
 بعد او خمسة **م** ولو قال عمل بها بالنصف والثلث او بالربعة فليس

راجع

ان يكون المضاربة فاسدة وفي الاستحسان يكون مضاربة جائزة وكذا
 لو قال خذضه المال على النصف او بالنصف فليس ان يكون
 فاسدة وفي الاستحسان جائزة **في الفصل الثالث** فيما يجوز
 منها دون تسمية الربح واذا وقع المال على مازق الله فهو بينهما او على
 انهما شتر مكان في الربح ولم يبين مقداره ذلك المضاربة جائزة والربح
 بينهما نصفان وكذا لو قال على ان المضارب شتر مكان الربح فاشترى المدين
 واحد وهو بينهما نصفان عند ابي يوسف وقال في المضاربة فاسدة **من**
الفصل الرابع في دفع المال لبعض مضاربة وبعض لا دفع اليه الف ورجع قال
 نصفها عليه فرض ونصفها معك مضاربة بالنصف فهو جائز وهو المثل
 يقع على ان فرض الشئ جائز ولا يوجب له رد الا انه اذا جاز هذا
 العقد كان العمل نصف حكم نفسه وان قال على ان نصفها فرض والعمل في
 النصف لا في مضاربة على ان الربح كله له يجوز ويكره لانه فرض في منفعة
 ولم يذكر الكراهة في الستة الا في قول من لم يجز في قال انه سكوت محمد بن
 ذكوان كراهة فيها بل على انه لا كراهة فيها **من الفصل الخامس**
 فيما يملك المضارب وليس للمضارب **السادس** ولا رتب المال
 ان يخطا جائزة في مال المضاربة سواء كان فيها فضل على رأس المال
 او لم يكن ولا ان يبدلها او يبتاعها بثمن وان اذن له رتب المال
 وطرا ولو تزوجها المضارب بزوج رتب المال فانه كان فيها فضل
 لا يجوز والا جاز وخروجت بها رتب عن المضاربة حتى لو باعها المضارب بعد
 ذلك لا يجوز ويحتمل على رتب المال في رأسه وكذا السيل ان يخطا مال
 المضاربة باله ولا يبال بغيره الا ان يدل له العمل **فصل في الثامن**
 الا ان يكون معاينة التجار في كل البلاد ان المضاربين يخطون وارباب
 الاموال لا يسهونهم عن ذلك فعمل على معاملات التمسك وطب التعارف
 في مثل وجب ان لا يضمن ويضمن نحو لعل ما تفرقا **السر السابعة** المضاربة
 ان ياذن لعبه بالتجارة في ارض الرومين **العاية** ولا يملك الفرض
 والشرط بالانتخاب الا اذا اتفق عليه قبل اذا اقبل الوفاء وجوب رتب
 المال ذلك جائز ذلك كله مع الاطلاق ايضا ولا يجوز اقراره لمن لا يملك

فرض الشئ

شهادة له بين وبين من لا يبيع ولو اقول لهم يقين قبل يجوز كما لو ادعا
 لنفسه ولان يعمل عندك والمضاربة يعمل عند جواز قال له عمل
 بركيت او لم يعمل ولان يحل بالبيع كحط مثله وما يتبين فيه ولو اشترى
 وزاد في الثمن ضمن الزيادة ولا يحل لها اذا باعها **الحكماني** فهو منقطع ويبيع
 وارجح على الثمن دون الزيادة **وهو الفصل التاسع** فيما يشترط في
 المضاربة **م** يحتاج الى معرفة ما يصير شرطه من الالفاظ وما يكونه من
 فما يصير شرطه من الالفاظ احكاما ان يقول وقتك انك خرج الان
 مضاربة بالصف على ان تعمل بها في الكوفة الثاني ان يقول لتعمل بها بالكوفة
 والثالث ان تعمل بها في الكوفة الرابع عمل بها بالكوفة بالرفع الخامس
 ان عمل بها بالكوفة السادس مضاربة بالكوفة وما يكونه من شرطه كاشط
 لفظا من احكاما عمل بها بالكوفة الثاني وعمل بها بالكوفة **الذي جزمه** فمذا
 مشروطة وكجب مراعاة **السابعة** قال قد المال مضاربة في ثوب
 تشتره وتبيعه ليس ان يشتري ويبيع سوى ثوب واحد **الغنية**
 ولو شرط الثلث ان عمل في المصروف والصف انما سافر فاشترى
 في احدهما وباع في الاخر فاشترى بالشر او **م** دفع اليه الف مضاربة على
 ان يشتري بالشفه ويبيع بغير ان يشتري او يبيع الا بالشفه وهذا في
 البيع ظاهر مفيدا في الشراء بغير مفيد فلا يجب مراعاة فربما يخفى
 في قال ان يصير مخالفا اذا لم يشتري بالشفه من ان يشتري بالشفه
 لو اشترى بها على ما كان جازا ولو امره ان يبيع بالشفه فباع بالشفه
 يجوز **وهو الفصل العاشر** في نفقة المضاربة **شيخ الطوسي**
 فانه خرج من ذلك المصنف فمال المضاربة اذا خرج بنية التجارة سواء
 كان مده سعة او دونهما فاذا انتهى المصروف فباع فانه لم يضر نفسه او لم
 يضر اهل بيته لا يضره بغيره لو ان لم يكن مده ولا فيه اهل فان
 نفقة في المضاربة ما دام فيها في اهل المال وانما في اقله خمسة عشر
 يوما ولو خرج منه بنية العود الى المصروف اخذ المال فيه فانه نفقة في مال
 المضاربة حتى يدخل فانه اذا دخل فانه كان مده او لم يكن مده ولا فيه
 عنده في راد او كونه وادبه راد في المضاربة وان لم يكن مده ولا فيه

اهل وانما عاد بينهما نفقة مال المضاربة كما في الشراء في الابدية نفقة
 منه حتى خرج **جامع الفتاوى** وكذا اذا اشترى ثوبا بقطعة من البسمة
 يعني في الشراء ان ذلك **الشيخ** وان نفق في مال نفسه رجع في مال المضاربة
 وان هلك لم يرجع على رب المال **م** ولو قدر الاقامة في مصر خمسة عشر
 يوما فله النفقة في مال المضاربة ولا يطلب نفقة الا الاقامة في مصر او في
 مصر بخلاف دار **الغنية** ولو اخذ في اهل ذلك المصروف وهو على
 قعدة في نفقة له حتى يخرج **وهو** ولو رجع المضارب في سفره بعد
 رب المال فله ان ينفق في مال المضاربة على نفسه وعلى اهل بيته وكذا لو اشترى
 الثوب ولو كسبه به ثوبا وقد صار الاول فله الم ينفق في رجاؤه **وهو**
الفصل الحادي عشر في المضاربة بشيء من المشتري جازيا
 بمال المضاربة واشترى عند المشتري انما اشترى لنفسه ان اذن له رب
 المال بذلك يصير شرطه بالشفه حتى يعمل له وطنه ويصرف مائة رب المال
 في مال المضاربة وان لم ياذن له بذلك رب المال يصير شرطه بالمضاربة
 وانما شرطه ان يشتري لنفسه حتى يعمل له وطنه الا ان يكونه رب المال
 حاضرا فقال بخبره اني اشترى بالشفه في ذلك لان ما يشترى بالمضاربة
 بمال المضاربة للمضاربة لا لنفسه الا ان يكونه اذن له رب المال بشئ التث
 او يكونه الشراء بخبره رب المال واشترى المضارب ان يشتري بالشفه في
 يصير شرطه بالشفه ويضمن في مال المضاربة رب المال **وهو الفصل**
الثاني عشر في هلاك مالها **الغنية** ولو هلك من مال المضاربة
 انما قبل الشراء بطلت المضاربة بخلاف ما اذا هلك بعد الشراء ويصدق
 المضارب ان هلك قبل الشراء ويباع **وهو الفصل الحادي عشر**
 في الحج وعنى اليه يوسف المضارب اذا قال رب المال لم ترفع الي شيئا
 ثم قال وقتك اني الف مضاربة فمضاربة للمال وانما اشترى بعد الاقرار
 فالتيسر ان يكونه شرطه بالشفه لانه ضمن للمال وفي الاستحسان يكونه على
 المضاربة وبراء عن الغناه وكذا لو دفع اليه الف وامره ان يشتري عبد محمد
 اشترى عبد الله محمد ثم اقر فانه العبد لا مال له في المصروف في المصروف في المصروف
 محمد او ادعاه فنفقه ثم اقر فانه لا يبيع جازيا ويرى في الغناه **وهو الفصل**

في المتوفات **السبع** واذا اراد رب المال ان يجعل المال مقبولا على
 المضارب فليجعله ان يقرضه من فعل المضارب فيه ويستعين برئيس
 في العمل فليجعله الربح بينهما على شرط وجعل له في كل يوم من المال من
 المضارب ثم يخرج وصفاه ما له ويسلم اليه ويقرضه عقد الشركة ويجعله العمل
 عليها والربح بينهما على شرط ثم يعمل المستوفى وكيفية الشركة كعقدنا **م** ويكره
 ان يكون للمضارب كافر وجاز ولا يكره ان يكون الكافر مضارب **م**
في الدوقية الفصل الثاني في حفظها **ابن سبع** ويدخل العبد
 المأذون الذي له في بيع والشركة المنفعة والعتق وان لم يكونا في عتق
الشفقة ذكر الامام جلال الدين عن محمد المدوع الدوقية له ويكره ان يكون عتقا له
 او له اثنين في المأذون من ثوب به في الدوقية في عتق العبد لان المأذون انما
 به في الدوقية في الدوقية ثم قال عليه القديس عن هذا لم يشترط في التحفظ
 الدوقية بالعتق فقال لم يزم المدوع حفظ اذ اقبل الدوقية على الوجه الذي يحفظ
 ما له بجزءه ويبدل ما كان في يده **م** فانه ادعى القروية بان قال وقيل جوف في بيتي
 ذكر الله وري انه لا يجرى الا ببيته في قول ابي يوسف وهو جالس قول ابي حنيفة
في الزاد وهو الصحيح **ومن المتفق** انه علم انه قد اخرج من بيتي قبل قوله وان لم يعلم لم
 يسلم الا ببيته **الشيخ** يراه في بعضها في غيره وادعى انه كان باذن المدوع لم يعقد قوله
 ان يملك المدوع **الشيخ** في ان يحفظ الدوقية بجزء ليس فيه ما يضمن والمدود
 جزء لا يجوز في بدو ذلك بغير ضمان كانه سنده اليه اما اذا استأجره فجزء النفس
 حفظ فيه لم يضمن وان لم يكن فيه ما له لا يضمن كانه سنده **الفصل الثالث**
في شرط وشروط الطحاوي اذا كانت الدار التي فيها بائنا والدار الاخرى
 على سواء او كانت التي فيها بائنا غرضا سوادها من ثوبا وفيها **النداء**
 عن محمد اذا كانت الثانية اوفر من الاولى فلا ضمان وجوب في المصير كالمالك
الزاد **الزخيرة** انه كان سنده عند كل جيب على المدوع واعانة الكره
 بالنسب والابانة قال حفظ في يده او لا تحفظ الا في جرح الدار كانه سنده في وجه
 دونه وجه فان اكره بالنسب بانه قال لا تحفظ الا في جرح البيت فحفظ في بيت لو
 يصرح بان وان لم يكره كغيره فحالف **الشيخ** وكل شرط لا ينفذ ولا يكره
 واعانة من يملكه اذا لم يحفظها بغيره ولا تصفيا لئلا اوتمارا **الفصل**

الرباع في كيفية تصحيحه **م** وجعل دراهم الدوقية في حقه سقطت قبل ان
 جعلها في البيت فهو ضامن لانه يرضاه عند الركوب وان جعلها في البصرة
 لا يضمن قبل ان جعلها في البيت فهو ضامن لانه يرضاه عند الركوب وان جعلها
 في البصرة لا يضمن قبل ان جعلها في البيت فهو ضامن لانه يرضاه عند الركوب وان جعلها
 جعلها في البصرة لا يضمن قبل ان جعلها في البيت فهو ضامن لانه يرضاه عند الركوب وان جعلها
 جعلها في البصرة لا يضمن قبل ان جعلها في البيت فهو ضامن لانه يرضاه عند الركوب وان جعلها
فما دى الى الثالث وجعل دراهم الدوقية في حقه سقطت قبل ان
فكم ففرت منه فلا ضمان **الشيخ** وقال في مقدم هذا اذا لم يزل على امانه
 بحيث لا يمكن حفظه بغير ضمان وان طعن ان جعلها في حقه فانه لم يضمن
 فعليه العتق **الحاشي** انه سرق الدوقية عند المدوع ولم يسرق مع مال غيره لم
 يضمن عنه ما عنده ما لم يكن **فما دى** **ابن سبع** المدوع اذا قرأ في المحقق الدوقية
 فبذلك حال القواة لا يضمن وكذا الحكم في الربح **المتفق** بشرع ابي يوسف اذا
 مال المدوع لعصب الدوقية وجعلها له واكره صحتها لانها وان ظلمها صحتها
 فبذلك يضمن بالمتفق **الفصل الرابع** في اختلاف **الحاشي** قال بعد
 موت المدوع رودتها على الوصي كانه التول له مع الميراث لا يضمن **م** قال
 صاحب الدراهم اقرضتها وقال بل اخذتها ودوقية **الحاشي** او قال بل
 وضعتا عندي ودوقية وقضيت **م** قال يقول قول ابي الدوقية **الحاشي**
 والامانة عليه **ومن الفصل الخامس** في المتوفات **الزخيرة** العبد اذا
 استنوع جلا ودوقية ثم غاب لم يكن للمولى ان ياخذ الدوقية ما دون ما كان
 العبد او مجورا كانه على العبد دين هذا اذا لم يعلم انه الدوقية كالعبد
 اما اذا علم انها كسبه للمولى حتى الاخذ وكذا اذا علم انها مال المولى كانه للمولى ان
 ياخذها **الشيخ** العبد المجور اذا ادفع ان ناسبا فامواه وطلب
 فتمنع وحكمت في ان لا يضمن **الشيخ** بن رستم عن محمد بن علي القوامه
 وراهم فخرج المظدر في درهم وقال هذا ما كنت فاعده ما قضيت والاخته
 لم يعلم كم هي قال ان حقيقه لا شيء عليه وقال ابي يوسف وخجه عليه ما درهم
 ثم ذكر محمد بن المسد بن ابي حنيفة عن محمد بن علي القوامه درهم دين عظم
 الدين وقال ان هذا قضاه عن اهلكه والفقير في دوقية فقبضها فغشقت قال
 ابو عاصم حقه ولا يضمن شيئا **وفيه** لعل على الف فقال لبيت بجاه مع طلاء قبض

فصحت في يد الرسول فمن حال المدعيه وفي كتاب العارية
في الفصل الثالث في المتفرقات التي يملكها المستعير من شئ
بجامع وهل لما يردع مال بعينه ليس له وكلت والياش في كتاب
 الوديعه فانه قال ثم اذا ارد المستعير الدائنه على يد حبيبه فصحت
 ضمن ولو حكم الابداع لمضمن **الخلاف** هو الصحيح وقال بعضهم انه ان
 يردع واليه است رني لغارته الكمال وهو مستعار يملكه العارف
 وبه اخذ الفقهاء بالثبوت والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لم يردع
 الشهيد ويردع الدائنه وهو لا يردع الا اذا كان في ودية الكمال ما قبل وما قبل
 انه الا عارة قد انقطعت فبق المستعير مودعا والمودع لا يملك الابداع
 قالوا وبه الاختلاف فيما يملك فيه الا عارة انما لا يملك والا عارة
 لا يملك الابداع بالاتفاق وذكر الشيخ الاسلام في كتاب الدائنه المستعير
 ان يربط الدائنه في الدار المستعارة **في الفصل الرابع** في الخلاف
في كتاب استعار حمار الى موضع كذا فاجراه في الطريق فمضاه
 فذهب فاختارها عليه اذا كانوا يسكنونه مثل هذه الطرقات **البيان**
 قال بعض صحابنا انه عارية انما لا تضمن بعد شرط الضمان وبذلك يضمنها
م استعار دابة الى مكانه مستنى في دونه ثم عاد فهو ضامن حتى يردوا
 على المالك قبل حمله استعارها ذابها انما استعارها ذابها وجاها فافاد
 عاد الى الوفاق فله العاقل سوى بين المودع وبين المستعير المسافر
 اذا خالف ثم عاد الى الوفاق يرد الكمل عن الضمان وفيه التخييل في مال يني
 العارية الى انه لا يردع ما لم يردع على المالك وهذا العاقل يتولى المستعير
 والمستعير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرن عن الضمان بخلاف المودع
 والقول الاول اسمه **العارية** هو الصحيح وبه اخذ شيخ الاسلام
في الفصل الخامس في التضييع **المتن** ان سافر عن محله استعار دابة
 او ساجد الى المعابر تشيع بحجازه فزكها ثم رجع فذهبا الى ان
 يصلي فزكت فلها **في الفصل** عن محله ضمن استعار دابة
 ففقر الضمان فذهبا الى قوله بكم فصحت انه شرط في العارية ركوب
 نفسه ضمن والافلا فاقوى **في الفصل** عارية متباينة اذ في الزوج

في متاع البيت مما يمكن في اليد بين عادة فلا ضامن **الترجمة** وان
 اعارت مالا يمكن في يد عادة فضا عا عا **في كتاب** استعار
 دابة ليسط فوقع في يده عليه شئ او عا فوقع عليه فخرق لا يكون
 ضامنا **الترجمة** وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فصحت
 ضمن وفي **الفصل التاسع** في المتفرقات **واقعات** تقع العبة
 المستعار على ركوبة عليه وقال ابو نصر لو ان رجلا استعار عربة فقطعها
 على المستعير ولو ان المولى اعاد العبد قطعها على المولى قال الفقهاء ابو
 اليث يعني اذا قال مولى العبد خذ عبيدي واسمعه من غير ان يستعير
 فانه حقه المولى الوديعه قطعها على مولاه **في كتاب** علف الدواب
 على المستعير كانت العارية مطلقا او مقيدة **في كتاب** اذا مات المستعير
 او المير يتحمل الا عارة **الترجمة** اجبرهم عن محمد قال في رجل اعان
 فله ضمن او الى فمجنين قال له فمجنين ذابها فوجبا فيغير ربعة
 فراسخ وكذا عارية يمكن في المهر نحو تشيع بحجازه او اسباها وحده
 استخار اخذ برعلها واما مكان الوفاق الظاهر فيما بين الناس والناس
 ان يمكن على الذاب خاصة ولا يمكن الرجوع عليها **في كتاب** الضمن
 المادونه اذا عارها فاصحت الا عارة **الترجمة** العبد المادونه يملك
 الا عارة **في كتاب** دفع الى رجل را هم لينفقها على الفقراء ليس له
 ان يخذ منه نفقه واذا كان في يده **في كتاب** **في كتاب**
في الفصل الاول في اللفاظ **في كتاب** عن دراهم لغيره فقال صعبها
 لاهرقها في حياجته فهد فرض وان كان حفظ فقال له كلها كان **في كتاب**
 وفي الاصل فمجنين عن الدراهم او هذه الطعم جهه ولو قال فمجنين عن
 حجارة فهو عارية **في كتاب** فمجنين عن الارض عارية فافا حل ان
 المفقود انما يفت الى ما لا يمكن الا تقطع به مع لبا وعينه فهي امية واذا
 اضيفت الى ما يمكن الانتفاع به مع لبا وعينه فهي عارية **في كتاب** وفيه
 سنة وقال حل لك منحة لان بشر لهما **في كتاب** من رجل باع
 او شاة او ثوبا او غير ذلك لكل من منحة فمجنين ما يتنع به السكنى او
 النكاح مثل الدار والنبش وبين سنة فهو عارية برده وفي الطعام

والله اعلم وما لا يتبع به الا بالاسم لا كونه قرصا في ظاهر الرواية
كما عازة الله اعلم **القول الثاني** كونه منه **فيها** قال واري من كلف رضى
بقبضها قال ابو حنيفة من جازته وهو قول محمد وقال ابو يوسف من جازته
جائزة وقوله رضى **م** ولو قال هذه الدار لك ولحقك فمكروه
فهي حرة لا وذكر العقب لم **والم** **الفصل الثاني** في الجوز **الكافي**
ويشترى بالمتقوم ان يبيع متقفا فيبطل العتقة ولو جاز **البيع** حث
ابو يوسف اذا قال اقبضه فقال قبضته والموهوب حاضر جاز ان لم
يرجع الموهوب قبل قوله قبضت ولا يكتفى قوله قبضت واذا لم يسل قبضه
فانما القبض ان ينفذ **المضار** قال الرب له حصة العبد فقال حصة
حصة العبد **الذخيرة** قال ابو بكر قال وبت عتدي هذا منك العبد حاضر
فقبضه الموهوب له ولم يسل قبضت جازت وكذا لو كان العبد غائبا وجب
وقبضه ولم يسل قبضت جازت العبد قال العقب ابو الليث ويقول
اي بكر اخذ **فيها** **المرور** اذا كان غائبا عن حفرة الواهب **الموهوب**
له فالتبضع فيها ان يامره بالتبضع وعند ابو يوسف لا يكون قبضا فيها
ينقل حتى يزيله عن مكانه **المنق** ويب غلامه منه والظاهر بخبرهما ولم يسل
اقبضه قدس الواهب وترك الغلام فليس له ان يقبضه من باخره
البيع قال ابو جعفر لو منع امرائه على ابويها حتى تب منهما فوالت
تبيع **م** وبه المذاهب فاما جليلي وجماعة عنه صححه وعند ابو
حنيفة فاسده وبت باطل حتى ينفذ الملك عند القبض **العقابة** هو
الحق بذكره الصديق الشهيد وانما يشترط كونه الموهوب موقفا او مورا وقت
القبض لا وقت الهبة **م** وذكر الوجه الطواريسي في شريح كتاب الهبة وبه ينفذ
درهم صحيح يجوز هو الفصح وهو بمنزلة المذاهب فاما الجمل العتقة وذكره هلا
وهو ان كل ما يجب منه نقضا فانه لا يملك العتقة وذكر الصديق الشهيد
في واقعة اذا وبت رجلين درهما صحيحا قال بعضهم لا يجوز الفصح انه يجوز
التهيب وله الشدي **فيها** **المنق** والدينار الصفي قالوا ليس ان يكون
بمنزلة الدرهم الصحيح **المنق** ان يباع عن ابي يوسف في رجل معه درهما فقال رجل
حسبك واحسانها ان كانت بين في الوزن وكجدة لم تجز الهبة الا ان

بقوة لاحدهما وان تحققت في حاضرة **فيها** **المنق** دفع لثقتهم
له رجل وقال ثلث لك ثقتي وثلث لك ثقتي وثلث لك ثقتي
بها عليك قال محمد ثلث الثقتان جازية وثلث الصدقة لم تجز ولم ينفذ
الهبة لم تجز نعم لان الهبة انفسه مضمونة **فقد روي** **البيع**
قال محمد ثلث ثقتي ابن زيد من ثقتي وادعها ان قال ثقتي عند
ذلك قبضت وادع صارت له وان لم يسل قبضت **م** ولو وبت نصف
الدار او صدق وسلم ثم باع ما وبت او صدق ذكرني وقت انه يجوز
ولو باع الموهوب له لا يجوز لانه لم يملك وهذا نص على انه امة المذاهب
في بيعه لا ينفذ الملك وبه اخذ بعض المذاهب **المرج** وبه ينفذ
فيها **المنق** ويب له احد الموهوبين مستباحا يملك العتقة لا يملك
العقابة ولو وبت ما راعا وسلم مثقولا لا يبيع بمن العتقة لا يملك
وقت التبضع التسليم ولا يبيع قوله فبعضها او سلمت لبيت اذا كان
فيها الواهب او اهل او من **م** ولو وبت ما في الدار من المذاهب
وما في حوزة وجوز ان يبيع الطعام وسلم الهبة فانه ينفذ اذا وبت جازية
وعليه على الواهب جازية دون الكل وسلمها الهبة فانه وكذا الدار **العقابة**
وروي انه اذا سلمها رجل ثيابا وحل في الهبة وكذا السراج واليهم في هبة
الدار **فيها** وكذا الصدقة وكيفية الزب وكذا الواهب لا الموهوب له
والمنقذ عليه ككافة العرف والعادة قال رضي الله عنه ان كان الثوب
قد ربا بستر العورة ينفذ ان يكون الموهوب له ولو وبت الحنك والذوب
ولم يهب جازية لم تجز حتى يزرعه ويرفعه وكذا في السراج او النجاسه ولوا ان
الواهب اودع الطعام او المذاهب في الموهوب له ثم وبت الجوز او الدار
منه وسلم الكل اليه لم ينفذ الهبة **الذخيرة** ولو وبت لزراع وامره بمصاد
او المزرعة وامره باحداد او القبض جاز استعمال **م** وبه دارا وسلمها له
الموهوب له وفيها ما للواهب ثم وبت المذاهب منه بعت ذلك وسلم اليه
جازت الهبة في المذاهب لاني الدار ولو وبت المذاهب او لا وسلم اليه ثم وبت
الدار منه وسلمها اليه جازت الهبة فيها ولو وبت الدار وسلم اليه ثم وبت
وبه المذاهب وسلمها جازت الهبة فيها وكذا اذا وبت جوابا او كمالا

اوها لاهم لا فاقام المدعى بيته على الهبة فالمدعى ختم م وفي اليوم
 مبعثي له على ملكه وصية دين فوجب الرضى المملوك ثم البض جاز
 وبطل الدين فلما راد الرضى ان يرجع روى هشيم عن محمد انه ليس له
 ذلك قال صدر الشريعة في الوقعات هذا الجواب خلاف ظاهر الرواية
 قيل يجوز ان محمد الما بطل حتى الرجوع في هذه الصورة دفع الضرر
 عن البعض فانهم يذهبون الى ان قط بسبب الهبة لا يوجب شيئا ومن
كتاب الاجارة م ذكر شيخ الاسلام ادعى رجل نقصا
 في دار فقام المدعى عليه بسكنى بيت معلوم منها عشرة سنين
 جاز فلما جازت البيت في الذي حال جاز عند له بولف خلافا لمحمد بن
 علي في محمد يعقوب عقد العدة اجارة وليس له ان يرجع المجرع ولو باع
 هذه الدار على السكنى في رجل لم يرجع فبطلت بيعة الما لانه لم يرجع فبطلت
 السكنى التوقيت لانه الاجارة لا تحقق بلفظ البيع **البيع** قال القاضي
 في الدين المعروف بقاء خانه والنفوى على ان الاجارة لا تحقق بلفظ
 البيع والشراء **الغاية** والظاهر انها تحقق بلفظ البيع اذا وجد التوقيت
م اذا اضاف الاجارة الى وقت بانه قال اجرتك وارى من غدا وما
 اسكنه جاز فلما راد نقصه قبل مجي الوقت ضمن محمد روايتا في رواية
 الشيخ وفي رواية يبيع وكذا اذا اراد بيعا قبل مجي الوقت **في**
 او يعقب قبل مجي الوقت م ضمن محمد روايتا في رواية تنفذ وفي
 رواية لا تنفذ وكذا لو لم يكن البيع في رواية تنفذ اجارة وفي رواية
 لا تنفذ **الزخوة** ذكرتمس لانه السهم حتى الاتح ان الاجارة المضافة
 لازمة قبل مجي وقتها والقدر من ذلك روى الرواية عن محمد ولم يذكر
 الاخرى فقال في اذاعة الاجارة على مستقل ثم اراد بيع الدار قبل حضور
 وقت الاجارة بطلت جازان ينفذ وذكر شيخ الاسلام عن محمد في
 مسئلة البيع والاجارة روايتين كما ذكرتمس لانه كذا في وفي رواية
 ينفذ البيع وبطلت الاجارة المضافة قال وفي رواية وفي رواية
 لا ينفذ **المنقح** ابن سماع عن محمد قال لا يوجب كذا وارى عبد الله ثم
 ما عدا اليوم او وجبها قال فيل فوجازة تنقض الاجارة ان جاز عند

والدار ليست في ملكه وان ردت عليه نقضا او رجح في حصة قبل مجي
 البعده رجعت الاجارة على صاحبها وان رجعت اليه لم يكن مستقلا بطلت
 الاجارة **المحابة** قال غيره اجرتك وارى من غدا بدم ثم ارجع
 اليوم في غيره اليه فله ان يرجع اليه فارجع اليه فارجع اليه فارجع اليه
 الاجارة الثانية تنفذ رواية عن محمد بن ابي حنيفة في رواية يبيع وبه اخذ
 بعضه وفي رواية ليس له ان يبيع وبه اخذ الفقهاء ابو حنيفة والفقهاء
 ابو القاسم ومنهم من لا يملكه الا في رواية عن عيسى بن ابي حنيفة
 وادان قال اذا جاز راس الشدة فتنفذ استخف من الاجارة لا ينفذ
المحابة اجرة كل سنة هكذا قال اذا جاز راس الشدة فتنفذ
 الاجارة قال الفقهاء ابو بكر البستي في كل بيع عقيلت الاجارة في الشدة
 ببيع عقيلت من شدة في الشدة وبغيره في الاوقات وقال في السنة
 السنوية قال بعض اصحابنا اضافة الفسخ الى الغد وبغيره في الاوقات
 صحيح وعقيلت الفسخ في الشدة وبغيره في الاوقات والنفوى على قوله
في الفصل الثاني في بيان متى يجب الاجرة م بشرط التمكن في شدة
 المنفعة في المكان الذي اضيف اليه العقد وخارج المخرج لا يجب الاجرة
 حتى ان في استأجر دابة يوما لاجل الركوب فجنسها في منزله ولم يركبها
 حتى مضى اليوم فان استأجرها للركوب في المخرج فله الاجرة فلهذا في الاستيفاء
 في المكان الذي اضيف اليه العقد وان استأجر للركوب خارج المخرج لم يركب
 مكان معلوم لا يجب الاجرة اذا جازها في المخرج لعدم تمكنه في الاستيفاء
 المنفعة في المكان الذي اضيف اليه العقد وان ذهب بالذات في ذلك
 المكان في اليوم ولم يركب لا يجب الاجرة فلهذا في الاستيفاء في المكان
 الذي اضيف اليه العقد في المخرج وان ذهب الى ذلك المكان بعد مضى
 اليوم بالذات ولم يركب لا يجب الاجرة وان تمكن في الاستيفاء في
 المكان الذي اضيف اليه العقد **الاستاذ** استأجر دابة الى مكة ولم يركبها
 ان لم يركبها فله الاجرة وان لم يركبها لم يركبها فله الاجرة فلهذا في الاستيفاء
العدل عن ابي يوسف وفي رواية هشيم قال سئل سئل عن الكوفي
 محمدا بن كريمة ان مكة فله في اهل غير مكة ولم يركبها فله الاجرة وكذا لو استأجر

او بهي لاهم لا فاقام المدعي بيته على الجبهة فاما لو لم يقيم م وفي البيوت
 مبيتي لعل ملكوك وجبه دين فوجب الوضوء المملوك ثم البعض جاز
 وبطل الدين فلو اراد الوضوء ان يرجع روى هشيم عن محمد انه ليس له
 ذلك قال صدر الشيعه في الوقفات هذا الجواب اخلاف طاهر الرواه
 قيل يجوز ان محمد الما بطل حق الرجوع في هذه الفرضه دفع للضرر
 عن البعض فانهم يذهبونه الى الدين لا قط بسبب الجبهة

كتاب الاجارة م ذكر شيخنا
 ثم دار فضا على المدعي عليه بسكنى بيت معلوم ممد
 جاز فلو لم يملك البيت ثم الذي حالى جاز عند ابى بولس
 على محمد يعقبة العقد اجارة وليس له ان يوج
 حقه المدعي السكنى ثم رجل لم يخرق فبعض من يخاف ما لا لم يخر
 ترك التوقيت لالا الاجارة لا تحق بلفظ البيع **الكبرى** قال
 في الدين المعروف بفقهاء خاتمة والفقهاء على ان الاجارة لا تحق
 ببيع وانما **الغاية** والاظهر انها تحق بلفظ البيع اذا
 ادا اضاف الاجارة الى وقت مائة قال اجماع دارى حرم
 اسكنه جاز فلو اراد نقض قبل مجي الوقت ضمن محمد روايات
 لا يخرق وفي رواية يبيع وكذا اذا اراد بيع قبل مجي الوقت **فحاشي**
 او يعقب قبل مجي الوقت م ضمن محمد روايات في رواية تنفذ
 رواية لا تنفذ وكذا لو لم يملكه البيع في رواية تنفذ اجارة وفي روا
 لا تنفذ **الذخيرة** ذكره في المسائل المستحسن الاصح ان الاجارة لا
 لازمة قبل مجي وقتها والقدر من ذكره عن الرواية عن محمد ولم يخر
 الاخرى فقال ذاعقة الاجارة على مستقل ثم اراد بيع الدار قبل
 وقت الاجارة بثلث جاز مائة وذكر شيخنا السلام عن محمد

مسئلة البيع والاجارة روايتين كما ذكره في المسائل الا انه كذا في رواية
 ينفذ ببيع وبطل الاجارة المضافه قال ويثبت في رواية
 لا ينفذ **المنقح** ابن سماع عن محمد قال لا يخرق بيت دارى عبد الله ثم
 ما عدا اليوم او غيرها قال افضل فوجايزه تنقض الاجارة ان جاز

عند محمد في جلد فار ما يلى
 الحارون او اوجا
 عشق

٧٨
 لا يدين

الذخيرة
 م
 ٨٤

او يدين
 م
 ٩٤

والدار ليست في ملكه وان ردت عليه نقضا او رجع في حصة قبل مجي
 ٨٨ البعده وجبت الاجارة على صاحبه وان رجعت اليه بملك مستقل بطلت
 الاجارة **مخاينة** قال بعضه اجماع واثبت حرمه عند ابي حنيفة ثم اجماع
 اليوم في غيره الى ثلثة ايام فجاز الغد واما المساجد الاوّل لا يفسخ
 الاجارة الثانية فيه روايات عن اصحابنا في رواية يفسخ وبه اخذ
 بعضه وفي رواية ليس له ان يفسخ وبه اخذ الفقهاء ابو حنيفة والفقهاء
 ابو القاسم ومنسلا لاية كذا في وهو قول عيسى بن ابيان وعلى القدر
 واراقال اذا جاز ارجس الشدة فتداسخك من الاجارة لا يخرق
مخاينة اجماعه كل سنة هكذا قال ارجس الشدة فتداسخك
 الاجارة قال الفقهاء ابو بكر البستي كما يعقب الاجارة بمجي الشدة
 بعض يعقب من خبا بمجي الشدة وبغيره في الاوقات وقال في السنة
 الشريفة قال بعض اصحابنا اضافة الفسخ الى الغد وغيره في الاوقات
 صحيح يعقب الفسخ بمجي الشدة وبغيره في الاوقات والفقهاء على قول
في فصل الثاني في بيان من يجب الاجارة بمسئلة الممنوع من استيفاء
 المنفعة في المكان الذي اضيف اليه العقد وخارج الموضع لا يجب الاجارة
 حتى ان ثم اسما جازم بانه لا يخل للركوب فبعضها في منزله ولم يركبها
 حتى مضى اليوم فان استاجر بالركوب في الموضع عليه الاجارة لم يملكه الاستيفاء
 في المكان الذي اضيف اليه العقد وان استاجر بالركوب خارج الموضع الى
 مكان معلوم لا يجب الاجارة جازم في الموضع لعدم تمكنه من استيفاء
 المنفعة في المكان الذي اضيف اليه العقد وان ذهب بالدار الى ذلك
 المكان في اليوم ولم يركب الاجارة لم يملكه من الاستيفاء في المكان
 الذي اضيف اليه العقد في الموضع وان ذهب الى ذلك المكان بعد مضى
 اليوم بالدار ولم يركب الاجارة وان سكن في الاستيفاء في
 المكان الذي اضيف اليه العقد **التمثيل** استاجر دارا الى كذا ولم يركبها
 ان يخرق فبعضها عليه الاجارة وان عقد فيها لم يخرق بالركوب فلا يخرق
المسألة عن ابى يوسف وفي نوادر هشيم قال سئل سكر عن الكزبي
 محلا بركبه الى مكة فخلقه في اهل ثم يخرقه ولم يركب فلا يخرق وكذا لو استاجر

۱۱۲
 ۱۱۱
 ۱۱۰
 ۱۰۹
 ۱۰۸
 ۱۰۷
 ۱۰۶
 ۱۰۵
 ۱۰۴
 ۱۰۳
 ۱۰۲
 ۱۰۱
 ۱۰۰
 ۹۹
 ۹۸
 ۹۷
 ۹۶
 ۹۵
 ۹۴
 ۹۳
 ۹۲
 ۹۱
 ۹۰
 ۸۹
 ۸۸
 ۸۷
 ۸۶
 ۸۵
 ۸۴
 ۸۳
 ۸۲
 ۸۱
 ۸۰
 ۷۹
 ۷۸
 ۷۷
 ۷۶
 ۷۵
 ۷۴
 ۷۳
 ۷۲
 ۷۱
 ۷۰
 ۶۹
 ۶۸
 ۶۷
 ۶۶
 ۶۵
 ۶۴
 ۶۳
 ۶۲
 ۶۱
 ۶۰
 ۵۹
 ۵۸
 ۵۷
 ۵۶
 ۵۵
 ۵۴
 ۵۳
 ۵۲
 ۵۱
 ۵۰
 ۴۹
 ۴۸
 ۴۷
 ۴۶
 ۴۵
 ۴۴
 ۴۳
 ۴۲
 ۴۱
 ۴۰
 ۳۹
 ۳۸
 ۳۷
 ۳۶
 ۳۵
 ۳۴
 ۳۳
 ۳۲
 ۳۱
 ۳۰
 ۲۹
 ۲۸
 ۲۷
 ۲۶
 ۲۵
 ۲۴
 ۲۳
 ۲۲
 ۲۱
 ۲۰
 ۱۹
 ۱۸
 ۱۷
 ۱۶
 ۱۵
 ۱۴
 ۱۳
 ۱۲
 ۱۱
 ۱۰
 ۹
 ۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱

وہو اخطی

5 2
1 1 2

بعضی ما

الم

او مخلص

٤

۱۳۱

وقت الاجازة ظلمت باخوان منعه وذكر شيخ الاسلام عن محمد بن

منه ابيع والابارة رواين حماد كرمس الاليه كحلواني ولى روية

نهفد المتوفى ابن سمان غفر له واولاد واری غدا بد هم نم

والله

二

2

1

6

1

1

فبطل الجارة بطل الاجارة وان رد لم يقبل الاجارة وعادته
 الاجارة على حالها **العقبة** وان كانت وينا وشتره بطل البيع صح بالجماع
 والعقبة كماله ولو ابراه في الكل لا يبراه صح بالجماع لانه بمنزلة **المقتطع**
 ولو شتره بطل البيع او مضى المدة كونه بالانفاق **الرد**
 ولو مضى نصف المدة فابراه عن الجميع او وبيعه صح في النصف بالجماع و
 النصف الاخر على خلاف **في الفصل الخامس** في خيار **العقبة**
 ثبت في الاجارة خيار الرد وبه خيار الشرط غلظة **انهم** **المقت في**
 وصدرته رجل بخاري دار سنة على ان يبيعها بخاري رقت ايام فهو جازر عنه
 عنه ثم ان كان ابنه المدة فمحين العقد فالمنفعة لا تدخل في ضمان
 المستاجر بالاستيفاء وما تلف قبل ذلك تلف لاني ضمانه فلا يمنع من
 الشئ وان اشتغل بالاستيفاء سقط خياره عنه **العقبة**
 وان كان كانه بخاري لرب الدار فمكن فيه فلا اجر ويقمن ما امندهم بكنهه
نوابه بن سماعه عن ابي يوسف قضاه شتره رجل على ان يبيع له
 ثوبا مبروبا بدعهم ورضي القضا فلما راي القضا شتره قال لا ارضى فله
 ذلك وكذلك لحياط واكثر منه ان كل عمل يختلف فيه نفسه فبطل **المحل**
 ثبت فيه خيار الرد وبه عند رونه المحل فلو استاجر رجلا بكيال لم يفسد
 فلما راي المحل قال لا ارضى فليس له ذلك وكذلك لو استاجر محمدا بن
 ورضي فلما كثر عنه ظهره قال لا ارضى فليس له ذلك لان العمل
 لا يختلف اجمعهم عن محمد استاجر علي بن يقطين هذا الدين ليوم الى موضع
 كذا وذلك كمثل الا في ايام كثيرة قال هذا على يوم ولا يكون على العمل
 والاول ان المستاجر من جميع بين العمل وبين الوقت في العقد مثل ذلك
 العمل لا يفسد الاجارة على نفسه في ذلك زمانه كان العقد على الزمان وظهر
 استحسان الاجارة بغيره في ذلك الزمان **الرد** او كنهه
 كنهه بدعهم على ابي كنهه رضا فهو اجارة فائدة **ومن**
الفصل السابع في اجارة المساجد والمساجد ان يوجب اليه المساجد
 في غيره **شرح الطحاوي** الا انما هو ما يستره فان اجره كثر ما استاجر به من
 من ذلك ولم يرد في الدار شيئا ولا اجره شيئا فانه كونه عنة الاجارة

فبطل اليه كنهه وكذلك لو استاجر المحل شتره اليه كنهه هذا
 كنهه في الاجارة الصحيحة انما في الاجارة الفاسدة في شرط حقيقة استيفاء
 المنفعة لوجوب الاجارة **في كتاب** **القضا** ان ظهر اثره على
 الشتر بطل البيع الشتر والدق كان له حق البيع وان لم يكن عليه
 الا اذا اراد الدق ان يفسد فيه والراجح ان له حق البيع على كل
 حال **وفيما** السمار اذا باع ما فيه من الثياب واسك بامر صاحب الثياب
 الممنوع عن بيعه لاجل فسد من الممنوع الممنوع في قولهم وكذا صاحب المحل
 اذا مال محال اسكه محله حتى يملك الاجرة فمقت منه الممنوع في قولهم
في الفصل الثامن في المدة التي تقع عليها الاجارة **العقبة**
 استاجر ابراهيم اوله المدة لبيعها فلما لم يخر استاجر كل
 شتره كونه العقد في الشتر لاقول ببقاء المذموم وفيما عدا ذلك ثبت
 العقد بطريق الاضافة وفي العقد المضاف لكل واحد من العاقدين شتر
 العقد فاذا لم يفسخ عن ذي الشتر الثاني لزم العقد فيه **الرد**
 فان اراد احد جانبي البيع واية الاخر في ابي وقت فليس صح حتى يفسخ فاولا
 فيه ما ويل والصحيح ان يفسخ في اليوم الاول من الشتر الثاني والثالث
 اذا كان قبل مضيها افسخ فاذا شتر احد جانبا محضه في الاخر فمستأجره
 ثم قال انه على خلاف على قول ابي حنيفة ومحمد افسخ وعلى قول ابي يوسف صحيح
 ومنهم من قال افسخ في غير خلاف **في شتره** **في كتاب** **الحكم** احمد لم يفسد
 اذا حذر المتعاقدين في باب الاجارة اذا شتر في شتره فمستأجره صحيح
 سواء كان محضه حصة او بقبضة ولم يذكر فيه خلافا **وفي** اذا استاجر
 دارا لكل شتره بطل الاجارة شتره ان يفسد في الاجر ذلك لا يكون
 لاجل حصة ولا لانه يفسخ بغيره محمل وكما في البيع منها لانه العقد في الشتر
 الثاني والثالث **في الفصل التاسع** في تصرف الاجرة في الاجارة
 اذا اراد الموهب المستاجر في الاجارة او وجهها من قبل استيفاء المنفعة
 ولم يشترط البيع في قول ابي يوسف عينا كانه الاجارة او دين
 والاجارة على حالها لم يفسد وقال محمد ان كانت دينا فبطل المستاجر
 او لم يقبل من كنهه في الاجارة وان كانت عينا فوجهها منه قبل ان يفسد بضا

عليه لا يطيب الزيادة **شرح المكي** ويصدق به ان اذا
 زاد فيها شيئا بان مخصصا او طينها او ما شئت ذلك لولم معها يكون
 عليه عقد الاجارة ليطيب الزيادة وكذا لو لم يجز في ذلك كوصف
 في كمال ان كنهها في الوارث ليطيب الزيادة الا ان قال عقد الاجارة بكثرة
 على ان كنهها في الوارث في فليب لا الفضل وفيه استأجر دارا فليس له
 ان يزوجها غيره من قبضتها وهذا على الاختلاف في البيع فعندنا في حيفه
 وايضا يوسف لا يجوز وعنده محمد يجوز فيس في الاجارة لا يجوز بالاتفاق
 وان استأجر منقول لا يجوز ان يزوج قبل القبض بالاتفاق استأجر
 اجارة فاسدة ولو استأجر غيره اجارة صحيحة جازا ليه استأجر
 في اجارات الفقيه اليه الثالث هو الصحيح **المسألة الثانية في**
 في انقطاع الاجارة بغير نظرها في اجارة النوازل استأجر حانوتا
 كل شئ بثمنه وراهم فليس من شئ ان قال له صحت كحانوت
 ان صحت كل شئ بحدك وراهم ولا ففرغ كحانوت ولم يعلل منه
 شيئا ولم يفرغ من سكن فغيره لكل شئ بحدك وسكنه رضا
 بما قال له صحت كحانوت ولو قال استأجر الارض بحدك وسكنه
 لا يجب عليه الا لغير الاول **العناية** ولو قال رب الدار بعشرة
 وقال استأجر بحدك وتركه في سكن فهو بحدك ولو اقر كل واحد على
 معالنه ومع ذلك سكن بحدك **مسألة** من **مسألة**
 قال كحانوتا من النوازل شئ فقال بحدك قال استأجر لابل
 برهم وبفضها وفي شئ لابل لابل لابل برهم وبفضها برهم
 والصحيح انه يجب برهم **وفى** اذا انقضت مدة الاجارة
 ورب الدار غاب فلم يرد الاستأجر لابل سكن فيها سنة ثم حضر رب
 الدار لا يلزمه الاجر كما يلزمه انقضت **مسألة** وكذا لو انقضت
 الاستأجر غاب والد ارثي يراه لانه لان المرأة لم تسكنها بحدك ولو
 مات المورث تسكنها الاستأجر منهم في قال يجب الاجر ومنهم في قال هو
 غائب في السنة الاولى بعد الموت وعنده الاجر في السنة الثانية في
 اذا طلب من الدار الاجر وقيل ان سكن بعد الموت وانقضت المدة

فلا يلزم عليه قبل الطلب **المسألة** والفتوى على جواب الكتاب انه لا يلزم
 عليه قبل الطلب وان سكن بعد الطلب سواء كان في السنة الاولى او الثانية
 وهذا القابل لا يلزم من الموضع الاجارة وبغير المدة والخراج ان لم يلزمه الاجر
 اذا ماتت الدار موصى لا يستغل على كل حال **مسألة** قال رضي الله
 عنه وينبغي ان لا يضمنه لاتف ح انها لم يطل الوارث التفرع سواء كان
 محلا للاستغلال ولم يكن لان موت احد المتعاقدين بوجوب استأجر
 الاجارة عنه ما خلا في ذلك في دارا كونه مختلف فيه لا يضمنه ما لم يطل به الوارث
 بالتفرع او بالتزام لغيره **مسألة** في اجارة
 العترة **مسألة** والعزرة جانب النظر من المجرى لفسخه انه تعرض عرض
 لا يقطع محلا لارضاع الا بشفقة فحقها وكذا اذا جدت وكذا اذا
 اذولها بالشفقة ولم يكن غرضا وكذا اذا لم تكن موقوفه بالظن وحسب من
 يعاين عليها فلهما الشفقة كذا في اذا كانت توفد بك ومنه قوله تعالى
 بركت ان لا يكون هنك اول اجارة منها **العناية** اولهم بشفقة
 انظاره ثم علمت وان حكم الصبي قد انقضت ولا ياقه ابن لغيره ولا ياقه
 بالظن في حكمها لفسخ في نظره الرواية عن ابن يوسف ليس لها
 الفسخ اذا حكم بحدك عاين الصبي قال شمس الائمة المحلوان والائمة على
 رواية ابن يوسف وما قبله كذا في محمد اذا كان الصبي غائبا بالغا ومن
 الغائبة والمنه وكذا في ذلك او باخذ ابن البصر فجاب محمد جوابا لي
 يوسف وعليه الفتوى **المسألة** استأجر ما شئ فلما انقضت
 انه تعرض والصبي لا يسل في غير ما قال محمد اجبر ما على ان تعرضه باجر
 من قبل قال الحكم كحانوتا بحدك هذا الجواب في الموقوف بشفقة العمل **مسألة**
 واذا انقضت النظر للصبي الى حاد منها من ارضعة فلها الاجر كذا استأجر
مسألة الايج انها تسحق الاجر اما اذا اشترط عليها الارضاع
 بنسبها فقد تسحق الشرا في في والائمة انها لا تسحق الاجر وان ارضعة
 بين سنة او عدة بطعم من انقضت المدة فلا يلزمها وان حذرت ذلك
 وقالت ما ارضعة بين البهايم بل بين الناس فلا يلزمها ما لم يستأجر
 وان قامت لال الصبي سنة على ارضعها فلا يلزمها **مسألة** في الفسخ **مسألة**

في حقه **تسليمها** اسما جوارا سنة فلم يملكها حتى مضى شهده و
 قد طلب التسليم ثم محاكمها فليس الاجارة منع المساج في القبض
 وليس المساج ان يمنع منه في باقي المدة فلو اخذها او لم يكن في مدة
 الاجارة وقت رغب لملك في الاجارة اما اذا كان ولم يملك اليه
 في ذلك الوقت فخر في قبض الباقي **وهو الفصل العاشر**
 فيما يجوز من الاجارات **الحائز** اسما جوارا بعينه بطريق
 البيع فانه في الوقت وما بين مقدار البيع يجوز وان لم يبين واحدا منها
 لا المكان انما ذكره وكذا في اجارة الموانين والمكامل بين ان يبين المدة
 او مقدار ما يملكه ويزنه فان لم يبين واحدا منها لا يجوز لكان محتمل
العقبات لو اسما جوارا لينج له سنة بدوهم وطل في حكمها فاجارة
 فاسدة واذا وقع في عامل على البيع بالصفحة وباسم ذلك
 فاجارة فاسدة **ومن العقبات** عند علمنا **الرجب** وانه في
 البيع الامم **شخصي** م ومن يبيع كغيره من يبيع ومجهول كغيره
 وغيرهما كما في الفقه كجواز هذا الفعل لان الفعل لان الفعل حجة **الطبعة**
 وبه اخذ الفقيه ابو القاسم ومنه لا بد لاجلواني والفقهي الامم ابو علي
 النخعي **الحائز** قال السيد الامم الشيباني لاناخذ ما يستحق من البيع
 يبيع وانما اخذ قبل اتمامه المتقدين **م** وفي مضارته الاكل واذا دفع
 الى رجل اية يعمل عليها وادارها على ما رزق الله من شئ فهو بينهما نصيب
 فاجارة واخذ عليها فانه جميع عمل الدار يكون له جسا وللعامل اجر مثل عمله وحس
 اجارة فاسدة ثم ينظر ان اجار الدار في النسخ واخذ اجرتها كانه الاجارة
 كالمالك وللعامل مثل عمله خلاف ما اذا كان لا يادار فانه النسخ والمثل
 انما لان في النسخ ثم يستعمل الدار في ذلك فانه الاجارة للعامل على العمل
 ليعمل الدار **المقديس** اجارة المتاع فاسدة فانه يبيع خلافا
 لهما والشئ على قولهما **م** ليعاد انهم جليلين يجوز خلافه اذا مات احد
 بطل الاجارة في السنة وبق في نصيب حتى صحته وكذا اذا لم ير حلاله
 وادارته رجل فمات احد الموردين بطلت في نصيبه وبق في نصيب النجني
 صحيح **الضمان** في الظاهر رواية **الحائز** المال في برن فوب قال

رجل يداثر في سنة قاضي فوضع الدلال الشرب الذي عطله برئ في
 الضمان **قراوين** **ساعة** عن ابي يوسف رجل ضل
 شيئا فقال له اني عليه فله درهم فله ان تملك شيئا ولو قال
 لاني بعينه ان والفقهي عليه فله درهم فان ولد في غير شئ معه
 فله ذلك كالمسحوق الاجارة وان شئ معه وولد فله لغيره **هاب**
 ولو اسما جوارا طيب او كحلا او جوارا حاد وابه وذكره جازر النوري
 ولو اسما جوارا هدي كدسه لا يجوز يعني في غير ذكره **قراوين** وحل و
 منول لغير منزل البئر او الوقت بدوهم ليعمل بعضه كاجارة فاسدة
 ويجب لغير المثل قبل الخفاف التي بهذا قال نعم وبعدهم جعل المساج
 بسكنه فاجارة لغيره عليه وكذا الكتاب مال النسخ وانما التي ما يجاب
 لغير المثل في حق الصورة ايضا كما قال الخفاف **وهو الفصل الحادي عشر**
عنه في عمل المساج او الاجارة علف الدابة ونفقة العبد المستاجر
 على الاجارة وتطبيق الدار وصلاح ميازيها وما ياتي من ميازيها على رتب
 الدار وفي المساج وصلاح البيت والماء وبشر البالوعة والخرج على
 رتب الدار **الحائز** ولا يكون ذلك على المستاجر فانه فعل المساج
 وذلك يكون مبرعا ولا يجب في الاجارة **الذخيرة** اسما جوارا فيها
 شئ كان له ان يستحق فانه ما للوضوء وغيره في غير ذلك صاحب الدار
 فانه وقت في البئر بخاسته بنفس الواحد منها صلاح **الحائز** ولو ان
 رجلا قال لغيره اشترى في بناء واداري ولم يمل عليه ان يرجع على ذلك فخلعوا
 فيه قال الامام شمس الدار الحسن البصري انه يرجع **وهو الفصل**
الحادي عشر في رجل اسما جوارا فماتت بغيره **البعون**
 وذكر النوري كل شئ لا يبيح بالاجارة الا باعاع العلف في الشئ كذا
 اسما جوارا شئ يمكن الاخر لم يخرش له اسما جوارا ليعمل الطعام شئ
 او ليعمل او دابة وكل شئ لا يبيح الاجارة في غير باعاع العمل المال المشترى
 فاجارة جازية مثل اسما جوارا يبيع فيه الطعام او سفينة او
 جوارح **البحر** ذكر ابو الحسن في جامع اذا كان عليه واحد من اثبت
 فاجارة لغيره فماتت بغيره فله ان يبيع مع حقه من اسما

فانه لا يجوز في البعد الواحد وانما يجوز في العيدين المختفين اذا اجتمعا عيدين
وفيه الفصل الثاني عشر في نسخها بغيره اشارات الكتب
متعارضة في بعضها تنسخ بعضها والعذر به اخذ بعض النسخ في بعضها
ليس له ان ينسخها في النسخ عليه عارة النسخ والصحيح ثم اذا
جئنا الى النسخ على علة اشارة عارة الكتب بنسخ العذر
ببعض او بجماجم لا تقصر القضي ارض العادة الا في **الرواية** بنسخ
القضا والارض والارض في الجامع الصغير في الكل بل ان بنسخ **الكل**
هات وجه ما ذكر في الزوائد الصحيح وبعض ما ذكر في الزوائد
محمول على عذر محلي لا يشبهه كما اذا لم يلح الا في الدين وادعى له لا فانه لا
يزيل الدار المساجد وما ذكر في الكل وجامع محمول على ان كان العذر
وحيث يمتنع في قال في المستدرجات **الكل** **هات** **الصحيح** العذر
اذا لم يلح في الزوائد وان لم يشبهه في غيره ومما ذكر في الاسلام ان في
الدين في برواية الزوائد وفي عده في رواية **هات**
استاجر دارا فقط منها جانيط او اخذ من بيت كان له ان ينسخ الاجارة
بخطه الاجر ولا ينجح نسخ عتيقه وان كان من كل الدار كما ان ينسخ
عتيقه وحفره وسقط الاجر عند الكل ولا ينسخ **العقود**
وفي اجارات شمس الا ان كان من الدار الصحيح ان كان من
سقط الاجر عنه فنسخ او لم ينسخ **م** روي عن محمد بن اسحاق
بينا فانهم ثم ثبته الاجر ليس بواجب ان ينسخ ولا الاجر ان ينسخ
فمنه اشارة الى ان العقد لا ينسخ بانتهاء الدار **فما في النسخ**
نسخ له ابرهنا المساجد او غير رضا لا تنسخ الاجارة وهذا ينبغي له
ما لو غلبها غلب لا تنسخ الاجارة ولكن سقط الاجر في النسخ في ملك
ينسخ العقد بالانتهام ثم يعود بانه كانت المبيعة اذ انما في
بما يبيع ينسخ العقد ثم اذا وقع جلد بالعود العقد بقدره كذا **الرواية**
اذا اراد الموهو النسخ والنسخ العقد في العاص **الهادي** عن ابن
مقاتل لرواية في اجارة اراد ان ينسخ الاجارة ويبعها ان كان معه
لا تنسخ له وجب له ان ينسخ في قبس قول علماء **الرواية** ولو باع

السبب

المساجد بغيره في النسخ ما لم يرض له العاني وعليه الفتوى **م** وفي الكل
انهم من منزل لم يكن له منزل لغيره فان كان يسكن حدة المنزل لم يكن له
ذلك **م** وفي الكل اشترى المساجد منزلا واراد ان ينسخ الاجارة
ليس له ذلك وحده ليس بغيره **م** واذا اشترى شيئا واجره ثم
اخرج على عيب بدله بغيره بالبيع فيسح الاجارة **الرواية** استاجر
اجرا يوما يعمل في الصحرا ونظر ذلك اليوم بعد ما خرج الامر الى الصحرا
فلا بد له ان كان يبنى بغيره الدين **الرواية** في النسخ لا بد
المحذون عن اسماجر مما في قرية فتو النسخ ووقع محله وموت
مدة الاجارة هل تجب الاجرة ما ان لم تسقط الرقعة لم يلح لها واجاب
عن الاسلام الفتوى بالحق ولا يلحق بعض الناس ذهب البعض بحجب
الاجرة كذا اجابا **وفيه الفصل التاسع عشر** في اجارة لا يوجد فيها تسليم
العقود عليه **الرواية** روي عن ابي جنيط ففقط ومات قبل ان يحيط بال
عيسى بن ابي لا يجر له وقال ابو يوسف له انما القطع **هات** **الصحيح**
الكل **م** والفتوى على قول في سبيلها **فما في النسخ** **سما**
عن محمد بن جنيط ففقط ففقط غيره قبل ان يقضى بن النسخ فلا يلح
لجنيط ولا يجر على ان يعيد العمل **هات** **الصحيح** هذا لم يحيط في داره صاحب
الثوب فان خا ط في داره كان له الاجر لان العمل صار مسلما الى صاحب
وليس على الجنيط وان لم يكن له الاجر ان يحيط فرة لغوي وان كان الجنيط
فقط فعليه ان يعيد العمل **الرواية** وكذا المكاري اذا عمل بعض الطرقة
فخره فزجج واعاد العمل في الموضع الاول لا يجر له كذا في النسخ ولم
يذكر الجنيط على الاعادة وينسخ ان جبر كان في السبل المنقذة وكذا الملاح
اذا ضربت السفينة ارجح ودرتها الى مكان الاول لا يجر له الملاح على الاعادة
وان لم يلح الملاح هو الذي رد السفينة ارجح على الاعادة لا الموضع المشروط
الكل **م** وان لم يسلخ الموضع المنسحب عليه الكره بغيره ما سارت
فان قال المكري بعد ما ردت السفينة لا حاجة في سفينة انما كثر في غيره فذلك
رواه اسام عن محمد **وفيه الفصل العاشر** **الرواية** في النسخ لان
بين المساجد **م** روي عن ابو يوسف اذا امره ان يترفع فترس له باجر

فتخرج فقال لا ادر اذ كنت بعرف هذا فاقول قول الامر مع بسية **الطيرة**
 وتخرج القاع كرش السن وهذا قول ابي حنيفة **نوع** وفتح في جباط
 ثوبا ليقطعه فباع وفتح اليه بطانة وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 بيت بطانة وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 الثوب ان باخذ البطانة وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 فقال رب المساج ليس هذا مساجي وقال اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 قول اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 بيته وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 فيه والوعاء سواء الا انه في النوع الواحد خشن او ناعم يربط بهذا انه لو
 حمل طعنا ما اوزن فقال اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 كما طعم في اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 ويحسب اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 باخذها وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 بقدره وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 ثوب في القصار يقول هو هذا يقول القصار في الثوب وفتح في ج وفتح في ج
 في الاجر والوجاه الثوب ثوب وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 قال ثوب اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 ما يكون في البيت او خارج البيت فقال رب البيت كان هذا في بيتي
 اسما ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 وفي الاستحالة القول المساج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 كل شي يحسب المساج عادة لاجل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 في بناء وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 الدار وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 فتقول ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
اولو الجنب ولو اقر رب الدار ان المساج ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 بالاجر او غير ذلك كان المساج اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 فلو ساء ما يضر بليس له فله بل يجب على رب الدار قيمته يوم المحنة

الزينة وان كان ثوب الدار المساج وان بني فيها وجب
 في الاجر فقال المساج بيت وقال رب الدار لم ين بن قال يقول
 رب الدار وان اقر بان وافتق في قدر النقطة وكراة القول
 قول رب الدار قالوا هذا اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 فقال بعضهم بل يذهب في النقطة مثل هذا البناء وقد ما يدعيه رب الدار
 وقال بعضهم بل قد ما يدعيه المساج اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 اسما ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 عليها حفظ والسحر مثل وزن هذه الاستبابة للجن **العقابة** والزينة
 والزينة مثل كذا الطهوي مع المروي ولو عمل الاكسبة والطبابة مكان
 الثوب البطل جن ولو عمل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 المساج ما تخلف رجل يعين المساج قيمته وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 لو اسما ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 ذلك اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 نقدة النافذة ثم ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 القضي الزينة على الدافع فان قال الدافع ليس هذا في دارهم فالقول
 قول القاض مع بسية **ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج**
 فانه اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 ففتحت او ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 اسما ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
 اسما ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج وفتح في ج
في الفصل الثاني والعشرون في الاجر اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 ولو ادعى يعني لاجر المشرك اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 الاجر عند اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 صاحب الثوب **اولو الجنب** لو طمرت السما فسد لجل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 الشمس في ثوبها عليه عند اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل اكل
 ان عسرت الدابة فقط المساج لجن وان عسرت بوق الكاري

او بقره و به بعض المكارى وكذا اذا كان بوقتها ولو كان صاعا
 على وانه وما على دواب الف وهو ببيعهم لم يضمن المكارى وهذا
 المتغير على قول ابي يوسف لو جحد على وانه وصح البيع راكبتا
 فغترت فشقوا المكارى ولم يكن راكبا لكن ينشئ من عند
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف المكين وان غرت بوقر الدابة
 منمن دفع الى خياط لباسا فخط بفسا وبق منة قطعة فزفت القطعة
 فهو صانع وكذا لو دفع الى اسكاف **الغصية** دفع الغصا وثرثب
 ان في غيره خطأ فقطه وخطا لرب الثوب يضمن ابهاما
 فانه يضمن القاطع لا يرجع على احد وانه يضمن القصار يرجع على القاطع وبأخذ
 القاطع ثوبه من القصار **الذخيرة** دفع ثوبه الى قصار ثم جاء فقال
 القصار دفع ثوبك الى رجل طنت ان لا تال القصار ضامه وقت
 واقعة في زمانا فمزم في اساق الزباب تصار ليل وطلب واحد
 منهم ما لبس وقال نابل رستانى فحاج الماء حاجه فخر به
 وباني اساق تخفوا افتح الباب واخرج الماء فجلس على الماء
 على القبة واستعمل الشرب فخره بالاقول ووطئ الخافوت واخذوا
 القصار ومن معه وشدهم وذهبوا بكن اسبس الكس فلققت
 اجهت القصارى ان هذا لا يمكنه سكره فاعلما وجب الضمان على القصار
 وقاسوا هذه المسئلة على سنة ذكرها في شرح الغدور لو احترق
 حانوت القصار ثم ما وقع في السراج انه ذكرك الاجير فاعلما حسن
 قبل ان يمكن اطفا ذلك لو علم به في الابتداء وحق الغالب والذنى
 لا يمكنه تدارك لو علم في الابتداء فاعلما في الغالب لا يمكنه تدارك لو وقع
 العلم في الابتداء وهناك يمكن استدراكه بالخروج حتى لو علم به لا ينج
باب البيع اردني الاجير المشترك على الاجير بخلاف ما لو اجير
 اوداه وخرج المساج فانما يجب رد على صاحب الدابة **في النقل**
العشرين في الاجارة الطريق **الذخيرة** ثم اذا دان بكتب كتاب الاجارة
 الطريق في دار بكتب هذا ما اسما فخلان الفدان الدار الفدان
 وفتقها ومحمد ما جحد واما حقه فها ومرفقها الى ثنتين سنة متواليه

بقره ايم في كل سنة في تسع وعشرين سنة او لها غرة كذا بكتا
 ورحا جيدة الى الف وصف الدراهم على ان يسكنها المستاجر او
 يسكنها فيجب ويتنفع بها اي وجوب الاستفاعة وادراجها
 ممن يسا واجارة صحيحه الى على ان يكون تسع وعشرون سنة او ثلثها
 سوى الايام المستثناة بسدس ربحه وفضل المستاجر جميع الدار
 المسماة بقضا صحيحه وثلثه الايام جميع الاجارة المذكورة بينهما على
 سبل التجمل وجعل كل في المعافين صحة الجبار في هذه الايام
 ببيع غدا العقد ابهاما ولا يثنى ان يكتب في اشراط الجبار
 على ان يكل منها على الفسخ في هذه الايام بخلافه صاحب على قول بعض
 من الجبار لا ينج بدون ذلك فكان هذا الشرط فاسدا دخل
 في العقد فيوجب فساد **في النقل الرابع والثلاثين**
في المتوفقات **الزوازل** دفع الى قصار ثوبا بقره ولم يذكر
 الاجر يكل على الاجارة مكانه الوف **الرجيب** الا اذا قال لا اريد
 الاجارة **الزوازل** استوفى في الفو درهم ودفع اليه حمارة يستعمل اليه
 تسعين حتى يودي اليه الا انه راى في حمارة المعوض كما استاجر
 اجارة فاسدة فانه استعمله عليك بقره المشى وكذا لو دفع اليه دارا
 ليسكنها فهي اجارة فاسدة ولا تكون رشا ولو قال له اسكن فاك
 هذا ولا ارد عليك درهمك ولا اطاكك اجارة وما يجب عليك حبة
 لك فادفع المعوض الدرهم وسكن حانوت مدة قال ان كان
 ذكر ترك الاجارة مع استواض من المال فالاجارة واجبة على المعوض
 اي بقره المشى وان كان ذكر ترك الاجارة قبل الاستوفى او
 بعد فلا يوجب المعوض وحانوت عنده عارية وحصل النفع انه يجب
 بقره المشى في الوجهين **الكبرى** قال في الدين وعليه الشوى
 جل بجارى سنة لا كل سنة بدارهم معلومة فطلق المرأة وخروج في المص
 ليس يجب الدار ان يخرج المرأة في الدار حتى يهلك فانه جاء الملاك
 والزوج غايب لم يجب الدار ان يبيع الاجارة ويخرج المرأة يجب
 على قول ابي حنيفة ومحمد الا بقره ذلكت وعلى قول ابي يوسف له

فتاوى النفل الدلالة في النكاح لا تستوجب الاجابة
 كان يفتي روح وغيره في المشايخ في زمانها كانوا لا يفتون في وجوب
 له المثل لها **المفردات** ويرفع في **الدور** اسماها وارين فانها
 احدهما وغيب او ما شبه ذلك فلا ان يترك الا في **جامع**
النفل اسماها ليس له منارة طوطها كذا وعضاها كذا انما
 نصفها انما روت لا الاجابة به ولو اسماها به بغير عشرة اذ
 مخففة ثم قال لا فدان هذا البقية ثم بغير عذر بحسب حق في غير الراعي
 اذا قال مات النفل لا يصدق لا يثبت وكذا العضا اذا قال احترف
 بيتي فاحترف او قال يؤق كالحديق حتى يقيم البيعة ولو صنع ردناصل
 بغير تدبير ان النفل فاشيئتم فتمت بعضه وان النفل بغيره
 النقصان وعلى هذا العضا اذا فتره **الصوى** اسماها في يوج
 وان يودع **النوازل** قال ابو بكر محمد بن سلمة يقول لو ان رجلا
 كانت له امرات مستغلة في ران في فكن في حاله منها
 بغيره ليعا المثل قال ابو بكر وفيه ولو قال ان كان كنت غاصبا
 لا يصدق لا يري في رجلا دخل الحمام بغير اذن وقال دخلت على وجه
 العقب لا يصدق كذلك **المجموع النوازل** دفع اليه سراج
 بعض الامم السراج وادعه ان يعمل لرجامع الامم لغوي في عقد نفسه
 على ان يرفع اليه ليوافق الا انه دفع اليه عشرة دراهم فمضى في السراج
 استولى عليه بعض الفقه وذهب به قال يسترد السراج في بيعة
 الامم وما دفع في الاجابة **الحاوية** وهذه اجارة فاسدة لمثله
 في شط البيع في الاجارة وسئل عن الامم الا انه جندى عن
 دفع الى طبيب جارية مريضة وقال عاجلها باكثر على زواني في بيعة بسبب
 الفقه فمد ذلك ففضل مبرات اجارة فليطبع ليوافق معالجته
 وفتن الاممية والنفقة وليس له سوى ذلك وسئل ايضا عن
 قال الطبيب اسلم هذا اخا بعشرة فلما شرع في العمارة انوارا جوابا
 فخرج الكل فمات في السوى الفشرة **المجموع النوازل** معتمد
 على في البقية فمن الجدير ومرف بعضه في مصدق نفسه ليعود

وقد اورد في
 وادعه في
 من الامم

ان يكون
 عليه
 في بيعة

ذلك قال نعم لان ذلك في الحقيقة يثبت في بار البقية
 للفتن **الحاوية** معتمد طلب فمن الجدير او خطب في
 فاختاره بملكه فانه اشترى به جيرا او ليد ايسرط ايا ما شره في
 لا فتره في ذلك **م** وفي مجموع النوازل ايضا دفع ولكن النصف
 اليه اسما ويطهره فتره في اربع سنين وشرط على الاب
 ان يجره قبل اربع سنين فلا يملكه عليه مائة درهم ثم بعد
 ثلث سنين يملكه لئلا يملك المائة من الاب ولكن يطالب به
 مثل تعليم **الحاوية** بيانه هذا العقد فاما في اسماها
 عليه ويحفظ وفي ان ذلك لعقد اما الاسماها على النفل التعليم
 فاصح **م** قيل في الصغير في بيعه في الماكول بل العلم انه لكل واحد
 الاجابة **الحاوية** دفع غلامه او ابنة له ان يبيع ليعلم النفل
 على ذلك فادار النفل ان يبيع ليعلم قيسل له
 ذلك قيل لا وهو الكسح الصلاكي او غلط في جميع حدوده او بعضها
 فانه لم يصب في ذلك لانه ايهما غلاما او جارية فان رضي به فليكن له
 مثله **النوازل** سئل عن رجل له ابنة بغيره بركت هل لان يودها اذا
 راي منه بطل له قال لا الا ان يكون ابوه قد اذن له في ذلك وعن
 خلف ابن ايوب لان يود به وعن الحسن لا يود به اسماها حجة
 على من يود به اسماها وغاب وترك امراته ليس للاجر ان يجرها
 ويجوز ان يودها فانه لغيره في بعض الشبه فاذ بعض ذلك الشبه
 الاجارة الاولى وكان له اسماها فانه يخرج للملأه **الحاوية** كمن
 اراد ان يبيع في البيع بمجانا بغير حصة لشرى عندا حنيفة
 ومحمد سبعة في غيره جاز البيع وانه يبيع البيع الاول **النوازل** ثلثة
 اسماها على علمه في تركه فتره في اربع سنين وعلى الاخران ذلك العمل
 فانه لا جرة على الشبه في مكانا بغيره في نفسه **م** كتاب **الحاوية**
 المكاتبة اذا تزوجت باذنه المولى ثم عقت كان لها خيب العتق
 في الشرح الحادي وتو له كما ان علمه منهم فانه في بعضه اما بعد
 واداب الفوايق وقال بعضهم اراد به ان يبعد العتق لا يبعد المكاتبة

والا فلا غافل ان لا يكتابه ولو كانت مع ذلكت جازية **فصل**
الثاني في الشرط والمختار في الكتابة اذا كانت عبدة
على انه يخدم شدة او على ان يبيع له دارا او الفس ان لا يجوز وبني
الاستحانة يجوز وكذا لو كانت على انه يخدم فلانها من ماله لا من ماله
لا قياس **فصل** **الثالث** عن ابي يوسف في بيعت كاتبة على انه اخرج في
البلد فهو عبدة فالكاتبه فاسد ولو كانت امة على الفس ورجم على انه
يطلب ما ارادت مكانه فالكاتبه فاسد ولو ادت الالف فتنت
فان كانت الالف مثل فتمت لم يمسس الفواته اهل فتمت فامسسا
فان وطئها قبل ادائها لكانت ففدية عتقها **فصل** **الرابع**
في بيعك المكاتب مال محمد كاتبة مكاتبه عبدة ان كان به جاز **شرح الطحاوي**
وان ادبها جميعا معايش ولا نصحها **فصل** **الخامس** وان عجز الاول ورتد في الرق
ولم يرد الثاني مكانته بعد بقاء الثاني على حاله ونقطه المأذون اذا
اذن له عبده في التجارة ثم حج المولى على الاول يبيع الثاني ما ذونا واذا بقي
الثاني في جبره لم يملك المولى حتى لو عتقه فله ولو لم يجر الاول على ما كان
ترك وفاد الثاني على حاله يردى مكانته الى ورثة الاول وان له
ورثة غير مولاه وانما في مولاه وان لم يترك وفاد فان كانت مكانته
الثاني اهل في مكانته الاول تنفس كاتبة الاول ويبقى الثاني مكانته
فان كان كاتبة مكانته الثاني مثل مكانته الاول او اكثر فان حلت وقت
موت الاول لم تنفس كاتبة الاول فتوقى الثاني الى المولى مثل مكانته
الاولى وكلمة كاتبة الثاني للمال وكاتبة الاول في الفجره فمجاورة ما بين من
مكانته الثاني في ماله ورثة الاول ان كانت له ورثة ولا رثا لثاني الاول
لم يملك الاول وان لم يملك المكانته بعد موت الاول فانه لم يملك الفسخ
في الفسخ حتى حلت فابواب فيها كالجواب فيها اذ مات الاول وقد صل
على الثاني وقت موته وانما طلب في الثاني الفسخ فانه لا يفسخ كاتبة
الاول **فصل** **السادس** في اهل البيت فانه لا يملك كاتبة شخص عبده
ما لم يملك اذ كان نصف جميع جاز **شرح الطحاوي** **فصل** **السابع** والنصف
الاخو ما دون ذلك في التجارة فان اذن عتق نصفه وس في نصفه

عنه ابي حنيفة وما اكتسب قبل الاداء ففقهه **شرح الطحاوي**
ونصفه للمولى فصار النصف الاخر مستحقا له من ماله وعتق وانما
استس **فصل** **الثاني** في قولهما اذا اذن عتق كل واحد كاتبة على المولى فانه
وما اكتسبه بعد الاداء ككل **فصل** **الثالث** في قول ابي حنيفة انه لو اراد ان
يجوز بينه وبين المولى ان يملك نفسه لكان يطل على العبد حتى العتق ولو
اراد ان يفسد فله منه قياسا وفي الاستحانة ليس له منه ولو اراد
ان يفسد به لولا ما وجد في الكتاب لولا ما وجد في الكتاب وليس له
في الاستحانة وكذا لو اراد ان يفسد نفسه لولا ما وجد في الكتاب
فصل **الرابع** **الاول** **والثاني** **الثالث** **الرابع** **الخامس** **السادس** **السابع**
مات المفق ولم يترك الا اية المفق فلا
مشتى لهما في ظاهر الرواية ويراث المفق اية المال وبعض من
كانت اية في بعض المنة مرفوع المال اليها وكيف لا ويسر في زمانها
بيت المال وحلها كان ليقول لاهم ابو بكر الزهري وصدر الاسلام **فصل**
نوع اشتري عبدا ثم شهد اشترى اياه بايعة كان عتقه عبده حرا ولاؤه
موقوف اذا كان البايع مخرجه فان صدق البايع بعد ذلك المنة
زوجه الدار ورث المنة وكذا انه صدق ورث البايع بعد موت البايع فانه
وما لو صدق البايع سوان في الاستحانة والقيس انه لا يعتبر بصدقه ولو
شهد كل من اشركين بعين حجة فابعد حرج وليس لهما والداء بينهما
عنه ابي حنيفة وعلى قولهما مخرجه ولاؤه موقوف ولو شهد كل على
حجة وحجة بغيره استولى لهما المنة كمنعه تجارة موقوفه فاذا
مات احد صاحبي عتقت ركة ولاؤه موقوف على خلاف **فصل** **الثاني**
الاول **الثاني** **الثالث** **الرابع** **الخامس** **السادس** **السابع**
انما قالوا لا يفسخ اى لم ياكل المنة او لم يفسد او لم يفسد
انما قالوا لا يفسخ اى لم ياكل المنة او لم يفسد او لم يفسد
فوق بين انه اولى الضرب فانه ذكر انه يباح له التناول ولم يملكه لا
يتناول في الاية والى ان يضرب ويجوز ما اذا ما لا يملكه بطلان
كما قال سنا ونوش بخلافه قال لا فرق لان في الضرب ما يباح له التناول
اذا وقع في ربه اذ لم يطعم في الاية او طاعه من خوف لفسد لا
بتركه ضربا اما اذا وقع في ربه من طاعه بتركه ضربا وان كان لم

مملوكا ولا يفتق عليه مال ولا ان يزوج عير وكذا ائمة عندنا خلافا لابي
 يوسف **الحائى** والتشبيه بالعبدة لما ذون ثابت في حق العبد
 والمادة في الاحكام ثبت في حقه تلايقه بغير العبد في بيعه وبيع
 ومبيعه ما ذون ما سكوت ولان ما ذون العبد في التجارة كالعبد **وبه**
 والمعتوه الذي يقتل ببيع والشرا بغير العبد **الاب** واذا كان الصغير والمعتوه
 اب او وصي او جده فزاد العاقبة ان ما ذون للعقب او المعتوه في التجارة فان ذون
 له فان ذون جازيه وان كان ولاية موقوفة عن ولاية الاب والوصي **الذخيرة**
 واذا مات المتوفى لم يكن حجرا على العبد وليس للاب ان يكرهه لان ذلك
 حكم في المتوفى ولا يفتق احد ذلك الا اذا اذن المتوفى لغيره في
 التجارة ثم عول لم يكن حجرا وان كان الاب الوصي اذن للصغير في التجارة ثم مات
 فمهر عليه **م** واذا اذن لابنه في التجارة ثم حج عليه صح كذا في العبد **الذخيرة**
 وكذا المتوفى اذا اذن للصغير والمعتوه في التجارة ثم حج عليه صح حجوه **م** واذا
 اذن لابنه الصغير او لغيره في التجارة ثم مات الاب كان حجرا
 ولو كان الاذن في المتوفى لا يكون موت المتوفى حجرا واذا اذن الرجل لغيره
 الصغير في التجارة ثم ادرك العبد سبق ما ذون على ما ذون فزاد بين
 ما اذا مات الاب وجن والابن صغير فابى حجرا وقرنوا بين
 الوكيل وبين الاذن فان الاب اذا وكل جلا ببيع مال ابنه الصغير
 او بغيره اذن لابنه الصغير ثم مات الاب او ادرك العبد فاه الوكيل
 يتول في الاذن لو ادرك العبد لا يتجوز عير واذا مات الاب لم يتجوز
 فذكرنا في الجواب في الاب وكذا لو عمن الاب الوصي اذا اذن لغيره
 في التجارة ثم مات الابن وورثه الاب فهو حجرا للعبد وكذا اذا اشترى
 الاب العبد الصغير كان هذا حجرا على العبد **في النفس الحائى**
والعشر في المتوفات **الحائى** اشترى عبد ابنا فان
 له في التجارة او راه بيع ويشترى من كان اجازة وطل خبارة
 وصار العبد ما ذون ما ذون العبد بغيره ثم اذن البائع للعبد في التجارة
 فمهر العبد لم يكن من البيع الا ان يمتنع العبد ومن عبد اشترى
 متبعا له ببيع لا يملك له ببيع كالمعتوه فمهر ما ذون العبد ما ذون

كان التول قول العبد فان اقام المشتري بيته ان العبد اقرانه
 محجور قبل ان يتقدم اليه العبد اشترى العبد لم يفتق منه **الحائى**
الحائى عن محمد اذا اذن العبد الصغير ولو لم يتجوز جاز واذا
 مات المتوفى لم يجر الا في رفع له قاض لغرض محجور عليه **الحائى** او على
 على صرح ما ذون شيئا فمهر جليل في حقه ذون في كتاب الاقرار
 ان يفتق عليه المتوفى **الحائى** العبد ما ذون في الشفعة بينه وبين
 مولاه او غيره فمهر له **الحائى** **الحائى** واذا كان
 نوع يفتق به الاثم وهو ما وقع عن علم وتوع يفتق به الاثم وهو ما وقع
 عن جيل والفتنة يفتق بها جميعا **الحائى** بعث مالا ما صغيرا في حقه
 لغيره اذن اهل العلم فزاد العلم على ما يفتق فاشترى العبد وارثا في
 بيت فمهر مات فمهر الذي يفتق في حقه لانه صار له كباقيهم
الحائى ببيع استخرد عيره بغير اذن حجه او فادواته او فادواتها
 او كباقيهم او حمل عليه ما يفتق امر المالك فمهر سوا عطل في ملكه فمهر
 او في غيره **م** وسئل عن المالك من استعمل عيره في حقه
 الاستعمال قال بغير **م** ومهر فمهر المصل في حقه فان
 وضعا حيث يفتق فمهر بغيره وانما يفتق فمهر بغيره
الحائى ان كانت دراهمه او غيرها فمهر بغيره وانما يفتق فمهر بغيره
 رفعها لغيره **م** ومن يفتق فمهر بغيره واذا كانا بغيره فمهر بغيره
 اليه فمهر بغيره وانما يفتق فمهر بغيره وانما يفتق فمهر بغيره
 قبل في ذلك لا يرى ان الواضحة كوز ما وسر من فمهر بغيره
 ضمان عليه فمهر بغيره وانما يفتق فمهر بغيره وانما يفتق فمهر بغيره
 فمهر بغيره فمهر بغيره وانما يفتق فمهر بغيره وانما يفتق فمهر بغيره
 بالاذن وبك فمهر بغيره **الحائى** ومن يفتق فمهر بغيره
 واذا كان فمهر بغيره وانما يفتق فمهر بغيره وانما يفتق فمهر بغيره
 ضايف **الحائى** في البيع سئل ابو بكر عن اخذ من الغنم كوزا لغيره
 الضاع او قد حاق فمهر بغيره فمهر بغيره **الحائى** بغيره
 بغيره وضمه فمهر بغيره بغيره وضمه فمهر بغيره **الحائى**

بغيره

القبول فنهنا بريق فضة لرجل وقصته أخا راض قال يبراد الأول لأن صاحب البريق لا يبين أن تروده عليه على البريق
الرجل فنهنا بريق فضة لرجل وقصته أخا راض قال يبراد الأول لأن صاحب البريق لا يبين أن تروده عليه على البريق
علافتان يوم صحت عليه الشاة في يبراد الأول لأنه لا يمكن الرد على الأول كما أخذت جدار بين اثنين لهما عليه حولة فزاد
أحدنا فحولة حتى انصعد الحائط فكار أن عي أن الانصعد حصل لرجل تلك التزادة صوف قدر الوصفي والقصير

وذكر اني نظر ان لو لم يقع هذا السقط
الحق لكانت بعض جميع العتمة ولو لم
صنع النقصان فالحق اخذت من النقصان
فعليه ان يصح الجواب انه ذكر في بعض
ان لا يصح الجواب ولا يصح الجواب
هذا رايت في كتابي اخر وحسن العتمة
فانه يبين بها على الجواب وليس
ان لا يبين والله اعلم في كل
من يات من النقصان
عصم الحق في العتمة

و يفتى ان الحق على المتصل انه سقط بزوب فز صاب المال وصاحب
 المال يراه ويملك اخذه لا يملكه صانعه **فتاوى ابن القيم**
 فلف عن محمد اذ حل ابنة دار رجل فاخرجها صاحب الدار فصاعقت فلحقها
 له وضع ثوباني دار رجل فزوب به صاحب الدار **فتاوى** والملك
 يب فضع عنده صانعه **وقد انفصل الثاني** في حكم الغصب **م** عصب
 و باو فخره كان له صاحب الثوب ان اخذه ولا يضمن الغصب شيئا **فتاوى**
 الغصب جبر انما فخره واذا واثق فبنته كان لها ان اخذه ولا يضمن
 الغصب **م** عصب عنه وكتب عليها ذكر شيخ الاسلام انه ينقطع عن
 الملك وذكر الغصب ركن الاسلام على النسي وفيه خلاف المشايخ
 ال محمد انه الصحيح انه ينقطع عن الملك **وقد انفصل الثالث**
 ما لا يجب الغصب به ملك كسرقته او جرحه لغرضه فوجدوا فيها كذا
 لما خاض عليه وكذا لو كسر دجرجة فظفر مستدق لثامه عليه **فتاوى**
ابن القيم دابة دخل دمع ان فاخرجها صاحب الزرع فخرجها
 اطلها انم فخرجها ولم يسبقها بعد ذلك فخرجها عليه اكثر المشايخ وهو
 الحق للنسوي وان س قضا بعد ما اخرجها فاكثرت النسخ على انه يغني
 لو اوس قضا لا مكانه با منها فيله على زرع او اكثر وعليه النسي **فتاوى**
 ان س قضا بعد ما اخرجها باشرة عليها بيع او حكمة فخرجت
 على بصر غصب يغني في قولهم وكذا الراعي اذا وجد في بارو كنه بقرة بين
 برما وطردا قد راها خرج برما و كنه لا يغني وان س قضا بعد ذلك
 ما اذا وجد بقرة في زرع فخرجها صاحبها فخرجها فاست يجوزها
 لزراع انما هو صاحب الزرع وجب الدابة بالاخراج لا بغيره صاحب الدابة
 وان لم يامر به يغني **فتاوى** وان س قضا واذا رده على صاحبها لم
 في الطوبى وان كسرت رجلها فخرج ايضا قال الفقيه ابو القاسم والى اخذ
 منه اذ انا فخره باروي عن محمد بن محمد ان لا يغني **فتاوى** عصب رجل
 فخرجها كانه فخرج دابة الغصب منه ضمن ورو عن سيف بن داود صاحب
 في بصره وضع الدابة على الطائفة وامره انه يفتقه ملكا في بصره
 ملك فمال له بصره ما الدين على حاله **الغناية** سند نقل

هامة ان لا يجلب على صاحب السند زمانه **وقد الفصل الرابع**
 في كيفية الضمان كسر بطن او بطنور او ما استبدت فقلت وفي الحصة
 الملق سكر او مضنا **بجامع الصف** على قول في حيفه بعض الا
 او قبل بلون الام مال صدره السلام والتمنى عليه قولها وذكر في الاسلام
 او قول في حيفه فليس قولها استلزم قال صدر الاسلام ثم ان عند
 في حيفه اذا وجب الضمان فمن على وجه الضمان لغير الضمان **الفصل الخامس**
 في حيفه حيفه حيفه **المتن** وان قيل جارية غيبته ضمن قيمته فغيبته
وقد الفصل السادس في التيبم ربط حماره في موضع فخار
 لفوق ربط حماره في ذلك الموضع ففصل حماره من الاخوان كان لهما ولابنة
 على ذلك الموضع بان لم يكن طريق العانة ولا ملك احد الاخوان والا فان
 كان الموضع هو العانة ضمن صاحبه وان كان الاول فلا **البينة** سات
 والى عن شيوخ ذوق لوق والدمس جانيه ثم مال به ايام قال لا يضمن الدرس
 ويضمن الذوق وسات عن وضع زوا في الطريق فخره بان في حيفه قال
 يتطاول وضعه بعد بان كان لا يطبقه بغيره ان في وان بغيره لا يضمن
القائمة مكرري فيما التبع قولن ادهما فلانها في حيفه ملك سوا
 كانت نافذة او لم يكن لعموم البدوي والفقرة **وقد الفصل السابع**
 في ملك الغيب المضرب والاستماع **بجامع حرام** اشترى كازوج
 طعنا او كوة في مال حيث جاز لمرأة اكملها او لبسها والاشتم على الزوج
 وعن محمد غضب عشرة دنانير فاني فبنا دينار ثم عمل منها جلدان را جارسهم
 دينار او لا غضب جارية قال را بها فبنا الفان وقال الغاصب على الف
 وحلف وقضى الفاني عليه بالف لم يحل لانه يستحقها ولا يطبقها بل
 ادا والضمنا **الفقرة** وكذا لو اشترى طعنا ما بثه معوضا بل
 ليقبل ادا الضمان **م** ولو تزوج امرأة بثرب مضروب بجل لوطها
 قبل ادا الضمان **وقد الفصل الثامن** في الامر بالاتاق
 مال بغيره حق ثوبين هذا والفقني لما افضل فلا ضمانة لانه يامر لكنه ياتم
 لانه اصناف المال بلانابة **وقد الفصل التاسع** ابن سماعة عن محمد في
 رجل خضع امرأة رجل وابنته وحمل صغيره واخوها مثل ابيها او زوجها

قال في
الاصول
في
الاصول
في
الاصول

قال في جيب حتى باقي جهاد يعلم حالها وقية عن الجيب يوسف سر قضا
نفسه في جيب ولم يستيقن لاسموت ولأن خلافا عليه ولكن بحس
حتى باقي به او يعلم حاله **والفصل الخامس عشر** في المتفرقات **م** قال
اخره اسلك هذا الطريق فانه ان سلكه فاحذره للصوص البغيت
ولو قال انه كان مخفوا واحذرك فانما صانع وباني المسئلة بها يعني
والكل في جيبه من المسئلة انما بالوزن انما ثبت من الزرع للمخزوع
الغار انما حصل ذلك في جيبه من عقد صا وحده او جيب الغار للمخزوع والصادق
كذلك اذا كان لكل من العلم فانه طيب فاذا هو مضمون في كل من جيبه
في كل من جيبه ستمها الى جاره فانه جاره قطع ذلك ليقرب هواه له ذلك
كذلك ذكر محمد قال ان طقس في واقعة في لقطه لم يلبس ولا في القطع بغيره ان
القطع قيل ان يمكن تفريق الجواهر بعد السقف وسد ليس له ان يقطع
ولو قطع بغيره ولكن طيب في جيبها ان يدها وثبت على الجبل ويترجم
الفاضل ذلك وان لم يكن تفريق الجواهر الا بالقطع فالا لانه يستاذن
صاحبها من يقطع بنفسه او باذن له في القطع وان لم يرض الامر له الفاضل
يجوز على القطع فانه لم يفعل بخلاف ذلك وقطع بنفسه ابتداء فانه
قطع في موضع لا يمكن القطع في موضع على منة او سهل البغيت كذا ذكر شيخ
الاسلام في كتاب الصلح قال شمس الابنة لحدوا في اذا ارادوا القطع فاما
يقطع في ملك نفسه وليس له ان يدخل في بستانه جاره ليقطع قال
مستحبا انما يكون له ان يقطع في جانب نفسه اذا جاز القطع في جانب
نفسه مثل قطعه في جانب صاحب في الغرض اما اذا جاز القطع في جانب صاحب
اقبل من ان يفسد له ان يقطع ولكن يرض الامر له الفاضل لانه الى القطع
فانه لم يرض الامر له انما جاز في بستانه جاره ليقطع في جيبه بستانه في
الموضع الذي لا يمكن في القطع بنفسه لاي جاز على صاحب الجبل بمدة القطع
الطبعة اراد ان يترجم غيره وان كان بها طوطا او جابل ليس
ذلك **الطبعة** المعبر في اعادة الناس **الطبعة** عيب
حاذرنا من جيبه ورجح طاب له ارجح لانه حصل التجارة **هي** و **هي** والو
الناسم كان فيقول انما والنا انما ارسل او قد قد يكمل ملكه لم

يعني

سنة

من

يعني وان كان بخلافه يعني ونهت حتى ثم قال انه او قد قد يكمل ملكه
او يعلم انما ارجح تب بها الى بستانه جاره ليقطع جيبه ولو ارسل
في ارضه او يعلم انما ارضه بستانه يعني **البيوت** مستحق زق
مستحق ليعني جيبه يعني الزق الا ان يكونه انما يري ذلك على الجيب
لا تخلف فيه **المنشئ** مال شمس سلف على محمد عن شمس الزق
فاجاز انما يري سلف مال الجيب وقال محمد يعني وفي ادب سلف على الجيب
ان كان باذن الامام يعني الزق ويجوز انما يعني **الطبعة** ثم اراد
خو اهل لانه وكسر دماها وشق دماها اذا اظهره دماها بين المسلمين
امر بالمعروف والنهي عن المنكر **شرح الطحاوي** الجوز والخمر اذا كان
المسلم فلا يخاف على نفسه من اكله كان المتلف ذميا او مسلما **الطحاوي**
بالاجماع **الطحاوي** رفع عين الى دلال يبيع فوض الدلال على صاحب دكانه
وشركه عنده فذهب وجب الدكان بالمساع يعني الدلال لانه ابن
وليس لايه ان لم يرضه وذكر الشافعي في فناءه عن شيخ الاسلام
انما يعني وهو الصحيح **مجموع النوازل** عن ابي يوسف فلو زنت
مملوكا او مملوكا كانا لهما عليه وان نقل فمراجه في نفسه قال العفيف
ابو البيث الفود يخدم في البيت ويكنس فله قيمة بخلاف الذئب والاسد
وارسل الى كلب الى الصبي يقاتل ارساله ان فانه في ارساله عليه
ان ان يخرج في بستانه فانه كان هو خلقه من دكانه كمن خلقه كذا
ابن سنان ابي يوسف عليه الفتوى **م** في كلب مملوكا وادبه موزنه قد نقل
ان فانه بادن او بغيره فانه كلب او فلف مال ان الجيب صاحب
الدار وكذا اكلت من دواجنه غيره ولو اخذ الحرة والنا على حاته او جارة
فانها مال الدار اخذت بربها من دواجنه اخذت بغيره يعني **الطبعة** ومنع
جوة في طيات المسلمين ولو وضع جوة في نفسه فوجب احد منها فاكملت
الاخرى ذكر في الاكام على الذي نهى جوة وانما انفسه شاملي قد فوج
كانه فانه على صاحب جوة النافذة قال الشيخ ابو بكر البجلي في من الجيب ان
كانه على جارة من كل واحد منها قيمة جوة صبي اذ ان فوجت احديهما
واصبحت الاخرى فاكملت ولو غرق في كحوض كبير جوة فوضها على شط

ثم فعل الموشل ذلك فخرجت الاخيرة وصدرت الاولى فانتمت تال
بعضهم بعض كل منهما فتمت حجة صحتها الكمال في هذه المسائل كل موضع للموضع
حق الوصل فيه لا يمتنع اذ انكف بالوضع شئ سوار تلف به وهو في مكانه
او بعد ما زال عنه وكل موضع ليس للموضع حق الوصل اذ عطف بالموضع
شئ ان عطف والموضع في مكانه لم يزل ضمن الواضع وان عطف بعد
ما زال للموضع عن مكانه ان زال بغير ان يضع حجرة في الطريق فبها
البركة فخرجت شيا لا يمتنع وكذا لو وضع حجرا في الطريق وجاز النسل
فخرجت شيا لا يمتنع الواضع ولو زال لا يزل بانه وضع حجرة في الطريق
ووضع لوجوده احدى فيه فخرجت حجة صحتها على الاخرى فانتمت تال
او يورث بعض كل منهما فتمت حجة صحتها وعنه في رواية بعض صاحب حجة
العبادة في موضعها فتمت التي زالت عن موضعها وان خرجت البركة لا يمتنع
صحتها فانكف **وتمت ب الشفعة** وانما تجب في الارض التي
تمت رقبتها حتى لا تجب في الارض التي حازها الامم ايت المال وتضع
في الناس فزارعة تضار لهم فها كودار لينا والا شجاروا الكس لا يكسدا
بازاب ولتقوا فتم موضع يلكونها فانه يمتنع حرج الاراض فبها طبل
وانه بيع الكودار وكما معلوما جاز بيعه لكن لا شفعة فيه وانما تجب بحج
الكس في الاراض حتى لربيعت واربعتها وارا الوقت فلا شفعة للوقت
فما في البث وكذا اذا كانت هذه الدار وقتها على رجل لا يكون
للموقوف حق الشفعة **الرجبة** له دار في ارض وقف فلا شفعة له ولو
باع هو عمارته فلا شفعة لجاره ايضا **والفصل الثاني في ترات**
الشفقة شرح ادب القاضي يخلف ثم يجاز الذي هو موقوف الشريك
في الطريق لا يمتنع شريك في الارض التي هي تحت الجدار الذي هو موقوف
بينهما اما ان كان شريكاً فيه فيكون موقوفاً على كونه متدا وصورة ذلك انه
يكتفي ارض الاثنين غير مستور بينا وسطها عايط ثم قسمها بين يلكونه عايط
وما تحت مرفعة شريكاً بينهما وكان هذا الجار شريكاً في بعض البيع اما اذا قسمها
الارض قبل بناء عايط وخطا خطا في وسطها ثم عايط كل منها شريكاً بينا
عايطا فكل منهما جار لصاحبه في الارض شريك في البناء لا يفر لا يوجب

الشفقة **وفيه** عايط بين دارين عايط بينهما فبها شريك
في عايط اوله عايط لجاره وسواء في بقية الدار باضا منها يرد بينهما او لم
يكن ما تحت عايط في الارض مشتركة بينهما كذا روي في البيع يوسف وقدر روي
عنه رواية لقوي انما شريك في عايط اوله عايط لجاره **وفيه** قال ابو الحسن
وشرح الروايات عن ابن يوسف انما شريك في عايط اوله **والفصل**
التي في طلب الشفعة ولم يذكر في شئ في الكتب كنية طلب
المواثبة والصحيح انه اذا ان بانى لفظ بالما والمستقبل اذا كان بينهما من طلب
المواثبة يجوز **المطالبة** قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الرستائي
اذا سمع بيع ارضي بجنة ارضه قال شفعة كان ذلك طلباً منه **م** والاشهاد
ليس بشئ بل لصحة هذا الطلب وكذا حفرة البايع او المشتري والدار ليس بشئ
لصحة هذا الطلب وانما ذكر اشهادا لاشهادا وعنه هذا الطلب لانه شرط
صحة **الشفقة** قال ابو بكر الرازي انما يملكه الجار وليس بغيره فتمت به
يقول انما مطلب الشفعة حتى لا يقطع فبها بينه وبين الله تعالى ثم يوض الى فم
بشده ولو حال بين الشئ وبين الاشهادا حاصل لا يقطع انما يصل اليه
ذلك فهو على شفعة **فما في** وبعد طلب المواثبة فم عليه با بيعه بحج
الى طلب الاشهادا وانما سمي الثاني طلب الاشهادا لانه الشهادة
سهلة بل يمكن اثبات الطلب عنه حجة وكيفية فانه كان الشئ حائراً
في مجلس البيع فطلب الشفعة بحجة البايع والمشتري كنه عن الطلب
ومدة هذا الطلب مقدرة بالمكن فم الاشهادا وعنه حفرة هؤلاء الثلاثة من
لو يمكن ولم يطلب بطل حجة ما كرسح الاسلام انما يحتاج الى طلب المواثبة
ثم الى طلب الاشهادا ليعلم اذا لم يكن الاشهادا وعنه طلب المواثبة بانه سمع
الاشهادا حال غيبته في المشتري والبايع والدار اما اذا سمع الاشهادا
عنه حفرة احد هؤلاء فطلب طلب المواثبة واستعمل ذلك ذلك
يكتفي ويقيم مقام طلبين فانه قصد الابعاد في هذه الاشهادا الثلاثة وترك
الاخرى فانه كانوا اجلة في امر واحد فافترض ان يطل شفعة وفي الاشهادا
فطل وان كان احد من الثلاثة بغيره والاخران فم لثوان في ريبان
عنه المصل الذي يمتنع فيه فم الابعاد وترك الطلب عنه فم بغيره بطل شفعة

قياسا واستحسانا ولو كان كل واحد منهما في الاشياء الثلاثة في مصر
على حدة وذكروا عظام في محضره انه الشفع يوجب اقر بهم ذكره ان يظن
في اجناسه اذا ادب الى الابعه فطلب **الذخيرة** بعض من اجناسه
برواية النسخ واليدان محمد في كتاب الشفعة جث قال واذا كان
الشفع في غير مصر البائع والمشتري والدار قال انهم سيقفون على شفعته
في غير مصر على هذا اذا كان الى الاقرب طريقا فترك طريقا الاقرب
وهنا لا يبعد فطلب شفعته على ما ذكره النسخ ثم اذا حضر المص الذي فيه
احد الثلاثة بطلت الشفعة ولا يكتفي به حضور المص وكان النسخ لا يملك الا ان
ابوينه الكبير يقول كنيته حضور المص الذي الدار فيه ولا يشترط الطلب كغيره
الدار وعلى هذا اذا كانت الدار في مصر الشفع لا يشترط الطلب عنه فاعلى ما
ذكره النسخ الا ان لم يل اذا طلب في غير ما ذكره في موضع طلب جاز ولو كان
ربايع والمشتري في مصر الشفع لانه لم يطلب كغيره **الحادي** قال ابن
الفضل اذا اشبع الشفع ليدار كان وقت خروج النسخ الى حواجيم
يخرج ويطلب **م** البهوي اذا اشبع بايع يوم السبت فلم يطلب
الشفعة بطلت الشفعة **قاضي ابن سبويه** قد الشفع في الجوار اذا
خاف ان يان طلب الشفعة عند النسخ والنسخ لا يرى ذلك ويطلب
شفعة فلم يطلب فهو على شفعته اذا اشترى البائع الشفع والمشتري
انه الشفع علم بالشرع منذ ايام ثم خلفا من الشفع بطلت منذ علمت
المشتري علمت قبل ذلك ولم يطلب فالتول قول المشتري وجعل
والشفع البينة ولو قال الشفع علمت اني انا اطلبها وقال المشتري
علمت قبل ذلك فالتول قول الشفع وذكروا كحذف في ادب النسخ على عن
الشفع بعد الدار السباني ان قال اذا كان الشفع علم بالشرع وطلب
الدواينة ثبتت حقه كذا قال علمت منذ كذا وطلب لا يصدر عن
الطالب ولو قال علمت الا ان قد سمعته كما ذكرنا في الجدة ان يقول الا ان
اجز في بانه ان لم يتوال الا ان اجز في كونه صادقا وان كان اجز في ذلك
اذا قال الشفع كنت بطلت الشفعة حين علمت بايع وانما المشتري ذلك
وطلب الشفع بينة ذكر في الطاروني وادب النسخ كحذف المشتري

على العلم ولم يذكر خلافه وذكر العقيقه على الزباني ان هذا قول ابن يوسف
وقال محمد على البات وان قال المشتري لا يظن خلفه بانه لم يطلب
الشفعة طلبا صحيحا ساعد علم بالشرع ان غير ما ذكره النسخ على ذلك
فتاوى ابن التليث المشتري اذا انكر طلب الشفعة انه انكر طلبه
عنه ساعد الباع يحلف على العلم بانه لم يعلم انه الشفع حين سمع
الباع طلب الشفعة وان انكر طلبه عنه لعنه يحلف على البات **الرجب**
قال المشتري للشفع لا اعرف كذا وان شفعي بهما لتول لم يسمع
فيحلف على البات عنه محم وعلى العلم عنه ابن يوسف وعليه النسخ **وف**
الفصل التاسع في طلب الشفعة **الحاشية** لو ان جنيبا قال
للشفع على كذا في الدار احم على انك لم الشفع ولم يزل به فقبل الشفع
لا يجب المال ولا يطلب الشفعة ولو قال ابن سبويه كذا شرا
هذه الدار لم يمين لبيها وكذا لو قال سلمنا لك انك اشتريتها
لنفسك لا يكتفي بتمام **فتاوى ابن التليث** اذا قال الشفع طشعة
سلمت كذا شفعة هذه الدار فاذا هو قد اشتريها لغيره فهو على شفعته
فتاوى الفضل ان هذا السلم لا يرد المحرم المذكور في
فتاوى ابن التليث كذا ذكره النسخ **الذخيرة** اذا سلم الجار
الشفعة في قيام الشريك حتى يتبدل في كسبه الشريك بعد ذلك
لا يملك الجار ان يفتد الشفعة **وف الفصل العاشر** ولو اجترأ بانه
انصف الدار فسلم ثم ظهر انه اشتري الكمل فله الشفعة له وان اجترأ
بانه انصف الكمل فسلم ثم ظهر انه اشتري النصف فلا شفعة له وهذا هو المشهور
في الرواية **البحر** لو سلم له النصف فاجاب بالجاب وان
كان يجوز في هذا النصف فاجاب على العقب وهو النصف من الروايتين
قال شيخ الاسلام في سطره جده جواب قول علي اذا سلم النصف
مثل ثمن الكمل بانه اجترأ بانه اشتري الكمل فله الشفعة ان اشتري النصف
يجب ما يكتفي على شفعته **وف الفصل الحادي عشر** فيما يجزئ
الشفع فطلب شفعته **الرجب** اشتري دارا جارا والشفع وما سلم له
نصفها بشفعة فادب المشتري كطلب شفعته هو المحرم **النسخ** علم ان

صبح الشفع مع المشتري على ثلثة اوجه في وجه البيع وهو ان يصالح
 على اخذ نصف الدار ونصف الثمن وفي وجه البيع ولا يملك شفعه وهو ان
 يصالح على اخذ بيت بعينه في الدار بحصة من الثمن وفي وجه بطل شفعه ولا
 يجب المال وهو ان يصالح على ان يترك الشفعه باخر باخذ من المشتري
الشفعه وهو ان يصالح على ان يترك بعض الشفعه بثلث شفعه في الكل
 الى يوسف وعنه محمد بطل في الكل **وهو الفصل الثاني عشر**
 في الاختلاف **فصل** المشتري والارائه الصغير ونصفه ثم
 خفف المشتري والشفيع في الثمن قال لا يملك المشتري وان كان الاب
 بمنزله الوكيل وفي الدعوى في الشفعه ياتي حكم المشتري فان لم يكن
 ارشدا وارقاع الدار لا يملك الصغير ولا يملك الشفعه على شراؤه قال ابن
 على **المشتري** اذا قال المشتري اشتريت مني الدار
 لابني الصغير والكر شفعه الشفعه فلا يمين على المشتري ان كان الشفعه اقر
 ان لا يملكه وان لم يملكه يعلم انه لا يملكه وان لم يملكه يعلم انه لا يملكه
الخبير لو قال اشتريت ربع الدار او ثلثها او اربعها
 فلك الشفعه في المربع لا بغيره وقال الشفعه على المشتري ثلثة ارباعها
 او ثلثها لقول الشفعه **ما يت** قال اشتريت النصف ثم
 النصف وقال الشفعه اشتريت لكل بعضه واحد كانه القول قول الشفعه
 استحسانا وانما البينة كانت البينة بينة المشتري في قوله يوسف
 وعلى قول محمد البينة بينة الشفعه **المكيل** بشفعة اذا سلمها في مجلس
 اثنى صحح بلا خلاف وان في غيره لا يصح خلافا لابي يوسف في قول لا يجر
القول **ما يت** بشفعة في المكيل صحح سواء كانت الدار في بيع
 او في كسب وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لغيره والشافعي عليه قولان
 واقره على كونه بشفعة صحح في مجلس اثنى بلا خلاف وفي غيره لا يملك
 عند ابي حنيفة ومحمد وقول ابي يوسف الاول وفي قوله الاصحح **ومن**
الفصل الرابع عشر في شفعه البعير **ب** بشفعة الاب شفعه الصغير صحح
 عند ابي حنيفة وابي يوسف في مجلس اثنى وفي غيره خلافا لابي يوسف
 والمكيل في غير مجلس اثنى عند ابي حنيفة **وهو الفصل الخامس عشر**

وغيره

في مجلس **المشتري** ثم سئل محمد عن رجل مملوك له دار هبة من
 رجل ثم باع البيت الدار منه هبة بام الشفعه قال كان ابو يوسف لا يري
 باب اما محمد فله كراهه شفعه ولم يحفظ عن ابي حنيفة فيه شيئا
فتوى **الفصل** من اجل البكر ابن ابي حنيفة عن ذلك فقال بعد
 البيع مكره في الاحوال كلها وقيل البيع انه يجازي فاسقيا وادي منه لا يكره
 ثم بعض اجل يرجع الى المنع وجوب الشفعه وبعضها لا يملك الرعية اما التي
 ترجع الى المنع وجوبها ان يبيع الباع شيئا معلوما في الدار بطريقه او موصفا
 فهو معلوم منها بطريقه فجزى البعثة ثم سئل الدار منه الا ان يفسخ
 لوضع جازي لا دفع الشريك **البيع** وان كان الشفعه خطئا
 في نفس البيع فارداه ليعطى الشفعه فليجوز له ان يبيع الثمن مجزوا وبعضه
 بمنزله البائع في هذه المسئلة بعد ان يملكه بطل البعثة او بصفته يتفادى
 فيه وانده جلد عات **م** وانما الجدة التي ترجع الى البطل الرعية فانه يبيع
 عشرة ادر شفعه عشر الثمن ثم يبيع شفعه ثم يبيع ثلثه ثم يبيع ثلثه
 يربح الشفعه في اخذ العشرة كقوله الثمن وثمن لاني باق لاء المشتري
 شريك وقت شراؤه فلو ان المشتري خاف ان يشتري المشتري المشتري
 الثمن لا يبيع البائع الباقي بعينه الثمن فليجوز ان يشتري المشتري على جف
 ثلثة ايام حتى انه يبيع ان يبيع الباع الباقي بشفعة المشتري الباع يحكم بغيره فلو ان
 الباع جاز في هذه الصورة ان يبيع الباقي بعينه الثمن بشفعة المشتري
 الباع في العشرة الاول يحكم بغيره فليجوز ان يبيع الباقي بشرط بغيره
 ثم يجر ان يبيع مائة مائة فان كل منها امانة لم يجر حجه فليجوز
 ان يملك كل منها ويكسب باجازه البيع وبشرط على الوكيل ان يجر الشوط
 انه يجر صاحبه ولا يجر لم يجر **البيع** ان غاب المشتري ان يبيع البائع
 ثم يبيع الباقي فليجوز ان يشتري الدار بمنع محمد في ساعة او يشتري
 بعضها بمنع معلوم وبعضها بمنع مجهول ثم يسلك الحمد له في بيع عنه
 وهذا سلكه على المنع او بصفه صرة خطا وسعة او نحوها فليطها
 بصفه لغيره بغيره بصفه معلومة **وهو الفصل السادس عشر** في الموقوفات
باب **النكاح** في المشتري والدار فحضره رجل ثم جازى الشفعه باخذ الدار

نصحي
سازگار
نصحي
سازگار

مجمع
عبد المصطفى
نصحا

وضع حسن
برو مالہ

مجلس علم

بسم الله الرحمن الرحيم

۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

والله اعلم
بما
كان
في
القلوب

[Faint handwritten notes or signatures]

القبلى
ابن
الشيخ

لم يخطئ في انه اذ كان للاولاد مال اكل على الاب والوصى ان يصح في مال
في الفصل الثاني في وجوبها بالنذر وما في معناه **فأما**
المسألة سئل عا في ربع الدين عن النقص في ثلثه للثبوت حتى
 حلت وجبت عليه فاذا مضى حل اكل مال الغرم وقال عا في ربعها من الدين
 حل **م** وجبت ثلثه عشرة خيمات قال لا لا يملك الاثنان لان الاثر
 جار بالاثنتين قال الصدق الشيبه في واقعاته انما يملك اكل **م**
 والصحیح يجب اكل **م** ذكر كرم في نواوره عن محمد اذ نذر في ثلثه
 لا يملك منها النذر ولو اكل غلبه فيه اكل **الغلبه** قال سئل انما يملك ثلثه
 فصح في تجار **في الفصل الخامس** فيما يجوز البتة كنت اية
 اية حسن على الغيب في ان كان ان لم تقطعه انما يملك يجوز
 الاثنية فيما كان نعم ان كان كل بالانفراد ان كان كل بثلث به لا يجوز
فأما ولا يجوز لثلاثة ان يملك حيف ولا اكل غيرهما وروى ابو سليمان
 عن محمد لا بأس بالثلاثة وحسب التي شئت اذ منها في بثلث وجبها ومثل
 ان قد اجابوا في ثلثه ما روي في قطع من وسط اذ فيها فقد لحق في الحجاب
 الآخر **البقرة** سئل اهل من ثلث الليل فبعضه قال بعضه
 الثلث او ما فرقه على حسب خلتوا بعد ان سئل من لا بأس
 المدة قوله انما يملك بعض الثلث فان لم يجرى حتى يفرق الثلث **العائنه**
 وكان الاثر في بقول ان ان ثلثه السبعة العظمه التي تولى البقرة فبعض
 ولما خلت من البقرة لانه جميع الثلث يقع في الاثنية فرضا بثلثي وثلثها
 في البقرة قال بعض العلماء لا يقع سبعة فرضا واذا قطع في ثلثي وثلثها
 في الاثنية عن سبعة **فأما** **مسألة** قال الغيبة في اذ وعن العائنه
 لا يجوز **فأما** **مسألة** في الفصل السادس في الاستئذان بالاثنية **فأما**
 وان كان اكل من كرمه **العائنه** يطعم منها الغني ومحقق والمسلم
 الدين **في الفصل السابع** في الاستئذان بالاثنية **مسألة** لو
 اشترى بقره فاوجبا اخيه بسبب ان يملكها او يملكها او اذ اوجبا
 بعدد بثلثه ثم وجبا رجا **فأما** **مسألة** في نذر النذر والاول
 منه عند عاقبة من ينجح وعند من ينجح جاري اكل من موثقا الفضلي

ادامان ملا ولد ملا محمد
والوسی ن جی

الفرق في كل الاصل

توبه

لا یرم ال
او اندر فوج
سا ۸

عَلَى

الحمد لله

ان لم يبق من الدنيا الا ما عرفت
فان لم يبق من الدنيا الا ما عرفت

امری

بسم الله الرحمن الرحيم

الحق
بالحق

فصل في

طعمها النعنى
والذكي

وَأَوَّلُهَا
وَجَدَهَا

فان التسلية تجتبه واجابة التهمة فرض قال الله تعالى واذا حُجيتم فاجتنبوا حسن منها اوروا فاذا اجتنبوا وجب الامر بالمعروف فاما سلام الله عليكم فمداوديس تجتبه فلا يلزم من شئ ولا يلزم من الامر بالمعروف فاجتنبوا سلام الله لهذا واختلف في التسلية على البصير قال بعضهم التسلية عليهم افضل وهو قول شيخنا قال الفقيه وبه نأخذ **فما دوى ابو** قال الفقيه اذا سلم الالف لا تثنى ان يرد عليهم الجواب وبه نأخذ **الحاج** وعن ابينا السلام على النفس المعصية ولا على الذي ولا الذي بطرح الجواب والواجب والسلام في محله وبكره السلام عند قراءة القرآن جهرا ومن عند ذكره العلم وعند الاذان والاقامة والصلاة لا يرد ايضا في هذه المواضع **العربي** قال الفقيه ابو الفتح اذا وردت بقرعة فتم كذا فالت باجها راجحت قلت السلام عليكم ويرد السلام وان كنت قلت السلام على من اتبع الهدى قال محمد اذا كتبت اليه يردني او غيري في حاجة فكتب السلام على من اتبع الهدى واذا دخل الرجل يسلم على اهل بيته **الحاج** وبس في كل دخول فبسل لا يسلم اذا دخل بيته على اهل بيته السلام عليه في تحكيما واولئك في البيت احد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين على غير الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كانا يقولان في مجلس بعد صلاة فدخلوا في مجلس وسعدان لا يردون ولا يردون الا في ذكر اي ذكر كانا في ذكر احد في السجدة بدل على اهل بيته السلام على غائب كان عليه ان يرد الجواب على التسليم او لا ثم على ذلك الغائب **في الفصل التاسع** في النظر **الحاج** المستعارة **الحاج** ما ساج النظر منها ساج منه اذا انشأه على نفسه وعليها ولم يذكر حشد في شئ من الكتب اخذت والافرة بااء العيز وقد خلت الشجيرة في منتهى قال الجليل في البعد ما كان السجدة منهم في قال كل من كان يستسيح الامام سلس الالباب لا يستحي والذين قالوا الجليل خلتوا منهم في قال ليس ان يعاجل في الالباب الا ان كان بعضهم قالوا ذلك اذا انشأه على نفسه وعليها **الحاج** وهو الصحيح **الحاج** لا يثنى

ان تسلس الالباب الرجل في هذه وقفة ما يستتبه الالباب من السرة والركبة في شرح الكرجي النظر وجه التسمية توجه ليس كما كنهه بغير حاجة وذلك كما اذا كان كنه شهوة فانه كان بطمأنينة اذا انشأه يستحي **الحاج** او شئت في الاستتار او كان الكبرياء فيجب **الحاج** وان كان عليه ثياب فلما بس في ثياب حشدا وبه اذا لم يكن ثيابا لم يرد بهما تحت نصف كية والركبة ولم يكن فيضا تحت نصف ثيابه فانه كان بخلاف ذلك بين انه بعض بصره وبه اذا كانت في هذا الشهوة وكفاية كالمستور وروي لا بأس بالنظر في شعر الكافرة البصير اذا بلغ مبلغ الرجال انه لم يكن شيئا حكمه حكم الرجال ان كان صبيحا فتوفي حكم الف وهو عورة ثم فرق في قدر **المنقذ** بين كل النظر عن شهوة انا النظر في شهوة غدا بسج ولهذا لا يورد البصير في حكم الصلوة كالرجال وفي سجنه كناية البصير في كل واحد في العتمة فانه في الشك وقد سوز وجهه فسل عن كل فقال است غلاما في موضع كذا فخطرت اليه فاحرق وجهي وروى انه واحد ليس في العباد في المم فسل هل الله تعالى قال لا يث استغفرت منه غفر له الا اذا ساجت ايا استغفرت فغفرت بذلك الذنب قبل ان يقول انظر الى غلام شهوة قال القاس سمعت الامام يقول ان مع كل امرأة شيطان ومن غلام ثمانية عشر شيطانا وانه الامر اذا كان صبيحا ان اراد ان يخرج الاطبل العلم فلا يرد بهما **الحاج** وكان محمد بن حسن صبيحا وكان ابو جعفر في مجلس في درس خلف ظهره او غفرت به في ذنب ربه العيز مع كمال الله وكذا كنه نظر الرجل في الرجل الى موضع التفتان عند الحاجة اليه بان كان مرصفا وفي شرح كنه الصلوة ان تحتها انما يجوز عند الضرورة واذا لم يكن ضرورة ولكن فيه شفعة الحارة بان يتقوى بسببها على الجحيم كنه اذا كان به لا فانه اذا كان تحت هذا التفت كل الاقل وذكر الفقيه ابو الفتح في فاه في باب الطهارة قال محمد بن معاذ الراسي لا بأس ان يترى في

احكام عورة انسان بغيره عند التوبير اذا كان يقضي بغيره كما اذا
 كان يداوس جرحا قال الفقهاء وهذا في حال الضرورة لا في غير ما
اليمين سئل عن رجل عثر على بيت الصفي في حمام بطله
 انكسر فخلق لعانه ولعنه الا ان ازاله هل يكون فيه عيبا حتى يعرضه
 مال في المدة اليسيرة يجوز وسئل عن رجل اقبل الكوفة في مال لا بأس
 به وسئل ابا حنيفة عن رجل لا بأس به وسئل والدي فقال
 يا نعم وسئل عمر ولا ربي في العويان في البيت الخالي هل يجوز فقال لا بأس
 الا في محبة اما لا بأس به قال وروى عن الوري الكوفي
 سئل عن كشف العورة في بيت او ظنة بغير حاجة انه يكره وذكره في
 النضاة المتكلم في باب ما في الفرج انه لا بأس به وذكره في صفة
 بجوهرات سمرقندي سئل الوصف الذي يستر عن غسل متعة في الماء
 الجاري وعزرة الا انها في حلة هل يكره قال لا بأس به انما يستباح ما لا يضر
 قال ابو حنيفة في ذلك ما فوق الا ازاله وليس له محبة وقال محمد بن
 شعير الدم ولم يأسى ذلك وهو رواه الحسن بن علي بن جعفر وذكره الطحاوي
 قال في بوسلف وذكره الكوفي مع محمد **في الفصل العاشر** في اللبس
الحائش لابس الحجاب حرام على الذكور في حجب وعزرة
 وفي شرح الامام الاكبر يجازي ان عبد الله يورث اما لا يكره لابس الحجاب
 في حجب اذا كان يلبس لضرورة السلاح **الفصل الثاني** اما اذا كان في حجب
 لا يلبس له ذلك فانه يكره بالاجماع واما يكره اذا لم يقع الحجة اليه
 لب اما اذا وقت فلا بأس بلبسه كما روى عن عبد الرحمن بن عوف
 والزيبر انها استأذنا رسول الله عليه السلام في لبس الحجاب كثر
 وقوعه في حجب طافا ذن لها واما اذا كان سلهاء جردا لم يكره
الحائش كالعباءة والمخيم فلا بأس بلبسه بخلاف بين
 العلماء وذكر شيخ الاسلام ان كان لا يبرسم يكره للرجال لبسه
 وان كان لا يرى لا يكره فليس في حجاب يكره للرجال لبس العباءة
 والراية محمد بن حنبل ايضا **الفصل الثالث** يكره ان يلبس
 الذكور قلنسوة ثم جردوا الذهب والفضة والكر باس الذي حفظ عليه

ابريسم كثر او شئ من الذهب والفضة اكثر من قدر اصابع ولا
 بأس باليمن على طرف القلنسوة قدر اصابع في ذلك وكذا على
 طرف العمامة وكذا علم تحت **البقي** وسئل ابو الفضل في العلم
 في العمامة في موضعين او اكثر بحيث لو جمع يربط على راس اصابع هل
 يجمع فقال يجمع وسئل ابو حنيفة قال لا يجمع وسئل علي بن احمد فقال
 فيه خلاف **الفصل الرابع** عن محمد اذا لبس قميصه
 جردا او غورة او ازارا لم يكن عذري بذلك بس ولا يكره ثمة جردا
 لانها لا تلبس وحده **شرح جامع** **الفصل الخامس** ليعرض المتزوج لآبائه
 يكره جردا في حشفة وذكره الصدر المشهد انه يكره عند أبي يوسف
 ومحمد **جامع الفتاوى** عن محمد بن سفيان في من مع كذا ابريسم
 جاز وهو حسن **البقي** وسئل ابو الفضل في استعمال اللثام
 ثم الا برسم للرجال فقال يكره وسئل عن رجل عثر على بيت لا يجوز
 وسئل ابا حنيفة وروى ابن محمد بن يحيى عن محمد بن عيسى قال لا
 لا بأس به لانه ليس بلبس **م** وما كان ظاهرة فزاجه يكره وكذا
 ما كان خط منه فخط منه فزاجه يكره **الفصل السادس** وكذا
 الرجال السراويل المخزفة حتى التي تقع على ظهر القدمين **وفي الفصل**
الحائش في استعمال الذهب والفضة **الفصل السابع**
 ولا بأس بخلعة السيف في الذهب والفضة اذا لم يكن على منصف
 وكذا التكين اذا كان البص على غير الذهب والفضة والتمويه
 ليس بشئ **جامع احمد** **م** وجازل السيف بالفضة يكره
الفصل الثامن يكره جردا على الكرسى في الذهب والفضة انظر
 والمراة في ذلك سواء يكره ان يلبس ثوب ذهب او فضة او دواة
 كذا **م** والناختم فخرته على الرجال بذلك عانة العلماء واما بعض
 العلماء لا بأس به الحديث برابن عازرة انه لبس خاتم ذهب قال
 كسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى انه طلقه بن عبيد الله
 قولا عليه خاتم ذهب واما الخاتم يجرده وارتضى والصغ فهو حرام
 على الرجال وان **في بستان الفقهاء** وما يذكره

ان الشيخ قطب الدين حميد ركانه عليه خذلك اقرا او شيخ
 من بري ولكن ثبت فلو في غلبته فدين الله لا يدب وسرع
 رسول الله لا يبدل بخلافه فلو سقط عنه العلم ورفع عنه
 الاثم **الفصل الثاني** ولا بأس بان يتخذ خاتم حديد قد لوي
 عليه فطخة او البس بفضة حتى لا يري وذكور الجاهل البغيض
 ان يكون قد رخصته حتى يتم المشغال ولا يراو ويسل لا يبلغ المشغال
وفي الفتوى وليست ان يتختم في خضرة البصرة دون اليمن
 لان البصرة في اليمن علانية ورفضها بما يجاز فثبت في اليمن والنشال
 جميعا **وفي الفصل الثاني عشر** في الاكل **م** وفي الاسراف ان
 يأكل وسطا يتخذ كمن هذا لا يأكل اذا كان غيره ما ترك اما اذا كان
 غيره يتناول ذلك فلا بأس كما لا بأس بان يتخذ رخصا دون
 عفيف **الذخيرة** وفي الاسراف سحر السكين والجمع بالخير عند
 الفراع في الاكل في غزاة يأكل ما يسر به اما اذا اكل فلا بأس به
النبذ سئل عن سحر اليد على ثيابه قال لا يجوز وسئل عن
 سحر اليد بوسا قال لا يجوز **في الجمع الضعيف** وذكره جوفه
 رتب على ولبس بها الوان اذا كان لا يقبل لها وكذا الخوف التي لمحا
 بها وكذا التي لم يحس بها الوضوء وانما يكون اذا فعل ذلك فكيف تاتي فعل
 بغير الكبر فذكره **النبذ** سئل والدي عن غسل اليد بعد الاكل
 هل يوسنة غسل اليد قال **الحاجب** بكرة للجنب جلل كانه او
 اعادة ان يأكل ويشرب قبل غسل الفم واليدين ولا يكون ذلك للحاجب
 والمستحب تطهير الفم في جميع المراضع **م** وفي البس ان يطعن اصبعه
 قبل ان يمسح بالتمليل وتركة في اثره جارية **فصل** وفي السنه
 لحسن الفضة **م** وفي السنه ان يأكل بسقطه المائدة وفي السنه
 ان يبيد الملح ويختم بالملح **السراج** الاكل على الطون مكره ولا بأس
 بطعم الفخوس في الاثر الجاهل لا ينبغي ان يأكلوا في طعمه الطعم ليشبع الامر
 عليه كوزجهم غايه **فصل** سئل عن ان يحمي عن وضع الملح
 على الفم كالحل ووضع كحل على الفم فلو لم يحمي **م** وكان الشيخ

الام طيبة الدين لم يغيبنا في الاثني بالكرامة في وضع المده على الفم
 وفي غلبته يتخذ بالكرامة وفي وضع الفم تحت الفضة وفي السكين
 والجمع بالخير اذا كان يأكل ذلك الفم بغير ذلك يضعه على مضم
 كونه للطل و منهم من قال ان كان الرجل يضع كحل في الفم والمرء ويركي
 في بيته الفم ويكره وان كان يضعه كحل يضعه الرغيف لا يكره قال
 نعمس الاية كحلوا في وصبغوا لا بأس ان كان الفم في **النبذ**
 سئل عن سفن تحتة ويحسن من على الغيبنا في الفم المرض اذا
 قال لا يطيب لانه كانه يأكل ثم يتخذ برضه فضع عنك العلة
 فقال كل فقبل حله يفرقه منها اذا امره بأكلمه وداو بينه ان يجيب
 في داره لا يفرق وسئل الحسن بن علي عن اكل الفضة او حنطة او
 الدواء الذي يجعل فيه حنطة اذا سار الطيب كحان في العلة انما ترفع
 منها بل تكل فقال لا بأس عليه بن لعمري من سوز الحنطة اذا عجن الدقيق بمر
 الى كره اكله لبن يوم قال لا بأس به الفصل عن قطع الفم بالسكين حل
 كره فقال لا بأس به باحاده فقال ايضا لا يكره وسئل عنها هل من
 حنطه فقال ان كان حنطه مع الحنطه لا يكره وان لم يكن كرهت فرفع
 اخلاق الاغنام **في ذي البذ** لا بأس بالاكل منك اذا لم يكن
 على وجه الكبر **الطبيخ** وهو الحنطة **الحجابية** ويكره الاكل والشرب
 منك او وضعها على الارض مستند **وفي الفصل الثاني عشر**
 في الهنة وشره الزاهم وان كره **الذخيرة** الهنة جائزة اذا اذن فيها
 صحتها واذا وضع سكر او دراهم بين قوم وقال في ثراضة منه
 او قال في ثراضة منه شيئا فلا يخل في اخذه منه شيئا ملكه وليس غيره ان
 ياتيه منه ويختلف المستخرج في ثراذه الزاهم والذخيرة والعقوس التي
 عليها اسم الله تعالى منهم مكره ذلك وامرهم لم يكره **الذخيرة**
الصبغ اذا وضع برطر سكر او دراهم لشربه على التوسن فاراد ان
 يجلس لشفه ان كان دراهم غيبس له ذلك وكذا ليس ان يدفع
 الدراهم بعينه لشربه واذا شرب فليس ان يلقطه وان كان له المدفوع
 سكر او غيره يجلس قدر ما يجبه الكس عادة كذا اختاره الفقيه

والا ان يترك
بشره

المسبب في الحرام
وما جازع الابل الحلال
نفسه

التي في
ما في ذلك
لا يجوز

المكره وان كان
مكره

في طعام
المكره

المكره

المسبب
في الحرام

المسبب
في الحرام
المسبب
في الحرام

لو دعا الله
ان

الصبي
والا ان يترك
بشره

ادرك الثيب وبعض من تحتها فلو لم يكن له ذلك ولد ان به دفع السكر
اليه فبشره ليشتره واذا ولد ان يلبس بغيره انما جازع الابل الحلال
من تحتها فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام **في الفصل الرابع عشر**
في الكسب قبل كل قاري ترك الكسب فانما ياكل به **في اهل**
سنة رجل مات وترك له مائة دينار من ثمنه فبشره ليشتره
سكان اولى فبشره ليشتره فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
من ثمنه فبشره ليشتره فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
وكان لو لم يكن له ذلك كان في الدرام
جمع الابل في المال فبشره ليشتره فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
التورث والاكل فبشره ليشتره فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
في الفصل الخامس في الكسب قبل كل قاري ترك الكسب فانما ياكل به
في الفصل السادس في الكسب قبل كل قاري ترك الكسب فانما ياكل به
المسكين فيل الفسل وكذا جازع الابل الحلال فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
في سائر اهلهم فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
والا يكره وكذا جازع الابل الحلال فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
في حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد
بطن الحرام في الاكل فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
السكر وكذا في الامام كذا في الامام كذا في الامام كذا في الامام
فلا يكره في الامام كذا في الامام كذا في الامام كذا في الامام
والكيفية في حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد
في الفصل السابع في الكسب قبل كل قاري ترك الكسب فانما ياكل به
في بيت المال فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
ليس في بيت المال فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
في الفصل الثامن في الكسب قبل كل قاري ترك الكسب فانما ياكل به
فلا يكره في بيت المال فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
كان في بيت المال فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
به حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد

ان يترك من فله من **في الفصل التاسع** في الكسب قبل كل قاري ترك الكسب فانما ياكل به
لا يكره في بيت المال فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
انما دفع الرزق فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
في الفصل العاشر في الكسب قبل كل قاري ترك الكسب فانما ياكل به
بشركه وان يرضى به فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
به حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد
في الفصل الحادي عشر في الكسب قبل كل قاري ترك الكسب فانما ياكل به
في حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد
المسكين فيل الفسل وكذا جازع الابل الحلال فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
في سائر اهلهم فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
والا يكره وكذا جازع الابل الحلال فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
في حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد
بطن الحرام في الاكل فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
السكر وكذا في الامام كذا في الامام كذا في الامام كذا في الامام
فلا يكره في الامام كذا في الامام كذا في الامام كذا في الامام
والكيفية في حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد
في الفصل الثاني عشر في الكسب قبل كل قاري ترك الكسب فانما ياكل به
في بيت المال فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
ليس في بيت المال فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
في الفصل الثالث عشر في الكسب قبل كل قاري ترك الكسب فانما ياكل به
فلا يكره في بيت المال فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
كان في بيت المال فلو لم يكن له ذلك كان في الدرام
به حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد كذا في حرم سواد

المسبب في الحرام
وما جازع الابل الحلال
نفسه

التي في
ما في ذلك
لا يجوز

المكره وان كان
مكره

المسبب
في الحرام

المسبب
في الحرام

المسبب
في الحرام
المسبب
في الحرام

صلى الله عليه وسلم

الانحسار والارهاق
اعضاء اخرى
احرز

المعروف في
الانحسار والارهاق
الانحسار والارهاق

الانحسار والارهاق
الانحسار والارهاق

الانحسار والارهاق
الانحسار والارهاق

الانحسار من انحسار الرقصة والسماع نحو ان لا يكون في
الذخيرة ان لا يكون في الرقصة والسماع نحو ان لا يكون في
الانحسار وذكور في العوارف ان لا يكون في السماع والسماع
يقصد بهم لانه يثبت به الله وانما يثبت حال التمكن ولو قيل
بكون السماع لهم فيقال ان كان سماع القوان والموعظة بخبر وجب
وان كان سماع الغناء ومن حرام لان السمع والسماع الغناء وحرام
اجمع عليه العلماء وبالعقوبة ونحوها من السماع الصوفية في كل
عن الله وخلق السمع وحج الى ذلك حسب ما في الرقصة الى
الدواء وله سنة وطاعة ان لا يكون فيهم امره والثاني ان لا يكون من
جنبهم ليس فيهم من ولا لعل الدين لا اداة والالتفات ان
يكون النول للامس لا لاخذ الاخر والطعم والاربع ان لا يجتمعوا لاجل
طعم او فتوح الحاشي لا لا يتنوعوا الا في السمع وان كان لا
يظهر واوجه الاشارة من وقال بعضهم الكذب في الوجهة من
الغنية **الانحسار** ذكر العقيدة ابو الثالث الا بالمرور على وجهه
ان كان يعلم بكبر رايه انهم يتعلمونه ويحذرون عن المنكر فالا
وجب عليه لاسيما تركه ولو علم بكبر رايه انه لو اصرح فخره
فتركه فليس كذلك لو علم انهم لو صرخوا على ذلك بصر ولا يكتفوا
الا احد فلا بأس به وهو قول مجاهد ولو علم انهم لا يسمعون منه ولا
يخاف منهم فربما ولا شئما فهو بالخيار والافضل **الانحسار** على
يوسف في ايهتم النظر الى اللعب بالمرور والسطح اخاف ان يصير ناسا
حاجب من راي جلاله سابق ما لا في قاله كان
لكن ان العلم من تجويزه وان كان يخاف تركه **في الفصل**
الانحسار في النواصي **م** الله اوى بين الامان اذا است روا
اليه لا بأس به كذا ذكره قال القدر السعيد فيه نظرا لان بين الامان
حرام والاشفاق بما حرام حرام وما لا يصدر السعيد غير محرم على طاعة
فان الاشفاق بما حرام انما يكون اذا لم يعلم ان فيه شقا اما اذا علم
ان فيه شقا وليس له دواء بخبر الا ترى انه اذا خاف العيش ووجبا

خبرها اذا كانت قد عطفه لكن لا بد من رايه او به ويرفع عطفه
وقول ابن مسعود انه لم يجعل سقاركم فيما حرم عليكم كجوزان نبال
تكتشف حوزة عند الحاجة فلا يكون الشفا في الحرام وانما يكون في الحلال
وله ان مضيا است رايه الطبيب سرب سحر روي عن جماعة من ائمة
الشيخ انه يتطاول كان يعلم يقينا انه يصح قل له السائل وقال الفقيه
عبد الملك جاكنا في السكاه لكل له السائل **في** كنهه الرقعة
وارا في على الابواب ايام البروز لال الحوام مكره **في الفصل**
الانحسار في النواصي **م** الله اوى بين الامان اذا است روا
اليه لا بأس به كذا ذكره قال القدر السعيد فيه نظرا لان بين الامان
حرام والاشفاق بما حرام حرام وما لا يصدر السعيد غير محرم على طاعة
فان الاشفاق بما حرام انما يكون اذا لم يعلم ان فيه شقا اما اذا علم
ان فيه شقا وليس له دواء بخبر الا ترى انه اذا خاف العيش ووجبا

الانحسار والارهاق

الانحسار والارهاق

الانحسار والارهاق

الانحسار والارهاق

الانحسار والارهاق

بكره

الملك

شبه

الملك

الملك

الملك

الحجج ويستحب ان يترك العبد والالة بعد صلوة الغاء والينام
ويستريح ويحب على المالك ان يشغل في اوقات غ الغسل
الغسل والغسل ويستحب ان يتخذ الرجل جارية للخدمة داخل
ابيت دونه العبد البائع لان الملك تغسل تحت غلابه في الغسله قبل
ثم اخذ العبد للخدمة داخل البيت فهو كسائر الناس في العرج
او يفتقد في الكمال المستقل فيه لفظ الكسحانه ولكن سائر الكلام
ينبغي ان يكون كسائر الناس في الحجج اي بلا عرق وهو الظاهر
الفصل في العبد ما يبيع من جاحات بني ادم وكثيرا **فما وى**
الملك كسائر الناس في قربة كل من غلب عليه غلبه لعل القربة
ان يفتد لوعدها للخدمة غرضه على كسائر الناس ان لم يفتد
الملك غرضه وان غلبه لعل القربة كسائر الناس في غلبه لعل القربة
في كل من غلبه ويستحب ان لا يكون عليه ضمان فان الدابة اذا وضعت
الغرضه وضعت لوعدها لعل القربة اذا لم يفتد لعل القربة ولا يضاف
فعل الدابة الى صاحبها الا بالارسال فيمن ان الغرضه اذا لم يفتد لعل القربة
اشد **الواجبات** ذكر في السير على كسائر الناس ان الغرضه على السلام
يرضى لعل القربة الغرضه في كسائر الناس في كسائر الناس في كسائر الناس
والمراد الذين يرونهم بعبده في الغرضه لعل القربة في كسائر الناس
جائز وكسائر الناس في كسائر الناس في كسائر الناس في كسائر الناس
ان يتخذ كسائر الناس في كسائر الناس في كسائر الناس في كسائر الناس
كسائر الناس في كسائر الناس في كسائر الناس في كسائر الناس
وان ارسلها في كسائر الناس في كسائر الناس في كسائر الناس في كسائر الناس
احسن حتى يفتد لعل القربة في كسائر الناس في كسائر الناس في كسائر الناس
فمن غلبه لعل القربة في كسائر الناس في كسائر الناس في كسائر الناس
الا ان يضاف الى الغرضه لعل القربة في كسائر الناس في كسائر الناس
السابع **العقوبات** لا يفسد قطع اليد ان اذنته وفتد لعل القربة
في كسائر الناس في كسائر الناس في كسائر الناس في كسائر الناس
ان يترك فلاح ويستريح **العقوبات** ولا يفسد برب دوا يذهب

الفصل

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك

الملك

ركوبه على السج وبقول قالوا وهذا اذا كانت مثله وقد ركب
 للفتح والقوح اما اذا كانت عجزا او سنانا وقد ركب مع وجها
 بعذر جهاد او لشيء او غيره فلا يمس اذا كانت عشرة **وهو الفصل**
البيع والتميز في البيع السج بكرة بيع الغنم
 الا وهو من عوف بالواحدة ولا يمس بيع الزنا في الضمان والعشرة
 في المجرى **باب في بيع الجوامع** عن ابي يوسف على ثوب في
 المجرى لبيده لبيده لبيده بالواحدة لا يمس حتى ان علم انه بكرة
وهو الفصل الثاني في بيع العشرة في خروج لغير العشرة اراد
 ان يركب السفينة للتجارة او لغيرها ان كان كمال لو غرق السفينة امكنه
 وضع القوف عن ثوب بكل سبب برفع القوف به حل له الركوب وان
 كان لا يملكه ذلك **باب في بيع الارحام** كماله وحالاته وبناته اخوته
 وكل من في رحم محرم اذا كرهوا او وجه لجهاد او كان بشي علمهم حل له ان
 يخرج بغير اذنهم ان كان يخاف عليهم الضيق بان كان ثقتهم عليها
 لم يمس ثقتهم عليها بان لم يمس ثقتهم عليها بان كان لهم مال او لم يكن
 انهم اصحاب او يركبهم ان كان له ان يخرج بغير اذنهم واما اذ كان
 كان لكان عليها الضيق فلا يخرج بغير اذنهم وان كان يخاف عليها
 الضيق لا يخرج الا باذنهم **وهو الفصل الثالث في الوضوء السج**
 مات عليه من لانه جهة العصب قد ركب رجلا ان لا يواخذ به فكله اذا
 مات قبل ان يموت ما استوفى ان كان في جنبه العقب له على القوفين
 منته ظلم فمات حيا لم يمس فاحضه في الظلم لم يمس لم يمس وفي العرس
 عوارث هو المختار **الغنائم** رجل يفر له درهم يخاف ان لو كان
 في بيع يملك او يفر في حاجة لوني في المعركة مع البقال اكثر مما في شرا
 التواكل والميل والكره ولبس له فلو س حتى يسترى فاعطى الدرهم البقال
 ياخذ منه ما يحتاج كذا كونا جواخر ارضي بستانه البقال الدرهم هذا الفصل
 مكره لانه في وضع الدرهم عن هذه المصروف كانه موقوف اياه لاجل ذلك
 الدرهم والفرام ما يملك في كماله واما لو خذت شيئا من حلاله
 في زمانه اناني وهو عين النقص والنقص فيه الفسخ فبكره ويحمله فيه لو

ارادة شاة فذكر
 بيع الجوامع
 بيع العشرة
 بيع الوضوء
 بيع الغنم

ما يملك
 ما يملك
 ما يملك

اراد ذلك ان يستوفى الدرهم ثم ياخذ منه ما شاء فباعه فله درهم
 ثم ياخذ الدرهم في البقال شيئا يملكه فباعه فله درهم ايضا فباعه
 فيحصل له المصروف فبكره **وهو الفصل الثاني** استوفى
 في الثياب ذراعا او غزيرع لا يجوز واستوفى كل الدرهم والدرهم
 العشرة والعسل بالدرهم واليمن يجوز كماله واستوفى من الجوز
 وزنا وكذا الصنعة والخمس والنقل ولا يجوز استوفى من الزجاج ولا
 الناقة كماله كماله ولا الثوب ولا البين او قارا **وهو الفصل** سئل ابي القاسم
 عن رجل مضى مات ولا وارث له قال يصدق عن نفسه بقدر ذلك فيودعه
 عند ربه ليدفعه خفيه يوم البقية وسئل عن رجل له على رجل دين
 ولم يعلم به الابن فمات ابو له فاعل الابن ميراثه قال لا يواخذ الابن
 بالدين وان علم به خفيه ان يرد به فانه ليس الابن بعد علمه حتى مات
 فانه لا يواخذ به وكذا لو كان وديعه خفيه حتى مات لا يواخذ به الاخرة
تفسير رجل له على القوفين وهو ليعلم جميع ذلك فقال ليدون
 ابنه في كتاب على ابي القاسم قال لا يركب قال لا يركب الا بعد اذ مات
 عليه قال لا يركب سجد براء عن الكل قال لا يركب ابو القاسم الحكم انما له
 محرم سجد وحكم الاخرة قال لا يركب على القوفين خفيه ان القوفين قد مات
 فمات جسدته في حل وقال ودية له ثم طهره حتى ليس له ان يواخذ به
 لانه ودية مطلق غير مقيت بشرط **وهو الفصل الثاني** في ان يركب القوفين
باب في بيع الغنم قبيل الارض بين بني العظم عوام والقبيل
 واراد من غنم وكره في واقعات الناطق قال اهل حوب السهم السج هكذا
 والافق كس قال قبيل ان يمس هذا السج سجد سجد سجد سجد سجد
 السج او لم تحضره سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد
 الجرس وان جمل بر غير العالم والسلمة العادل ان اراد بيعهم السهم او كره
 فليس به وان اراد بيعه لاولين من غيرهم فليس به فبكره وكان
 المصنف في السج سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد سجد
 او السلمة العادل جائز ولا يرضى في غيرها **وهو الفصل**
في ان يركب في القوفات غير القضا في اقام في غير ضرورة مكره **وهو الفصل**

في القوفين

قبيل الارض

في القوفين

في القوفين

[illegible]

ان كان المتلف مقصده بحسبه وذلك يعرف بقواسن الاحوال فالقوى
 على قولها وان لم يقصده بحسبه فالقوى على قوله **المتلف** اذا قلنا
 انما يتناول جوبل فيه العصبه ومضى على ذلك مدة ولم يستند
 وهو حال الايسر فلما بس به وهو قول اصحابنا وكبره بعضهم ويقول
 اصحابنا نأخذ **م** اما المتلف فهو ما رغب اذا طبخ حتى ذهب انقباضه
الحكمه ويستعمل طلاء وهو حلال اذا دام حلا ولا غشلا
 واشتد وقدف بالزبد فعل قولنا في يوسف كل شئ به ما دون السكر
 الاستمرار الطعم والتقوى على طاعة الله تعالى خصوصا في نيل
 رمضان وكل شئ به وهو الطاب **الحكمه** ويجوز القدر المسكر
 وهو الذي يعلم يقينا او غاب الرأى انه يسكره **الحكمه**
 كما تحرم الطعام حرام وهو الذي يغيب على خلقه انه يعقبه النجسة وقال محمد
 والى في كل شئ به صلا قلته وكثيره في ذلك سواء **الحكمه**
في الفصل الثاني في نجاسة الخمر والذئب **الحكمه** المطبوخ او في
 طبعه في الذئب والتمري اذا قلنا واشتد كالمث الغني قال محمد لا يحل
 شربه به واخذ العقبه بالذئب وعن ابي يوسف اذا اراد الرجل ان يشرب
 النبيذ يسكر منه فاول فرج منه حرام والنقد والحرام والمشي له حرام
في الفصل الثالث في نجاسة الجرب **الحكمه** ولا نجاسة
 مما سوى الخمر والعت كالتار والسكر والبانة وجوب غسل الخلطة
 والبقعة والذرة وما شبه ذلك فاما شئ بكل شئ به فلا خلاف
 فاذ غلوا واشتد وقدف بالزبد فانه طبعه اني طبعه يحل في قول ابي
 حنيفة وابي يوسف وخلف المسخوخة في قول محمد منهم في قول
 شربه به ما دون السكر **الحكمه** هو الصحيح ومنهم في قول
 لا يحل حلا وكل في الذئب الا ايام الجفرة ان قال وجبت رواية عن ابي
 يوسف وعن ابي حنيفة في رواية ان شئ طبعه للاباحة وفي رواية لا يشترط
المتناول وان اشتهت بشئ من الخمر او الذرة او الفساج والعلل واشتد
 وهو بطبوخ او غير بطبوخ كجز شربه ما دون السكر عنه ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد لا يجوز شربه به وبنائة **في الفصل الخامس** في المتفقات

عن ابن حزم

المتناول قال ابو بكر بن عمر انه واودون الجباس جميع الضعفاء
 الطعام للطعام فيها اعم بطبوخه وفيه بصره فشق في الذئب في الشدة
 فشق في بعضه وشربه نكاحا في داود ذلك منه اكله جالس شرب فلما
 فرغوا من الطعام انتموا الى ذلك الملبس فامنع بصره وقال انه حرام فقال
 سبحانه الله يا ايها الشارب واحد حلال وشر حرام قال ابي حنيفة
 تناوذا الحاجة اليه الاستمرار الطعام وشربه كونه حلالا وهو حرام
 واجمعوا على انه اذا باع العبد والكرام ممن يتخذه حرا فلا يمس به وانما
 اختلاف في العصبه **في باب العصبه في النفس الاول**
 في بول كل دابة وكل في الحيوان اعم ان يكون على نوعين ما لا دام له
 كالزباب والزنبر والسمك والجوار وغير ذلك فلا يحل شئ من
 ذلك الا السمك الجراد **الحكمه** اما القوس فمحمودة عنه ابي
 حنيفة كراهة شربه عنه بعض المشايخ وكراهة تحريم عنه بعضهم هو الصحيح
الحكمه قال الامام ما قال ابو حنيفة احط ما قاله الاوسع وكل
 انه الامام عبد الرحمن بن ابي بكر في سأل ابا حنيفة في المنع عن كيفة الكراهة
 فقال كراهة تحريمه بغير الرجوع واما البغل فممنوعة ابي حنيفة محمودة
 على كل حال عنه كما ذكر في كراهة القوس اني على الاثارة وان كان
 محمدا على كراهة فممنوعة كبره وقد قلنا لا يكره **الحكمه** سألنا
 عن النقطة والحجوة وما شبه ذلك هل يحل اكلها للعدوى اذا ما الطيب
 انه نافع فقال لا يحل **الحكمه** والباقين والبغايا في حرمهم واما
 العقق والسودانية وما شبه ذلك فاما لعلم له فلا يمس به والنجسة
 تحمل وكذا الزئبق وكذا الخفاف واما الحفاش فممنوعة ذكر في بعض المواضع
 انه يكره في بعض المواضع انه لا يكره **الحكمه** الشوائب لا يكره اليوم
 بول كل **الحكمه** ولا يمس بالقرى والزبور والعصافير **في الفصل**
الثاني في بول كل جامع الجوارح **الحكمه** اخذ صيدناقت
 فربما فخذ غيره فلو ادرك في حلال صيدا فاصابه سهم
 اصابه قبل صيده واخذ ولو فخره ان يكون صيدا ثم اصابه سهم الا انه لم يدر
 اصابه سهمه او لا فخره في قول مالك بكراهة الاصابة لا بكراهة الرمي **في**

عن ابن حزم

في القوس

المتناول

المتناول

المتشدد وادون رشيد عن محمد بن محمد كرات في ارض جبل فخرج
 منه من كل وجه لارض ولا سبيل لاحد على اخذه قال لا شبه
 هذا الصبي وبهذه لان القيد ينجي ويذهب والبيع يضيء برا واما
 يشد النظر في هذا الصبي فلو اخذ النخل احد كانت له اما العمل
 بحدس قطره للصبي صبا وبع اليه يوسف اذا وضع رجل كرامة النخل فقلت
 فيه ما ليس له من وجه الكرامة وفي الاما على سبيل في ارضه او ارض
 طاعة فمن اخذه في ذلك فله على غيره واذا اخذ ذلك لما كان على سبيل
 لاحد عليه **المستفاد** لاحد من طين حامة ذكر ولا فوائده فالتواحي لاجب
 الاثني وفي **الفصل الرابع** في شبه ابطال المالة **التدبير**
 اي سر من انهم ففعل كل صبي **الكتاب** انه رماه بمواضع فخرج اكل
 كيف اصاب ذكره **الكتاب** في حجب والعود وفي **كتاب الرهن**
في الفصل الثاني في الرهن بوضع على يد عدل وان ابي
 العدل البيع ان كان التسلط مشروطا في الرهن يجر عليه وان كان
 التسلط بعد تمام الرهن ذكر الكوفي انه لا يجر وعن ابي يوسف يجر وبه
 اخذ بعض من يكره ويضمه فالراجح واليه استرجع في الكتاب
 قال شيخ الاسلام وهو الصحيح وذكره شمس الائمة الحسني انه ظاهر
 الرواية **فيما بين** والعدل لا يبيع ويوفى دين المتهن وليس
 له ان يبيع ان يبيع الوكالة ولا للمتهن ان يمنع عن البيع وكذا الوكيل
 الرهن على يد عدل وسقط جلا لوقوعه ببيع جاز **الذخيرة** ولو مات
 العدل بطل التسلط على البيع والرهن على حاله ولو مات الراهن
 بطل التسلط على البيع ان كان متهن وطا في عقد الرهن ولو لم
 يكن متهن وطا في عقد ذلك عند البعض **التدبير** ولو مات الراهن
 فابطل في العمل بغير اجاب فالحق على البيع **الذخيرة** لو كان
 المتهن هو العدل قال له الراهن بعه واستوف وكتب من شئ
 فيه ع بالثمن فجوز كيف ما كان في بيعه وذكره شمس الائمة الحسني
 لرجوع العدل جزا ببيع اليكس في فاقته بنو اوان من جنونا ترمي
 فاقته لا ينو اذ مات العدل اجمع الراهن والمتهن ان يصعفا

على يد غيره فلهما ذلك انه ابي ابراهيم وكنت وطلب المتهن من الراهن
 ان يصنع على يد عدل وضعت القرض على يد عدل **فيما بين** وليس
 للعدل ان ياتي ان يبيع الرهن وانه كما في الاول من كل على البيع وانه
 الراهن كما في الثاني ان يبيع واجتنب لاجل المتهن عدلا ذلك ان كان
 المتهن عدلا فله وان اراد ان يصنع على يد الراهن ذكر في بعض الروايات
 ليس لذلك **الذخيرة** اذا المتهن سعه ثم مات فترسو بغير
 محض الورثة ولو وجد العدل ان يكون الراهن له ببيع اذ ابي ابا عبد الله
 ولو صدق العدل وكذا فيهما الراهن اجر العدل على بيعه ولو زاد الراهن في يد
 عدل فله بيع الزيادة **فيما بين** ولو طلب المتهن فيه فقال الراهن للعدل
 بيع الرهن واوقف حقه وقال المتهن لا اريد البيع وانما اريد ان كان له
 ذلك **فيما بين** ولو شتره ط المادون ان يكون هذه عنه مولا لم يجر
 ولو شتره ط الوكيل ان يكون هذه عنه غير المادون جاز وفي المكاتب يجوز
 ثم يجابون وفي المناوضة والعنف اذا شتره ط ان يكون عنه شتره بكونه
 بخر اذا كان في التجارة وكذا المضارب ورب ولو عطاه وكيله
 رهنما وشتره ط ان يكون عنه الكسب او يبيع فجاز ولو كان الراهن في
 يد عدل غاب او عدل في يد غيره فانه يباع بالدين الا ان ينكر
 الذي في يد الراهن ويرد عنه شتره فله ان يلفظ الدين ولو كان
 لا يكره ان يوقف المتهن على العلم بهلاكه ويأخذ منه **الذخيرة**
 وفي الاما في حقه اذ مات العدل وقد كان يبيع ببيع فافضل له رجل
 ببيعه لم يجر ان يكون الراهن قال له في كل الوكالة وكلت ببيع
 ولفوت لك ما كنت فيه شئ في جوزه لوجه ببيع وروي الحسن
 في جوزه ان وضع العدل ببيع تمام العدل في البيع وروي ابن مالك
 في ان يوفى كذلك **في الفصل الثالث** في ملك المادون
الذخيرة اذا اخذ عا من المادون يكون ضمانه لم يكن رهن
 بل رهن **في الفصل الرابع** في تصرف الراهن والمتهن
الذخيرة ولو استعار المتهن الرهن لم يسلط له ان يبيع فان ملك
 قبل العمل او بعد ملك بالدين يخلط طالة العمل ويصدق المتهن انه

هلك وقت العمل ان ان يكون الراعي المالك وبنية الراعي انه
 هلك قبل العمل او بعده او وبيد الاجارة والراعي يتطاع بعد العمل
 وبيد الوديعة او قبله او بعده او مع المهرين الراعي باذنه الراعي اذا وده
 الراعي باذنه المهرين يطالب الراعي **السابع** لو كان الراعي
 مصحفا او كذا ليس له ان يفرار فيه بغير اذنه **وقد انقضت الحجة**
عنه في المتوفقات القصاصية ولو ادره من شيئا من حليين
 وادعه من شيئين في الاخيرين لم يجز الا اذا كان كسبا لا فخر ولو
 ارتمى عن شاة ثم ردها حيا لم يجز ان يقتل الوديعة لا يوجب غيبق الراعي
 ولا يحج قبض الدار والراعي فيها ويضاهل ويجوز شاة طائفا للراعي
 غنة ايام ولا يجوز للمهرين ولو وجه المهرين الدرهم زينا فزاد يسترد
 الراعي وكذا لو ربح وهو راعي برين حادث **الرابع** الاب اذا است
 مال ابنه الصغيبة يعني برين على الاب وقبحة الراعي اكثر من الدين هلك
 غنمه قدر الدين وكونه الزيادة ولو كان وصيا فجميع الغنم في الاصل
الكان واذا راى الاب متاع ابنه الصغيبة عند رجل فادركه لولده
 ومات الاب لم يكن للولد ان يسترد الراعي حتى يقضي الدين **القائمة**
 وهو من ان يفر الراعي كانه له حمل وموتة او لم يكن وعند محمد لو وده
 ومنه لو قضى الدين مبيع ثم هلك الراعي رد عليه فاقضى ثم كفا
 لو قضاه الراعي ثم هلك **وقد كانت الجنايات**
المنقبة ابو يوسف في ابنه جنيته ضرب رجله بالابرة او بالشيء مما تحدا
 فقتله فاقضه وانما المستد فيها القود وذكرنا جنيته في المستد
 رواه ابن عباس والفتوى على ذكرنا انه لا تضاع في الابرة وفي المستد
 القصاص **الحادي** ارماه بصبغة الف درهم فخره او لم يخرج فمات
 منه قتل به بغير اكرهها مستحب بالكره ووجه صابه بالكره حتى جرحه او
 ضرب بغير جرحه او فخره به او شبه ذلك فمات منه قتل وقيل
 كل على نفس قول ابن جنيته وزفر واي يوسف وغيره على ان يقتل
 في غير كالتشكس غيره ولا يشترط جرح لوجوب القصاص **ومن**
العقوبات في الجناية على النفس الحيوان ضربه سيف

في غدره من سيف القود فقتله قال ابو حنيفة لا تضاع عليه وعلى محمد
 ان كان القود قتل لوضرب به وحده قتل فقتل به **الحادي** القود
 على قول ابن جنيته **وقد انقضت الحجة** في الجناية
 فيما هو في النفس ولو قال لا يقتل به وادعه قال زفر كيب القصاص
 وهو ليس بالقتل ولو جنيته اسحق وقال ابو حنيفة في القود وروى
 ابو يوسف في محمد بن جابر ان قال يقتل به قتل به ويجعل ان يكون
 به على جاب النفس **الرابع** قتل احد عبيده الا في علة الله ان
 يستوفي القصاص في العاقل **وقد انقضت الحجة** في الجناية
 الدية وفيه كحل طائفا وفيه بقية كك **الحادي** كل جرحه ثوبان ازار
 ورواد **الغنائم** وهو المختار وقيل في دياره يقبض وسر او مل
شرح الحادي في قيمة كل جرحه خمسة دراهم وفيه البقاء **السابع**
 كل شاة قيمتها خمسة دراهم واما هذا القالب انما يظهر ما اذا
 صالح العاقل ولو المعتدل على كثره في بقية او الفدية على قدر
 ابن جنيته يجوز كماله صالح على كثره في بقية او الفدية على قدر
 صالح على كثره في بقية او الفدية على قدر **السابع** في بقية او الفدية
 شاة عليه يجوز اذا واصل زوجة فافضا فافضا ماتت لو اقر في الوطى فافضا
 سمي عليه عند محمد وقال ابو يوسف كيب له على عاقلة وان افضا
 ولا تستك البول فافضا في مال له وان استك فافضا الدية في مال
 وادفع بها فافضا ما يجزئ استك البول كيب الدية دون المهر
 عند محمد وقال محمد كيب جنيته كذا لو كان بوطى البشعة **م** وضع الجنبية
 فحطت فزيت عند محمد فافضا فافضا فافضا **وقد انقضت الحجة**
السابع في سجن القصاص **الحادي** ان قتل له اوليا وصغار وكبار
 فافضا كان خطا وشرب الصغير وادعه ان يستوفي الدية وان كان
 اخا او عا وليس وصيا للصغيبة يستوفي حصته لنفسه اذ حصته الصغير
 وان كان القتل عدا فان كان شريك الصغير باه كان ان يستوفي
 القصاص بالجماع وان كان جنبا من نفسه لا يستيفا بالجماع
 وان كان اخا او عا فلا الصغيبة عند ابن جنيته وعند محمد ليس له

امره
 انما

في
 الجنايات

في
 الجنايات

بجميع الصلوات فردد **الحمد لله** اذا وجبت على جسد او قطرة
 فهو على بيت المال ان وجهه في بعض هذه الطرق الغلام التي ليست ملكا
 لاهلها وانما هي لجماعة المسلمين فان اذنت على اذن اهل الحال التي تشرع
 اليه هذه الطرق **وفيه** اذا وجهه في مثل خندق مدينة الى جوفه فمبذلة
 المطبق اعظم على اقرب المحال اليه **م** ولو وجهه بعد قسلا في دار
 مولاه فلا شيء فيه لان المولى صار قاضا حكمه ملك لداره فمبذلة بالملك
 قبله ولو مبذلة قبله لم يكن عليه شيء كذا اذا كان لاهلها اذا لم يكن على
 العبد دين اما اذا كان فانه يفيق الا في حق قيمته وفي الدين **المستحق** وكذا لو
 جن العبد جنات ثم وجهه قسلا في دار مولاه وكذا الوقت خطا ولا
 يعلم **المستحق** والكتاب اذا وجهه قسلا في دار مولاه فاقبته على مولاه في
 البيت في ذلك ما بين في كتابته فهو ميراث لان المولى صار قاضا
 حكمه فمبذلة بالملك قبله ولو مبذلة قبله ضمن مولا في ثلث سنين
 يستوفى في ذلك كتابته وما بين فهو ميراث قبله هذا لان المولى
 اذا مبذلة قبله لا يرث منه وان لم يكن له وارث فهو ميراث لاهلها **م** واذا
 وجهه العبد والكتاب او الميراث او المولود او الذي سمي في بعض قيمة قبله
 في حق فعله لم يمتد اليه والقيمة على عاقلة ثم في ثلث سنين وروى عن
 ابي يوسف ان الكتاب سمي في غير المستحق لانه يحل كالجارية على البهائم
 ولو وجهت البهائم مستوفى فلا شيء على اهل المحلة كذا هذا **الذخيرة**
 واذا وجهه القتل في داره في فلتانه عليه ثم عليه خمس مائة فاذا
 خلف ان كان عاقلة وكانوا يتعاقبون فيها بينهم فعليه عاقلة الدابة والاهل
 يجب الدابة في **المجموع النازل** اذا وجهه قسلا في داره
 وقد كان قبل موته وهو حردق قتلته فلان فميراث عاقلة البهائم في الدابة انا
 انه لا يلزم الابن عليه في ذلك اذا كان في اهل العطاء حيث داراهم واهل
وفي الفصل الثاني عشر في الميراث من ثلثت ابيات
 وبعض ميراث العبد ذكر في النوازل حين مات في داره او سقط في السطح
 ان كان ممن يخطف لاهلها على الابن والاهل فميراث الكفارة ان
 كان في حجره وان كان في حجر احد من عياله الكفارة وذكر عن الفقهاء

بحر

بحر والفقهاء في القسمة في الدابة **وفيه** ان يباع به البهي حتى سقط
 ثم سقط او وقع في النار فميراث لاهلها ان القسمة والقسمة
 وخمس العقبه بوالدته لانه الكفارة على اهلها اذ ان لم يقطع من
الظهير القسمة على جهته **م** وفي النوازل ايضا ان
 اذا ارتكبت البهي عند الاب وهو ميت البهي قبل ان يفرجها فميراث الاب
 للبهي فميراث مات حيا فميراث الاب ثم عليه الكفارة والقسمة وان كان
 لا يتل شئ غيرها فميراثه لم يمت فميراثها عليها وعليها الكفارة فكاهه
 نصه وينبغي ان يكون المسئلة مختلفة كالا **م** ولو جسد البهي غيب
 البهي الطم من مات فانه يفيق وكذا القسمة جلا ومنع عنه الطعام
 حتى تلتان **الميراث** ولو قتل البهي المعضوم جلا لم يكن على الذبيحة
 غصب شيء وكذا لو قتل البهي نذبه لم يكن على الغاصب شيء **الكتاب**
 ويجوز ان البهي لو ادعى عاقلة فميراثه الفضة بحسب عاقلة وان
 ادعى طعاما فكله لم يفيق وان استهلك ما قبل الاباع يفيق وقا را
 يوسف وان في يمين في الرجوع جميعا **م** ولو وقع في جوفه
 وقا را مسكها قتل بها جلا فالدابة على عاقلة البهي ولا يرجع على عاقلة الا
 ولو غصب جبارا وذهب به قتل فميراثه عاقلة البهي وعاقلة الدابة على عاقلة
 البهي وان مات قتل فميراثه عاقلة البهي في يده فميراث جبارا ايضا **م**
 واذا قتل العاقلة من البهي وعاقلة وان ضمن عاقلة العاقلة الدابة وجوابها
 في النوازل **الامانة** ولو عطل جبارا فميراث البهي نصف فميراث
 جلا لمعطل بالاجماع **التيمة** سئل ابو القاسم عن جارية جارية اذ وقع
 احداهما الاخر فانه عظم فخره هل على اقربانه شيء قال ان كان لا يملك
 الميراث فميراث الدابة على اقربان البهي ثم جده **الميراث**
الرابع عشر في الخط المائل وشبهه **الخطية** وضع في الطريف خبثه
 ثم باعها رجل يري الدابة فتركها الميراث في مكانها حتى عطش
 ان اورد اياه كان الضمان على البائع الذي وضعه لاني الميراث لا يبيع
 كان متحيا في الوضع وفوج حشته فميراثه لا يملكه فوق عدم الملك وذلك
 لا يمنع وجوب الضمان فانه من التي خبثه بغيره في الطريف فميراثها ان

بينهما على قدر حجتها ويعتبر في الحج الوسط فقط ان كان المثلث الف
 وحم ينقسم بينهما نصفين وان كان يكن للبحر حصة بقسم الثمان
 وان اوصى بنصف بغيرها ونحوه قطع جزاءه ونحوه الفرض سواد **وحيث**
 اذ اوصى الى اخيه ان ينظر بعد موتها ما تدرهم الفقراء وما تدر
 وحم لا تارب وان نظم الفقراء لما ترك في الصدقات ثم مات و
 عليها صلوات **وحيث** لا يبلغ جميع هذه الاشياء ينقسم المثلث
 على ثمانية الفقراء وما تدر الاقرباء وعلى ما يبلغ قيمة النظم لكل صدقة
 منهن في حصة فاما صاحب الاقرباء فلهما ودرى بطلان جعل النقصان
 في حصة الفقراء **وفي الفصل الثاني** في الوصية في العقود
 والافعال **م** في التنازل سئل ابو بكر عن رجل قال عتقوا عني عبد
 اوله عبد هل الوصي ان يعتق ذلك الذي لم يمت بل يشترى اخ
 يعتقه ولو باع ذلك العبد ثم اشتراه وعتقه جاز وكان ابو بكر
 لا يجوز ان يعتق من في ملكه وقت الموت سواد قال عتقوا عني عبدا
 او قال اشترى والى عبدا فعتقه فانه لا يجوز ان يعتق العبد الذي في ملكه
 وقت الموت قال ابو بكر وكنت مثل الذي قال في عبدا ثم رجعت
 الى قوله في عبدا **والفصل الثاني** قال عتق عني عبدا ولي عياله للوصي
 ان يعتق عبدا منهم كان الفقيه ابو حنيفة لا يكره ان يقول له ذلك
 ابو بكر يقول لا يجوز فقال الفقيه ابو بكر اصواب ما قال ابو بكر **واورد**
سما عن محمد اوصى ان يكرم عبيد ورثة سنة ثم يوجر فممن
 سنة اشترى ثم مرض وابتاع فانه يعتق بعد السنة وليس حجة على
 اخذته كانه قال عتقه بغير سنة لولم يكرمهم شاعت **وب**
 عن محمد ان غاب شهرا ومرض بطلت وصيته سنة بينها وان غاب
 يوما او يومين استحسن في هذا او نحوه ان يطلو الوصية وذكر ابن
 ساعد عن محمد وفي نوادره ايضا اوصى ان يكرم ابنة سنة ثم يعتق فاجاز
 ذلك الورثة فهو على ذلك سنة فان لم يكرمها ولم يكرم بطلت الوصية
 ما ذكره ابن ساعد يوما واحد ان لم يكرمها في السنة ان يطلو وصيته ولو قال
 اوصيت بكذا عبيد لورثي سنة ثم يوجر ولم يوجر وبات فانه اجاز وا

جازة ويكرههم بالسوية ثم يعقب وان لم يكرموا اظلم ان يبعوه قبل السنة
 والعتق اذ انما بالخدمة على الوصية فان خدم على الوصية سنة جاز
 وصية يعقب ابن ساعد عن محمد قال العبد المخدم ولدى سنة وانت
 قد فعلت لم يعتق حتى يعقده الوارث ولو قال اذا اوصيت الي ولدي الفا
 فانت حرة عتق بالاداء وان لم يعقده **والفصل الثاني** سئل ابو بكر عن
 اوصى ان يعتق عبيد بعد خدمته لولده سنة قال ان كان احد ولديه
 ذكر والاخر انثى بطلت الوصية وان كانتا ذكرين او انثيين يجوز ان يباعا
 سبيل سبيل الميراث وورث الوصية قال الفقيه ابو الليث وقد نقل محمد
 في الاول ويكرهها على قدر ميراثها الا ان يقدر بغيرها على التواضع في بطل
 الوصية الا ان يكرم الابن ومن لم يبين صراحة اوصى بان يعتق العبد
 بعد سنة وبه نكته عن ابو يوسف فيمن اوصى ان يعتق عنه كل من
 هو فيه ثم الصلح له في عبده قال يعقب من صحته ثلث سنين وكذا قال محمد عن
 قال ابو يوسف في صحته سنة اشترى من العلماء ان قال في صحه حلا وراخذ
 العبد بالسنة **المتفق** قال في مرض الذي مات فدان انت في مرضي
 هذا افقدته حرة وان كان في ربحها فهو عليها صدقة قال ابي ذلك طائرا
 على وجه الصدقة ما كان في ربحها مات وعليها البتة ان نه كان في
 ربحها يمات **الطبعة** قال يصدق ثلث ما ورثته فقرا فان
 كان اربا راكم فاجاز بغيرهم البعض جاز للوصي ان يطلوهم في ذلك وغير
 محمد اوصى بصدقة الف بعينها فتصدق الوصي مكانها بالنك في مال
 جاز وان بطلت الاولى قبل ان يصدق للوصي بغير الورثة مثلها وعند
 انه بطل الوصية ولو اوصى بان يصدق بشي ثم قال على فقرا صحيح
 يجوز ان يصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ الا اجم ابو بكر
م فان اوصى بالدرهم فاعطى فقط لم يكرم قال الفقيه وقد نقل محمد وبه
 اخذ وسئل حلف عمر اوصى بصدقة بهذا الثوب قال ان شئت اصدقها
 بعينه وان شئت وابعده وخطا قيمته وهم سكوه وقال ابن سامة
 بصدقة بعينه كما هو وكذا الاقطر ولانته وقال الله على ان يصدق بهذا
 الثوب جاز ان يصدق بعينه قال الفقيه ابو الليث وبطل حلف ماخذ

وادبوا القاسم الصغار البشاة واللائحة ليسا بشاة ولا بشاة حتى لا يترحموا الاكاسم
 حتى قال ان البكراتى نازحاتهما وجها والرجل الثمنى لا اواة له رجلا في هذه
 الولاية **وقد القى القاسم** في الوطى موسى الى رجل ان يضع ثلث
 ثلثة عند نفسه ويخون ذلك قال نعم في الرجل اولى به في رجل ان يضع ثلث
 ماله عند نفسه صحيح الا عندنا نحن كمال الراض عند نفسه وكذا الواصي اليه
 ان يضعه حيث يحب فوضع عند نفسه جاز **الشيخ** ابن سنان عن محمد قال
 اوصيت بثلثي الى فلان ان يضعه حيث يشاء قال ذلك الرجل وضعت عند نفسي
 ثم اعطاني "حدا لورث لم يخال الا ان يحبس بيرا لورثه وكذا ان اعطاهم على
 سبيل الميراث لم يحل الا باجازة ثم **قار** عن محمد اذا وصي لوطر
 بثلث ماله يضعه بمات وناخذه الوصي لرجل ليطير ورثة الميت قال
 له ذلك **الشيخ** قال الفقيه ابو جعفر او لم يلقوا ثم مات ورثته
 محتاجون وهم كبار فراعاهم والوصي ان يسهلوا بينهم جاز وكذا لو وضف
 الوصي في نفسه ويحتاج جاز ولو قال (الوصي وضع ثلثي حيث شئت فوضع
 نفسه جاز وان كنت الورثة وكذا ان اعطى الوصي اياه او اياه او مكانته
وقد القى الشيخ في الوصية لاولاد الرسول عليه السلام والعلوية
 والشفعة والعقبات والعقبات سبيل الفقيه ابو جعفر عن رجل اوصي لاولاد
 الرسول عليه السلام فذكر ان نصيرين يحيى كان يقول لورثته لاولاد
 الحسن والحسين ولا يمنة لغيرهما واذا اوصى للعلوية فخذ كل من الفقيه
 ابو جعفر انه لا يجوز لانهم لا يحسن وليس في هذا الاكاسم ما بين في الحجة
 ولواوصى لغيرهم فمخوز وكذا الواصي للعلوية العلم لا يجوز ولغيرهم فمخوز
 وفي كل من بعض الشيخ انه اوقف على خطي المسححة فيعلم الصبيان فيه مخوز
 لان عاتق الفقيه قيم القالب فصار حكم الفقيه الفقه كالمسحوط وما قال
 شمس الامة محمد اني كان في النسخ الا ان يبين على هذه القياس اذا
 اوصى للعلوية علم كذا يجوز وعلى الوجه ^{الوصي} ابو جعفر قال العلوية او فقاء
 العلوية او فقاء العلوية جاز عند ابو يوسف وعند محمد لا يجوز الا اذا اوقف
 في اثنين منهم فصاروا واذا اوصى لغيره او الفقيه قال الفقيه ابو جعفر
 عنهما في بيع في العلوية العاتق قال ولم يكن في يده ما احد يستحق فقهيا غير به

بكر الاشمس شيخنا وقد ختمه ابو بكر الفارسي وبذل ما لاكثره الطبقة العلم
حتى نادوه في مجلس ارباب الفقه واذا اوصى لاهل العلم بذكره ايدل قوله اهل
الفقه واهل الحديث ولا يدخل فيهم حكمه **فصل** في كلام المتكلمين
وجزءه لان هؤلاء يسمون المتكلمين **الاول** العلم **م** واهل هذا المتكلمون
لا يخرجون المسئلة اضافي الكتب وعنايه الفاسد ان كتب الحكم ليست
كتب العالم يعني في الوقت ولا يسبق الا الفقه فلا يدخل تحت مطلق كتب
العالم فكل ما يستعمل المسئلة لا يدخل في ضمن الوجوه المتكلمون **م**
الفصل الثاني في التعريف في رجوع غ الوجوه **الاول** ما عدا
الموصى بهما من **است** **اعاد** وجرهما ثم رجع فيها طلبت الوجوه **او** بعد لرجل
ثم عطفه فمرجع وكذا الواو اوصى بعد لرجل ثم اوصى ان يفتق ذلك العطف
عنه لعدم وجوبه يكون رجوعا غ الوجوه **الاولى** **الفصل** اوصى بثلث بالثلاث
ثم قال الثلث الذي اوصى به الثلاث فثلاثه لا لا يكون رجوعا غ الاو
ويكون الثلث بينهما الغيتين **س** **الفصل** اوصى بهين لرجل ثم اوصى
به كك العيين لرجل لغا الوجوه **الثانية** لا يكون رجوعا غ الوجوه **الاولى** و
تكملة بينهما ولو قبل لا الوجوه ثم رادها جميعا فالتصديق لا لا والنفق لورثه
الوجوه **خ** اذا لم يكن بين الرجوعين تناقض فان كان بينهما تناقض
تكون **الثانية** رجوعا غ **الاولى** كما لو اوصى ان يعقوب او يساع فمقتضى
كلماته يعقوب فالي فمقتضى اكله رجوع غ الوجوه **الاولى** **م** اذا اوصى بوصايا
ثم اوصى بوصايا ايضا وكتب لها حصا فان لم يذكر في الوصية **الثانية** انه
رجع غ الوجوه **الاولى** لرجل بها جميعا **م** اذا اوصى بوجوه ثم رجع قال
محمد ان اطلب عليه ليجوز حتى يبلغ سنته **سنة** فوجبه طوله وان افاق
قبل ذلك حتى يملكها وعنه في روايه لفي ان افاق قبل **الثانية**
صار كانه صا وعنه ابو يوسف انه وقت سبعة ارجل اوصى بوصايا وورث
بعض اربابهم صار مائة ورجل كركب اياها ثم افاق ومات فلو وجبه
يملكه الا لا يبر وجراده اذ اطلق ذلك حتى صار مطلقا قال اوصى
بمئة الا ان تلتا وتلتا وتلتا من مائة والالف يخرج من الثلث كانت
المائة لو استعمله **لا** **م** **في الفصل الثاني في التعريف** في تعليق الوجوه

باب في حكم ان يعلم ان يمين الوصية بالشرط جازية **قوله**
 عن ابي يوسف اذا اوصى بشئ لرجل علم انه يحج حارة فان ضاق
 الثلث عن النفقة لم يزوجه وان حصل الثلث شئ بعد نفقته
 فهو مردود على الورثة قال هذا في الاجارة فلا يلزم الا في النفل قال
 ابو يوسف اوصى بشئ لرجل قال ان ابني فوفى له مات الموصي
 الاول ولم ياب قال الثلث له ولو كان له لاجرة ولو كان ثلثي لفسادها
 وان ابني فهو لفسادها مات الموصي لم يقل ان يكسب بشئ فان لم يدر
 على الورثة **قوله** عن ابي يوسف اوصى بشئ لرجل لم ير ان يقضي
 الموصي له دين الموصي فان كان الدين مجهولا او مذكورا الا ان الثلث
 مجهولا فالوصية طهارة وان كانا معلومين فان لم يكن في الثلث وجه
 ولا نفقة فهي جازية وان كان في الثلث وراهم فان كانت اكثر من
 الدين لا يجوز في قبل ان يبيع وراهم بدينهم ويكسب موقوف
 ان كانت اقل من الدين جازية فان قبض الثلث اتم في الثلث
 ساعد بعت وصفي الدين ساعد قبض حارة ذلك في الدراهم ما يحسن
 وجاز في العوض **قوله** قال اذا اوصى لامة ان تعقب على ان لا تزوجه
 ثم ماتت فبالت لا تزوجه تعقب يجب ان يعلم ان الموصي من علق
 عتق مملوكه بشئ بعد موته فاما ان يسلطه على فعل غير موثق بان
 قال يبيح ان يثبت على الاسلام بعد موت اوصي ان ينفق ما يبيح موته
 على ان لا تزوجه او قال مودة بعد موته ان لم تزوجه او على عتقه
 بانث على مملوكه موته بان حال جوده بان قال حال جوده ان يثبت
 مع ولده او في ثمة الدار فان جوده فثبت ساعد عتقت مملوكا
 او مملوك العتق بانث على فعل غير موثق بان اوصى ان يعقب على
 تزوجه او ان لم تزوجه اذا مات بعد موته لا تزوجه تعقب ان كانت
 تزوجه بالث وان تزوجه بعد ذلك صح نكاحها ولا يطل عقبا
 ولا يكرها الساعات في شئ للورثة هذا قول علمنا وهو قول الشافعي
 وما لا ملك اذا تزوجه كان عليها ان تسقي في ثمتها للورثة وقال اوصى
 لام ولله بالث على ان لا تزوجه او قال ان لم تزوجه ان قالت بعد

مودة لا تزوجه تطل لها وصيتها فان تزوجت بعد ذلك لامة
 الالف منها وعندها ملكت لامة اوصى بعقبها على ان لا تزوجه
 ووفى بها بان قال على ان لا تزوجه سبعة اشد على ما لا لا شئ
 وصيتها لم تنكح لا تزوجه لامة اوصى لها بالث على ان يثبت مع ولدها
 فملكته مع ولدها ساعد استخفت الوصية **قوله** **قوله**
والعشرين في اجازة الولد وصية ابيه **قوله** اوصى بوصايا
 فبطلت ورثة ان اباهم اوصى بوصايا ولا يسلطه ما اوصى به فعلا فافتر
 اجها ما اوصى به ذكر في المشي ان لا يصح اجازتهم وانما يقع اذ اجازوا لعلم
ومن الفصل **قوله** في تعريف الالف **قوله**
 والوصي والوصية في مال الصغيرة **قوله** **قوله**
 عن رجل باع عبده الصغيرة رجل الف ثم قال في مرضه فقبضت في
 فسلها الف ثم ماتت في مرضه لم يجر اقراره وكان للموصي ان ياخذ
 الف من المشرية كما لو لم يوجد هذا الاقرار في المرض ولو قال في مرضه
 قبضتها في فسلها فبطلت كما يصدق ولو قال قبضتها واستولكها
 لم يصح ولو لا يبرأ المشرية منها ولا يكون لامة اذا اخذت الف من
 يرجع على الالف او قال **قوله** **قوله** عن محمد اذا اشترى الالف للصغيرة
 وثقة الف من مال الوارث برجع ولم يشهد على ذلك ولم يقض له الثاني
 بالرجوع وسوء فباينه وبين الله فكان برجع **قوله** ولو مات وعليه دين
 كسره ورثة صغيره فترك من ماله عتقا لم يكن لامة ان يبيع شيئا من
 التركة كذا ذكر في ادب القاضي **قوله** **قوله** عن محمد ان القاضي
 او تزوجه الصغيرة الصغيرة في اية لا يجوز وكذا لم يسل سبعة اشد لامة
 نكاح القاضي كونه على حكم ولا يجوز حكم لامة وليس لا يقبل شيئا من مال الزوج
 ما ذكره في السيرة الكبرية في بيع القاضي مال الصغيرة في لا يجوز هذا على قولنا
 ما على قولنا في حصة بيتي ان يكون **قوله** **قوله** في موقوف فاما ان
 رجل جعلت موقفا في تركته كان موقوف كل في حفظ الاموال خاصة في قول
 في بيع ورثة كما لو قال جعلت وصيا فموقوف في ماله في ماله **قوله**
الفصل **قوله** **قوله** في ثبوت ملك الوارثين في التركة

وتعرف الورثة منها قال الدين اذا كان مستوفيا لثمة كمنع جيران الارث منها استحقاقا عند علمائنا الثلثة وان غير مستوف لا يمنع استحقاقا وهو قول ابي حنيفة وقول ابي يوسف ومحمد اذ اقامت وتوكت ورثة صفار او كبر السبع لئلا يران ياكلوا وان اكلوا احدا منهم اريد بسبعه ان ياكل وان كان على الميت ومن ترك الاكثر اسبع للورث ان ياكل وان يطا بجارية اذا كان في غيره وفاء ولا وارث سواء قال ابن الوليد ما ريت احدا يمنع عن ذلك وقال عيسى بن ابراهيم للورث ان ياكل بقدر نصيبه ما يكال او يوزن ويسكن الدار وان كان الغنم كاسية ان يذبح منها شاة وياكل منها قال ابو سليمان الجوزجاني **الفصل** ما من عن ابن واواة وام طلبة ان يمشوا ولقد رخص ما يكال او يوزن لا فاسواه ومن روايت فاء وما يال اليه كانت الورثة صفارا وكبارا وفهم اواة استجبت ان ياكلوا ذلك منهم **الفصل** سئل العقيدة ابو جعفر عن اوصى انه يتخذ الناس طعاما لونه فانه يطعم الذين يحضرون للبيعة قال يجوز في الثلث لمن يطعمهم عندهم والذى ياكل في مكان بعيد ان يشاء والعقيدة اذني ذلك ولا يجوز لمن لا يطعم اسف ولا ما دفاه فضل في الطعام شي كغيره وقيل طول الطعام ذلك ان لا يستأني من ايامه وسئل ابو بكر عن اوصى ان يتخذ الطعام ليعطيه ليطعم الناس ثلثة ايام فانه الوصية طيلة **الفصل** **الفصل** ما من عن ابن الوصية ما كفن والدفن وما قبل به وسئل ابو بكر عن اواة اوصى الارواح ان يكتفوا من طعامه الكف عليه قال اوصى او نهيها في باب الكفن **فان قيل** لا في وصيتها في كفنها طيلة **م** ولو لم يكن لها ما تكفنها في بيت المال دفن الزوج بخلاف بيت علمائنا قال العقيدة ابو اليقظ انه يجب لها مهر ودية ايمانها وروى طيف عن ابو يوسف ان الكفن على الزوج كالنكوة ومن حمله ان الكفن يقول ابي يوسف فانه اوصى انه دفن كنه لم يجوز الا ان كان فيها ما لا يتم اوصاءه وكفى التي فيها اسم اكله اسم الله تعالى ويستحق عنها ثلث البنا ان يجوز ما سماه فيه اسم الله تعالى يجوزها او ان يلقبها في الجارية ان لم يخل الاسماء

والعلم في الاما ويجازي الكثرة فلا يمس به ولا يجب ان يجر ضا بالناضرا ويجوز ان كان فيهما وانهما واسما بذكره وطائفة **فان قيل** رجل اوصى ان يتبع كنهه لان فاجاه العلم وتوقف كتب العلم وكان فيها كتب الكلام فكتبها الى ابي النسيم الضار ان كتب الكلام كل نسخة في العلم حتى توقف فاجاب انه كتب الكلام يتبع لانها خارج عن العلم **الفصل** **الفصل** في الوصية بالدين والعين **م** ومن فاء وصية النضبي اوصى بدين له على رجل ان يوصى على وحدة البرخلت الوصية بالدين فاء وحب بعض الدين لم يورث بعد ذلك ينظر الوصية بقدر ما وبها ترجع الوصية بذلك القدر قال الباقى وقد دخل في الدين قال وقد دخل في الوصية بدين الذراهم والذباير **الفصل** اوصى بشيأ جده دخل بالسنة في حجاب والمغفل والستراويات والاروبة والطبايسة والاكسية لا العكاس والمخاف ويجوز ان لا ذلك ليس في اثيب **فان قيل** اوصى بثلث من دخل المغفلة وحقت والمخاف والذباير والفواش لانه يبعد هذه الاشياء ويذكر في امره والاروبة في السيرة لانه اسم الماع في العادة تقع عليها يد الله فليس هذا من ثلث اثيب والكوش والبسط والستر من ثلث الاواني فقد حقت المخرج واثبت رخص في السيرة لا من ثلث ولوا اوصى بسلاح قال الباقى اوصى بالكنة في السلاح سيف ورس ورجل ونوس **الفصل** **الفصل** **الفصل** في التبع الثاني من في ثوب الوصى واما اوصى الام فلذلك ما ورثه الصغير من الاب العفا والمنفذ فيه سوادان واما اوصى الام فاعفا والام لا تملك شيئا **فان قيل** اوصى بالام والاخ جواز سبعة ما سوره العفا من تركه الميت ولا يملك مع العفا ولا يجوز ان يشرى لا جاز الام والكنوة وان كانت تركه مشفلة بالدين او الوصية وكان الدين مستوفى فلا ان يسير المحلل ظل سبع العفا رحت ولا يات ايضا وان لم يكن متوفى يسير للدين والدين وحل جواز ان يسير الزايع على قدر الدين فليس هذا من ثلث **م** في الثاني ووصى عفا بالدين من الميت في ثوب المال الذي يقضاه الدين جاز ان يسير **فان قيل** اوصى بالدين من الميت ان كان له ثلث

الحديث في
الدين

الحديث في
الدين

الحديث في
الدين

الحديث في
الدين

الحديث في
الدين

الحديث في
الدين

الحديث في
الدين

الحديث في
الدين

ما تدرت العين وارثا وورثته فلان ما يرفع مقدار حقه في علم الورثة
وقد علمه من الميت والميت وصي نوصيا ويؤخذ من مال الميت بقصر
قصاصا **فصل في الوصية** الوصية ما تركه الانسان من ماله او من غيره
الى مسلم ثم مات وبها كان لا يجوز البصاة في حق الاولاد لانه لا ولاية
للمتوفى على اولاده المسلمين ولا على من مات من غيرهم من اهل البيت وان لم يكن له
بعد الاسلام لان المعصية وقت الموت وتل المعصية الاولاد لغيرهم **فصل في الوصية**
ما في البيت من الارث فمما يخرج من الوصية ما جعله يورثه من غير الوصية
ثم يقضى منها الوصية ومن غير الوصية ما كان في الوصية من غير الوصية
وهو من الميراث الى حصة من ميراثه فيقسم على الميت ويؤخذ من ميراثه
على قدر الدين يثبت عليه فالرثة كبرية كمال اليمين ولا يقطع عنه الدين
بحد الاطعام **فصل في الوصية** في الوصية ما كان على
المتوفى ان يترك تركه لا وارث له غير الوصية وادب نصف المال
فما كان على النصف من الوصية والوصية لغير الوصية للوارث على
المال الصحيح **فصل في الوصية** في الوصية ما كان على
ما كان لا وارث له غير الوصية والوصية لغير الوصية للوارث على
فما كان على المال الميراث والوصية لغير الوصية للوارث على
الوصية ولا يخبر ولكن الوصية لغير الوصية للمال وان قبل الوصية للمال
كله **فصل في الوصية** في الوصية في الوصية في الوصية
الواقعات اوصى باحد الوصيتين ثم مات ولم يعثر على الوصية
يرفع هذا وقال البعض رفع هذا فمن محمد انه يرفع حتى يجتمعوا وان كانوا
صفارا حتى يبلغوا اربعة اوصى برفع اقلها فية والفاضي ان يرفع اثناسا و
اوصى بهذا الوصية لاهدين الوصيتين فمضى في اوصيه قبل ان يرفع الوصية
يرفع في هذا التكامل منهم ان يرفع الى في حث رخصه **فصل في الوصية**
اوصى بثلث ماله لثلاثة اولاد فمضى في الوصية لاهدين الوصيتين
ان يرفعها فمضى في رواية انها في مطلق فمضى في محمد انه لا وارث
يعطى اثناسا وليس له في ذلك **فصل في الوصية** في الوصية في
الموقوفات **فصل في الوصية** في الوصية في الوصية في الوصية

الحديث في
الدين

الحديث في
الدين

الحديث في
الدين

اوصى اذا اقر على الميت بالدين بالوصية **فصل في الوصية** اوصى
بقاع الوصية شيئا من مال الميت في الوصية لاهدين الوصيتين فمضى في
الاولاد لا يرضى الوصية لاهدين الوصيتين فمضى في الوصية لاهدين
جاءهم ولو كانت الوصية لاهدين الوصيتين فمضى في الوصية لاهدين
لا يجوز قياسه والاولاد لا يرضى الوصية لاهدين الوصيتين فمضى في
تسعين في الوصية لاهدين الوصيتين فمضى في الوصية لاهدين
فصل في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية
ورثة او ولد او والوارث صغير وبرهان بكونه المالك للولد والوارث
موتة وينتفع به ذلك حال حياته فالوصية ان يترك ذلك المالك غير
ثم يوصي ذلك الغير لولد ذلك وارثه بغير الوصية هذا الوصية
فصل في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية
لا يصح الوصية وكذا الاذن لرجل وهو قادر على التكلم التمسك عليك كذا فاشاء
ان يرفع لاهدين الوصيتين فمضى في الوصية لاهدين الوصيتين فمضى في
الوصية وكذا الاذن لاهدين الوصيتين فمضى في الوصية لاهدين
بجواز ان يرفع الوصية لاهدين الوصيتين فمضى في الوصية لاهدين
ان يرفع الوصية لاهدين الوصيتين فمضى في الوصية لاهدين
بشيء ثم ان الميراث الوصية فالوصية لاهدين الوصيتين فمضى في
للوصية بكونه مولى الوصية بكونه الوصية **فصل في الوصية**
ماله وله عمار وعوض فلو اوصى ان يبيع الوصية كلها وان كان له الارث فمضى
وكذا هو ابيح ولا يبيع في الوصية الا المثلث **فصل في الوصية** اوصى
رجل رجلا بثلث ماله فمضى في الوصية لاهدين الوصيتين فمضى في
كما وصيت فليس لاحدهما ان يعرف وانه الاقرب لاهدين الوصيتين
فصل في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية
حينئذ وجب خلافه لانه يوصى في الوصية لاهدين الوصيتين فمضى في
يؤخذ بالعرف والوصية لاهدين الوصيتين فمضى في الوصية لاهدين
فمضى في الوصية لاهدين الوصيتين فمضى في الوصية لاهدين
فصل في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية في الوصية

قد تقدم في نوع النكاح كمن اذا ما دام ورثة كل من بينهما لم يزوج دونه
 الا في هذه المرأة قال لا يثنى بشئ في ذلك وان سبقت احد البنين و
 قضى بها ثم جاءت الاولى لتقبل فضاها الا من نوع شهادة كمن في المرأة
 حتى يتبين انه ذكر رجل او حتى يلمح بطن حرة المرأة بالثبوت كان علما
 وبحج ما به ان كان جارية فولدت حرة فبطلت حرة ما به وتوقف
 حرة ما به ان يتبين انه ذكر فادوات قبل التبرع دفع الموقوف الى
 ورثة الموصي وهذا قول عثمان وقال الشعبي يعطى نصف وصية العلام ونصف
 وصية جارية مسجاة ونصفه وتوقف ما به ونصفه الى ان يتبين ان المنة
 اخذ منه ما بين ونصفه وان يتبين انه ذكر دفع اليه الموقوف ومن
كتاب الوصية وفيه الفصل الرابع في بيان الوقت الذي
 يجري فيه الارث حقت في ذلك ما لم يمتخ العروق الارث يجري في الوفاة
 الفراء حرة المورث وقال ابن عمر يجري بعد موت المورث ما به في هذه
 تظهر في رجل تزوج امرأة بغير ثم قال لها اذ ماتت مولاك فانت حرة فماتت
 المولى والزوج دارته فعلى القول الاول يقتنع وعلى القول الثاني لا يقتنع وقد
 هذه المسئلة المذكورة في ذكر ان على ان يكون في يوسف ومحمد وعمل رجل بغير
 يقتنع وفي **الفصل التاسع عشر في حكم الظهيرة** خفف المباح
 في الفتوى في سبيل ايقاد فاشنع بعضهم في الفتوى اهلا كثره في خلاف بين
 الصبي واما الامم الخمسة فيمن قبلها بدل الى يوسف ومحمد وعمل المولى
 في من يخافها روا الفتوى بالصحة وقالوا انهم يبيعون في الاجير المشرى
 فمخلاف الصغاية وهذا اظهر كان الفتوى بالصحة هنا ومن قال بحسن الامة
 اكلوا في مال من يخاف الصواب في سبيل حجة ان يعطى بالانقضاء في ما به
 بين حرة والاخوة او الواضع بينهم ما به بمن ترك جذا واخا على قول الصبي
 المال كله للجد والاشقي للاخ وهو على قول زيد وابن مسعود المال بينهما فضاغوا
 فقد اتفقوا ان لا يصف المال فيبطل الممنوع عليه وفيما بين يوسف ومحمد وعمل
 واحدة منها ان يخلو صاحبة كل من شيخ الامم يجعل الزمادة كان في حكمة او في
 في سبيل المنة اكلوا في عاقبة الى سبيل جليل سوى انه قال لا يثنى للمنتهي
 ان لا يثنى في سبيل اجد مع الاخوة الا بتدبير الى بكر لانه الاقرب لان لا يثنى

شهادة الخن كالمادة

او حتى لا يلمح بطن حرة المرأة
 بالثبوت ان كان علما
 ومسجاة ان كان حرة

سواء الوفاة المولى
 يجري فيه الارث

اختلاف في الفتوى
 في سبيل المنة

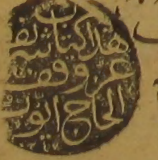
ما به ومن حرة
 واحدة

العتق بآب بعد صلح ملك وفيه خالفه تردد منه وفيه لم يستعمل على سبيل من
 عبد الغزيرة كان يثنى فيه يقول الى بكر واولاد الا بغير الاقرب له وهو قول
 ابن عبد العزيز وعائشة وابن عباس وابن عمر وابن كعب ومجاهد
 جليل واولد الدرداء ورواه بقية ابن الجار وابا موسى الاشجعي وعمران بن
 حصين واولد ابرهة وجماعة من التابعين منهم ابو جعفر وفيه **الفصل**
الثاني والثلاثون في سبيل منقورة فتاوى النسخ مسئلة عن ناس
 ولهم ورثة صغار وكبار فاقضوا لطلقة في الكبار شيئا في الزكوة قال ذلك في
 حصة الكبار وفيه الصغار واما عطاء في حصة الصغار فمما اذا رفع السلطان
 في غير موضع فلما ناهى عنهم وفي الكبريات مات وترك ورثة وما لا فاضد لطلقة
 شيئا في المال قالوا لا يجوز ويحكم على جملتك بربى يسرى بين الباقي بين الورثة
النسخة مسئلة عن من ثمن انما استبانه ليليل لشدة قطع ان من امرتهم
 ولدت امرأة ولد ابوي بعد ذلك المنة وماتت به الرجل هل يرث هذه المرأة
 منه اجاب النافعي سليمان وعروة ابن الارث وهذا باطل لانه حرم عليه
 فلم يربح النكاح وهذا القول غير صحيح قال شيخ الاسلام مبرث وهو مات
 السبيل لانه وقوع حرة مملوك المنة بشبهة وهو مختلف فيه وفي منكر
 ميت المنة كما اذ حلف وقال انه تزوج امرأة في طلق ثلث
 ورثة حرة فخلقت ثلثا ووطئها فماتت بولدت ميتة له وهو منصوص
 اجماعا وان حرم عليه ولم يربح منها نكاح ولا عدا عليها ولما كان نصفها
 حرة اجد لم يقطع المنة فهذا كله كذلك ولوا حرة وامة ولدت كل
 واحدة منها في بيت واحد في ملكه ولم تعلم كل منهما ولدا فبأنها
 حرة يربح في بيت المال لان ولد حرة يرث منها وولد امة
 لا يرث في حرة فوقع الكثرة في الارث فربح في بيت
 المال وليس المولدات كل منهما في نصف بيت
 المولى لانه ثم حكم بجهت
 ثم بقية الله وتوفيقه

على ما مضى
 ما به في حرة
 وكذا في حرة

في سبيل المنة
 في سبيل المنة

في سبيل المنة
 في سبيل المنة



تأثر غاية في الفيتاوى الامام الفقيه عالم بن علي الحنفى وهو كتاب عظيم في مجلدات
 جمع فيه مسائل المحيط البرهانى والذخيرة والحانية والظهيرية وجعل الميم على المحيط
 وذكر اسم ابائهم وقدم بيانا في ذكر العلم ثم رتب على ابواب الهداية وذكر انه اشار
 الى جمعة النجاة الا عظم تأثره في علمه ولم يسمه ولذلك استمر به وقبل انه سماه
 زاد المسافر ثم ان الامام ابراهيم بن محمد الحنفى المتوفى سنة ٩٥٠هـ خصه في مجلد واحد منها
 ما هو غريب او كثير الوقوع وليس في كتب المندولة والنظم بتصرف اسامى الكتب
 وقال متى اطلق الخلاصة فالمراد بها شرح التمهيد وما المشهور
 فتقيد بالفتاوى نقل من اسامى الكتب

لاشفقة في الوقف الاول للنساء لا نواب للمرأة لا وصية لوارث
 هداية هداية هداية هداية

يجوز الاكل لسبعة نفر سمح رعو

سفر مريض حيض شح فاني وضع عطشان وجع العيس

الاعيان بمعنى الاخوة في الاربوس يقال بنو الاعيان
 العلل بمعنى الاخوة في الوب يقال بنو العلل
 الاخفاف بمعنى الاخوة في الوم يقال بنو الاخفاف

هشيد اباح اصل در مادام طرف سرعدن بر دافع اوليه
 في سورة البقرة قوله تعالى هو الذي خلقكم نافي الارض جميعا اي لتفقهكم واستماعكم



قال صاحب الوقاية البيع يتعقد بإيجاب وقبول بلفظي ماض أقول دل عليه بما ألف
مع زايده من التحويل إلى مكوك لمصادفة العدة لا التخيير هذا ما قالوا وتخریف المختار
أزيد مما امتنع منه للتجديد سبق الزمان المقيّد بالتغير إلى الآن وثمة تعقيب أحد
المدلولين بالثبتات فإلم بغيره في معناه ولم يكن بغيره كغيره بل السبب فيه هو أنه
لو دل بالمرور ولا يفضي إلى المنازعة فيما إذا ثبتت خابا بالبتلة والعدة وأما هنا فاسأل

صارف

عوضا للفناري

رحمة الله عليه

أقول قوله دل على الجواب أي الانقضاء صار مدلوله لأعلى بالماضي دون أن يدل عليه بما ألف
منع زايده وهو حرف المضارعة لأنه يحول إلى مكوك لاحتمال مصادفة العدة
لا التخيير لأنه لا يحتمل أن يكون اخبارا بآية البيع مسبق فلاجل مصادفة العدة لا التخيير صا
مكوكا هذا ما علقوه ولكن أن تخریف المختار الذي هو الماضي أزيد من التحويل الذي امتنع
الانقضاء منه أي بسببه في المضارع لتحديد الماضي وتعقبه بالزمان السابق وذلك
التحديد بغيره بالتغير والنقل من زمان إلى الآن ليدل على التخيير في المضارع تعقيدا
المدلولين بالثبتات بغير تعقب الحال بالقطع بأنه يبرأ بالمضارع الآن والتخيير
لا يخرج عن معناه ولا يكون بغيره كغيره الماضى ج نقل في معناه إلى الآن في سبب
في الانقضاء بالماضي دون المضارع هو أنه متردد بين الحال والمستقبل فلو جعل
والا لافضي إلى المنازعة فيما إذا تنازعنا بأنه قال أحدهما أردت ببيع الوعد وقال الآخر
أردت القطع والتخيير و أما في الماضي إذا جعل و لا فلا يتأتى ذلك وبعد فيه شيء
ينال بالمثل هـ هـ أما هذه الفقرة من هذه العبارة فمراجعة إلى المقالة
ومن رده بوجه صواب فعليه باطفاء نار جهالة